

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي

(من ١ / ٧ / ٢٠٠١ م ـــ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٢ م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ . د . أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .

وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠١م - ٣٠/٦/٢٠٠٢م)



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤م

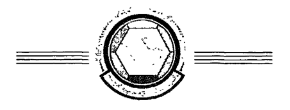


وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/ ٧/ ٢٠٠١م ـ ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م)

إشراف ومراجعة
مديرة المركز
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز
الكويت
١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.



الطبعة الأولي
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

الوثائق	رقم الصفحة

٢ ـ المملكة العربية السعودية

٣ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

٤ ـ مملكة البحرين

٦ ـ سلطنة عمـــان

ثانياً: دول الجوار

١ ـ الجمهورية اليمنية

٢ ـ جمهورية إيران الإسلامية

ثالثاً: البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

رابعاً: البعد الدولي للعلاقات الخليجية

المقدمــة

يجئ فى مقدمة أهداف المركز العمل على تحفيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، عن طريق حصر أهم الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة ، وإتاحتها للباحثين والدارسين المهتمين بالمنطقة ، فى إطار سلسلة زمنية متصلة ومنتظمة ، تشجيعاً لهم ، وتيسيراً عليهم للقيام بأبحاثهم ودراساتهم .

ومن هذا المنطلق درجت إدارة المركز على إصدار مجلدات تحتوى بين دفتيها أهم ما صدر عن دول الخليج والجزيرة العربية من وثائق، مراسيم قوانين وتصريحات وأحاديث صحفية، وبيانات رسمية ، قامت الصحافة المحلية والخليجية والعربية والدولية بنشرها ، ترصد أحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدأ إصدار العدد الأول من هذه المجلدات سنة ١٩٧٥ م. وقد شجع على إستمرار إصدارها ما لقيته من اهتمام متزايد من الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ المنطقة . وعلى الرغم من أهمية هذه السلسلة ، إلا أنها توقفت لظروف اضطرارية ، نتيجة للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ م. وبعد انتهاء آثار هذا العدوان ، وإدراكاً لأهمية إعادة إصدار هذه المجلدات للباحثين والدارسين ، فقد بذلت إدارة المركز والعاملون به جهوداً حثيثة لإصدار مجلد جديد يعوض فترة الإنقطاع . وبالفعل صدر هذا المجلد بعنوان ، « وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي »، ضم بين دفتيه ١١٢٩ صفحة اشتملت على وثائق تغطى فترة عشرة أعوام بكل تفاصيلها إبتداء من سنة ١٩٩٠م حتى سنة ٢٠٠٠م.

وبعد أن تم تغطية هذه المرحلة ، رؤى من المناسب لإعتبارات عملية فى مقدمتها ضخامة حجم كل مجلد من المجلد ات السابقة أن نبدأ منذ العام الحالى بإصدار مجلد لكل عام على حدة صدر منه بالفعل المجلد المحتوى للوثائق من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١م .

ويضم المجلد الحالى، المواد الوثائقية للعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م من خطب ومراسيم ومقابلات صحفية وتصريحات للمسؤولين من دول الخليج والجزيرة العربية ، وكذلك الدبلوماسيين ، سواء الموجودين في دول المنطقة كممثلين لبلادهم ، أو ممثلي دول المنطقة في الخارج ، أو المسؤولين العرب والأجانب الذين تناولت أحاديثهم أمور تعنى بالمنطقة .

وتم الالتزام فى الإخراج العلمى للمجلد الحالى بفهرسة الموضوعات وتدرجها وتبويبها بدءً بالموضوعات التي تتناول دول مجلس التعاون الخليجي بداية بدولة الكويت ، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فمملكة البحرين ، ثم دولة قطر ، وسلطنة عمان . وبعد ذلك تأتى وثائق دول الجوار الجغرافى : الجمهورية اليمنية وجمهورية إيران الإسلامية ، وأخيراً تأتى كل من الوثائق ذات البعد العربي و البعد الدولي ذات الصلة بالمنطقة ، وداخل هذا الترتيب تم وضع الوثائق الخاصة بكل دولة حسب تسلسلها التاريخي أو الزمني حتى يسهل على الباحثين والمهتمين الرجوع إليها .

ولا يسعنى أخيراً إلا أن أتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين بالوحدات العاملة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على مابذلوه من جهد فى جمع هذه الوثائق الصحفية المتنوعة ، وتنظيمها وترتيبها ، ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين مطبوعة بالصورة التي هي عليها في هذا المجلد .

هذا وبالله التوفيق ، ، ،

مديرة المركز

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

الكويت

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

أولاً : دول مجلس التعاون الخليجي

دولة الكويت

نص رد الحكومة على الاقتراح بقانون في شأن العقوبات الشرعية الصادر من رئيس اللجنة التشريعية في مجلس الأمة *

(مادة ٣٢) : لا يكون أهلاً للمسؤولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الفعل فاقد التمييز أو الاختيار:

أ - إما لجنون أو آفة عقلية.

ب - وإما لتناوله قهراً عنه أو دون علم منه عقاقير مخدرة أو مسكرة أياً كان نوعها فإذا تناول هذه المواد عن علم واختيار تكون مسؤوليته الجنائية كاملة ولو كانت الجريمة ذات قصد خاص.

رأي لجنة الفتوى : أن يضاف إلى هذه المادة في نهايتها القيد التالي: (ما لم تكن قد أعطيت له علاجاً من طبيب مسلم عادل مختص)، ملاحظات: لأن ما أعطي له علاجاً لا يكوّن جريمة، لأنه قد أبيح له تناوله بمعرفة الطبيب.

(مادة ٨٠) : يكون مرتكباً جريمة السرقة المعاقب عليها حداً كل من أخذ وحده أو مع غيره مالاً مملوكاً للغير مع اجتماع الشروط الآتية:

١- أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر.

ب- أن يأخذ الجاني المال خفية.

ج- أن يكون المال المسروق منقولاً ومتحولاً ومحترماً في حرز مثله وألا تقل قيمته عن سبعة عشر جراماً من الذهب الخالص، ويقوم جرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من بنك الكويت المركزي.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٠ / ٧ / ٢٠٠١م ، العدد ١٢٤٣٧ .

رأي لجنة الإفتاء: أن يضاف إلى الفقرة (ج) كلمة (قيمة) ليكون نصها كالتالي:

ج - أن يكون المال المسروق منقولاً ومتحولاً ومحترماً في حرز مثله وألا تقل قيمته عن (قيمة) سبعة عشر جراماً من الذهب الخالص. مع تصحيح كلمة (متحولاً) الواردة في نص المادة إلى (متمولاً)، ملاحظات: لأن النصاب شرعاً هو ما يعادل قيمة سبعة عشر جراماً من الذهب.

(مادة ٨٦) : إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي.

رأي لجنة الإفتاء يعزز على الوجه الآتي : إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية ولم يصل إلى الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي: ملاحظات: لأن الثامنة عشرة قد اعتبرت علامة للبلوغ لمن لم يثبت بلوغه بالأمارات قبلها.

(مادة ٨٨) : يجوز للمقر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار.

رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص المادة كالتالي: يجوز للمقر العدول عن إقراره إلى ما قبل تنفيذ الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات.

ملاحظات: لأن الفقهاء اعتدوا بالرجوع عن الإقرار إذا صدر قبل تنفيذ الحكم.

(مادة ٩١) : إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة المعاقب عليها حداً ودليلها الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

رأي لجنة الفتوى: أن يترك الأمر بالسجن للقضاء ولا يترك للنيابة

العامة إلا في حدود الأيام التي يحتاجها التحقيق، لأن مهمة النيابة العامة هي التحقيق، وأمر السجن متروك للقضاء.

(مادة ٩٥) : يعد محارباً كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال أو إرهاب المارة سواء وقع الفعل في طريق عام أو في أي مكان داخل العمران مع اجتماع الشروط الآتية:

رأي لجنة الفتوى: أن يعدَّ محارباً ـ أيضاً ـ من ارتكب الجرائم المذكورة في المادة (خارج العمران) ملاحظات: لأن الجريمة خارج العمران تعد حرابة، ولأن كلمة (في طريق عام) لا تشمل خارج العمران، إذ خارج العمران أعم من الطريق.

(مادة ١٠١) : إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي: رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص المادة كالتالي: إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية (ولم يصل إلى الثامنة عشرة) وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي ملاحظات: لأن الثامنة عشرة قد اعتبرت علامة للبلوغ لمن لم يثبت بلوغه بالأمارت قبلها.

(مادة ١٠٣) : يجوز للجاني العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار، رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص المادة كالتالي: يجوز للجاني العدول عن إقراره إلى ما قبل إتمام تنفيذ الحكم النهائي ، ملاحظات: لأن الفقهاء اعتدوا بالرجوع عن الإقرار إذا صدر قبل تنفيذ الحكم.

(مادة ١٦٢) : يعزر بالجلد ثلاثين جلدة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار كل من صدر أو جلب أو استورد أو أنتج أو استخرج أو صنع أو حضر خمراً أو اشترك في فعل مما ذكر وكان ذلك بقصد الاتجار، رأي لجنة الفتوى: عقوبة الجلد تعزيراً في حالة الاتجار

بالخمر والتي نص عليها في المادتين ١٦٢ – ١٦٣ لا تتفق مع المخاطر المترتبة على هذه الجناية، ملاحظات: لأن الاتجار بالخمر يساعد على نشرها وشربها، وفساد المجتمع ، فأولى بها السجن والحبس مدة رادعة.

(مادة ١٧١): يتكرر الحد بتكرار فعل الشرب بعد تمام تنفيذ الحد فإذا تعددت جرائم الشرب قبل تمام التنفيذ في أي منها فلا ينفذ على الجاني إلا حد واحد ، ولا يتداخل حد الشرب فيما سواه من الحدود. رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى هذه المادة في نهايتها التالي: (إلا إذا كانت العقوبة الحدية تستوجب القتل) ملاحظات: لأن القتل يجب ما قبله.

(مادة ١٧٣): يكون مرتداً كل بالغ مسلم أو مسلمة رجع عمداً عن الاسلام بقول صريح أو لفعل قطعي الدلالة، يجحد به ما يعلمه العامة من الدين بالضرورة ويعاقب حداً بالاعدام، ويشترط للعقاب أن يستتاب الجاني لمدة ثلاثين يوما ويصر على ردته . رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص المادة كالتالي: يكون مرتداً كل بالغ عاقل مختار مسلم أو مسلمة رجع عمداً عن الإسلام بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة، يجحد به ما علم من الدين بالضرورة ويعاقب حداً بالقتل ، ويشترط : ملاحظات: لأنه لا عقاب على المجنون والمكره، ولأن لفظ (العامة) قد يوحي بما هو غير مقصود من القاعدة.

(مادة ١٩٤): أما باقي الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب فيكون إثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى نهاية الفقرة القيد التالي: ٢– أما باقي الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب فيكون اثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية (إذا اتفقت أحكامه مع أحكام الشريعة الاسلامية).

(مادة ١٩٥): يجوز للمقر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات، وفي هذه الحالة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة إذا

لم يكن القتل ثابتاً إلا بإقراره، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى نهاية المادة التالي: (على أن لا يؤثر ذلك في وجوب الدية عليه حالة، والحرمان من الميراث)، ملاحظات: لأنه إذا سقط القصاص بالشبهة تجب دية القتل العمد مع العقوبات الأخرى بجانب العقوبة التعزيرية.

(مادة ١٩٩): من فوجئ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته حال تلبسها بالزنى فقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس.

وإذا نشأت عن فعل الجاني عاهة مستديمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا عقاب على الضرب أو الجرح الذي لا تنشأ عنه عاهة مستديمة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز المطالبة أمام محكمة بدية أو تعويض، ويثبت التلبس بالزنى في حكم هذه المادة بكافة طرق الاثبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية، رأي لجنة الفتوى: إن هذه المادة تحتاج إلى مراجعة، ملاحظات: لأن الحكم بالعقوبة عليها لا يتفق مع كون القتل ثبت دفاعاً عن العرض ، ومثله يبرئ من العقوبة.

(مادة ٢٠٠): مع عدم الاخلال بالدية أو الغرة تطبق على القتل أو إسقاط الجنين الذي يقع من غير البالغ بالأمارات الطبيعية أحكام هذا القانون وقانون الأحداث، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى المادة كلمة: (ولا ببلوغه سن الثامنة عشرة) بعد قوله: البالغ بالأمارات الطبيعية، ملاحظات: لأن الثامنة عشرة قد اعتبرت علامة للبلوغ لمن لم يثبت بلوغه بالأمارات قبلها.

(مادة ٢٠٣): في حالة القتل الموجب للقصاص إذا كان ولي الدم دون البلوغ أو مجنوناً أو معتوهاً أو ذا غفلة أو سفيهاً أو عاجزاً عن التعبير عن إرادته لأي سبب آخر كان لأبيه المطالبة بالقصاص، وكان له ولغيره ممن ينوب عن ولي الدم وللنيابة العامة- في حالة عدم وجود من ينوب عن ولي الدم - المطالبة بالدية أو المصالحة على مال لا يقل عنها ولمن بلغ من أولياء الدم المطالبة بأي مما تقدم أو العفو دون توقف على بلوغ غيره، ولولي الدم

الذي صار كامل الأهلية، وقادراً على التعبير عن إرادته قبل تنفيذ الحكم المطالبة بأي مما تقدم أو العفو، وتعتبر النيابة العامة ولي دم من ليس له ولي دم أو من كان وليه مجهولاً أو غائباً أو أعلن ولم يحدد موقفه على النحو المبين في المادة السابقة وتكون لها الحقوق المقررة لولي الدم،رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى هذه المادة بنهايتها قيد: (سوى العفو بغير بدل) ، ملاحظات: لأن في العفو بغير بدل إضراراً بمن ذكرتهم المادة.

(مادة ٢٠٩) : عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمي إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية ، رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص المادة كالتالي:

عاقلة الجانـي عصبته أو الجهة التي ينتمي إليها، كالسلطة الشورية أو التنفيذية ، ملاحظات: وذلك لأن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي بينت العاقلة نصت على أنها عصبته، وقد اجتهد الفقهاء فيمن ينوب عن العصبة إن لم توجد.

(مادة ٢٢٧): مع عدم الإخلال بالدية تطبق على جرائم الاعتداء على ما دون النفس التي تقع من غير البالغ بالأمارات الطبيعية أحكام القانون الخاص بالأحداث ، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى المادة كلمة (أو بالسن) بعد قوله: (غير البالغ بالأمارات الطبيعية) ، ملاحظات: لأن الثامنة عشرة قد اعتبرت علامة للبلوغ لمن لم يثبت بلوغه بالأمارات قبلها.

(مادة ٢٢٨) : إثبات جرائم الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للقصاص يكون في مجلس القضاء بإحدى الوسيلتين الآتيتين: الأولى: إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف بعد عاقلاً لفظ (مختاراً) ملاحظات: لحديث النبى صلى الله عليه وسلم: (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) أخرجه ابن ماجة.

(مادة ٢٦٤): ١- عاقلة الجاني الجهة التي ينتمي إليها كالسلطة التشريعية ، رأي لجنة الفتوى: أن يكون نص الفقرة (١) كالتالي:

عاقلة الجاني الجهة التي ينتمي إليها كالعصبة أو السلطة الشورية ، ملاحظات: وذلك لأن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم بينت العاقلة ونصت على أنها عصبته ، وقد اجتهد الفقهاء فيمن ينوب عن العصبة إن لم توجد.

(مادة ٢٦٦) : إذا ثبت الاعتداء الموجب للقصاص واختار المجني عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال، قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجني عليه أو من قام مقامه القصاص حكمت المحكمة به، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين، رأي لجنة الفتوى: أن يضاف إلى المادة كلمة (في استيفاء) بعد كلمة (أو من قام مقامه) في المكان الثاني ليكون نصها كالتالي: إذا ثبت الاعتداء الموجب للقصاص واختار المجني عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال، قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجني عليه أو من قام مقامه في استيفاء القصاص حكمت المحكمة به، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين.

وتوصي اللجنة بالتالي:

أولاً: استبدال كلمة (القتل) بـ (الإعدام) في كل مكان وردت فيه في هذا المشروع بقانون، لأنه هو التعبير الشرعي المعتاد.

ثانياً: وضع مادة يعرف فيها ما قد يكون هناك من مصطلحات لم يرد استعمالها في الفقه الإسلامي، مثل كلمة (هتك العرض) الواردة في المادة

١٢٥ وكلمة (الفاضح) و(المخل بالحياء) الواردتين في المادة ١٢٩ .

ثالثاً: تلافي وتصحيح الأخطاء المطبعية.

مقابلة صحافية مع
معالي الوزير جاسم العون رئيس فريق عمل تنفيذ
إتفاقيات المنطقة المقسومة حول عدد من القضايا *

س : هل انتهى جاسم العون سياسياً بعد تركه « لمناصبه » الوزارية؟

ج : جاسم العون لو انتهى سياسياً لما شاهدته الآن على مكتبه في مجلس الوزراء بقصر السيف. هذا الرد باختصار.

س : هل يرضي هذا المنصب طموحك حالياً؟

ج : حالياً، كثيراً، لأنني في حاجة إلى استقرار وراحة واجازة من العمل السياسي، فأنا عملت في الساحة السياسية من ١٩٨١ م ومن بعد الغزو، دخلت الحكومة منذ سنة ١٩٩٢ م إلى ما قبل سنة ٢٠٠٠ م. والعمل كان متواصلاً لمدة قاربت العشرين عاماً، وقد آن الأوان حالياً، بل إن من حقي أن أحصل على إجازة، دعيني أسميها «دماغية» من العمل السياسي، وفي الوقت نفسه لا أبتعد عن خدمة بلدي، ويكفي أن هذا الموقع أو هذا العمل تأخر ١٥ سنة منذ أن وقعت الاتفاقيات الحدودية بيننا وبين المملكة العربية السعودية الشقيقة العام ١٩٨٨م، وتأخر تنفيذها ١٥ سنة، ليقول الإنسان بكل فخر واعتزاز إننا نفذنا خلال هذه السنة ما عجزنا عن تنفيذه خلال ١٥ سنة.

س : ولماذا جمدت الاتفاقية الحدودية مع المملكة ١٥ سنة؟

ج : لم تجمد، ولكن الأحداث التي أعقبت عام ١٩٨٨م، ثم الغزو في ١٩٩٠م، وبعد الغزو انفرط عقد من الزمان في عملية التعمير بعد التحرير،

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٢ / ٧ / ٢٠٠١م ، العدد :١٢٤٤٩ .

ولم يتصد لتطبيق الاتفاقيات فريق متخصص، وعندما أُعدّ الفريق استطعنا أنجاز ما جُمدّ ١٥ عاماً، وحظينا برضا القيادة السياسية في البلدين.

س : إلى أين وصل بحث « الجرف القاري »؟

ج : الملف الحدودي مع السعودية أغلق تماماً.

س : ومع إيران؟

ج : لا يزال.

س : وهل ينتظر ١٥ سنة أخرى؟

ج : لا، إن شاء الله أقل.

س : هل هناك خطة زمنية؟

ج : هذه متروكة للقيادة السياسية.

س : هل أنصفت الاتفاقية الحدودية الكويت؟

ج : أنصفت الجميع.

س : بالمناسبة متى تنتهي « الإجازة » التي تعتبر نفسك حصلت عليها الآن لتعود للحياة السياسية؟

ج : لست بعيداً عن الحياة السياسية، أنا قريب جداً منها، وقريب من القيادة السياسية، وقريب من العمل السياسي، سواء الشعبي أو الحكومي لست بعيداً عنه.

س : لكنك بعيد من صنع القرار؟

ج : بعيد من صنع القرار، وبعيد من « الدوشة » السياسية فقط.

س : ما صحة ما تردد عن خلافك مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد؟

ج : لا صحة لذلك على الاطلاق، والدليل أنني في هذا الموقع، وللأمانة، بفضل الله ثم النائب الأول، فهو الذي اختارني لهذا المنصب، فكيف يمكن أن يختارني، لو كانت العلاقة بيننا متوترة أو سيئة، مثلما أشيع، لا يمكن أن أكون في هذا المنصب الحساس، فهذا المنصب بالذات يتميز عن المناصب الأخرى لعلاقته المباشرة مع المملكة العربية السعودية التي تربطنا معها علاقات تاريخية وأخوية.

واخترت بالذات لهذا المنصب من قبل الشيخ صباح، ولو كان هناك أي خلاف لما تم اختياري لمثل هذا المنصب الحساس.

س : هل تؤمن بنظرية المؤامرة، وهل تشعر أنك ضحية مؤامرة؟

ج : أنا أؤمن بالمؤامرة، لكنني لست ضحية، ولا أقبل أن أكون ضحية، طوال عمري كنت شاهراً سيفي، ولن أرضى أن يسكن في غمده، وبالتالي لم ولن أكون ضحية لأحد.

س : إذن، لمصلحة من هذه الشائعات، وهل استطاعت أن تبعد جاسم العون عن الساحة الإعلامية، إن كنت مصراً على عدم ابتعادك عن الساحة السياسية؟

ج : أي إنسان له بروز إعلامي أو بروز وظيفي يتولد له خصوم، وليس بالضرورة خصوم مباشرون ويعرفهم، فالساحة الكويتية مليئة بالحسد والغيرة، ولا أدعي أن ليس لي خصومة، بالتأكيد لي خصوم، وكان لهم يد في محاولة إبعادي عن الساحة، وكوني مقلاً إعلامياً الآن فذلك لأن المنصب الذي أشغله الآن يفرض عليّ أن أكون مقلاً إعلامياً، والمناصب التي كنت فيها في السابق فرضت علي الحضور الإعلامي المستمر، واليومي أيضاً، وهناك فرق بين مناصبي السابقة ومنصبي الحالي، فالمنصب هو الذي يفرض البروز الإعلامي من عدمه.

س : هل نستخلص أن نجومية جاسم العون أزعجت البعض؟

ج : لن أقول نجومية جاسم العون أزعجت البعض، بل جاسم العون نفسه أزعج البعض، قد لا أكون نجماً، لكنني واثق ومتيقن من أنني أزعجت الكثيرين.

س : هل أزعجك انحسار الأضواء عنك؟

ج : أبداً، ما يهمني أن أعمل، سواء كانت الأضواء موجودة أو غير موجودة، فالشخص هو الذي يصنع الأضواء، وليست هي التي تصنعه، ولو كنت أريد الأضواء لخرجت يومياً إلى الإعلام، وكل يوم بتصريح، فكثيرون من كبار الصحافيين في كبريات الصحف يطلبون مني لقاءات صحافية، وأعتذر لهم ، وهذا هو اللقاء الأول والوحيد الموسع في الكويت، كنت أرفض ولا أعرف كيف قبلت الآن؟

س : هل تعتقد أنك أضفت شيئاً للمنصب الوزاري، أم أنه هو الذي أضاف إليك؟

ج : أضفت إلى المنصب الوزاري، لكنه أيضاً أضاف إليّ الكثير بكل تأكيد، يكفيني إضافة أنني قدمت ما يقال، حتى لدى خصومي، أنه متميز، والحمد لله على ما خلّفته من سمعة طيبة تسعدني الآن، وإن كنت بعيداً.

س : تحدثت عن خصومك، فكيف أتحت لهم فرصة إبعادك؟

ج : هؤلاء الخصوم كانوا يعملون على إبعادي منذ بداية عملي، وليسوا السبب في إبعادي عن الساحة السياسية، وكما قلت أنا في حاجة إلى اجازة أو راحة، أنا أمثل نفسي مثل « ماكينة» السيارة، فإذا كانت تعمل ٢٤ ساعة تحتاج إلى راحة، وأنا وغيري أيضاً من القيادات السياسية الموجودة في الكويت كذلك، فنحن بحاجة بين فترة وأخرى لأن نأخذ إجازة ونريح أنفسنا ونعيد حساباتنا ونجدد نشاطنا للعودة للعمل السياسي بشهية

مفتوحة.

س : تتحدث عن العودة، فهل هناك عودة قريبة؟

ج : والله إذا جاءت الفرصة المناسبة والمكان المناسب فالعودة قريبة.

س : وما الفرصة المناسبة أو المكان المناسب؟

ج : الوقت أهم شيء، والوقت ليس بيدي لكنه يحدد نفسه بنفسه، والفرصة تتاح عندما تكون الساحة ملائمة، إذ إنني أرى اليوم أن وجودي في داخل الساحة السياسية لن يضيف أي جديد، مع الأسف، ما نراه اليوم في الساحة السياسية، رغم ثراء الحكومة بالكفاءات النادرة، إلا أن عملهم يذهب هباءً منثوراً، وصار مثل الصرخة في واد، لذلك أتصور أن الوقت الحالي ليس مناسباً للعمل.

س : ومتى سيكون الوقت مناسباً؟

ج : الله أعلم.

س : من المسؤول عما وصلت اليه الساحة السياسية، هل هي السلطة التنفيذية أم التشريعية، أم أن المجتمع نفسه لم يتقبل الديموقراطية؟

ج : على العكس تماماً، فالمجتمع الكويتي متقبل للديموقراطية وهو من أكثر المجتمعات العربية اليوم تحضراً في قبوله وتفهمه لديموقراطيته، وهو وصل إلى النضج السياسي، وباعتقادي أنها قضية محسومة، لنعد إلى العنصرين الأساسيين في العملية الديموقراطية وهما السلطتان التنفيذية والتشريعية، فكلتاهما مسؤولة عن سوء الساحة السياسية في الكويت، لست أبرئ أي سلطة، إنما لا أحمل كل المسؤولية للسلطة التنفيذية وحدها، رغم أنني خارج السلطة التنفيذية ولا أطمح إلى شيء منها ولا مصلحة لي في قول ذلك، لكننا دائماً نحمل السلطة التنفيذية فوق ما تحتمل بأنها خلف كل المصايب، لكننا لا ندعها تعمل، وأتصور أن العطلة الصيفية فترة إبداع

الحكومة، لأنهم يدعونها تعمل،الآن يمكن القول إن السبب الأساسي هو مجلس الأمة، وليس المجلس برمته بل بعض أعضائه الذين يسيئون للديموقراطية ولا يهمهم أن تدور عجلة التنمية أو أن تنجح الحكومة، لأنهم يعتقدون أنهم فريقان وليسوا فريقاً واحداً كما هو الواقع.

ونجاح مجلس الأمة نجاح الحكومة والعكس صحيح، وعلى النواب إدراك ذلك، لكن مع الأسف بعضهم يسيئون لأنفسهم قبل إساءتهم للديموقراطية، وهم في الوقت نفسه لا يسعدهم عمل الحكومة، رغم أن بعض أعضائها مبدعون وكفاءات أتحسر على وجودها في ظل هذه الظروف وهذا الزمن، ولو وجد هؤلاء في غير هذا الوقت لاستفدنا من خبرتهم وتميزهم من دون أن يضع لهم البعض العصا في الدولاب والعراقيل في الساحة السياسية.

س : وكأنك تكثر من النقد ولا تقدم حلولاً؟

ج : الحل أن نفهم أولاً معنى الديموقراطية فهماً صحيحاً، ونفهم تماماً أن هذا بلدنا، وأن نجاح الحكومة نجاح المجلس، وألا نجعل من السلطة التنفيذية خصماً للتشريعية بل مساعداً لها، وكلتاهما تساعد الأخرى، لو فهمنا ذلك في شكل صحيح لغدا البلد بخير ، هناك من يصور أن البلد ليس فيه عمل، لكن على العكس السيولة متوافرة والاقتصاد جيد، فلو قارنا اقتصادنا بالدول المحيطة لوجدناه أفضل، من خلال المركز المالي والتداول المحلي والقوة الشرائية ، هذه كلها مؤشرات إيجابية، لكن مع الأسف ليس هناك عمق في تفهم البرلمان، والحل يكمن في الفهم.

س : ما رأيك بتنامي التيارات الدينية، كونك خرجت من تيار ديني؟

ج : الساحة الكويتية لها من الإيجابيات مثلما لها من السلبيات، وعندما نتحدث عن الديموقراطية فهي ليست برلماناً وحسب، الديموقراطية هي

حرية الكلمة بمفهومها الشامل من الشارع حتى البرلمان، وإذا رضينا بالديموقراطية فعلينا أن نرضى بكل إفرازاتها سلباً وايجاباً، والساحة الكويتية مليئة بالتيارات السياسية، وجميعها سياسية سواء كانت دينية أم غير دينية، حتى القبلية والطائفية أصبحت تتدثر بالثوب السياسي، فالقبلية يخرج منها النواب، والطائفية أيضاً مثلها مثل التيارات السياسية وبالتالي لست أتكلم عن تيار معين ليبرالي أو ديني أو قبلي أو طائفي، فالساحة تعج بالكثيرين والتيار الديني حاله حال أي تيار آخر، حاضر في الساحة الكويتية، وإن كان حضوره أكثر قوة كونه فارضاً نفسه، وهو يذكرنا حين عشنا في الستينات والسبعينات ورأينا المد القومي، وقتئذٍ كان الجميع قومياً، حتى القبليون وأنصاف المتعلمين في مجلس الأمة كانوا «مع الخيل يا شقرا»، ولو سألته عن القومية لن يعرف ألفها من بائها، لكنه مع المد، والمد اليوم للتيار الديني، ونجد حتى المحافظين والمستقلين ينظرون إلى مصالحهم الذاتية، طالما أن لهذا التيار نفوذاً قوياً في الساحة السياسية.

ما يمكن أن نخلص اليه هو أن لا ضرر على البلد من التيارات السياسية، سواء كانت دينية أو غير دينية، إذ إنها جميعها ولاؤها المطلق للنظام والبلد، والتجربة القاسية التي مررنا بها في ١٩٩٠م أثبتت ذلك، أتذكر أننا في سنة ١٩٨٦م عندما حُل مجلس الأمة وقعنا على عريضة –كنت أنا و٤٢ شخصاً– نجتمع في «دواوين الاثنين» وضربتنا الحكومة بقنابل مسيلة للدموع، لكن في ساعة الصفر وعندما «حجّت حجايجها» التففنا جميعنا حول حكومتنا أو القيادة الشرعية، وهذا الدليل أن لا داعي للخوف من التيارات السياسية، بل على العكس أنا مع إطلاق العمل السياسي، ولندع المواطن الكويتي يختار.

س : وهل تدعو لإشهار الأحزاب السياسية؟

ج : لا، لا أتصور أن الساحة السياسية الكويتية تسمح بإشهارها

حالياً.

س : تغمز من قناة التيارات الدينية كونها فرضت حضورها على الساحة، وفي الوقت نفسه صرحت من قبل أنك «لم تعد سلفياً»، وتدعو لإطلاق العمل السياسي، وترفض إشهار الأحزاب، ألا ترى تناقضاً في ذلك؟

ج : الأحزاب السياسية موجودة، لكنها غير معلنة، من هنا أطالب باطلاق العمل السياسي لتهيئة الساحة السياسية، وليس في ذلك أي تناقض، بل على العكس،أما عن «السلفية» فأعتقد أن تصريحي بأنني لم أعد سلفياً فهم بالمقلوب، فأنا لم أعد سلفياً تنظيمياً، لكنني مازلت سلفياً كعقيدة،وكل أهل الكويت سلفيون، فالسلفية معناها أن توحد الله سبحانه، ومن هذا المنطلق أنت سلفية كما أنا سلفي.

س : هذا كعقيدة وكتنظيم، ولكن أين تجد نفسك؟

ج : تنظيمياً، أنا إنسان مستقل.

س : لماذا الإنشقاق عن «السلفية»؟

ج : أولاً، لا تزال تربطني بـ«السلفية» علاقات صداقة قوية وغير «السلفية» أيضاً، فديوأنيتي تعج بكل أشكال التيارات السياسية، وأحياناً تجمع المتناقضات، فالسلفي إلى جانب اليساري والقومي والشيعي والسني والحضري والقبلي، كلهم في ديوانيتي.

أما عن خلافاتي مع «السلفية» فهي خلافات في وجهات النظر، إذ إنني حين كنت في مجلس الأمة كنت أتبنى المطالب السلفية لأنني خرجت من رحم السلفيين، فهم الذين لهم الفضل بعد الله سبحانه في وصولي إلى البرلمان، ولا يمكن إنكار ذلك، لكن المفهوم اختلف عندما وصلت إلى الوزارة، إذ صار علي أن أحمل مطالب ناخبيّ سواء سلفيون أو غير

سلفيين، واعتبرت ذلك فرضاً عليّ لأنني جئت لخدمتهم، ولست مستعداً لحمل مطالب فئة معينة داخل الحكومة، فتباينا وافترقنا.

س : أثناء وجودك على رأس وزارة الشؤون، كنت تتكلم كثيراً عن «ضرب تجار الإقامات»، وفور مغادرتك صارت «حداث خيطان»، فأين الخلل؟

ج : أولاً، الحمد لله أنني كنت أول وزير أحيل تجار الاقامات للنيابة، وأغلق ملفات، وهذا صار تاريخاً مدوناً، حتى إن البعض سماني «جاسم نيابة» لكثرة إحالاتي للنيابة، وقد تكون هذه التسمية لا تسعدني لكنها دليل على أني أول وزير يحيل للنيابة ويتتبع تجار الاقامات ومصالح وأموال الناس من خلال بعض مجالس إدارات الجمعيات التعاونية، وكنت الوزير الوحيد في ذلك، لم أفشل لكنني لم أحقق النجاح الذي أطمح إليه، كون الوقت لم يسعفني، لكنني أفخر بأنني أنجزت في عامين ما لم ينجزه غيري في ثلاثين عاماً.

س : الآن كيف تقيم أداء وزير الشؤون الحالي طلال العيار؟

ج : الرجل يتخذ خطوات جيدة، لكن لا يمكن تقييمه، فهو لم يمض على وجوده في الوزارة سوى بضعة أشهر، ومن الصعب الحكم عليه في عمل يحتاج إلى أربع سنوات على الأقل، لكن خطواته الأولى جيدة.

س : وفي الإسكان، ما رأيك بأداء فهد الميع؟

ج : أكثر من رائع، فهد أبدع حقاً.

س : كيف تقيم إلغاءه للمنظور الإسكاني الذي وضعه سلفه الدكتور عادل الصبيح؟

ج : هذه مشكلتنا بأنه «كلما جاءت أمة لعنت ما قبلها»، وهذا هو الخطأ،وهذا الخطأ ليس في الوزير بقدر ما هو في سياسة التوزير، فالعمر

الافتراضي لكل وزير سنتان، وعندما يضع وزير ما خطة إسكانية لأربع سنوات، فمن المفروض أن تتاح له الفرصة أربع سنوات، فإما النجاح وإما الفشل، لكن الوزير المسكين حين يضع خطته، وبعد سنة أو سنتين «يقضّبونه الباب»، ليأتي الوزير الآخر وينسف ما وضعه، وهذا هو الخطأ لذلك أتمنى أن يستمر عمر الوزير فصلاً تشريعياً ثم يحاسب.

س : هل تتوقع الاستمرار للحكومة الحالية؟

ج : أتوقع لها الاستمرار والنجاح، المفروض أن أطعن بها لأنني خارجها، لكنني أقيم من دون تحيز، وأتوقع لها الاستمرار إلى نهاية الفصل التشريعي والنجاح، لأنها تحوي شباباً كلهم حماسة ونشاط.

س : وبعد نهاية الفصل التشريعي؟

ج : أشك أن للحكومة نصيباً كبيراً في التغيير، ستغيب وجوه وستعود وجوه.

س : وهل بين العائدين جاسم العون؟

ج : لكل حادث حديث.

مقابلة صحافية مع
رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي حول عدد من قضايا المجلس *

س : ما هي المشاريع الاقتصادية التي تأملون أن تنجزها الحكومة خلال الإجازة الصيفية؟ وكيف تقيم الوضع الاقتصادي في البلاد؟ وهل هناك تصورات نيابية حكومية مشتركة لتفعيل الاقتصاد الكويتي ومعالجة المديونيات الصعبة لما لها من تأثير كبير على الوضع الاقتصادي في الدولة؟

ج : فيما يتعلق بالجزء الاول أعتقد أن أهم ما يجب التركيز عليه من قبل الحكومة خلال هذه الفترة هو ما يتعلق ببرنامج عملهم وما دار من نقاشات مختلفة حول هذا البرنامج وأتصور أن في الوقت الراهن فرصة مناسبة أمام الحكومة لتقييم برنامج عملها وإمكانية التنفيذ وأيضاً إعادة النظر في القرارات الخاصة في إجراءات البرنامج الحكومي، وأنا على يقين بأنها ستكون فرصة مناسبة للحكومة بأن تتمعن في هذه القرارات والإجراءات، ونأمل إن شاء الله أن نرى من خلال هذا التقييم تصوراً واضحاً للحكومة ونأمل كذلك أن نراها كفريق عمل منسجم ويعمل كفريق واحد، وأؤكد أن ما يتعلق بالإنجاز الذي نأمل أن يتم خلال هذه الفترة أرجو أن يكون من خلال الإجراءات التي تتيح الفرصة لمزيد من الحريات ولمزيد من القرارات التي تهم المواطن وتعالج مشاكله وتنهي هذا اللبس لدى المواطن والمتعلق بحقوقه.

أما ما يتعلق بالمديونيات الصعبة فهذا الموضوع أعتقد أنه قد قتل بحثاً وأتصور أن الحديث فيه أصبح بحكم المنتهي وهو الآن يسير في اجراءاته

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠٠١ م، العدد : ١٢٤٥٢ .

القانونية السليمة، ولكن أود أن أؤكد أنه لا يوجد أي توجه لدى الحكومة أو مجلس الامة لتغيير هذا القانون ولكن يمكنني أن أؤكد أن من ضمن هذا القانون ما يتعلق بموضوع الصلح الواقي المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون ونأمل إن شاء الله أن تفعل هذه المادة حتى يمكننا أن ننتهي من هذا الموضوع ومن ثم نركز على ما يتعلق بالمواضيع الخاصة التي تدعم الاقتصاد.

س : خلال دور الانعقاد الفائت ظهرت على السطح الكتل البرلمانية لمجلس الأمة كيف ترون وجود هذه الكتل في البرلمان وهل اهدافها تصب في صالح الديموقراطية الكويتية؟ وجه عدد من أعضاء الكتل البرلمانية اتهامات إلى الرئاسة بأنها تسعى إلى محاصرة بعض هذه الكتل كيف ترد على هذا الاتهام؟

ج : لا أعتقد أن هناك اتهاماً حتى ترد عليه، وأعتقد أن وجود هذه الكتل شيء صحي ومفيد ونأمل أن يكون هناك المزيد من هذه الكتل والتجمعات في البرلمان خصوصاً أنني من الذين يؤمنون بالعمل الجماعي والتنسيق وكلما كان هناك وجود لهذه التجمعات كان هناك تسهيل للعمل البرلماني الديموقراطي، وأود أن أضيف بأن ما يتعلق بموضوع الكتل إلى الآن أن هذه الكتل تتجمع حول موضوع معين وتتطرق لموضوع أو قضية أخرى وبالتالي فهي ليست كتلة سياسية بما تحمله هذه الكلمة من معان ونأمل أن يتطور عمل هذه الكتل وأن يكون لها رأي موحد إزاء كل المواضيع المختلفة خصوصاً أن هناك مواضيع طرحت تحت قبة البرلمان في أوقات عدة ووجدنا أن هذه الكتل اتفقت حول موضوع معين واختلفت في التصويت والمواقف إزاء موضوع آخر، لهذا أؤكد أنه لا يزال في مجلس الأمة ٥٠ نائباً يمثلون ٥٠ تنظيماً.

س : ما هو موقفكم من المخطط الإسرائيلي لتوطين الفلسطينيين في

الدول العربية؟ اثناء انعقاد المؤتمر البرلماني في صنعاء تمت الموافقة على اقتراح الشعبة البرلمانية الكويتية بشأن إدراج بند مناقشة الاحداث الجارية في فلسطين وجعلها كبند اساسي في المؤتمر المقبل كيف تقيم الديبلوماسية الشعبية الكويتية؟ هل اتخذتم الاجراءات الكفيلة لتحويل مجلس الأمة إلى مجلس إلكتروني؟

ج : سبق وأن أكدت أن مجلس الأمة والحكومة هما وجهان لعملة واحدة في شأن السياسة الخارجية وبالتالي دورنا كبرلمان ودور الحكومة هو تحقيق مصلحة الكويت ودعم قضية الكويت وقضايا العرب القومية ومنها القضية الفلسطينية وبالذات ما يتعلق بالشعب الفلسطيني، دور الكويت في هذا المجال ولله الحمد كان دوراً مشرفاً ونحن ككويتيين فخورون لما قمنا به سواء على مستوى الحكومة او على مستوى مجلس الأمة، والإجراء الذي تم في صنعاء أيضاً سبقه دور للكويت في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في جاكرتا وأيضاً كان للكويت دور مميز فيما يتعلق بطرح قضايا الشعب الفلسطيني وأبطال الإنتفاضة وما قمنا به من دور في مؤتمر صنعاء ما هو الا مكمل للدور الذي قمنا به في جاكرتا ومكمل للمبدأ الذي نؤمن فيه نحن في الكويت وهو مرتبط بأهمية التنسيق وتوحيد الكلمة العربية فيما يتعلق بموضوع الإنتفاضة والشعب الفلسطيني.

وبالنسبة لموضوع تنفيذ القوانين أكد على اهمية تطبيق القوانين وتنفيذها حتى لا نفقد مصداقيتنا مجلساً وحكومة امام المواطن بأننا نصدر قوانين ولا ننفذها، فلابد من حث الحكومة على تنفيذ هذه القوانين، وإذا كان هناك خلل في بعض الأمور يجب ألا تتأخر الحكومة في تقديم التعديلات اللازمة لأن ترك القانون دون تنفيذ أخطر بكثير من أن يعالج خطأ وجد أثناء فترة التنفيذ.

أما بالنسبة لتحويل المجلس إلى مجلس إلكتروني فقد بدأنا فعلياًفيما

يتعلق بتطوير أجهزة الكمبيوتر وإذا كنت تتكلم عن عدم استخدام المجلس التصويت الإلكتروني فهذا بسبب وجود نص في اللائحة ونأمل إن شاء الله أن يكون هناك تغيير لهذا النص حتى نستطيع استخدام هذه الآليات المتطورة وقد تكون فرصة مناسبة لنعلن أننا نأمل أن نلقي خلال دور الانعقاد المقبل نظرة شاملة لوضع اللائحة الداخلية وتطويرها لما يفيد تطور العمل البرلماني.

س : عمر الحكومة الحالية خمسة أشهر هل تشعرون أن هذه الحكومة حكومة مستقرة وأن البرلمان سيستمر في التعامل مع نفس الحكومة خلال دور الانعقاد المقبل؟ العراق قام في الأسبوع الفائت بإطلاق صاروخ اخترق الاجواء الكويتية هل تتوقعون مزيداً من الاعتداءات العراقية على الكويت؟

ج : فيما يتعلق بموضوع الحكومة أعتقد أنه من الصعب الإجابة عن سؤال من هذا النوع لأنني لست في الوضع الذي يسمح لي بأن أقيم وضع الحكومة، أعتقد بأنه يجب علينا أن نمد يد العون وأن ننسق مع الحكومة وحسب نص المادة ٥٠ فإن التنسيق واجب علينا وبالتالي ليس من الممكن إلا أن نتفاءل بالخير وندعو لأعضاء الحكومة أن يعينهم الله على أداء أعمالهم ومهامهم، وأكرر أن الدور المنوط بهم ليس قليلاً ومسؤوليتهم لا تقل عن مسؤوليتنا كأعضاء في البرلمان والعكس صحيح، وبالتالي أتمنى دائماً أن نتعاون لما فيه مصلحة الكويت وأهلها.

أما ما يتعلق بموضوع الصاروخ العراقي فهذا شيء أصبح ظاهرة عراقية تظهر دائماً عندما يكون هناك تأزم ويكون هناك ضغط على إسرائيل فيما يتعلق بموضوع الأنتفاضة والشعب الفلسطيني ولو تعودون إلى الأحداث السابقة ستجدون أنه كلما كانت هناك ضغوط دولية على إسرائيل وضغط شعبي نجد أن العراق يفتعل أحداثاً لتحويل الأنظار، وأتمنى العودة إلى الماضي فإنه سنجد بأن الأحداث العراقية دائماً كانت

متزامنة مع أحداث الانتفاضة والحدث الأخير كما ترون تزامن مع مطالبة قادة دول الثمأني لإيجاد رقابة دولية في فلسطين المحتلة وأيضاً هو تزامن مع ردود الفعل على الجيوش الإسرائيلية، وموضوع إطلاق صاروخ على طائرة أميركية في هذه الفترة يثير الاستغراب، وبالنسبة لنا في الكويت لم يدخل هذا الصاروخ الأجواء الكويتية وحسب ما فهمت أيضاً أنه ولله الحمد أن الكويت على أتم الاستعداد لمثل هذه التصرفات غير المستغربة على النظام العراقي.

س : ما دور مجلس الأمة في ايجاد سوق عربية مشتركة؟ وما دور البرلمان الكويتي في المحافظة على حقوق الإنسان؟

ج : أود أن أنتهز هذه المناسبة لأن أتقدم من خلالكم لمصر العربية بالتهنئة لمناسبة عيدها الوطني وأشيد بدور مصر رئيساً وحكومة وشعباً على مواقفها الثابتة وعلى دورهم في لم الشمل العربي متمنياً لمصر التوفيق والنجاح، فيما يتعلق بموضوع السوق العربية نحن في الكويت ليس لدينا مشكلة في هذا الشأن وكما تعلم أن أسواق الكويت مفتوحة وليس لدينا أي مشكلة في تشجيع الاستيراد ولكن لا بد أن تقول إن المشكلة التي نواجهها هي مشكلة نوايا فإذا احسنت النوايا استطعنا أن نفعل الكثير فتفكك الأمة العربية والتراجع الذي حدث نتيجة للغزو العراقي الغاشم لا شك أثر كثيراً على الترابط العربي- العربي ولكن لانزال نأمل بالخيرين والحريصين على هذا الترابط بأن نعمل جميعاً لما فيه خير ومصلحة للأمة العربية، إذا لم نستطع العمل لايجاد هذه السوق العربية المشتركة وهي ليست جديدة يجب علينا فتح أسواقنا أمام بعضنا البعض ونشجع التصدير والاستيراد بيننا وبين بعض حتى تكون هناك خطوات نحو هذه السوق العربية المشتركة.

وفيما يتعلق بدور البرلمانات فإن دور البرلمانيين هو دور تشريعي ولدينا

نحن في الاتحاد العربي لجنة يرأسها النائب عبدالوهاب الهارون للسوق العربية المشتركة لكن لا بد من يقوم في هذا الدور هي السلطة التنفيذية في هذه الدول ونأمل إن شاء الله أن تحسن النوايا ونتوصل لما فيه خير ومصلحة للشعوب العربية.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان فنحن في البرلمان الكويتي نفخر بدورنا في هذا الاتجاه ولدينا لجنة برلمانية خاصة لحقوق الإنسان وتعالج وبكل حرية كل ما يتعلق بأي مساس لحقوق الإنسان في الكويت سواء كان الشخص المسوس كويتياً أو غير كويتي، وأيضاً نأمل من الحكومة السماح لتأسيس اللجان الشعبية وجمعيات النفع العام المعنية بحقوق الإنسان، والمجلس مهتم بهذا الموضوع من خلال إيجاد قوانين تسمح للمؤسسات الشعبية أو الأفراد أن يقوموا بهذا العمل.

س : بعد انقضاء دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة نود أن نعرف ما أولويات المجلس خلال دور الانعقاد الرابع؟

ج : الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة وأهم شيء أعتقد أنه يجب أن يكون هناك حد أدنى من الحرص على التنسيق فيما بيننا، نعلم أن في مجلس الأمة ٥٠ نائباً و١٦ وزيراً ونعلم أن لكل نائب وجهة نظره وأولوياته، فيما يطرحه ولكن أعتقد أنه في امكاننا أن نتكلم عن الحد الأدنى وهو اعطاء الفرصة للجان البرلمانية للعمل والعمل الفردي في مجلس الأمة ومهما كانت مقدرة هذا الشخص فإنها صعبة وليس من الممكن لأي فرد مهما كانت قدراته أن يستطيع إنجاز شيء بمفرده، وبالتالي لا بد أن نتعاون جميعاً في كيفية إبراز هذه المواضيع وإعطائها الأولوية وأيضاً أن نعي بأن لجان المجلس هي التي يجب أن تعطى الأولوية وإعطائها المجال للعمل من خلالها لأن دائماً العمل في المؤسسات الديموقراطية دائماً للجان هي المطابخ الرئيسية لهذه المؤسسات، وهذه الجزئية ستفيد المواطن من خلال

توفير الحديث المكرر في المجلس وتوفير الوقت الذي تحتاج اليه للإنجاز، وبالتالي هناك أكثر من قانون ومواضيع مختلفة نحن حريصون على متابعة الرقابة فيها ومراقبة السلطة التنفيذية في كيفية تنفيذها، كل ذلك لا بد أن يكون له دور في اللجان حتى نتمكن من الإنجاز وتعطى الفرصة للمواطن لسماع قرارات ناتجة عن دراسة وليس كلاماً مكرراً.

س : يوجد الآن قانون خاص للصحافة، هل سيكون هناك تحرك برلماني لإلغاء عقوبة السجن في هذا القانون وتحقيق مكاسب أكثر للعمل الصحافي من خلال إعطاء مساحة أوسع للحرية؟ هناك أكثر من نائب كان لهم مأخذ على أسلوب إدارة الجلسات من حيث الاستعجال وأن هناك نواباً يقولون أن في الجلسات استعجالاً بهدف تسجيل إنجازات وهي محاولة للبحث عن الكم وليس النوع كيف تردون على ذلك؟

ج : أنا أستغرب التعميم بأن هناك الكثير من الأعضاء وأنا الذي أعرفه أن هناك عدداً محدوداً من الأعضاء الذين لديهم اعتراض وبالعكس أنا سمعت أن هناك تقديراً لما تم أنجازه وما يتعلق بموضوع الإنجاز فإن الإنجاز ليس إنجاز الرئاسة فحسب بل هو إنجاز المجلس، الرئيس ما هو إلا فرد من هذه المجموعة وبالتالي إذا كان هناك إنجاز فلا بد أن يكون الشكر لأعضاء المجلس مجتمعين مجلساً وحكومة.

وفيما يتعلق بموضوع قانون الصحافة فهناك اتجاه عام لدى كثير من النواب بأن ما يتعلق بموضوع حرية الصحافة على اعتبار أنها مكملة للمؤسسة الديموقراطية فلا بد أن تكون هذه الحرية موجودة ولكن هناك قناعة بأن هذه الحرية يجب ألا تتعدى على حرية الغير وبالتالي لا بد أن يكون هناك قانون يحمي حرية الصحافة ويحمي أيضاً المواطن من الصحافي، وأؤكد أيضاً أن ما يتعلق بموضوع عقوبة السجن هناك إجماع على عدم قبولها والتوجه هو إذا كانت هناك جزاءات فإنه ستكون مالية

وليست جسدية.

س : لاحظنا في الجلسة قبل الأخيرة حدث إعادة تصويت على موضوع معين وكان بسبب سوء فهم لبعض النواب لعملية التصويت ألا ترون أن هذه الحادثة تدعو إلى إعادة وجود الخبير الدستوري والقانوني في قاعة البرلمان لإبداء الرأي في بعض الأمور الدستورية؟

ج : أنا لا أجد حرجاً في وجود الخبير الدستوري وكان لدي أمل في أن أوجد الخبير الدستوري في القاعة وعلى المنصة كما كان يحدث في السابق ولكن أعترف بأن هذا الموضوع لا يرغب فيه عدد كبير من الأعضاء وأن كانت لدي رغبة في إعادة الخبير الدستوري للجلوس على المنصة إلا أنه احترام لرغبة الأغلبية من النواب تجاوبت مع هذا الموضوع ولكن أؤكد أن استشارات الخبير الدستوري دائماً كانت تؤخذ وأعترف دائماً بأنني لست خبيراً دستورياً ولا أعتقد أن مهمة رئيس المجلس أن يكون خبيراً دستورياً وبالتالي على أي رئيس لمجلس الأمة ألا يجد حرجاً في الاستعانة برأي الخبير الدستوري مهما كانت مقدرته واعتقاده بأنه يعي ويعرف اللائحة والدستور، ولهذا رداً على ما دار من حوار في تلك الجلسة التي أعيد فيها التصويت تمت استشارة الخبير الدستوري وما تم اتخاذه من إجراء كان إجراء سليماً.

س : إلى أي مدى أنتم متفائلون بأن الحكومة ستوقف الهدر في الميزانية العامة للدولة؟

ج : أنا شخصياً دائماً متفائل بأن الحكومة ستستطيع ايقاف الهدر أنا دائماً متفائل بطبعي ودائماً أتمنى أن يكون هذا التوجه موجودا لدى الحكومة وأنا شخص واقعي ولذلك من واجبنا كسلطة رقابية تتابع موضوع الصرف في ميزانية الدولة حتى تستطيع أن تساعد الحكومة في حصر وتحديد هذا الهدر وإيقافه، وبالنسبة لتقارير ديوان المحاسبة لا بد

أن أشيد بما قامت به لجنة الميزانية في مجلس الأمة من دور في متابعة الحسابات الختامية وكما تلاحظون أن هذه اللجنة حتى في إجازة المجلس تعقد اجتماعات لها وهذا لا بد أن يسجل للجنة.

س : هل قانون الخصخصة سيكون من ضمن الأولويات المقبلة لمجلس الأمة؟

ج : ما يتعلق بموضوع قانون الخصخصة المهم لدى النواب هو ما يتعلق بموضوع العمالة الوطنية وكيف نحافظ عليها أما قانون الخصخصة كقانون فليس عليه أي خلاف وبالتالي النقاش الذي دار في اللجنة المالية كان مركزاً أساساً على كيفية المحافظة على العمالة الوطنية وحمايتها اثناء الخصخصة، وبالنسة للأوضاع الاقتصادية ليس فقط عملية إيجاد قوانين، الاقتصاد أهم عنصر في استقراره ونجاحه هو موضوع الثقة والمصداقية في القرارات وعدم تناقض هذه القرارات وتنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب لذلك أنا كلي أمل بما تم إقراره من قوانين وما سوف يتم إقراره من قوانين اتمنى أن نحرص على موضوع الثقة.

س : طرح موضوع تعيينات أبناء الأسرة الحاكمة فقد أعلن عدد من النواب أن هذا الموضوع سيناقش في دور الانعقاد المقبل ، هل تعتقدون أنه يجوز لائحياً مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمة؟

ج : موضوع تعيين أبناء الأسرة أعتقد أن الحوار الذي تم داخل المجلس ليس فيه أي شيء غير طبيعي، أهم شيء يجب أن يعرفه الكل ويسمعه أنه عندما ناقش مجلس الأمة هذا الموضوع لا يعني بأي شكل من الأشكال بأن هناك خلافاً بين الحاكم والمحكوم هذه العلاقة التي يجب ألا يشكك فيها أحد يريد أن يصطاد بالمياه العكرة او يعتقد بأن إثارة هذا الموضوع فيه تشكيك في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكما بينت في السابق أننا ولله الحمد في الكويت ارتبطنا بنظام الحكم حسب نصوص الدستور ولا يوجد خلاف

عليه بل بالعكس نحن الدولة الوحيدة التي ارتبطت بنظام حكمها أثناء فترة الإحتلال وأثبتنا للجميع ارتباطنا بهذا النظام، اما ما يتعلق بموضوع أبناء الاسرة فهناك كما يحدث لدينا في المجلس نقاش حول هذه التعيينات للمواطنين من غير أبناء الأسرة الحاكمة إذا كان هناك تعيين غير صحيح أو تم تعيين من هو غير كفؤ فبالتالي يجب أن يكون هناك نقاش، وأبناء الأسرة سيواجهون في مثل هذا النقاش إذا كانوا معينين بدون كفاءة وبدون مقاييس موضوعية، لهذا فإن النقاش ليس محصوراً فقط بأبناء الأسرة وإنما للإجراءات الخاصة للتعيينات حتى لا يكون هناك ظلم على أحد أو الاستغلال لاحد على حساب مواطن آخر، وأود أن أؤكد ارتباطنا وتقديرنا وأهمية إعداد أبناء الأسرة ليكون هناك صفوف ثانية وثالثة ورابعة هذا ليس عليه أي خلاف لكن كل ما نرجوه أن يكون هذا التعيين حسب الأصول المرعية التي لا تنتج ردود فعل سلبية على أبناء الاسرة.

س : هل أنتم مطمئنون لانسجام قطبي السلطة التنفيذية؟ وهل ترون أن الكويت قد تجاوزت عنق الزجاجة فيما يتعلق بأزمة يناير الأخيرة؟ وهل بدأت رئة الاقتصاد الكويتي تتنفس هواء نقيا؟

ج : حتى يكون الحوار واضحاً وصريحاً إذا تقصد قطبي السلطة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح أود أن أبين فيما يتعلق بهذا الموضوع ثق بأن الشيخ سعد والشيخ صباح كلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الآخر وسمو ولي العهد يعرف أن الذي يريد أن يتغدى بالشيخ صباح فإنه سيتعشى به وايضا الشيخ صباح يعرف أن الذي يريد أن يتغدى بالشيخ سعد فأنه يريد أن يتعشى به هو وبالتالي هذا الموضوع يجب أن يكون واضحاً من خلال ارتباطهم مع بعضهم البعض وأيضاً نحن مرجعيتنا جميعا إلى سمو الأمير وهو المسؤول ليس فقط عن الأسرة

الحاكمة بل هو مسؤول عنا جميعاً كمواطنين وشعب وأود أن أؤكد بأنه قد يكون هناك خلاف في الرأي كما يحدث بين الأخ وأخيه ولكن هذا لا يعني أن هذا الخلاف يشكل أزمة أو مشكلة وأعتقد أن الجميع في الكويت يعرف أن سمو الأمير هو المسؤول الأول والأخير ونحن جميعاً مطمئنون بحكمة سموه ومعالجة سموه لكل ما يواجهنا من مشاكل.

وبا لنسبة لرئة الاقتصاد الكويتي وهل بدأت تتنفس هواء نقياً أعتقد أنه ليس لدينا مشكلة اقتصادية، نحن لا نزال في الكويت وفي كل المقاييس الدولية أمورنا جيدة نحن كل الذي نحرص عليه هو موضوع الثقة والاستقرار وتنفيذ القرارات ومتابعة الإجراءات الخاصة في القرارات وعدم تناقض قرارات المسؤولين مع تصريحاتهم.

س : أعتقد أنكم في وقت سابق صرحتم أن القرارات الاقتصادية للحكومة تأتي بشكل متجزئ وأكدتم أن الموضوع يجب أن يكون معتمداً على رؤية أو استراتيجية اقتصادية موحدة لحل المشكلات الاقتصادية ماذا لو تحدثنا عن هذا الجانب؟

ج : أعتقد أن الإجابة باختصار هي أن الموضوع موضوع ثقة ويجب ألا نكثر من اللجان لأنه كلما تشكل لجنة سننتظر فترة وسيتأخر القرار ونجد أن اللجنة التي تشكل تخرج بقرارات اللجنة السابقة لها نفسها، نحن نريد فقط التنفيذ وتدرج التنفيذ وعدم التوقف عندما تواجهنا مشكلة أو نقوم بإجراءات دقيقة وحساسة تحتاج للمتابعة والتنفيذ.

س : لكن قبل سنتين كان هناك مؤتمر اقتصادي خرج بتأكيد أن أهم موضوع يرتبط بالاقتصاد هو القرار السياسي وغياب القرار السياسي أدى إلى مشكلات اقتصادية مختلفة؟

ج : هي ليست جزئية القرار السياسي حتى لا تظلم القرار السياسي في بعض الأحيان كثرة القرارات السياسية تؤثر على الوضع الاقتصادي

ومنها كثرة اللجان وتشابك في المسؤوليات وبالذات تشابك المسؤولين الاقتصاديين في الدولة، لا بد أن يكون بين وزير المالية ووزير التجارة ومحافظ البنك المركزي ووزير النفط ووزير التخطيط لا بد أن يكون هناك تنسيق في هذه الإجراءات وبعض المشاكل ليس بسبب عدم وجود القرار السياسي ولكن في بعض الأحيان هناك قرارات سياسية كثيرة متناقضة وأحد هذه الأسباب التي أوجدت هذه البلبلة هي أن هذه القرارات المختلفة من أكثر من جهة كانت وراء البلبلة التي عشنا فيها في الفترة السابقة، واكرر أن موضوع الاقتصاد موضوع ثقة وموضوع حسم وتنسيق بين الأجهزة المختصة.

س : أين وصل موضوع إعطاء المرأة حقوقها السياسية في مجلس الأمة؟

ج : هناك قانون قدم من النواب وهذا القانون عرض على اللجنة التشريعية وتمت احالته إلى اللجنة المختصة والآن هو في لجنة الداخلية والدفاع للدراسة.

س : يعني هل هناك أمل لإقراره؟

ج : لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال لأن المواضيع لا تقر بقرار فردي أو لأمنيات وإنما لقرار جماعي للمجلس.

س : كيف يمكن إعادة الثقة بالمستقبل من خلال مجلس الأمة إلى الشارع الكويتي بعد أن فقدت؟

س : في حقيقة الأمر هذا هو شغلنا الشاغل وليس فقط كيف يمكن إرجاع ثقة المواطن بالمستقبل نتيجة للتشاؤم الموجود ولكن الذي أهم هو إرجاع ثقة المواطن في مجلس الأمة وكيف نحافظ على مصداقيتنا أمام هذا المواطن وكيف نقنع هذا المواطن في أن واجبنا ليس العمل له فقط لكن علينا

أن نعمل من أجل أولاده وأحفاده والمستقبل هذا هو فعلاً شغلنا الشاغل وعندما نصل إلى مرحلة كنا نحن قد وصلنا إليها، إرجاع هذه الثقة ليس سهلاً، المشكلة التي تواجه الإنسان دائماً حتى في حياته هي كسب الثقة يأخذ وقتاً طويلاً ولكن فقدانها يذهب بدقيقة لتصرف أو لردود فعل سلبية لإجراءات ربما تكون غير مدروسة الإجابة تشمل عناصر كثيرة منها ما يتعلق بموضوع اللائحة الداخلية وأهمية معالجتها ومنها ما يتعلق بعملنا كعمل جماعي والابتعاد عن الفردية، وقناعاتنا أيضاً كنواب بأن علينا أن نعمل للمستقبل وألا نفكر أننا عملنا في كيفية عودتنا لمناصبنا وهذا الكلام ينطبق على الوزراء أو النواب، وأؤكد أن هذا هو شغلنا الشاغل وأؤكد أيضاً أن كثيراً من النواب يشاركنا هذا الهم، وفيما يتعلق بموضوع الالتزام بالمواعيد فعلاً نحن جميعاً ارتحنا من تنظيم وقت المجلس وأصبحنا الآن نعرف مسبقاً مواعيد جلساتنا للدورة المقبلة ونعرف أيضاً متى ستكون الجلسة الختامية للدورة المقبلة وإذا كان طلاب المدارس يعرفون جدول دراستهم فإنه من الأجدر بنا كمجلس أمة أن نعرف برنامجنا ومتى جلساتنا حتى ننظم اوضاعنا وزياراتنا وبرامجنا وأعتقد أن القرار الذي تم اتخاذه في دورة سابقة والمتعلق بتعديل جلسات المجلس من أسبوعية إلى كل أسبوعين كان له الفضل بعد الله في تنظيم العمل.

س : تحدثت كثيراً عن بناء الثقة ولكن طالعتنا الصحف في اليومين الأخيرين عن قطع الخدمة الهاتفية عن بعض الشركات وكتبت هذه المؤسسات بأنه ليس عامل ثقة قطع هذه الاتصالات دون الوصول إلى حوار، كيف نعمل على بناء الثقة من جهة ومن جهة أخرى نضرب هذه الثقة؟

ج : عندما أتكلم عن الثقة أنا لا اعني الثقة بين وزير وبين شركة نحن دولة مؤسسات وإذا كأن هناك أي خلل أو خطأ سواء من الوزير أو من

الشركة بالإمكان أن تأخذ دورها من خلال الإجراءات القانونية وهذا بحد ذاته ثقة يعني أن أي مؤسسة تعرف أن لا أحد يمكنه أن يستبد ويتخذ اي قرار على هواه وكما يري وبنفس الوقت على كل هذه المؤسسات سواء كانت مالية أو تجارية أو صناعية يجب عليها أن تعمل من خلال المؤسسة القائمة، وأعتقد أن الإجابة عن السؤال لا تتعلق بموضوع الثقة التي أتحدث عنها حيث أتحدث عن ثقة دولة وثقتي بالدولة تتعلق بإجراءاتها وقوانينها وأساليب عملها.

س : طرح في الفترة السابقة موضوع الأحزاب السياسية بشكل مكثف هل تغيرت وجهه النظر إزاء هذا الموضوع وهل سيكون هناك تشريع ينظم إشهار الاحزاب السياسية؟

ج : أنا لا أتصور أن هذا الموضوع جديد ولكن أقول إن موضوع الأحزاب السياسية حدده القانون والدستور حيث إنها الآن ممنوعة ولكن نحن لدينا تنظيمات وهذه التنظيمات ليست أحزاباً سياسية وحتى لو وجد من يدعي أنها أحزاب سياسية أؤكد أنها ليس بالإمكان أن تكون أحزاباً سياسية إذا لم يكن وجودها في المجلس مبنياً على أن التصويت لها كحزب سياسي أما أن هناك من يخوض الانتخابات كقبلي ويدخل الانتخابات الفرعية كقبلي وبعد ذلك يتحول إلى تنظيم سياسي فهذا ليس مقبولاً، نحن في الكويت إلى الآن ورغم قناعتي بأن المستقبل الديموقراطي لأي مؤسسة ديموقراطية لابد أن يكون من خلال إيجاد التنظيم الحزبي لكن في الكويت لا يزال موضوع الانتخابات موضوعاً شخصياً ولا يزال انتخاب المواطن لمرشحه مبنياً على النواحي الشخصية أو القبلية وبالتالي هذا الموضوع سيحتاج إلي وقت واعتقد اكثرية الناس رغم قناعتها بموضوع الاحزاب ورغم أن لديها قناعة أنه لابد أن يكون هناك احزاب في المستقبل على اعتبار أنها هي الأساس للديموقراطية إلا أن الكثير يعتقد أنه ليس وقته.

س : البعض ينادي بضـرورة أن تكون الكويت دائرة انتخـابية واحدة للقضاء على الطائفية والقبلية ، ما هو رأيكم بهذا الموضوع؟

ج : فيما يتعلق بالحوار في مؤتمر صحافي لا يمكن أن أقبل أن تقول لي هناك من يعتقد أن هناك آراء مختلفة يا أخي هناك من يعتقد أننا لسنا في حاجة لمجلس الأمة هل أجيب عن سؤال من هذا النوع، لكن أود أركز على أن ما يتعلق بموضوع الأنتخاب لا يزال موضوعاً مرتبطاً بالناحية الشخصية ووجود الانتخابات في الكويت كدائرة انتخابية واحدة سيكون صعباً ما لم تكن هناك التنظيمات الحزبية.



مقابلة صحافية

مع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء الكويتي حول عدد من القضايا المهمة *

س: يُلاحظ أن العلاقة الفلسطينية ـ الكويتية أصبحت من مواضيع (التجاذب السياسي) بين التيارات السياسية والحكومة؟ كيف ترون شكل العلاقة مع الفلسطينيين حالياً ؟.

ج: يجب أن تعرف أولاً أننا ننظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية عربية كويتية وليست فلسطينية فقط. وإذا كنا نؤمن بالديمقراطية يجب أن لا نغضب إذا تحدث أحد في مجلس الأمة أو في الصحافة مؤيداً أو معارضاً العلاقة مع الفلسطينيين، فهذا حق لهم، ولكن السياسة الثابتة للكويت هي تأييد الأشقاء الفلسطينيين وقضيتهم.

س: هذا على مستوى القضية والشعب، ولكن على مستوى العلاقات الرسمية، هل نتوقع قريباً تطبيعاً لعلاقاتكم مع السلطة الفلسطينية ؟.

ج: لا أقبل باستخدام كلمة تطبيع، لأنه لا قطيعة بيننا وبين الفلسطينيين، لدينا في الكويت الآن نحو خمسين ألف فلسطيني، أما إذا قصدت القطيعة مع ياسر عرفات فالشعب الكويتي لا يريد ولا يقبل بمجيئه إلى الكويت.

س: الموقف الكويتي من القضية الفلسطينية وشعبها معروف، ولكن تبقى مسألة العلاقة مع ممثل هذا الشعب ؟.

---

* جريدة الحياة اللندنية، الصادرة بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠٠١ م، العدد : ١٤٠١٣.

ج : إذا كانت مسألة ياسر عرفات فنحن كرسميين وأنا بالذات نلتقي معه في الجامعة العربية والمؤتمرات المختلفة ، وتبادلنا القبلات ، نحن لا ننظر إليه كما ننظر إلى المسؤولين العراقيين ، ولكن أن يأتي إلى الكويت (أعوذ بالله والله تقوم الكويت على حيلها) الشعب الكويتي لا يقبل زيارته للكويت .

س: علاقاتكم مع الأردن استعادت عافيتها ، ولكن لماذا نسمع ضجة في الكويت بشأن عودة المدرسين أو الموظفين الأردنيين والفلسطينيين إلى بلادكم ؟.

ج : هناك بعض قليل يثير الضجة ، هذا رأيه ، هناك بعض قليل له آراء معارضة ليس لهذا الموضوع فقط بل يعارض الحكومة في قضايا أخرى هذه هي الديمقراطية، البرلمان عندنا حر وكل واحد يتكلم ما يريد وحتى، في الصحافة صحافتنا لها الحق في أن تكتب ، يكتبون ضد الحكومة ويتحدثون عن خلافات داخل الأسرة والحكم ونحن لا نزعل (نغضب) لأن هذه هي الديمقراطية التي ارتضيناها ، لذلك إذا أثاروا ضجة فهذا لا، يعني أن هذه سياسة الحكومة ، نحن نؤمن بالعلاقات الجيدة مع الأردن ، وستبقى علاقتنا جيدة معه، وسيأتي مدرسون أردنيون ليعملوا في الكويت ، فنحن بحاجة إليهم .

س: أين وصل اتفاقكم مع إيران على الجرف القاري الواقع على الحدود المشتركة ؟.

ج : هناك مفاوضات واتصالات قائمة بيننا وبين إيران للتوصل إلى اتفاق على الجرف القاري ، وهناك إيجابيات كثيرة في هذا الموضوع .

س: هل تعتقدون بأن زيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية إلى طهران ستهيئ الأجواء للتواصل إلى حل للنزاع على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ؟.

ج : نحن سعداء بزيارة مسؤول إماراتي مثل الشيخ حمدان بن زايد إلى إيران ، ونرى أن هذه خطوة إيجابية ، وبخاصة إذا تلتها زيارات متبادلة للبحث في موضوع الخلاف ، وهو ليس (خلافاً) إماراتياً فقط مع إيران ، بل خليجي أيضاً ، وهذا الموضوع يعقد قليلاً العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ، وزيارة الشيخ حمدان ستفتح المجال لإزالة السلبيات في العلاقة الإيرانية – الخليجية .

س : كيف ترون الموقف الروسي المؤيد للعراق، وبخاصة في موضوع رفض المشروع الجديد للعقوبات ؟.

ج : قد يكون الموقف الروسي هذا سلبياً بالنسبة إلينا ، ولكن لدى الروس مصالح مع العراق لا أريد أن أدخل في تفاصيلها ، والروس يرون أن هذه المصالح مهمة لهم .

س : ما قصة الصاروخ العراقي أرض – جو الذي أطلق على طائرات أميركية أو بريطانية فوق المنطقة الكويتية المنزوعة السلاح ، وهل تعتقدون بأن العراق يعمل على تصعيد الوضع في المنطقة ؟.

ج : كما تعلم هناك طائرات أميركية وبريطانية تحلق فوق المنطقة على نحو دائم ، العراق يحاول بين حين وآخر تحريك صواريخه لاختبار قدراته وأطلقت قواته صاروخ أرض - جو على طائرات أميركية كانت تحلق في المنطقة لم يصبها ، والموضوع لا يتعلق بنا بقدر ما يتعلق بالأميركيين والبريطانيين .

س : ألم يفرض هذا الحادث حال طوارئ عسكرية لديكم على الحدود مع العراق ؟.

ج : كلا ، الحال عادية .

س : ألستم قلقين من التصعيد العراقي ؟.

ج: لسنا قلقين ، لقد تعودنا من النظام العراقي التهديدات والشتائم والتصعيد ، وكل ما نقوله : الله يهديهم .

س: تحدثت وسائل الإعلام العراقية عن وجود تنظيمين كويتيين معارضين مسلحين قاما بعمليات مسلحة في الكويت ، فهل لديكم فعلاً معلومات عن وجود معارضة كويتية مسلحة ؟.

ج: حين سمعت هذه الادعاءات التي تتحدث عن وجود معارضة كويتية ومسلحة ضحكت ، لأنه فعلاً لا توجد عندنا معارضة مسلحة ، وأنت تزور الكويت حالياً فهل لاحظت وجود إجراءات أمنية غير عادية؟ لو كان لدينا شك في وجود ما يدعيه الإعلام العراقي عن معارضة مسلحة لشددنا الإجراءات الأمنية ، لكنك ترى بعينك أن هذه ادعاءات ومزاعم تعودنا مثلها من النظام العراقي الذي يجب أن يرى ما عنده من عمليات مسلحة معارضة له حتى داخل بغداد.

س: هل تجاوزتم محنة الغزو العراقي ؟.

ج: كيف يمكن أن أتجاوز ما حصل والنظام العراقي يهددني ويشتمني بلغته البذيئة كل يوم ؟.

س: لكن العراق يهدد ويشتم لأنه يتهمكم مع السعودية بما يقوله عن (مشاركتكم في العدوان) عليه من خلال سماحكم للطائرات الأميركية والبريطانية بمراقبة أراضيه وضربه بين حين وآخر؟.

ج: يؤسفني إطلاق العراق هذه الاتهامات ، وينسى أن هناك حاملات طائرات أميركية وبريطانية في مياه الخليج تقلع منها عشرات الطائرات يومياً نحو العراق ، نحن لا ننكر أن لدينا طائرات أميركية وبريطانية ، لكن الطائرات التي تضرب التحركات العراقية التي تقلع من الحاملات ، هل تعتقد بأننا مسرورون لضرب العراق ؟ لا والله ، لأننا شعبان جاران ،

ونشفق على الشعب العراقي وعلى ما يتعرض له من معاناة بسبب نظامه.

س: بعد ١١ عاماً من الغزو العراقي للكويت هل ما زالت لدى الكويتيين مخاوف من احتمال تكرار هذا العدوان ؟ أم أن لديكم تطمينات إلى أن ما حدث لن يتكرر ؟.

ج: طوال ١١ عاماً لم نسلم من الشتائم والتهديدات التي يطلقها النظام العراقي، ومع كل هذا لسنا قلقين، لأن من يشتم هو الذي يكون قلقاً، ونأمل من الله أن يهدي إخواننا العراقيين لتكون علاقاتهم بأشقائهم وجيرانهم جيدة بدلاً من علاقات الشتم والتهديد.

س: يبدو أنكم مطمئنون أو لديكم تطمينات إلى أن ما حدث عام ١٩٩٠ لن يتكرر ؟.

ج: حصلت مرة ولن تحصل، إن شاء الله، مرة ثانية، لأن العالم قد تبدل والذي حصل حصل وانتهى، والعالم تغير، وليس عندي خوف من تكرار ما حصل عام ١٩٩٠، وفي الكويت نفسه لدينا اتفاقات دفاعية مع دول صديقة كما لدينا اتفاق للدفاع المشترك مع إخواننا في دول مجلس التعاون، ويتضمن هذا الاتفاق المهم مبدأ ينص على أن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس هو اعتداء على الجميع، إضافة إلى أن معاهداتنا الدفاعية مع الدول الصديقة تعطينا الأمان.

س: هل تعتقدون بأن العرب أدركوا حقيقة ما حصل وبانت لهم الحقائق ؟.

ج: بانت الحقائق لأن العرب شاهدوا ما حصل في عالمهم نتيجة ما حدث لقد وصلوا إلى التفرقة والضعف بسبب ما قام به النظام العراقي ولا يزال.

س: يعبر رفضكم المصالحة مع العراق عن استمرار عدم اطمئنانكم إلى النظام الحالي، فهل تتصالح الكويت مع العراق، إذا تبدل نظامه الحالي ؟

ج: تريدني أن أصالح من؟ أصالح نظاماً ارتكب جريمة بحقي ؟ غزاني

واحتل وطني وشرد وقتل ونهب ، وبعد ذلك لم يعترف بخطئه على الأقل ! نحن لسنا مستعدين للمصالحة مع هذا النظام الذي ما زال يكرر التهديدات والشتائم نفسها لنا ، ولكن ، إذا تبدل النظام الحالي بآخر يختلف عنه يتفاهم معنا ونطمئن إليه ، فإننا بذلك نمد يدنا إلى جيراننا ، الشعب العراقي الذي يعاني من النظام الحالي قبل غيره .

س: ذكرياتكم عن الغزو وما حصل كثيرة ، لكن ما هي الذكرى العالقة بأذهانكم حتى الآن ؟.

ج: الذكرى الأليمة هي أنه لم يخطر ببالي على الإطلاق أن العراق سيغزو الكويت أو يتعدى عليها ، كان من الممكن أن يخطر ببالي أن إيران يمكن أن تقوم بذلك لأنها ضربتني بالصواريخ ، فقد سقطت صواريخ إيرانية عدة في الكويت ، منها واحد نزل على بعد أمتار قليلة من غرفة نومي في الشاليه الذي كنت أنام فيه، فسقطت من فراشي ، كما حاولت إيران في حينها اغتيال الأمير ، هذا كله كان بسبب تأييدنا العراق في حينه، وبعد كل ذلك يغزو العراق الكويت !لم يتصور إنسان أن يحدث هذا ، ولم يكن غزواً فقط ، بل سلب واغتصاب وقتل ، أمور لا يمكن أن تزول من المخيلة حتى الآن ، فهي ذكرى أليمة لأنها مأساة ، لمن شرد ولمن قتل ولمن أسر . لماذا يأخذون أسرى مدنيين أبرياء؟،على كل، هذا ما حصل ويجب على الإنسان أن يتعلم من آلامه .

س: عاد الحديث في الكويت يتردد عن وجود خلاف بينكم وبين ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح ، فما أسباب هذا الحديث ؟.

ج: أؤكد أنه ليس هناك خلاف بيني وبين رئيسي الشيخ سعد رئيس الوزراء ولا أعرف من أين تختلقون هذه الأخبار.

س: أليست صحفكم تحدثت عن ذلك ؟.

ج: أنت تعلم صحفنا ، ومع كل هذا نحترمها ونقدرها ، ونتمنى ألا تنشر أخباراً إلا عندما تتأكد لها صحتها ،وأعيد وأقول إنه لا خلاف بيني وبين الشيخ سعد ولا حتى سوء تفاهم.

س: هل هناك احتمال لتعديل حكومي قريب كما يتردد في الديوانيات وبعض الصحف؟.

ج: ليس هناك أي احتمال لتعديل حكومي إلى حين انتهاء فترة عمل مجلس الأمة بعد نحو سنة ، وحينما تنتهي فترة عمل المجلس دستورياً ستحل الحكومة .

س: هل أنتم مرتاحون إلى أداء مجلس الأمة ، أم تشكون مما يسمى (المماحكات) السياسية للتيارات السياسية في المجلس ؟.

ج: نحن مرتاحون إلى أداء مجلس الأمة لأنه أنجز الكثير من الأشياء التي لم تنجز خلال سنوات ، والمماحكات كما قلت موجودة وتعودناها ، ونحن مسرورون منها .

س: لكن بعض التيارات السياسية أو بعض النواب في المجلس يقدم مشاريع قوانين تحرج الحكومة ؟.

ج:ومن قال لك إنها ستقبل بها الحكومة ؟

س: ومشروع قانون تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية أين هو الآن؟.

ج: أحيل على اللجنة التشريعية في مجلس الأمة.

س: هل تم التصويت عليه ؟.

ج: أعتقد بأنه سيسقط حين التصويت عليه .

س: هل يعني ذلك أن الحكومة ضد المشروع المقترح بخصوص تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ؟

ج :لدينا الدستور ، والمادة الثانية منه تنص على أن الإسلام هو مصدر أساسي - وليس المصدر - للتشريع ، فلماذا نعمل قانوناً جديداً ونغير ونبدل ؟

س: يلاحظ مراقبون هنا أنكم تتقربون هذه الأيام من التيارات السياسية الإسلامية ، وأشدتم بالإسلاميين خلال لقائكم الأخير مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية ، وحرصتم على إصدار توضيح بشأن أحمد خالد الكليب المرشح لمنصب السفير في القاهرة ، كونه كان محسوباً على (الإخوان المسلمين) ففسر ذلك أنه تقرب من المسلمين؟

ج : عندما قلت كلمة (أعوذ بالله) وقصدت بها أعوذ بالله من إمكان عدم موافقة مصر على ترشيحه لأن الحكومة المصرية وافقت على الترشيح بعد ثلاثة أيام فقط - حاول بعضهم استغلال هذه الكلمة ضد الإسلاميين كأني أقصد الطعن بالسفير أو بالإسلاميين فأصدرت التوضيح ، أما إشادتي بالتيارات الإسلامية فإني أشيد بهم الآن وأقول أنه لا علاقات ولا ارتباطات خارجية لهم .

س: هل تقربكم من التيارات الإسلامية يأتي على حساب علاقتكم مع التيار الليبرالي في الكويت ؟.

ج : أنا لا أفرق بين التيارات الإسلامية أو الليبرالية أو غيرها ، علاقاتي جيدة مع الجميع ، وكمسؤول يجب أن تكون جيدة مع الجميع .

س: ما دامت هناك تيارات سياسية واضحة لماذا لا تسمحون بقيام أحزاب ؟

ج : يا أخي نحن لا نريد أحزاباً في الكويت فالدستور لا يسمح بتشكيلها.

مقابلة صحافية مع
سعادة الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح وزير الإعلام حول عدد من القضايا الإعلامية المهمة *

س : ما السبب وراء تأخر الإعلام الكويتي عن مواكبة الإمارات؟

ج : الاعلام الكويتي كان متميزاً ورائداً في فترة من الفترات بسبب ديموقراطيته ما أوجد الابداع في فترات مبكرة وكان لدينا نخبة من الأشقاء العرب الذين شاركونا بناء مؤسساتنا في تلك المرحلة والريادة انطلقت في عام ١٩٥٨ م. ولكن بعد الغزو العراقي كانت صدمة الكارثة،تعاملنا مع القومية والعروبة بقناعة وعشقناها وجهزنا حتى بنيتنا الاساسية من خلال صندوق التنمية العربي ومن خلال مجلة « العربي» وكان هناك جزء كبير من حياتنا اليومية في العالم العربي ,ومنظمة التحرير الفلسطينية انطلقت من الكويت وأبناء الكويت انضموا لنصرة القضايا العربية،عشنا هذه التجربة ونحن مؤمنون بعلاقاتنا العربية ـ العربية ولكن عندما صدمنا من شقيق مرت الكويت بمرحلة تناقض بعد التحرير ,كذلك قضية الاعلام لم تكن من اولوياتنا في تلك المرحلة على قدر ما كان جل همنا إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ولذلك اليوم الكويت تعود الى وضعها الطبيعي لكن لا يزال هناك الكثير من الجروح أو فقدان الثقة.

وعلينا إعادة الثقة حتى نعود الى وضعنا الطبيعي ولكن عندما التقطنا انفاسنا وبدأنا نتعامل مع الواقع استطعنا أن نغير مسيرة اتجاهنا الاعلامي وخطابنا السياسي والكل يجد الكويت تبادر وتعمل ولم تتخل في يوم من

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢ / ٨/ ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٤٦٠ .

الأيام عن واجباتها والآن ستعود العجلة مرة أخرى إلى الدوران.

س : هل يراود الكويت سيناريو جديد للكارثة؟

ج : سيناريو الكارثة يعطينا البراءة من كل الاتهامات التي تأتينا اليوم ويعطينا الحق في التخوف الذي نعيشه اليوم،كيف؟ قبل ليلة الكارثة تعاملنا مع الاشقاء العرب واعتمدنا على الزعامات العربية التي خُدعت كما خُدعنا،ووجدنا إنقساماً في الجامعة العربية بعد الإحتلال مباشرة الكويت طرقت الباب العربي، ولم تتجاوز الجامعة العربية، ولكن بعد أن رأينا أن حقنا لن يعود، وهناك تسويف طرقنا كل الابواب لازالة الاحتلال، التجربة علمتنا الخوف من الثعبان وكلكم تعرفون ذلك، ومن حقنا أن نطالب بضمانات رئيسية واساسية حتى لا تتكرر هذه التجربة ,وأثبتت الايام أن نظام بغداد حاول غزو الكويت بعد التحرير عن طريق المخدرات وكشفت الايام شبكات تخريبية عراقية داخل الكويت.

نظام بغداد له تاريخ حافل في سجل الاجرام والاعمال التخريبية والكل يعرف ذلك واسألوا ابناء العراق في الخارج ,الموجات الاعلامية العراقية المناهضة للكويت تؤكد أن نظام بغداد ينوي التخريب في الكويت فهو يتحدث عن منظمة احرار الكويت ومنظمات اخرى ابتدع لها اسماء وانشأها الاعلام العراقي وكأن الكويت دولة بوليسية وكأنها من دون ديموقراطية ومن دون صحافة حرة تكتب ما تشاء ,هذه الموجة تهدف حسب شكوكنا للتمهيد للقيام بأعمال تخريبية عراقية في الكويت، والاشقاء في مصر لهم تجربة مع نظام الموساد الاسرائيلي والاغراق في المخدرات عام ١٩٦٧ .

س : ما أسرار فشل متابعة الحالة العراقية الكويتية؟

ج : مطالب الكويت كانت واضحة في قمة عمان وهي ضمان الامن والاستقرار وعودة الاسرى واعادة المسروقات والابقاء بتعويضات

الكويت ,والقادة العرب وصلوا إلى صيغة توافقية يقبلها الطرفان وتم ذلك فعليا على مستوى وزراء الخارجية العرب وتم تطويرها بشكل يرضي الطرفان، لكن يا للأسف وجدنا إن وفد النظام العراقي هو من رفض هذه الصيغة بعد أن تم الاتفاق في الاجتماعات الجانبية للزعماء ووجدنا أن النظام العراقي يهدد بالانسحاب إذا تلي بيان الحالة بين العراق والكويت, وللاسف هذا النظام يريد حصار شعبه ولا يريد الخير لأمته.

العراق صعد في القمة وخلق اجواء من التوتر وألقى خطابا سيئ الذكر ضد البلد المضيف ,وقبلت القيادة السياسية في الكويت بالصيغة والشارع الكويتي اختلف حول التنازلات وهناك من عارض ذلك لكن رئاسة الوفد الكويتي وحرصا على رأي الزعماء وعلى الشعب العراقي والاتفاق العربي أخذت بزمام المبادرة على عاتقها، لكن يا للاسف النظام العراقي رفض عودة الطيران المدني ورفض العديد من القرارات التي تفيد الشعب العراقي ورفع الحصار عنه.

س : ما شروط الكويت لعودة العلاقات مع العراق؟ وهل العملية مرتبط بزوال النظام الحالي فيه؟

ج : عندما يطبق العراق قرارات مجلس الامن ويبدي حسن النوايا قد تكون الاجواء أفضل للحوار، لكن تصعيد التهديد ضد جيرانه وعدم تطبيق قرار مجلس الامن لا يوحي بوجود مبادرات لعودة العلاقات ,النظام العراقي لا يريد ان يعتذر عن كارثة الغزو.

س : هناك من يقول ان قلوب الكويتيين سوداء وان الكارثة انتهت في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ م فما تعليقكم؟

ج : قلوب الكويتيين ليست سوداء ,قد يكون جرحهم عميقا، والكارثة لم تنته في ٢٦ فبراير ١٩٩١م لأكثر من سبب، ولان اثارها باقية والاسرى

في سجون صدام وتهديداته مستمرة ضد الكويت ,نحن لا نملك شعبا كبيرا ولا نملك آلة عسكرية مدمرة، بل نملك ارضا نريد ان نعمرها وان يعيش شعبها بسلام ,نحن نريد الاستقرار فقط لا اكثر.

قضية الاسرى وحدها تكفي لان نقول ان الكارثة لم تنته ,العراق اعترف بوجودهم في اللجنة الثلاثية ,هناك شواهد كثيرة وادلة داحضة تؤكد وجودهم في سجون صدام، فهناك من شاهدهم داخل هذه السجون من الاسرى المفرج عنهم بعد التحرير وهناك العراقيون الفارون الذين اكدوا بقاءهم احياء حتى الساعة، العراق انكر عشر سنوات وجود وكيل وزارة ايراني أسيرا اثناء الحرب رغم خطاب ايران المتكرر بالافراج عنه في اجتماعات شبيهة باجتماعاتنا الان ,وبعد الغزو العراقي افرج عنه وكأنه لم يكذب من قبل ,النظام العراقي يستغل ورقة الاسرى وعلينا ان نتعظ من التجربة الايرانية، سنعمل جاهدين على اطلاق اسرانا من سجون الطاغية.

س : هل تشارك الكويت في قمة عربية طارئة بسبب الظروف في الشرق الاوسط وفي فلسطين؟

ج : الكويت لم ولن تتردد في اي خطوة تحقق مصلحة الامة العربية وعلى وجه الخصوص قضية القدس الشريف وستكون اول الحاضرين لهذه القمة.

س: ١٥٠ الف عراقي يعيشون في الكويت والكويت تمنح اذونات زيارة لعراقيين يعملون في الكويت ,الا تتخوف الحكومة الكويتية في ان يستخدم النظام العراقي هؤلاء في عمليات تخريبية ضد الكويت؟

ج : الجالية العراقية في الكويت حالها كحال بقية الجاليات الاخرى، يعمل افرادها في مؤسسات الدولة وقطاعاتها ويعيشون حياة كريمة وفق قانون البلاد ووزارة الداخلية تمنح سنويا اذونات زيارة لعدد كبير من

العـراقـيين وهذا يبين حـسن النوايا الكويتـيـة وعـدم وجـود القلب الاسـود.

اما بالنسبة للتخوف من العمليات التخريبية فنحن لسـنا دولة بوليسية حتى نتخوف من الاعمال الارهابية ,نعم هناك غزو بالمخدرات من الحدود الشمالية ,وهناك تهديدات من جار الشمال، ولدينا الحرص الكافي ونأخذ الحذر بالشكل المطلوب، لكن لا يعني ذلك ان نتخلى عن انسـانيتنا كما يفعل البعض.

س: هل الكويت مع أو ضد توجيه ضربة عسكرية للعراق؟

ج : قـيـام القـوات الدوليـة بتـوجـيـه ضـربة عـسكرية للعـراق خـاضـع لقـرارات مجلس الامن ودولة الكويت ليست معنية وليست طرفا في هذا الموضوع ,الضربة الجوية لا يمكن تلخيصها بنعم أو لا ,واذا كان النظام العراقي يدفع الى الضربة العسكرية ويصعد القلق لدى الاخرين فهو ليس شأن الكويت، ونحن بعيدون عنه، ونتمنى على العراق عدم افتعال الازمات حتى لا يتعرض لضربة عسكرية وكل ما يهم الامة العربية هو حشد الجهود لتوجيه الانظار للقضية الفلسطينية ,ونحن نستغرب قيام العراق باستفزاز الآخرين مع تفاقم الوضع في الاراضي المحتلة ,فكلما تفاقم الوضع في الاراضي العربية المحتلة بادر العراق الى تحرك ما وافتعال قضية تجاه الكويت لحجب الاضواء عما يحدث في الاراضي المحتلة.

وأكد الفهد أخيراً أن «علاقات العراق التجارية بالدول العربية لا يمكن ان تؤثر على قرارات الزعماء العرب»، مشيرا الى أن الكويت تسعد بهذا التعاون بين الدول العربية وتفرح عندما تعم الفائدة على الانسان العربي مضيفا ان « التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية شيء رائع».

مقابلة صحافية مع سموالشيخ جابر مبارك الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حول عدد من القضايا المهمة *

س: هناك مناوشات دائمة بين قوات التحالف التي تشرف على المنطقة المحظورة في الجنوب والجيش العراقي ، فما دور الجيش الكويتي ؟.

ج: ما يحدث بين العراق والتحالف أمر خاص بقرارات مجلس الأمن ، ما يهمنا هو التزام العراق بالقرارات الدولية .

س: وهل هذا يعني أن النظام العراقي لا يزال يشكل خطراً على الكويت؟

ج: عدم التزام النظام العراقي بالقرارات الدولية يعني استمرار الخطر على الكويت وأمنها وسنشعر بأن النظام العراقي سيف مسلط علينا ، وعلينا الحذر منه ، والتحوط في شكل دائم .

س: وهل الكويت مؤهلة حالياً للرد على أي عدوان عليها ؟.

ج: بإذن الله نعم ، لقد قلت سابقاً إنّ أبناء الكويت اليوم هم في المقدمة للدفاع عن أرضهم وشرف أمتهم ولا نقبل بأن يدافع الغير عنا ونحن نتفرج، سنكون أول من يدافع عن أراضينا وسلامتها وسلامة المواطنين . أما الاتفاقيات الأمنية فهي تعاون دعم الجيش الكويتي لصد أي عدوان ، فمن يجتاز الحدود الكويتية فعليه أن يتحمل نتائج قراره .

س: هل هناك تنسيق مع دول الخليج مشابه لما هو معمول به مع التحالف ؟

ج: نحن ودول مجلس التعاون في قارب واحد ، واللقاءات مستمرة

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٦/٨/ ٢٠٠١م ، العدد ١٢٤٦٤ .

سواء على المستوى السياسي أو العسكري وهناك تعاون مستمر وتنسيق في كل المجالات العسكرية ، والتنسيق مستمر لمواجهة المخاطر المشتركة .

س: وما دور اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك ؟ .

ج: الاتفاقية إطار قانوني للتعاون العسكري ، ولحقيقة الواقع فإن التعاون العسكري قائم وهذا ما دل عليه موقف دول مجلس التعاون في أغسطس ١٩٩٠ م عندما شاركت القوات الخليجية في الدفاع عن الكويت دون أي اتفاقية مسبقة ، ووجود الاتفاقية لا يعني أننا خلقنا شيئاً لم يكن موجوداً وإنما تأطيره في شكل قانوني لا أكثر .

س: سمعنا كثيراً عن فكرة جيش خليجي موحد قوامه ٢٥٠ ألف عسكري إلى أين وصلت ؟.

ج: هذه الأفكار سيتم بلورتها من خلال درع الجزيرة وذلك بزيادة العدد الذي يتكون منه أفراد هذه القوة ، وتطوير قدراتها وهذا أمر يدرس في شكل دقيق من قبل المختصين العسكريين في دول مجلس التعاون .

س: هل هناك خطة زمنية أو مراحل لتطوير درع الجزيرة ؟.

ج: نعم ولكن هذه متروكة للقادة في الدول الخليجية ، برغم أن الكويت دولة بحرية إذ إن حدودها الشرقية من الشمال إلى الجنوب مطلة على البحر ولكن القوة البحرية الكويتية متواضعة قياساً بالبرية، هل هناك نية لوضع استراتيجية عسكرية للاستفادة من المواقع البحرية وتشكيل قوة بحرية جوية وبر مائية كما هو معمول به في كل الجيوش في العالم ، ومعمول به في الكويت أيضاً ، فوفقاً لما شاهدته فإن قوتنا البحرية لا يستهان بها بالعكس نحن متفوقون فيها حتى على العراق ، فالعراق منذ الغزو وقواته البحرية متواضعة على عكس الكويت ، قد يكون أكثر عدداً ولكن القوة العددية وحدها غير كافية من دون المعدات المتطورة والتقنيات

الحديثة ، ونحن في الكويت متطورون جداً في هذا المجال ، فالتقنية الموجودة في القوة البحرية قادرة على مواجهة التحديات ونسعى أيضاً إلى تطويرها من خلال تدريب العسكريين واقتناء زوارق جديدة .

س : أمرت بأن ينقل إشراف إرسال العسكريين وأبنائهم وعائلاتهم إلى العلاج في الخارج إلى إشراف وكيل الوزارة فهل في الأمر مغزى معين ؟ .

ج : الأصل أن تكون تحت إشراف الوكيل ، هذه إحدى الصلاحيات المأخوذة من الوكيل وعندما نقلتها كان بهدف إرجاعها إلى أصلها .

س : هل هناك قرار خاص بذلك ؟ .

ج : منذ تسلمي مهامي لاحظت وجود إدارات عدة تتبع الوكيل وضمن صلاحياته لكنها مأخوذة منه فأعدتها .

س : هناك حديث عن تغييرات في بعض المناصب القيادية في الجيش خصوصاً القيادات العليا الكبيرة في السن ، فهل هناك نية لدخول دماء جديدة إلى المناصب القيادية في الجيش ؟ .

ج : التغيير والتدوير موضوعان على نار هادئة .

س : المجلس الأعلى للدفاع يدرس حالياً بعض طلبات الأسلحة المقدمة من الجيش ما أنواع الأسلحة ؟ .

ج : ما يمكن قوله إن احتياجات الجيش ومتطلباته صاحب القرار في تحديده هو الجيش .

س : هل هناك منافسة في مشاريع التسلح ؟ .

ج : نسعى إلى تسهيل مشاريع التسلح المتعثرة باختيار أفضل العروض تناسباً مع احتياجاتنا .

س : هناك من انتقد قرار وقف استدعاء المجندين إلى حين تعديل قانون التجنيد ، فهل يمكن معرفة الأسباب التي دعت إلى ربط الأمرين في آن واحد ؟ .

ج : سواء نفذناها بعد صدور القانون أم خلاله فالأمر ليس سوى تحصيل حاصل ، وكنت أرى أننا استدعينا ٥ آلاف مجند فلن يلتحق منهم سوى ٤٠٠ مجند ، ونظراً للوضع السابق للقانون وما انعكس عنه من عزوف ففضلت وقف الاستدعاء إلى حين دراسة أسباب العزوف وصدور القانون الجديد ، كذلك سيتطلب الاستدعاء إهدار جهد جهات عدة في ملاحقات ومنع سفر من غير داع فالقانون سيتغير .

س : لوحظ في السابق أن هناك تباطؤاً كبيراً في ترقية ضباط الجيش ، فهل لديكم أفكار خاصة لحل هذا الأمر في شكل يجعل الترقية أكثر سلاسة لضباط الجيش دون الحاجة إلى تأخير دفعات إلى أخرى ؟ .

ج : طبعاً أنا ذكرت في السابق أن تسريع الترقيات يندرج تحت أولوياتنا وبالفعل تم ترقية البعض والبعض بصدد الترقية ، أم عن السلاسة والبطء فسنعالجهما بتوفير العلاوات التشجيعية تقديراً لطبيعة عمل الجيش والجهود التي تبذلونها في الدفاع عن سيادة الوطن .

س : الكلية العسكرية تقبل عدداً محدوداً من خريجي الثانوية العامة ومن المعروف أن الجامعة والمعاهد التطبيقية قامت أخيراً برفع نسب القبول من هنا صارت فرص الالتحاق بها محدودة . فهل يجد خريجو الثانوية فرصة أكبر في الجيش ؟ .

ج : بالنسبة للكلية العسكرية أيضاً فرص الالتحاق بها محدودة ونسعى إلى تقنينها من خلال سياسة جديدة نعكف على بلورتها حالياً، لكن المعاهد الأخرى موجودة وخريج الثانوية العامة بإمكانه الالتحاق بها كضباط صف مع مميزات .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد باقر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول عدد من القضايا التي تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية. *

س : بصفتك وزيراً للعدل، ما موقف الدستور الكويتي، باعتبار أباً للقوانين، من أحكام الشريعة الإسلامية بشكل عام والحدود والعقوبات الشرعية بشكل خاص؟

ج : أنصح لمن يريد أن يعرف موقف الدستور الكويتي، باعتباره المظلة التي تسن القوانين تحتها، أن يرجع إلى ما كتب فيه بشأن الأحكام الشرعية الإسلامية.

وغني عن القول إن الدستور الكويتي استشهد بالأحكام الشرعية الإسلامية وأخذ فيها بكثير من مواده، فلو استعرضنا بعض المواد لوجدنا مثلاً المادة ١٨ تقول: الميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية، والمادة الثانية تقول: دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والمادة ٧ تقول: العدل والحرية والمساواة دعامات للمجتمع وهي دعامات إسلامية معروفة، والمادة ٩ تقول: الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، والمادة ١٢: تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي.

وباختصار فإن النصوص الأخرى تقول في الباب الثالث (الواجبات والحقوق العامة): لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، وأيضاً في المادة ٣٣ العقوبة شخصية، وجاء في المذكرة التفسيرية أنها تطبيق لقول الله تعالى:

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٨ / ٨/ ٢٠٠١م ، العدد ١٢٤٦٦ .

(ولا تزر وازرة وزر أخرى)، والمادة ٣٤: المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهي تطبيق لمبدأ شرعي معروف وهو (ادرؤوا الحدود بالشبهات) والمادة ٣٨: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا بإذن أهلها وهي تطبيق لقوله تعالى (لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها)، والشاهد أن كثيراً من مواد الدستور صيغت بنظرة إسلامية ولذلك نجد الخبراء الدستوريين وضعوا باباً في مذكراتهم بعنوان (التوجه الإسلامي في الدستور الكويتي).

س : دعنا نتكلم عن التشريع بالذات؟

ج : التشريع حكمته نصوص كثيرة كالمادة الثانية من الدستور التي تنص على أن (الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع) وجاء في المذكرة التفسيرية بيان سبب اختيارها لفظ (مصدر رئيسي) وعدم اختيارها (المصدر) بالألف واللام، فقالت: في وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها، وهذا جائز شرعاً لأنه لا يمنع من استحداث أحكام من مصادر لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها، فهو إجتهاد في ما لا نص فيه.

والحالة الثانية: أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشياً مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن، وهذا أيضاً جائز شرعاً، فنجد كثيراً من الفقهاء مع تغير الزمن غيروا فتاواهم، فهذا الإمام الشافعي رحمه الله عندما ذهب إلى مصر غير فتاواه، فنلاحظ كلمة (تمشياً مع ضرورات التطور) وهذا الأمر يحتاج إلى أمانة فليس كل شيء نعده ضرورة حتى نهرب من تطبيق الشريعة.

أما الحالة الثالثة في قول المذكرة التفسيرية: بل إن في النص ما يسمح مثلاً بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة

الإسلامية وأضافت المذكرة التفسيرية عن سبب ذلك فقالت: «إذا ما حملت المشرع (أي مجلس الأمة) الضرورات العملية على التمهل في التزام رأي الفقه الشرعي في بعض الأمور» ، فلابد أن تكون هناك ضرورة وأن يكون هناك تمهل للمشرع في التزام الفقه الشرعي أي ليس هناك رفض أو اعتراض على الشريعة.

إذن فالحالة الأولى في أمور لم تنص عليها الشريعة الإسلامية كقانون المرور وغيره، والحالة الثانية إذا وجدت ضرورة تستلزم تطوير القانون الشرعي، والحالة الثالثة هي عدم الأخذ بالحكم الشرعي نتيجة لوجود ضرورات عملية تحملنا على التمهل في التزام الفقه الشرعي.

فالدستور لم يرفض تطبيق الشريعة ولكن دعا إلى التمهل في تطبيقها في بعض الأمور عند وجود ضرورات عملية وليست ضرورات نظرية أو وهمية.

س : ما المقصود بالضرورات؟

ج : الضرورات هي ما تراه الجهة التي تشرع القوانين في البلد أنها ضرورة وعليهم أن يتقوا الله عز وجل ويراعوا الدين ويراعوا أن تكون الضرورة فعلية وليست نظرية أو وهمية مثل ظروف البلاد الداخلية والخارجية.

س : هل تقصد أن الدستور يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ولكن بتمهل؟

ج : المذكرة التفسيرية للمادة الثانية من الدستور اختتمت بفقرة أخيرة حسمت الموضوع في هذا الشأن بقولها: «يلاحظ بهذا الخصوص أن الوارد بالدستور» وقد قرر أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع «إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك»،

فالمشرع هو مجلس الأمة والدستور يحمله أمانة الأخذ وتطبيق أحكام الشريعة ما وسعه ذلك.

وتضيف المذكرة التفسيرية: « ويدعو إلى هذا النهج دعوة صريحة وواضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ عاجلاً أو آجلاً، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك».

إذن الشريعة الإسلامية أمانة وضعت على عاتق مجلس الأمة (المشرع) وعليه أن يأخذ فيها بقدر الاستطاعة الأمر الذي يتطابق مع القواعد الشرعية لقوله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم)، و(الضرورات تبيح المحظورات)، فيأخذون منها بقدر الاستطاعة ورفع الحرج عن المسلمين.

فمتى ما رأى مجلس الأمة أن الظروف مواتية وتسمح للأخذ بالشريعة الإسلامية كاملة وفي كل الأمور يستطيع ذلك.

فالمذكرة التفسيرية واضحة في هذا الأمر وقد حسمت الموضوع وخصوصا أنها جاءت على ذكر الحدود والشركات والتأمين.

ولما وضع الدستور الكويتي العام ١٩٦٢ لم يكن هناك بنك إسلامي، ولا شركة تأمين إسلامية ولا القروض أو شركات الأستثمار.

والآن بحمد الله لدينا بنوك إسلامية، وشركات تأمين إسلامية أنشئت أخيراً قبل سنة، بالإضافة إلى شركات الاستثمار الإسلامية.

وهكذا تمهل المشرع الكويتي في ١٩٦٢ إلى أن أقر أول بنك إسلامي في نهاية السبعينات وفي منتصف التسعينات أقرت شركات الاستثمار الإسلامية وفي سنة ٢٠٠٠ أقرت شركات التأمين الإسلامية.

فكلمة التمهل التي وردت في المذكرة التفسيرية جاءت في مكانها، فالتشريعات الإسلامية جاءت تباعاً فشرع موضوع البنوك والتأمين والشركات، فإننا إذا التزمنا بالدستور والمذكرة التفسيرية لن نجد خلافا،

لأننا يمكن أن نجمع الآراء المطروحة في الساحة على ما جاء في المذكرة التفسيرية.

س: وبالنسبة لقانون العقوبات؟

ج : طبعاً مذكور من ضمن الأمثلة، فلا يجوز لنا أن نستعجل بأن نتهم ونهاجم العقوبات الشرعية لأنها منزلة من الله تعالى بنص القرآن الكريم، فلا نهاجم ولا نتهم ولا نشنع وخصوصاً أن الدستور الكويتي احترم التشريعات الإسلامية كلها، فلم يصفها بأنها وحشية والعياذ بالله.

وبالتالي لا يجوز اتهام الشريعة الإسلامية والهجوم عليها لأنها منزلة من الله تبارك وتعالى، ونحن مسلمون يجب علينا أن نحترم الشريعة الإسلامية كما احترمها الدستور الكويتي ووضعها هدفاً وأنصح هنا بالرجوع إلى تفسير المادة ٣١ من الدستور في المذكرة التفسيرية اذ تقول: «نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على عدم تعريض الإنسان، الذي كرمه الله، للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة، والمقصود بهذا الإنسان هو الشخص البريء الذي لم تثبت بعد إدانته، فإن أدين بالطريق القانوني والقضائي المقرر كان الأمر أمر عقاب مجرم، مما لا يعتبر تعذيبا أو حطاً بالكرامة».

س : وما رأي الخبراء الدستوريين حول هذا الأمر؟

ج : فلننظر إلى مذكرة الدكتور عثمان خليل، وهو واضع مسودة الدستور الكويتي، يقول في مذكراته التي كان يدرسها في جامعة الكويت إن: الإسلام دين ودولة ثم يقول: « يمكن القول أن الدستور قد جعل من الأخذ بالشريعة الإسلامية في مختلف التشريعات الكويتية هدفاً وحث السلطة التشريعية على ذلك ما استطاعت، ولكنه ترك هذه الأمانة على عاتقها، تؤديها في حدود الطاقة».

ثم يقول الدكتور عثمان خليل وبدافع الرغبة في الرجوع إلى الشريعة الإسلامية صدر القانون الخاص بتحريم الخمور في الكويت سنة ١٩٦٤، وأكثر من ذلك، نشر الدكتور عثمأن في مجلة العربي (إبريل سنة ١٩٦٥) يقول فيه بالحرف: يمكن إجمال الوضع في الكويت بخصوص الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع بأن الدستور جعل من ذلك هدفاً وحث السلطة التشريعية على العمل جاهدة له، ولكنه وضع هذه الأمانة على عاتق هذه السلطة التشريعية المثلة أساساً في مجلس الأمة، وهذا المجلس أو تلك السلطة مدعوان لحمل هذه الأمانة والاستجابة لذلك النداء الدستوري الصريح جهد الطاقة، فالدستور دعا السلطة التشريعية إلى العمل على اساس الشريعة الإسلامية التي وضعها أمانة على عاتقهم.

فعلى الإنسان أن يضع هدفاً له ويراعي القواعد الشرعية المتعلقة بالضرورة والإمكان وما تستطيع الكويت عمله وما لا تستطيع عمله، كل هذا يأخذه المشرع في مجلس الأمة في الاعتبار وهو يناقش القوانين الإسلامية التي تعرض عليه.

س : هل ترى أن تعديل المادة الثانية بديل عن قانون العقوبات؟

ج : لا، لا يمكن، فالتعديل الدستوري يظل في الدستور، لا يذهب إلى القاضي ولا يتحول إلى قوانين حتى تتحول مواد التعديل إلى قوانين عن طريق المشرع.

وقد عدلت المادة الثانية العام ١٩٨١ في الدستور المصري ومنعت اصدار قوانين جديدة تخالف الإسلام، لكنها لم تنسخ القوانين القائمة حتى تغير من قبل مجلس الشعب نفسه في مصر.

فتعديل المادة الثانية أمر مختلف عن تطبيق القوانين، التعديل يمنع صدور قوانين جديدة مخالفة للإسلام ولكنه لا يسقط القوانين القائمة.وهذا ما حكمت به المحكمة الدستورية المصرية العليا في أحكام عدة.

س: إذن نستطيع أن نقول إن «العقوبات الشرعية» تطبيق عملي أو بديل عن تعديل المادة الثانية؟

ج: نعم فالتوجه الذي سار عليه مجلس الأمة منذ الستينات إلى الآن هو في تعديل قوانين البلاد، فقد حرمت الخمور في البلاد في الستينات بقانون أو حرمت على الطائرات في السبعينات وحرمت في السفارات عام ١٩٨١م، وأنشئ بيت الزكاة، وحصرت الجنسية الكويتية بالمسلم بالأضافة إلى إجادة اللغة العربية في الثمانينات وفي الثمانينات أيضاً بعد التفجيرات التي حصلت لسمو الأمير - حفظه الله - سنتنا قوانين الحرابة لمن يقتل ويفجر الناس، فاختار المشرع الكويتي الإعدام، وصدرت في التسعينات تعديلات على قانون الجزاء نفسه الذي نتكلم عنه، بخصوص خطف البنات والقصر إن صاحبه اغتصاب أو قتل، والإعدام لتاجر المخدرات، وفي الثمانينات أيضاً قانون يحرم التعرض للذات الإلهية والأنبياء والصحابة، وكذلك صدرت قوانين منع الاختلاط في المجلس الحالي والسابق.

فعملية تعديلات القوانين في ضوء الشريعة الإسلامية تطبيقاً للمادة الثانية من الدستور مستمرة وناجحة بحمد الله تعالى.

وفي مجلس ١٩٩٦م تم تعديل القانون المدني بأسره لكي يوافق الشريعة الإسلامية وقدمت الشريعة على العرف، دون أي مشكلة تذكر لأننا بلد إسلامي ولا توجد أعراف مخالفة للدين، وتمت الموافقة على شركات التأمين التكافلي الإسلامي، وهكذا، عملية تطوير التشريعات تقترب اكثر فأكثر من الشريعة الإسلامية وهي عملية مستمرة لأن الدستور يطلب منا هذا ويحملنا أمانة تطبيقها، وثانياً: فإنها تتم بتمهل بحيث نأخذ في الاعتبار الضرورات العملية ونظرتنا لهذه الأمور نظرة متوافقة مع الدستور ومع كلام الخبراء الدستوريين كعثمان خليل وعثمان عبدالملك وعادل الطبطبائي.

وقبل وفاته بأشهر قليلة كتب لي الأستاذ الدكتور عثمان عبدالملك - رحمه الله - بالأجابة عن بعض الاستفسارات الدستورية جاء فيها: «كما يستقى من نص المادة وتعليق المذكرة التفسيرية أن المشرع الدستوري قد حمل المشرع العادي أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، وهذا يعني أنه إذا توافرت للمشرع العادي كل الظروف ولم يأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية يكون قد خالف رغبة المشرع الدستوري».

وفي الحقيقة فإن التمسك بالفتاوى الدستورية يعصمنا من الخلاف الهائل الحاصل هذه الأيام ما بين رافض للشريعة كلية ومن يريد فرضها كاملة دون الأخذ في الاعتبار الظروف والملاءمات والضرورات.

س: إدارة الإفتاء ردت ٢٠ مادة من قانون العقوبات؟

ج: لا نريد الدخول في التفاصيل، القوانين تناقش مادة مادة وكلمة كلمة وحرفاً حرفاً في اللجان التشريعية ويستحيل أن توافق اللجان على مواد رديئة أو سيئة أو غير قابلة للتطبيق.

قد لا نستطيع الموافقة على كل المواد في قانون العقوبات الشرعية، وهذا جائز شرعاً ودستوراً، فإذا رأينا بعد إخلاصنا النية لله وشريعته السمحاء أن بعض الأحكام لا نستطيع تطبيقها أي تقنينها في وضعنا المعاصر نتيجة لظروفنا المحلية أو العالمية فإن فعلنا لا يخالف الشرع ولا الدستور، ولكن نقول: اتقوا الله ما استطعتم ونأخذ من الشريعة وفق استطاعتنا،كما جاء في الشرع (لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها)، وكما جاء في المذكرة التفسيرية.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح سفير دولة الكويت لدي الولايات المتحدة حول تجربته في السلك الدبلوماسي *

س : كيف تقوم تجربتك السابقة سفيراً للكويت لدى كوريا الجنوبية؟

ج : التجربة في كوريا كانت رائعة، غادرت كوريا حاملاً ذكريات جميلة جدا وصداقات انشأتها هناك،كانت خبرة جيدة جداً ,بلد غريب وحضارة غريبة وفي الوقت نفسه خبرة التعرف على أمور جديدة غير اعتيادية، فالشعب الكوري طيب جدا وجبار جدا، قدرته على العمل لا محدودة، وكذلك اندفاعه وولاؤه له.

وجدت في الكوريين خصائص أعجبت بها بشدة، أما كوريا نفسها فهي بلد متطور، وكان المنصب بالنسبة لي مريحا جدا، رغم انه قد يبدو للوهلة الأولى صعبا ,فالعمل هناك شيق، فلدى الكوريين قضية حية كقضيتنا، ولديهم مثلنا جار الشمال الذي يشكل مصدر قلق وتهديد ,كما جار الشمال بالنسبة لنا، والجو السياسي متشابه، لذلك العمل هناك شيق فكل يوم هناك تطور جديد بالنسبة للحياة السياسية، وشهدت خلال سنتين ونصف السنة تطور الأوضاع بشكل غير مسبوق، من مجابهة بينهما في البحر الاصفر في يونيو ١٩٩٩ م إلى قمة بين الرئيسين بعد سنة بالضبط في يونيو ٢٠٠٠ م. وبالنسبة لي كدبلوماسي كان العمل شيقا، فكل يوم هناك

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠٠١، العدد : ١٢٤٦٨ .

أخبار واتصالات مع المسؤولين والسفراء لمتابعة تطور الأوضاع السياسية، والاوضاع الاقتصادية ايضا حملت اثارة فكوريا مرت بأزمة النمور الاسيوية وكانت تحاول الخروج من الازمة، ولديها اصلاحات اقتصادية كبيرة ,وحياتيا كانت كوريا بلدا جديدا فعندما نسمع عن كوريا كبلد في شمال شرق اسيا تود زيارته فكيف لو عشنا عن قرب الفصول الاربعة وتعرفنا على عادات الكوريين وتقاليدهم وتبادلنا أطعمتهم التي اشتهروا بها، ليس بهدف السياحة وانما الاستقرار.

س : وقبل كوريا، كيف وجدت العمل في المفوضية الكويتية لدى الأمم المتحدة في نيويورك؟

ج : العمل في نيويورك، اعتبره تجربة ممتازة، فالفترة التي ذهبت فيها إلى نيويورك كان موضوعنا قائماً في مجلس الامن ذهبت بعد التحرير بستة شهور تقريبا وعاصرت القضية الكويتية منذ بدايتها وفي ذروتها وكان لي الشرف في العمل مع سفيرنا لدى الأمم المتحدة محمد ابوالحسن وكان استاذي الذي علمني السياسة وصقلني كما صقل الدبلوماسيين جميعا الذين مروا عليه والذين عنده، فتعلمت منه الكثير من ناحية العمل وكانت الخبرة رائعة وخصوصا انها كانت المرة الأولى التي اعيش في الولايات المتحدة، فاختبرت طريقة الاميركيون في الحياة وخصوصا ان الحياة في نيويورك تعطي نظرة شاملة لا على الولايات المتحدة فحسب بل على العالم بأكمله فنيويورك هي العالم المختلط، وكانت خبرتي في الحياة هناك ممتازة كما كانت في العمل الذي اؤديه واخدم وطني من خلاله، والامم المتحدة هي المطبخ الدولي الذي يهتم بقضية الكويت، وحظيت بمعايشة قضيتها بين متابعة تطوراتها منذ ١٩٩١ م إلى ١٩٩٨ م عندما ذهبت إلى كوريا.

س : هل اخـتلف عليك الوضـع كديبلومـاسـي بين نيـويورك وكـوريا الجنوبية؟

ج : اخـتلف تمامـا في كـوريا عن نيـويورك ,فـالعـلاقـات تحـولت من متعـددة الطرف إلى ثنائيـة الطرف، وكانت كوريـا أول محطة لي كسـفير، وكممثل ديبلوماسي للكويت في علاقات ثنائية.

في الأمم المتحدة المجال واسـع والقضايا متشعبة بين ٨٨ دولة وبالنسبة لنا كـانت قـضـيتنا من اول اهـتمـامـاتنا وقـمـة اولوياتنا لكننا تابعنا بقـيـة الموضـوعـات الاجـتـمـاعـيـة في العـالم كـالفـقـر والمرأة والايدز، فكل شيء مطروح في هذا المبنى، وكل الدول موجودة والتعرف عليها متاح لمن يرغب, امـا الـعلاقـات الثنائية فـفـيـهـا تركيـز اكبر من الشـمـوليـة في الأمم المتـحـدة وبالسنبة إليّ فـالتجربتـان جيدتان، فـالعلاقات الدوليـة المتعددة تعلمت منها الكثير كما العلاقات الثنائية.

س : وكيف تنظر إلى مهمتك المقبلة، سفيرا للكويت لدى واشنطن؟

ج : المهـمـة المقبلة في اطار العـلاقـات الثـنـائيـة لكنهـا أوسع وأشـمل من علاقة الكويت بكوريا، واشـعر بانني متحمس لها واتمنى ان اقوم بمـهمـتي على أكمل وجه وأخدم بلدي وشعبي فهذا اول وآخر اهتماماتي.

س : السـفـارة في واشـنطن منصب حسـاس، بل المنصب الديبلومـاسـي الاسـاسي، ثمـة انطبـاع بـانك تفتقر إلى الخبـرة الكافيـة للقيام بهذه المهمـة الدقيقية؟

ج : اعتقد ان خبرتي التي جاوزت ١٥ سنة كافية للعمل في واشنطن، وانا مـتأكد من ان صـاحب السمو (أمير البلاد) الشيخ جـابر الأحمد و(ولي العـهـد رئيس مـجلس الوزاء) الشيـخ سـعد العـبدالله و(النائب الأول لرئيس مـجلس الوزراء ووزير الخـارجيـة) الشـيـخ صـبـاح الأحـمـد مـا لم يكونوا مـقتنعين بقـدراتي لما وضـعـوني في هـذا المكان الحسـاس، وأثق في تقـيـيم

المسؤولين لي وأثق في قدراتي في الوقت نفسه، وآمل أن أقوم بمهمتي .

س : كيف اعددت نفسك لهذه المهمة؟

ج : من طبيعتي متابعة الاخبار والقضايا السياسية ومن خلال وجودي في نيويورك عايشت قضينا يوما بيوم وعشت تفاصيلها وعندما انتقلت إلى سيول، وعلى الرغم من القضية القائمة هناك بين الكوريتين، استمررت في متابعة قضيتنا بشكل يومي والتطورات التي استجدت من مواقف الدول ذات العلاقة بالقضية وانا متابع لقضيتنا تماما، وعندما عرفت انني سأنتقل إلى واشنطن كنت على اتصال يومي مع الاخوان أعضاء السفارة في واشنطن وكنا نتبادل المعلومات على اساس ان اكون جاهزاً بسرعة، عندما أصل، لمتابعة الوضع والعمل بتوجيهات حضرة صاحب السمو وسمو ولي العهد والنائب الأول ووزير الخارجية ولهم كل الشكر على اعطائي التوجيهات والتعليمات اللازمة والكافية للسفارة في واشنطن التي اشعرتني انني ذاهب مسلحاً بما فيه الكفاية.

س : ما كانت توجيهات الشيخ صباح والشيخ محمد لك والمسؤولين الآخرين؟

ج : هناك اهتمامات عدة لهم بالنسبة لقضايا عديدة بين الكويت والولايات المتحدة، وتلقيت توجيهات عدة وآمل ان اعمل على تنفيذها.

س : ما أبرزها؟

ج : العلاقات والتوجيهات الرئيسية المحافظة على العلاقات القريبة وعلاقات الصداقة ودفعها إلى مواقع متقدمة إن شاء الله.

س : هل تجربتك في نيويورك اتاحت لك بناء شبكة اتصالات مع دوائر القرار الاميركي، أم أنك ستبدأ من الصفر؟

ج : لا لن ابدأ من الصفر لدينا علاقات كثيرة، فعندما كنت في نيويورك

كان السفير ابو الحسن يقسم العمل على الديبلوماسيين الموجودين ويكون كل منا مسؤولا عن مجموعة من الدول، ومن بين الدول التي كنت مكلفا بمتابعتها الولايات المتحدة، وكنت طوال فترة عملي في الامم المتحدة على اتصال يومي بالديبلوماسيين زملائي في البعثة الاميركية لدى الامم المتحدة وكان ما يربطنا اكثر من عمل، بل على العكس تطور إلى صداقة وكنت على اتصال بهم ولا ازال، وعندما اذهب إلى واشنطن سأتواصل معهم مجددا.

س : كيف ترى دور الامم المتحدة حاليا، وبالنسبة إلى الكويت تحديدا؟

ج : قضيتنا اولا واخيرا لدى الامم المتحدة، فمن خلال قراراتها حفظت امن وسيادة الكويت وكانت سببا رئيسيا في تحرير الكويت ,قضيتنا من اوائل اهتمامات مجلس الامن، بل اول اهتمامات مجلس الامن، ومطالبنا من العراق حاليا تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الامن، فالبنسبة لنا، الامم المتحدة وخصوصا مجلس الامن المرجع الاول والاخير لقضيتنا، فالامم المتحدة بشكل عام ومجلس الامن على وجه الخصوص هما الجهة الضامنة لأمن وسلامة الكويت.

س : هل كانت الامم المتحدة لتكون بهذه الفاعلية لولا الهيمنة الاميركية على قراراتها؟

ج : كيف تكون هناك هيمنة اميركية وهناك كما تعلمون اربع اخرى دائمة العضوية في مجلس الامن هي روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، تملك حق النقض (الفيتو) لا اعتقد ان الكلام عن هيمنة اميركية سليم، ففي الحقبة الاخيرة ناقش مجلس الامن العقوبات الذكية وكان الاميركيون يدفعون بشدة لاقرارها، لكن المشروع لم ينجح بسبب الرفض الروسي، ومن يقول ان هناك جهة وهيمنة اميركية، عليه ان يقول اين الهيمنة الآن ,لو كان هناك هيمنة لمر هذا المشروع.

س : لكن المقولة التي تتردد دائما قرار نيويورك يصدر في واشنطن؟

ج : نيويورك ليست عاصمة قرار، نيويورك مركز مجلس الامن، والقرارات في الدول كافة بما فيها الكويت تتخذ في عواصمها، فبالنسبة لنا القرار يتخذ في الكويت والسعي لتنفيذه يكون في نيويورك، مقر مجلس الامن، وقرارات مجلس الامن لا تصدر في واشنطن وحسب بل في عواصم الدول الـ ١٥ في مجلس الامن.

س : ماهي خطة عملك في البداية؟ كيف تعتزم التحرك؟

ج : اعتقد ان الخطوة الاولى لادارة المسؤولية هناك هي التعرف على المسؤولين الاميركيين في جهات عدة وخصوصا وزارة الخارجية والبيت الابيض ووزارة الدفاع والجهات الاخرى ذات العلاقة والصلة، فمن الضروري التعرف على هؤلاء الاشخاص وبناء علاقات معهم قبل مباشرة العمل معهم.

س : ما هي مفاتيح السياسة الخارجية الاميركية؟

ج : أؤمن ان الولايات المتحدة بلد مبادئ، سأعطيك مثالا، فلولا الولايات المتحدة لكان العالم اليوم اما محكوم من النازية او من الشيوعية، ولو لم تتدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، لكانت المانيا النازية تحكم العالم اليوم، ولكن الاميركيين هزموا الالمان وهم ايضا (الاميركيون) الذين هزموا الشيوعيين، لولا تدخلهم لما كان عندنا الحريات المتوافرة في العالم، فاليوم نحن عالم حر وكل دولة فيه لها سيادة ولها رأي، من هذا المنطلق اعتبر الولايات المتحدة بلد مبادئ، المصالح تلعب دورا مهما ورئيسيا لتدخل الاميركيين، المبادئ لها الدور الرئيسي، مثلا تدخلهم في الصومال كان لمبدأ محاربة الجوع، وتدخلهم في كوسوفو والبوسنة كان لمبادئ وقف المجازر، اضافة إلى بعض المصالح ,ما يدفع الولايات المتحدة للتدخل هو المبادئ الاساسية التي تدعو لها، من الحفاظ على

الحريات والديموقراطيات، هذه من اساسيات العمل الاميركي او كما سميتها مفاتيح السياسة الاميركية: نشر الحرية في العالم والمحافظة عليها وهذا ما نريده جميعا.

س : قلت ان الولايات المتحدة بلد مبادئ فلماذا لم تدفعها مبادئها إلى التدخل لحل القضية الفلسطينية؟

ج : هم يتدخلون لحل القضية الفلسطينية، فمن هي الدول الراعية لعملية السلام الولايات المتحدة وروسيا ولا يزال الاميركيون في الصورة لمتابعة عملية السلام، ولا يزالون يحاولون تقريب وجهات النظر، فلا يزال هناك مبعوثون اميركيون في المنطقة يلعبون دورا مهما ورئيسيا، لكن القضية شائكة ومتشعبة نتمنى ان يكون دور الاميركيين اكبر لوقف المذابح، لكننا لا يمكن ان ننكر ان دورهم قائم.

س : الواضح ان هذا الدور الاميركي في عملية السلام اكثر ميلا ان لم يكن أنحيازا باتجاه الاسرائيليين؟

ج : التوجهات الدولية معروفة بالنسبة للسياسة الاميركية في ما يخص الشرق الاوسط، فعلاقتهم استراتيجية مع اسرائيل، لكننا نتمنى من الجانب الاميركي ان يكون على الحياد ويتعامل مع القضية الفلسطينية ايضا من منطلق المبادئ والشعب الفلسطيني له الحق في ارضه وسيادته عليها نامل ان تنمي الولايات المتحدة دورها لوقف العنف واعادة الاطراف إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي.

ج : كيف ترى دور اللوبيات ومعاهد الابحاث الاسرائيلية في تحديد السياسة الاميركية؟

ج : اللوبيات ومعاهد الابحاث الاسرائيلية نشطة ,وللاسف نحن العرب ليس لدينا لوبي عربي فعال في واشنطن يدافع عن قضايانا العربية، فمن

الطبيعي ان يدافع كل شخص عن قضيته، واللوبي اليهودي يدافع عما يعتبره قضيته، وأتمنى أن يكون لدينا نحن العرب لوبي مضاد لهم في ما يتعلق بقضية فلسطين.

س : وما الذي يمنع قيام لوبي عربي مضاد؟

ج : هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة بدأت في القرن قبل الماضي، واشتدت الحرب العالمية الأولى فتوغلوا في الولايات المتحدة ولديهم جيل أول وجيل ثان ,أما هجرة العرب إلى الولايات المتحدة فبدأت حديثاً ولم يمض عليها وقت طويل، وبالتالي لا يزال هناك جيل أول، والجيل الثاني سيأتي على الطريق، لكنني أعتقد انه مع الوقت والانتشار العربي في الولايات المتحدة، سيتكون لوبي عربي، وأنا واثق ومتأكد اننا خلال الفترة المقبلة سنرى عدداً أكبر في الكونغرس من أصل عربي، ومسؤولين اكثر من اصل عربي ومديري بنوك من اصل عربي، والمثال على ذلك الأفلام الجديدة في هوليوود المعروفة بتوغل اليهود فيها، الملاحظ ان ثمة أسماء عربية لمخرجين ومساعديهم وبعض مذيعي الـ CNN، بالتالي المسألة مسألة وقت، فاللوبي لا يبنى في يوم وليلة، لكن يحتاج إلى جيل أول وثان، يصوتون ويؤثرون على نتائج الكونغرس لمراعاة المصالح العربية الموجودة، لكنها مسألة وقت وستحصل ان شاء الله.

س : هل تتغير السياسة الخارجية الأميركية بتغيير الرئيس؟

ج : السياسة الأميركية تحكمها مبادئ أساسية، وكل إدارة عليها أن تسير على مبادئ الحرية والديموقراطية ونشرها في العالم، أما بالنسبة للتفاصيل، فلكل رئيس أسلوبه وطريقته في العمل واهتماماته وتوجهاته في اطار المبادئ العامة، فهي لا تتغير والولايات المتحدة دولة مؤسسات لا دولة أفراد، وبالتالي الخطوط الرئيسية ثابتة، أما كيفية الوصول إلى الأهداف المشتركة فقد تختلف من رئيس إلى رئيس، فكل له نمط عمل

مختلف مع الحفاظ على الأساسيات.

س : ماذا حمل بوش من جديد بالنسبة إلى سياسة كلينتون وخصوصاً بالنسبة إلى ملف العراق؟

ج : سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للعراق في ثبات مستمر، ان كانت من الرئيس بوش الأب مروراً بالرئيس كلينتون وانتهاء بالرئيس بوش الابن، هي سياسة ثابتة تجاه العراق في مطالبته تنفيذ قرارات مجلس الأمن وابقاء الحظر عليه إلى حين تنفيذه قرارات مجلس الأمن.

س : هل تعتقد ان للعلاقات الشخصية دوراً في العلاقات بين الدول وفي التأثير على سياساتها؟

ج : العلاقات الشخصية تلعب دوراً في كل المجالات من العمل المكتبي إلى العمل الرئاسي، فإذا كانت ثمة علاقات شخصية وصداقة بين رئيسين في دولتين، ستنعكس هذه الصداقة على مجمل العلاقات بين الدولتين، وهي لها تأثير مهم جداً إلى جانب المصالح المشتركة.

س : يعني هل لشخصية السفير دور في هذا المجال؟

ج : نتحدث عن الصداقات بين الرؤساء، فهي التي من الممكن أن يكون لها تأثير، لكن السفير لا يمكن أن يكون على صداقة مع رئيس الدولة، ولكن يمكن في بعض الأحيان أن يلعب دوراً في انشاء الصداقة والعلاقة بين رئيسي دولتين.

س : أنت تذهب إلى واشنطن في وقت برزت أكثر من نقطة تضارب بين الكويت والولايات المتحدة من العقوبات الذكية إلى الضربة التي لوحت بها واشنطن للعراق ورفضتها الكويت، فهل ترى في ذلك جانباً من التحدي؟

ج : منظورنا والولايات المتحدة إزاء قضية العراق منظور واحد، من هذا المنطلق ليس هناك تضارب، بقدر ما هناك اختلاف في بعض وجهات النظر،

بالنسبة للعقوبات الذكية، نحن نؤيد كل ما من شأنه تخفيف معاناة الشعب العراقي ونترك التفاصيل للجهات المعنية ,الكويت، منذ اليوم الأول لفرض العقوبات، تنادي بتخفيف معاناة الشعب العراقي، وبالتالي العقوبات الذكية تستجيب للمطالبات الكويتية بتخفيف العقوبات وتتماشى معها، أما بالنسبة للتلويح بالضربة العسكرية، فالأميركيون في مناطق حظر الطيران ينفذون قرارات مجلس الأمن، ومناطق حظر الطيران لهم سلطة عليها من خلال اتفاقية صفوان وقرارات مجلس الأمن، وبالتالي يقع على عاتق الجانب الأميركي أن يرى ويدرس كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتخاذ الاجراءات الكفيلة ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والكويت تشدد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، لكن في الجانب الآخر تشدد أيضاً على تأكيد ضرورة ألا يلحق بالشعب العراقي أي ضرر.

س : هل ترى أن الولايات المتحدة أخفقت في تمرير مشروع العقوبات الذكية داخل مجلس الأمن ولم تدفع بقوة في اتجاهه؟

ج : أعتقد ان مشروع العقوبات الذكية طرح بسرعة وكانت هناك محاولة لتبنيه بسرعة، وسبب فشل العقوبات الذكية كان عامل الوقت، الأميركيون والبريطانيون طرحوا المشروع بسرعة وكانوا يتمنون أن يتم التصويت عليه ويحظى بالموافقة والقبول، ولكن اتضح لهم أن مشروعاً من هذا النوع يحتاج إلى مزيد من التروي ودراسة من جميع الأطراف، وبعد تمديد المدة إلى خمسة أشهر، أعتقد انها ستكون كافية لدراسة المشروع لتغيير نظام العقوبات، وهو أمر جيد أن تتم دراسته بإمعان حتى لا يشعر أي طرف انه تحت عامل ضغط الوقت أن يبدي ما لديه ويترك للخبراء أن ينظروا إلى جميع الجوانب لتغيير نظام العقوبات للوصول إلى اتفاق شامل.

س : أين ترى موقع الكويت في السياسة الأميركية؟ هل هي مهمة بذاتها بالنسبة إلى الأميركيين؟

ج : اعتقد ان الكويت مهمة جداً بالنسبة للأميركيين بسبب الأحداث التي حصلت (الغزو) وما نتج عنها من اتفاقيات دفاعية مشتركة جعلت الحلف قائماً بين الكويت والولايات المتحدة، من هنا أصبحت الكويت مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تعتبر واشنطن ان الكويت من أهم حلفائها العرب.

ج : هل ستبني على ما حققه الشيخ محمد الصباح في واشنطن وقبله الشيخ سعود الناصر؟ وكيف تنظر إلى تجربة كل منهما؟

ج : هذا ما أتمناه، فمهمتي أراها صعبة لكوني جئت بعد الشيخ الدكتور محمد وهو الذي كان لامعاً في واشنطن، مما يصعب مهمتي، لكنني سأحاول بقدر ما أستطيع أن أكمل مسيرة السفيرين الشيخ سعود والشيخ محمد وأستمر بالخطى نفسها.

س: السفارة في واشنطن خرجت في السنوات الأخيرة وزيرين من الوزراء الرئيسيين، هل تعتقد أنك ستلقى المصير نفسه؟

ج : لا أفكر في المنظور البعيد، فتفكيري وتركيزي على واشنطن ويكفيني ما يأتيني منها، بالمعنى الايجابي لا السلبي، ولا أنظر إلى ما بعدها.

س: هل لك طموحات سياسية على المستوى الداخلي، وهل تهتم بالسياسة الداخلية؟

ج : طبعاً أهتم بالسياسة الداخلية، لكن طموحي أو هدفي الأول والأخير هو خدمة وطني وشعبي في أي مجال.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور حمود السعدون الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم حول عدد من قضايا المجلس*

س : المجلس الأعلى للتعليم يؤخذ عليه أنه مجلس وجاهة ليس له دور فعلي في التخطيط للتعليم رغم الآمال المعقودة عليه؟

ج : المجلس الأعلى للتعليم مجلس في غاية الأهمية ودوره مكمل للمسيرة التعليمية حسب ما جاء في المرسوم الأميري الذي صدر في منتصف الثمانينات إذ يتحمل المجلس مسؤولية بحث الأفكار التربوية والتعليمية الخلاقة والنادرة على تطوير التعليم ووضع آلية عمل كفيلة بالإرتقاء بالعناصر التعليمية فضلاً عن اقرار المشاريع التنموية الهادفة وبالتالي هو مجلس له القدرة حسب القانون في اقرار المشاريع التربوية والتعليمية وتقديمها للجهات التنفيذية للمباشرة في تطبيق كل ما يقر، كما أن المجلس يترأسه وزير التربية وزير التعليم العالي ويضم في عضويته ١٧ شخصية تربوية وأكاديمية منهم مدير الجامعة ووكيل وزارة التربية الأمر الذي يؤكد أن المجلس قادر وفق إختصاصاته على تقديم رؤى وأفكار تنموية هادفة من شأنها دعم التعليم وتخفيض التطلعات التي يأملها كل غيور على مصلحة البلاد، أما في شأن إعتبار البعض أن المجلس أصبح مجلساً للوجاهة فقط فهذا الكلام غير صحيح، ربما لم يجتمع المجلس خلال السنوات الفائتة كثيراً لكننا نأملأن تستمر إجتماعاته في الفترة المقبلة في ظل وجود الدراسات المعدة له سلفاً.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٨م ، العدد: ١٢٤٩٧ .

س : إذاً كيف يمكن تفعيل هذا المجلس طالما أنكم تؤكدون قدرته في اقرار المشاريع؟ وكيف ترون الاقتراح الذي يدعو إلى الغاء هذا المجلس والإكتفاء باللجنة التعليمية للمجلس الأعلى للتخطيط الذي يترأسه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء؟

ج : لا شك أنه يمكن تفعيل دور المجلس ونأمل أن يتحقق ذلك في المرحلة المقبلة بشكل أكبر ,وآمل أيضاً أن يتطور العمل في الأمانة العامة للمجلس التي تعتبر الجهة الأكثر قدرة على تحريك عجلة العمل في المجلس من خلال التحضير الموسع للأفكار والتصورات وإعداد أوراق العمل المدعمة بنتائج مراكز البحوث التربوية سواء في وزارة التربية أو باقي الجهات الأكاديمية الموجودة في الكويت، وأعتقد أن الأمانة العامة للمجلس تتحمل مسؤولية كبيرة في تحريك دفة العمل وأرى شخصياً أن الأمانة في الوقت الحالي تفتقد وجود الخبرات والفعاليات الفنية الضرورية في عملها وتالياً نحن بصدد تفعيل سبل التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتعليم ومركز البحوث التربوية والمناهج في وزارة التربية والجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي للاستفادة من الأبحاث والدراسات التي تعدها هذه المراكز في المجالات التربوية والتعليمية المختلفة وبالتالي فإن هذا التعاون والتنسيق من شأنه أن يقدم للمجلس الأعلى للتعليم المشروعات والاقتراحات الكافية بعد اعطائها الحق الكافي من الدراسة الميدانية والفنية لتصبح جاهزة أمام المجلس لاتخاذ ما تراه مناسبا تجاهها، كما لا بد من الاشارة إلي أن المجلس لن يؤدي الدور المناط به في حال عدم وجود المادة والمشاريع الكافية للنظر فيها بمعنى أن الأمانة العامة لها الدور المهم في تفعيل دور المجلس.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فأرى أنه من الصعب إلغاء دور المجلس والاكتفاء بمجالس أو لجان تعليمية أخرى، لأن العملية مستمرة

ومكملة فيما بين هذه الجهات التي تهتم بقضايا التربية والتعليم سواء في المجلس الأعلى للتخطيط أو مجلس الأمة ومؤسسات التعليم العالي، وأرى أيضاً أنه لا ضير من وجود أعضاء يعملون في عدد من هذه المجالس في الوقت ذاته ولا أرى أن ذلك من شأنه خلق نوع من الازدواجية، وبالتالي أكرر التأكيد أن تزويد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بالخبرات الفنية من الوزارة والتوجيه الفني والعاملين في الميدان من شأنه أن يفعّل دور المجلس وهذا ما سنعمل من أجله خلال المرحلة المقبلة التي نأمل أن نحصد فيها النجاح ونحقق الأهداف المنشودة.

س : وما الآلية التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجلس؟

ج : الآلية تعتمد على الاستفادة من الخبرات التربوية الموجودة في الجهات التربوية لا سيما تلك التي تعد دراسات قيمة.

س : المجلس الأعلى للتعليم تفتقر قراراته صفة الالزامية رغم أن من أعضائه قياديي وزارة التربية ؟ هل تعتقدون ان هذه من سلبياته؟

ج : المجلس معني بوضع الاقتراحات في شأن السياسات التعليمية حسب ما جاء في المرسوم الأميري بالاضافة الى دوره في اقرار الخطط والرؤى المعنية بإصلاح التعليم فضلاً عن دوره في تعديل مدد الدراسات وتطبيقها من قبل وزارة التربية وهي الجهة التنفيذية المناط بها مسؤولية تنفيذ كل ما يصدر عن المجلس، ولذلك لا أعتقد أن المجلس ليس له صفة الزامية بل له صلاحيات ومهام واضحة، كما يجب ألا نغفل دور المجلس في إقرار مشاريع عدة أبرزها تعديل السلم التعليمي بالاضافة إلي مشروع توحيد النظام التعليمي للمرحلة الثانوية.

س : يقال أن المجلس الأعلى للتعليم لن يتقدم ولن يؤتي بثماره ما دام أنه قائم على هيكلية تنظيمية تقليدية رغم أن الاقتراحات المقترحة في هذا الشأن أن يكون مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومؤسسات علمية

مشابهة تقدم الأنشطة وتشجع المبدعين على الصعيد المدرسي؟ كيف يمكن معالجة هذا الوضع؟

ج : الهيكل التنظيمي للأمانة العامة في المجلس في وضعها الحالي يضم مجموعة من موظفي وزارة التربية والذين لا بد من الاشادة بجهودهم التي بذلوها خلال السنوات الماضية واعتقد ايضا انهم مؤمنون بضرورة تطعيم وزيادة الخبرات في الأمانة بما يضمن استعادة دوره الحقيقي من خلال المشاريع التي تقدمها وتطرحها للمناقشة، كما لا بد من التأكيد على أننا سنتجنب انشاء جهاز بيروقراطي مترامي الأطراف بل سنحرص على الاستعانة بالخبرات والكفاءات القادرة على الإنتاج بما يحقق مصلحة العمل ويضمن إيجاد مادة علمية قيمة متكاملة البحث والدراسة لتقدم إلي المجلس الأعلى للتعليم وتكون محل مناقشة لابداء الرأي النهائي تجاهها.

وفي النهاية أود أن أشكر الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للتعليم عبدالرحمن الخضري على جهوده التي بذلها من أجل وضع اللبنة الأساسية لعمل المجلس فضلا عن جهود الدكتور عبدالعزيز الدعيج وإبراهيم الخليفي الذين وضعوا الأسس الرئيسية والتي سنعمل بها ويكون دورنا مكملاً لها، ونتمنى أن يلحق بنا من سيكمل الطريق بعدنا، ولا يفوتني هنا إلا أن أؤكد أننا سنحرص على الاستفادة من الآراء مهما كان مصدرها وسنتابع وجهات النظر عبر صفحة خاصة عن المجلس توضع في شبكة الانترنت يتم من خلالها استقبال الاقتراحات والآراء الهادفة إلي تطوير التعليم في الكويت.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ أحمد الفهد وزير الإعلام حول
عدد من القضايا *

س : هل تحتمل طالبان وبن لادن هذه القوى العملاقة التي توجهت إلى آسيا الوسطى أم أن هناك بريقاً لثروات نفطية؟!

ج : تحرك البوارج إلى أفغانستان حدث قبل الأعمال الإرهابية ووضع السيناريو بعد اتجاه القوات حتى إن الإسلام لم يعلم حتى الآن موعد ساعة الصفر، دعونا لا نفكر بنظرية المؤامرة، نحن لا نقول إن آسيا الوسطى خالية من الموارد بل هي محل أطماع القوى العالمية ولكن لا أعتقد أن أميركا أخذت من تفجيرات نيويورك وواشنطن ذريعة لدخول هذه المنطقة للاستفادة من ثرواتها وأنها استفادت من مقتل مئات الأبرياء.

س : هل هناك تعاون بين الكويت وأميركا يصب في مصلحة التحقيقات وهل توصلتم محلياً إلى اشخاص متورطين في هذه العمليات؟

ج : هناك تحريات في هذا الجانب وكل المؤشرات تسير في هذا الصدد وفي دبي هناك معلومات عن تورط البعض، التحقيقات قطعت مرحلة كبيرة في اتجاه الاتهام، وهناك كثير من الأدلة لتورط بن لادن، أما على الساحة المحلية فنحن نعلم أن الكويت متلاحمة وطنياً والكويتيون حريصون على وطنهم وليس لدينا أي مخاوف محلية لكن لكل قاعدة شواذ وربما أن هناك بعض القواعد ولكن لن تكون مؤثرة فالإرهاب حاله حال الجريمة لا نستطيع منعه، فلا الجريمة مؤثرة ولا الإرهاب سيؤثر فينا.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠٠١م، العدد ١٢٥٢٢ .

س : ألا تعتقدون أن رفض إعطاء المرأة الحق السياسي أثر على التجربة الديموقراطية في الكويت؟!

ج : قانون المرأة رفض بشكل ديموقراطي، وجميل أن تصل الرغبة السامية إلى المجلس لأخذ رأيها، وبالتالي رفض القانون بصورة ديموقراطية ورفض في مرحلة أولى وقد يقبل في مرحلة مقبلة وقد لا يقبل وهذا جزء من الممارسة الديموقراطية.

س : تحدثت عن التصعيد العراقي راهناً واعتبرته أنه أشد من تهديدات ١٥/٧/٩٠ لكن لم نلحظ أي تحرك سياسي في هذا الاتجاه هل هذا بسبب الوضع العالمي؟!

ج : عدم تحرك الكويت ليس عجزاً ، ولكن نحن نرى أنه إما يريد أن يضرب ليكسب تأييداً دولياً مع أفغانستان أو أنه يريد إبرام صفقات تهدف إلى رفع الحصار ونحن لن نقبل في أن يحقق أهدافه ونؤكد أن عقاب النظام العراقي قادم وسيلقى جزاءه مثلما واجه ذلك كل ديكتاتوريات العالم كما أننا نرى أن المنطقة حالياً لا تحتمل أي تصعيد.

س : هل وضعت الكويت احتياطات لاحتمالات وقوع أعمال تخريبية داخل الكويت؟

ج : لا نشك بأي مواطن كويتي ولا نعتقد أن هناك من يريد أن يضر ببلده ورغم ذلك الكويت وضعت اسوأ الاحتمالات في الاستعدادات ووضعت الخطط المناسبة لذلك.

س : هل ستشارك الكويت عسكرياً في التحالف الدولي؟

ج : لم يُطلب من الكويت المشاركة العسكرية في التحالف الدولي.

س : كيف تنظر الحكومة للاستجوابات المتوقعة خلال المرحلة المقبلة؟

ج : الاستجواب حق من حقوق الأعضاء وليس نهاية الكويت.

س : هل ثمة توجس حكومي تجاه احتمالات دعم اللجان الخيرية لمنظمات مشبوهة؟

ج: الكويت لم تكن يوماً من الأيام دولة بوليسية لرصد التحركات الاجتماعية ولكن في تطبيق القانون سنحاول درء العمل الخيري عن الشبهات، ولا يمكن تخيل الكويت دون العمل الخيري المربوط بشخصيات انسانية، ومتى ما نظم العمل الخيري فستتلاشى التصرفات الفردية.

س : كيف تنظر الحكومة إلى أولويات الوحدة الوطنية والاقتصاد والأمن وماذا عن القبض على المشبوهين؟

ج : الوحدة الوطنية هي الأهم ثم الاقتصاد ثم الأمن أما بالنسبة للاستخبارات العراقية فجاءوا في مهمة لانعرف تفاصيلها ولكنهم ينوون تنفيذ خطط النظام العراقي وخلال المرحلة المقبلة سنعلن عن أهداف هؤلاء الجواسيس بعد التحقيقات النهائية وسنتخذ إجراءات بحق كل من له علاقة بهؤلاء.

س : ما هي خطواتكم لتطوير الإعلام؟

ج : نحن نحاول حالياً تطوير الإعلام والتلفزيون الكويتي عبر وسائل حديثة ومتطورة.

مقابلة صحافية مع معالي السيد أحمد باقر وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية حول طبيعة عمل اللجان الخيرية *

س : أين وصلت اللجنة المشكلة لمتابعة تنظيم عمل اللجان الخيرية؟

ج : اللجنة لم تنته بعد من عملها وأنا لست مخولاً بالتصريح ونحن متفقون على عدم الإدلاء بأي تصريحات إلا بعد انتهاء اللجنة من عملها.

س : كان هناك اجتماع أولي للجنة اليوم (امس) هل انتهيتم من وضع خطة لعمل اللجنة؟

ج : كل الذي يمكن أن أقوله أن هناك تفاهماً ممتازاً وطيباً في اللجنة ونحن نضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

س : كيف يمكن للسفارات في الخارج مراقبة عمل اللجان الخيرية؟

ج : قلت ليس هناك تصريحات ما لم تنته اللجنة من عملها.

س: هناك الكثير من المتبرعين يرغبون في توجيه تبرعاتهم لجهات محددة ؟هل هناك خطة لتلبية مثل هذه الرغبات التي قد تتعارض مع التوجهات؟

ج : سترون كل شيء عندما ننهي عملنا.

س : في ما يتعلق بالأمانة العامة للأوقاف هل سيطالها التنظيم الحكومي خصوصا في ما يتعلق بعملية الإنفاق وإنفاق الريع والنظارة على الوقف؟

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٥٢٢ .

ج : لا يوجد شيء محدد حتى الآن أستطيع أن أقوله.

س: هناك اتهامات توجه لكم كوزير وكإسلامي بمحاباة اللجان الخيرية والدفاع عنها في هذا الوقت بالذات كيف ترد؟

س : بعد كل هذا التاريخ الطويل في مجلس الأمة الذي يصل إلى الـ ٢٠ عاماًمن العمل النيابي كيف يمكن قبول مثل هذا الاتهام؟

ج : إنني لا أحابي أحداً على مصلحة الوطن، والتاريخ يشهد لنا بذلك، ونحن نضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

س : ما الهدف من زيارتكم اليوم (أمس) لرئيس مجلس الأمة؟

ج : الهدف هو السلام على رئيس مجلس الأمة بمناسبة عودته إلى البلاد وقد أبلغنا الرئيس عن دعوة سيتم توجيهها لجميع الأعضاء لحضور لقاء بين السلطتين أعتقد أنه سيكون يوم الاثنين المقبل ويهدف هذا اللقاء إلى جمع النواب بالحكومة.

س : هل تم التطرق إلى موضوع الاستجوابات المقرر تقديمها لبعض الوزراء في الدورة الجديدة؟

ج: لا .. تكلمنا عن صحة صاحب السمو الأمير وعن التطورات التي حدثت خلال فترة الصيف وتبادلنا التهاني الطيبة بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الجديد الذي نستبشر أن تكون فيه إنجازات هذه كل الامور، لا يوجد شيء ولم تجر أي مباحثات والزيارة في مجملها هي زيارة مجاملة.

س : هل أنت متفائل بدور انعقاد منتج؟

ج : المسلم يجب أن يكون دائماً متفائلاً ودائماً يحاول أن يقدم أفضل ما لديه، خدمة لوطنه.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد حمود العنزي وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لقطاع مشاريع القوى الكهربائية وتقطير المياه حول الزيادة السنوية للكهرباء *

س : ما مدى حاجة دولة الكويت لمحطات توليد جديدة لمواجهة زيادة الأحمال الكهربائية التي تشهدها البلاد؟

ج : من واقع الإحصائيات المرصودة للمعدلات السنوية لاستهلاك الطاقة الكهربائية، وبعد إجراء الدراسات اللازمة للتوقعات المستقبلية للأحمال القصوى، تبين أن معدلات الزيادة السنوية للأحمال الكهربائية تتطلب تشغيل محطة توليد قوى كهربائية جديدة لتغطية الأحمال الكهربائية المتوقعة بدءاً من العام ٢٠٠٣ م.

وقد تطلب ذلك اقرار انشاء محطة تربينات غازية جديدة لما تتميز به هذه النوعية من المحطات ببرنامج زمني قصير لبنائها وتشغيلها، بالإضافة إقرار إنشاء محطة تربينات بخارية بطاقة أكبر لتلبية الأحمال الكهربائية المتوقعة بدءاً من العام ٢٠٠٦ م.

س : متى تنتهي الوزارة من المشاريع التي تم التعاقد عليها لمحطات التحلية؟

ج : يوجد حالياًمشروع توسعة السعة الإنتاجية لمحطة الزور الجنوبية والذي تنفذه احدى الشركات العالمية في مجال تحلية المياه وهذا المشروع

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٥ / ١٠ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٥٢٤ .

يتكون من اربع وحدات تقطير سعة كل وحدة ٦ إلى ٧,٢ مليون غالون إمبراطوري في اليوم وبسعة إجمالية قدرها ٢٤ إلى ٢٨,٨ مليون غالون إمبراطوري في اليوم مع معدات زيادة القلوية وقد تم توقيع العقد بتاريخ ١٤ مارس العام ١٩٩٩م ومدة العقد ٣٦ شهراً ويسير المشروع حسب الجدول المعد له وقد تم بالفعل الانتهاء من اعمال التشييد على الوحدة الأولى وانتهت الفحوصات والاختبارات التشغيلية اللازمة لوحدة التقطير وتم تشغيلها في الموعد المحدد لها ومن المتوقع أن يتم تشغيل الوحدات الثلاث الأخرى تباعاً بفاصل شهرين بين الوحدة والأخرى حسب الجدول الزمني المعد لذلك.

س : هل تعتبرون أن الخصخصة هي السبيل لإصلاح مسار الوزارة؟

ج : تقوم الوزارة بإعداد دراسة متأنية عن أسلوب الخصخصة والحاجة إليها والقطاعات التي يمكن خصخصتها في الوزارة، والفائدة المرجوة من ذلك.

وإذا دلت تلك الدراسة على أن عملية الخصخصة مفيدة للوزارة وتخفف الأعباء المالية عن الدولة، فلن تألو جهداً في أن تخوض تجربة الخصخصة مدعمة بحسابات دقيقة وخطة مدروسة.

س: ما المعوقات التي تقابل قطاع مشاريع محطات القوى الكهربائية لإنهاء المشاريع في المواعيد المتفق عليها مع الشركات المنفذة؟

ج : في الواقع لا توجد معوقات معينة تقابل قطاع مشاريع محطات القوى الكهربائية لإنهاء المشاريع في مواعيدها المقررة، إنما يحتمل حدوث بعض الصعوبات والتأخير من بعض الجهات في اصدار التصاريح أو الموافقات اللازمة لتنفيذ بعض الأعمال.

س : ما رؤيتكم لمستقبل محطات توليد القوى الكهربائية في الكويت، وهل مشروع الربط بين دول مجلس التعاون سيحقق اضافة للكويت؟

ج : خلال العشرين عاماً الماضية قامت دولة الكويت بإنشاء ثلاث محطات بخارية كبيرة بطاقة إجمالية قدرها ٢٤٠٠ ميغاوات لكل محطة وأن حجم الوحدة في كل من المحطات الثلاث ٣٠٠ ميغاواط،ومع نمو الطلب على الطاقة الكهربائية وبالتالي زيادة الحمل الأقصى ونمو الشبكة الكهربائية، بدأ التفكير في زيادة حجم وحدة توليد القوى الكهربائية من ٣٠٠ ميغاواط إلى حوالي ٥٠٠ ميغاواط وهذا من شأنه أن يقلل تكاليف الإنشاء ويساعد على تقصير البرنامج الزمني لمشروع بناء أي محطة جديدة علاوة على خفض تكاليف التشغيل والصيانة.

أما من ناحية مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون فإن ذلك سيساعد على تبني إنشاء وحدات توليد قوى كهربائية ذات سعات كبيرة في ظل زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الكهربائية المشتركة، وستقل بطبيعة الحال نسبة الطاقة الاحتياطية الدوارة لكل بلد مما سينجم عنه التوفير في حجم الطاقة الاجمالية المركبة وبالتالي الاقتصاد في بناء محطات توليد قوى كهربائية جديدة.

وبذلك سيحقق مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون فوائد عديدة لدولة الكويت من النواحي الاقتصادية عند التخطيط لبناء محطات توليد قوى كهربائية جديدة علاوة على تأمين التيار الكهربائي عند حدوث أية مصاعب تشغيلية في محطات القوى الكهربائية العاملة وغير ذلك من الفوائد الأخرى المتعلقة بالنواحي الاقتصادية لبرامج تشغيل وحدات المحطات العاملة.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة
حول الإجتماع الطارئ للمجلس *

س : ما أجندة المجلس لإجتماع الغد مع الحكومة؟

ج : هو اجتماع لمكتب المجلس، والحكومة ممثلة برئيس الوزراء بالنيابة وبعض أعضائها ستحضر اللقاء، وقد أبلغت الزملاء بهذا الموضوع وأعلمتهم ان الحضور لمن يرغب، فهذه الاجتماعات غير ملزمة لأحد وهدفها تبادل المعلومات والتشاور فيما يفيد عملنا البرلماني، وأكرر أن الاجتماع ليس ملزما وليس مطلوبا منه اتخاذ قرار في أي موضوع.

س: ما الجديد الذي استدعى عقد الاجتماع؟ وهل هناك رسالة حكومية تود إيصالها لمكتب المجلس؟

ج : لا استطيع أن أُجيب نيابة عن الحكومة، فنحن نجتمع كمكتب للمجلس ولدينا العديد من المواضيع التي تخص المجلس، أما ما ستنقله الحكومة الينا فاسألوها عن ذلك.

س: تعرضت الحكومة لكارثة نفوق الأسماك وطلب المجلس عقد جلسة طارئة، كيف ترون تعامل المجلس مع تلك الكارثة؟

ج : ـ تعامل المجلس مع الموضوع يجب ان يكون من خلال اللجان المختصة، حتى يكون هناك تفصيل واضح لعناصر الموضوع وبيان دور المجلس، مع ذلك فان للنواب الحق في طلب عقد جلسة خاصة، وليس لي

---

* جريدة الرأى العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٧ / ١٠ / ٢٠٠١م، العدد ١٢٥٢٦ .

كرئيس الا الاستجابة لقرارات المجلس، وايضا هناك مجال لمناقشة هذا الموضوع وغيره عبر برنامج الحكومة الذي ستتم مناقشته في أولى جلسات الدورة الجديدة.

س : بعض النواب حمّل الحكومة مسؤولية عدم اكتمال النصاب في جلسة نفوق الأسماك، كيف ترى تعامل الحكومة مع تلك الكارثة واستجابتها لطلب سمو الأمير ورغبة النواب عقد الجلسة؟

ج : اذا كان يفهم من ذلك أن هدف السؤال هو اثارة الفتنة بين المجلس والحكومة فأنا على يقين من ان مثل هذه الأهداف غير واردة، ولا اعتقد ان هناك رغبة في الاساءة الى المرسوم الأميري، اما فيما يتعلق بطلب الجلسة فأعتقد انه لا بد ان نقدر ظروف الزملاء، وإذا كان عدد من النواب طلبوا عقدها فقد كان من الضروري أن يكون هناك تنسيق فيما بينهم في شأن الحضور والترتيب لها.

س: لكن رئيس مجلس الأمة بالنيابة آنذاك مشاري العنجري حمّل الحكومة مسؤولية فقدان النصاب.؟

ج : من غير الانصاف تحديد المتسبب في عدم اكتمال النصاب، فالحكومة لم تطلب الجلسة انما طلبها ٣٤ نائبا ولو حضر الموقعون جميعهم لاكتمل النصاب بوجود وزير واحد فقط، وأرجو بكل أمانة ومحبة، ان يقدربعضنا ظروف بعض وعندما يتم التوقيع على طلب الجلسة فيجب ان يكون موعدها واضحا حتى يعرفه الموقعون ولكن تبين انه بعد ما تم التوقيع ظلت الورقة متواجدة لفترة غير قصيرة استجدت فيها ظروف معينة لزملائنا فلم يكن بالامكان ان يحضروا رغم انهم وقعوا، لهذا ارجو ان نحرص على ان يعين بعضنا البعض ونحرص على التنسيق فيما بيننا ولا يكون هناك تقديم طلب دون الاتفاق على توقيت الجلسة.

س : عدة نواب اعلنوا جاهزية استجواباتهم لبعض الوزراء، الاتعتقد ان

هذا التصعيد لا يتواءم مع المستجدات العالمية واوضاع الكويت الحالية، وهل سيؤثر ذلك في البلد ووضعها السياسي؟

ج : يجب ان أؤكد ان الاستجواب حق لكل نائب وهو سؤال مكثف يجب الا يكون هناك اي نوع من الهلع والخوف منه، لأنه قد يكون مفيدا حتى للوزير وكل ما ارجوه من الصحافة الا تحمل الموضوع اكبر من حجمه، واذا كان اي زميل يود التقدم باستجواب فهذا حقه، لكن علينا الحرص على عدم الخروج عن الحوار الهادف البناء، ولا مصلحة البلد وتقدير ظروفها، ويجب الا يكون هناك خلط بين الموضوع العام والخاص حتى لا نسيء لأي حق دستوري للنواب.

س : هل سيعرض المجلس على الحكومة خلال اجتماع الغد رأيه او توصيته في شأن اي مشاركة كويتية في حرية اميركا ضد الارهاب؟

ج : لا، هذا يجب ان يكون واضحاً، فليس هذا مكان طرح مثل هذه التصورات وليس مكان اخذ قرارات على هذا المستوى لأن هذا الاجتماع لا يشكل التجمع الدستوري الذي يمثل مجلس الأمة بصفة رسمية، صحيح ان النواب لهم الصفة السياسية لكن في النهاية القرارات والاتجاهات التي تمثل المجلس هي تلك الصادرة عنه من داخل القاعة.

من جانبه اوضح نائب رئيس مجلس الوزراء محمد ضيف الله شرار ان اللقاء التشاوري بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يهدف الى اطلاع النواب على اخر المستجدات المحلية والعالمية مشيراً الى ضرورة وجود تنسيق وتعاون بين الحكومة والمجلس في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم.

جاء ذلك في معرض اجابته عن اسئلة الصحافيين امس والتي جاءت على النحو التالي:

س : ماذا تحمل الحكومة في أجندتها الى الاجتماع التشاوري بين

السلطتين التشريعية والتنفيذية المقرر ان يعقد غداً؟

ج : للقاء التشاوري الذي سيعقد مع رؤساء اللجان البرلمانية والنواب الموجدين في البلاد يهدف الى اطلاع النواب على المستجدات على الساحتين العالمية والمحلية والتشاور معهم في هذا الجانب وخصوصاً الموضوعات المطروحة حالياً.

س: ما أبرز ملامح الأجندة الحكومية لهذا الاجتماع؟

ج : نحن في الحكومة لدينا رغبة بأن نجعل اعضاء مجلس الأمة الموجودين خلال الفترة الحالية في البلاد على اطلاع بكل الجوانب وسوف نزودهم بكل المعلومات والبيانات وبكل ما يطلبونه من بيانات ومعلومات سواء ما يتعلق بالساحة المحلية او العالمية.

س : هل هناك نية لدى الحكومة لطرح موضوع الاستجوابات خلال اللقاء بهدف احتواء بعض الأمور؟

ج : نحن نضع نصب اعيننا وكأحد المحاور الأساسية للاجتماع كيفية التعاون والتنسيق مع اعضاء مجلس الأمة في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم اجمع وليس الكويت فحسب لذلك نحن نؤمن بأننا في هذه المرحلة نحتاج الى تضافر الجهود في كل المجالات، والاستجواب حق دستوري لكل النواب لكن يبقى ان تضافر الجهود وتكاتفها يبقي الكويت آمنة ومستقرة ومطمئنة وهذا هدف الجميع ولن نصل اليه الا اذا كانت هناك رؤية موحدة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

س : هناك حديث عن ان استقالة رئيس المجلس البلدي احمد العدساني غير قانونية فكيف ستعامل معها مجلس الوزراء؟

ج : نحن سنتعامل مع الجوانب القانونية فيها.

س : هل هي قانونية أم غير قانونية؟

ج : إذا قدمت إستقالة العدساني فستكون وفق الأطر القانونية.

س : هناك حديث حول طلب ادراج اعتماد تكميلي لجامعة الكويت للوفاء بمتطلبات قانون الاختلاط؟

ج : ـ ليس لدي علم عن هذا الموضوع.

س: وماذا عن الجمعيات الخيرية وتعامل الحكومة معها؟

ج : هذا الموضوع لدى لجنة مختصة وحتى هذه اللحظة لم تنه اللجنة عملها.

س : هل ستقدمون الى النواب خلال اجتماع الغد تقريراً حول كارثة نفوق الاسماك؟

ج : كل المعلومات التي سيطلبها النواب حاضري الاجتماع ستقدم لهم ونحن على استعداد لتقديم جميع المعلومات المتوافرة لدينا.

مقابلة صحافية مع معالي السيد موسى ياسين شيخ الدين سفير إريتريا لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين*

س: هل توجد خطط لمساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تمويل مشاريع التنمية في أريتريا؟

ج: سيشارك الصندوق في عدة مشاريع للتنمية في أريتريا من بينها مشاريع في مجالات المياه والكهرباء والطرق، ونأمل أن يتم قريباً وهناك مشاريع إضافية أخرى ستساهم بها المؤسسات الكويتية، ونحن نتطلع إلى زيارة بعض رجال الأعمال الكويتيين للاطلاع على بعض المشاريع التنموية حيث بدأت بعض الشركات الكويتية العمل في صيد الأسماك واستغلال الثروة السمكية الواسعة، الموجودة في أريتريا، كما نأمل أن تشارك الشركات الكويتية في بعض المشاريع السياحية كالفنادق والزراعة وخلافه، خاصة أن آفاق الاستثمار فتحت بعد أن نالت أريتريا استقلالها منذ عشر سنوات ونأمل أن تساهم الشركات الكويتية كذلك في مجال صيد الأسماك وفي المجال السياحي حيث إن لإريتريا شاطئاً يمتد إلى ألف كيلو متر على البحر الأحمر وهي مساحة شاسعة وشواطئ رملية كثيرة نتمنى أن تجتذب كثيراً من المستثمرين والسياح في المستقبل إلى جانب الاستثمار في الفنادق السياحية، إلى جانب أن هناك مجالات للاستثمار في الزراعة لوجود مناطق زراعية، كذلك توجد مجالات في صناعة المعادن المختلفة كالحديد والذهب

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠١ م، العدد ١٢٥٣١ .

والنحاس، وهناك مؤشرات لوجود النفط ومقومات للصناعة بمختلف أنواعها، وكذلك مجالات لصناعة الثروة الحيوانية.

س: ماذا عن علاقات أريتريا مع بقية دول مجلس التعاون، ومجالات التعاون معها؟

ج : علاقاتنا مع هذه الدول قديمة ومتطورة منذ دعم تلك الدول للثورة الأريترية في السابق، ثم دعمها لأريتريا الحديثة بعد الاستقلال، ففي العاصمة أسمرة سفارات للمملكة العربية السعودية وأخرى لقطر الشقيقة، ونأمل أن تحذو الدول الأخرى الشقيقة حذو قطر والسعودية في افتتاح سفارات لها في أريتريا، فهناك تمثيل ديبلوماسي عربي واسع في أريتريا حيث تضم سفارات لمصر والسودان واليمن وجيبوتي، لأن علاقاتنا مع الأقطار العربية الشقيقة تمتد عبر تاريخ طويل نظراً لارتباط أريتريا بدول المنطقة بروابط الجوار والتاريخ والثقافة.

س : ما طبيعة الأوضاع في أريتريا الآن بعد وجود قوة حفظ السلام الدولية على الحدود بينكم وبين أثيوبيا؟

ج : الأوضاع في أريتريا هادئة والحمد لله وبالذات الوضع الأمني المستقر مع وجود قوة حفظ السلام على الحدود الأريترية – الأثيوبية والتي تتكون من عدة دول مشاركة من ضمنها دول عربية منها الأردن ومنذ وجود هذه القوات لا يوجد تبادل لإطلاق النار، لكن هناك عقبات وعوائق تخلقها أثيوبيا وهي عدم تطبيق بنود الاتفاقية في بعض المناطق على الحدود وخاصة المنطقة الأمنية التي تبلغ مساحتها ٢٥ كم٢ وتتواجد فيها قوات حفظ الأمن الدولية، والتي كان يجب ان تنسحب أثيوبيا منها انسحاباً كاملاً بعد انسحاب الجيش الأريتري، لكن مازال هناك وجود لبعض القوات الأثيوبية.

ومن الإشكالات أيضاً موضوع فتح مجال جوي بين أريتريا وأثيوبيا لاستخدامه من قبل قوات حفظ السلام، خاصة أن أريتريا وافقت على مبادرة حفظ السلام لفتح خط جوي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا لكن أثيوبيا لم توافق على هذا حتى الآن، وأيضاً هناك موضوع الألغام الأرضية التي زرعت في الأراضي الأريترية من قبل الجيش الأثيوبي بعد احتلاله لبعض المناطق، وأثيوبيا ترفض حتى الآن إعطاء خرائط عن مواقع هذه الألغام، ومازلنا ننتظر منهم تحديد مواقعها، ونحن نرى ضرورة أن يكون هناك ضغط دولي فعلاً من قبل الدول التي ساهمت في مبادرة السلام ووقعت كدول ضامنة لهذا الاتفاق من بينها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكل هؤلاء من المفروض أن يبذلوا جهودا أكثر في سبيل الدفع بهذه الاتفاقية إلى الأمام.

ونأمل كذلك أن نحقق خطوتين من خلال لجنتين هما لجنة التعويضات، ولجنة ترسيم الحدود الدائمة بين أريتريا وأثيوبيا ونأمل أن نصل إلى ترسيم الحدود والموافقة عليها وإقرارها دولياً لتعود العلاقات إلى طبيعتها وليعم السلام كل منطقة القرن الأفريقي التي لا تزال فيها مشاكل عدة تتطلب الحل.

س: وكيف ترون دور دول منظمة الوحدة الافريقية في سبيل حل المشاكل الموجودة في القارة الأفريقية،، وهل دور المنظمة فاعل في هذا الشأن؟

ج : أقولها حقيقة إن تجربتنا في السابق كانت صعبة مع منظمة الوحدة الأفريقية كشعب يتوق إلى تقرير المصير، فقد كانت المنظمة تقر إبقاء الحدود الاستعمارية كما كانت بالرغم من القرار المجحف لربط أريتريا بأثيوبيا في البداية، لكن بعد ٣٠ سنة من الحرب الشرسة مع النظم المختلفة في أثيوبيا تمكن شعبنا من تحرير أرضه وبعد التحرير وبمبادرة وطلب

منا أشرفت الأمم المتحدة على استفتاء الشعب الأريتري الذي شارك بنسبة ٩٩ في المئة ووافق على استقلال أريتريا واعترفت أثيوبيا بهذا الاستقلال، وقد شاركت منظمة الوحدة الأفريقية كمراقب في هذا الاستفتاء، ولا تزال كثير من الدول الأفريقية لها ملاحظات وتحفظ على التجربة السابقة لدور منظمة الوحدة الأفريقية ونأمل أن يعمل الاتحاد الأفريقي الجديد بصورة أفضل في سبيل تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية في دول القارة الأفريقية ورفع مستوى الحياة الاقتصادية للشعوب الأفريقية بصفة عامة، وسنعمل نحن في أريتريا جاهدين وفي حدود إمكانياتنا للوصول إلى هذه الأهداف السامية لشعوب أفريقيا.

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ محمد السلمان الصباح المستشار ورئيس إدارة الفتوى والتشريع بالنيابة حول عدد من القضايا *

س : سبق أن عملتم بإدارة الفتوى والتشريع منذ بداية تخرجكم قبل أكثر من عشرين عاماً، وترقيتم بدرجات هذه الإدارة، ثم انتقلتم للعمل وكيلاً مساعداً للشؤون القانونية بديوان الموظفين، فوكيلاً للديوان وممثلاً له في مجلس الخدمة المدنية، ثم عدتم للعمل من جديد كقيادي بالفتوى والتشريع، فهل ثمة أوجه تقارب او اختلاف بين طبيعة العمل بالديوان وبإدارة الفتوى والتشريع؟

ج : أنا سعيد بالإجابة عن هذا السؤال، إذ تحمل لي الاجابة ذكريات عطرة وجميلة منذ أن التحقت بإدارة الفتوى والتشريع محامياً بعد تخرجي مباشرة في كلية الحقوق جامعة القاهرة العام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

وقد رقيت بعد ذلك بالمرسوم الأميري المؤرخ ٨ اكتوبر ١٩٨٠ إلى الدرجة التالية، ومنذ أن التحقت بالإدارة باشرت مهام عملي محامياً في أقسامها المختلفة فاكتسبت خبرتي ومعرفتي العمليتين بكافة فروع القانون التي تتولى الإدارة مهام إبداء الرأي فيها أو التقاضي عن الدولة في شأنها، وكان انتقالي العام ١٩٨٣م وكيلاً مساعدا للشؤون القانونية ثم ترقيتي لمنصب وكيل لديوان الخدمة المدنية سنة ١٩٩٢، بعد شغر ذلك المنصب بترقية السيد عبدالعزيز الزبن إلى منصب رئيس الديوان، استمراراً لي في حقل

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠٠١ م، العدد ١٢٥٣٢ .

تخصصي كقانوني، ومن ثم لم تنقطع صلتي حالادارة او حالخبرة التي اكتسبتها فيها، ولا شك أن حين إدارة الفتوى والتشريع والديوان أكثر من وجه اختلاف واتفاق في ذات الوقت، ولكن حالنسبة لي كان القاسم المشترك فيهما الخبرة القانونية، وحعد انتقالي إلى إدارة الفتوى في ١/٢/٢٠٠٠م لم أشعر حالغرحة، فكأني عدت إلى حيت العائلة، فأنا زميل وقرين لمستشاري الإدارة الكويتيين الحاليين منذ أجيال، ومن ناحية طبيعة العمل فهي ليست حجديدة عليّ.

س : هل لديكم خطة واضحة في حال تسلمكم رئاسة الجهاز، لتطوير آلية العمل حالجهازين الاستشاري والدفاعي للدولة؟

ج : حالنسبة لتصوراتي عن تطوير الجهاز الدفاعي والاستشاري للدولة، أؤكد مجدداً أن الحديث عن تطوير هذين الجهازين لا يتضمن إدانة لإدائهما الحالي، فالإدارة منذ أن أنشئت كانت المستشار القانوني للدولة والحكم حين سلطاتها والمحامي عن مصالحها، وكان أداؤها على الدوام نموذجاً للحيدة والامتياز والكفاءة ولكن السعي للتطوير أمر تقتضيه وتتطلبه ظروف الاستمرار والإدارة، وقد أعددت مشروع قانون لتطوير هيكلها وفي ضوء هذا المشروع هناك اكثر من رؤية لتطوير أداء الادارة وتدريب كوادرها ووضع قواعد لاختيار هذه الكوادر في المستقبل قوامها التفوق في التحصيل العلمي والخبرة والامتياز الخلقي.

س: لقد تعرض جهازكم القانوني، وخصوصاً الدفاعي منه، لانتقادات حسبب تعرض حعض القضايا التي تدافعون فيها عن قضايا الدولة في الداخل أو الخارج، فهل ثمة خطط أو رؤية خاصة لمواجهة الأعباء المتزايدة لتجنيب الدولة مثل هذه الخسائر؟

ج : سبق أن أجبت عن هذا السؤال، ولكن تفصيلاً أوضح أن انتقاء قضايا معينة أو حالات خاصة لتقويم أداء الإدارة فيه إجحاف كبير،

ويتضمن انحيازاً مسبقاً في الحكم، وإذا أنصفنا في الحكم فيجب أن نقرأ سجل الإدارة الدفاعي وعدد القضايا التي حاشرتها، فهناك أكثر من قضية تم كسبها وأصبحت سوابق قضائية سواء في المحاكم الدولية أو الوطنية، والقضايا التي لم توفق فيها الإدارة هناك أسباب كثيرة ليس من حينها مستوى أداء الإدارة، فأي نزاع قضائي يحتوي سبب نجاحه أو خسارته حالنسبة لموضوع معين، ليس عند حدثه حل عند التفاهم في شأنه منذ البداية، واحتواء أسباب خسارة القضايا يحتاج إلى التعاون مع الجهات الإدارية منذ البداية، وهذا الأمر افتقدته الإدارة لأسباب عديدة حعضها يعود إلى الهيكلة الحالية للإدارة وحعضها يرجع إلى أسلوب إدارة القضايا في الجهات الحكومية المختلفة، وعلى كل حال فقد وضعت نظاماً لقسم القضايا وتفرغ له المستشار الصرعاوي حصفته نائباً لرئيس الإدارة، ودعمت القسم المذكور حأعداد كافية لعلاج نواحي النقص التي كانت فيه في الماضي، وهو ما نخطط لمعالجته سواء في ظل الظروف الحالية أو في مشروع قانون الإدارة المقدم للجهات المختلفة.

س: لقد عملتم حالإدارة وعدد أعضائها لا يتجاوز العشرين عضواً، وها هي الآن تواجه الأعداد المتزايدة من خريجي كليات الحقوق، فهل لديكم توجه لمواجهة هذه الأعداد الراغبة في العمل والتي لم يعد المبنى الحالي يتسع لمواجهتها؟

ج : أحب أن أذكر حاختصار أن الإدارة لا شأن لها بمشكلة تزايد عدد خريجي الحقوق، وهي ليست مكلفة بمعالجتها، فمعايير اختيار أعضائها مبنية على ضواحط من المصلحة العامة، وكفالة حسن أداء الإدارة والمحافظة على المال العام، ولكن تضخم عمل الإدارة وتنوعه، مسؤولية وفروع مختلفة من القانون، دعا وما زال إلى زيادة عدد مستشاري الإدارة ومحاميها، وهو ما دعانا إلى وضع مشروع قانون الإدارة الجديد، وهوما

يدعونا من ناحية أخرى إلى أن نأمل حأن تتم الموافقة على إنشاء مبنى الإدارة بما يتفق مع حاجاتها وطموحاتها، وفي تصوري أن مثل هذا المبنى يجب أن يكون كافياً لاحتمالات التوسع المستقبلي لعمل الإدارة من خلال دراسة حساحية لكمية العمل المنوط حالإدارة وأعداد أعضائها المنتظر أن يلتحقوا حها في خلال عقدين من الزمن على الأقل، وكذلك يجب أن يكون هذا المبنى مهيأ لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوثيق العمل القانوني والقضائي في قاعات لتدريب أعضاء الإدارة حديثي الالتحاق حها.

س : ما الجديد نحو مشروع قانون الإدارة، وهل هناك توجه حكومي أو شعبي لتأييد هذا المشروع وما أهم ملامحه؟

ج : مشروع قانون الإدارة جار عرضه حاليا، وهو مبني على اجتهادات متعددة وعلى قراءة تاريخ الإدارة وتجرحتها والشروط التي عايشتها، وكذا الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن دون الالتزام حنظام قانوني معين أو حتجرحة دولة واحدة، ونأمل أن يرى هذا المشروع النور قريبا حعد أن يجتاز التطورات القانونية اللازمة لذلك.

س: هل توجد زيارات تعاون مع الأجهزة المماثلة في دول مجلس التعاون للتنسيق فيما حينها نحو آخر المستجدات القانونية والقضائية؟

ج : الحديث عن تعاون خليجي قانوني أمر مؤكد، وهو استمرار لأوجه التعاون الأخرى لمجلس التعاون الخليجي، والزيارات المشار إليها تمت في الماضي، ولكن جار تفعيلها لتصبح زيارات ذات طاحع علمي وعملي، وهذا حالطبع يقتضي مراجعة لضواحطها وتحديد الأهداف منها.

س : وهل يوجد تعاون أو تشاور معين مع الجهات القانونية والقضائية في الدولة، كالقضاء أو النياحة أو إدارة التحقيقات، وما صور هذا التعاون إن وجد؟

ج : تعاون الإدارة والجهات الحكومية المختلفة أمر مفترض، حكم

وضعها ووصفها مستشاراً للدولة ومحامياً عاماً عنها، وهو يتم في إطار القانون وفي حدوده وبأسلوب ونمط يتفق مع دور الإدارة ويجب أن يؤدي إلى تفعيل دور الإدارة، وجار وضع بروتوكول للأسلوب ونمط وأهداف هذا التعاون تحقيقا لمزيد من حسن الأداء وتحديد للمسؤوليات.

س : يشاع أن ثمة ضغوطات سياسية تمارس عليكم نحو توجيه رأي معين أو دفاع محدد فما تعليقكم؟

ج : أجبت عن هذا السؤال ضمنا من خلال الإشارة إلى حيدة الإدارة في أدائها، وبالنسبة للمسؤوليات الحالية فأنا أرى من خلال موقعي أن مثل هذه الضغوط غير متصورة لسببين، أولهما، أن من غير المقبول افتراض أن جهات حكومية أو أي جهة كانت تمارس ضغطاً على الإدارة، والإدارة شعبة من شعب القضاء، وثانيهما أن الإدارة لا تسمح بمثل هذه الضغوط المرفوضة مع تصور وقوعها، فسلوكيات التعامل بين الإدارة والجهات المختلفة لا تسمح بهذه الضغوط.

س : ما رأيكم في ما أثير حول تعيينات لأبناء الأسرة الحاكمة في بعض المناصب القيادية؟

ج : لقد كفاني معالي الشيخ ناصر المحمد الصباح الإجابة عن هذا السؤال بصفته، فأحيله إلى إجابته الكافية.

وأنا أعتبر نفسي معنياً بهذا السؤال، فالمنصب الذي أشغله حاليا والذي يرشحني بحكم الأقدمية في منصب نائب رئيس الإدارة، للمنصب الأعلى منه، هو منصب فني شغلته بحكم الخبرة والأقدمية في منصب سابق، وأشير إلى أنني رشحت لمنصبي من أصحاب المعالي وزراء الدولة المختصين المتعاقبين، ولكن لظروفي الخاصة ومسؤولياتي اعتذرت عن عدم قبول هذا المنصب وقتذاك، ولما وجدت أن الواجب يفرض علي قبول هذا المنصب قبلت الترشيح له.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سالم عبد العزيز السعود الصباح
محافظ البنك المركزي في دولة الكويت *

س: ما مدى صحة بروز ظاهرة التزييف في العملة الوطنية في دولة الكويت في الآونة الأخيرة وانتشارها ؟.

ج: من المعلوم أن ظاهرة تزييف العملات تظهر بدرجات متفاوتة في العديد من دول العالم ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على العملات الرئيسة واسعة التداول بل تشمل حتى العملات غير الرئيسية . أما في دولة الكويت فأود التأكيد على أن حالات التزييف في العملة الوطنية محدودة وتم اكتشافها بسهولة نسبية ومن ثمَّ لا يمكن اعتبارها ظاهرة بأي مقياس، ومن الملاحظ أن هناك كثيرًا من المبالغة في التغطية الصحافية لبعض حالات التزييف في الأوراق النقدية الكويتية ، فكما أشرنا سابقاً فإن حالات تزييف العملة الكويتية محدودة للغاية ، وتؤكد ذلك الإحصاءات الموجودة لدينا التي تفيد بأنه منذ طرح الاصدار الخامس الحالي من العملة الكويتية في التداول اعتباراً من شهر ابريل عام ١٩٩٤ فإن عدد أوراق النقد المزيفة من العملة الكويتية التي تم ضبطها لدى بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية حصراً ، بخلاف ما تم ضبطه بمعرفة الجهات المختصة بوزارة الداخلية ، منذ بدء التداول في الإصدار حتى تاريخه لم يتجاوز ٥١٢ ورقة من مختلف الفئات، وتبلغ نسبة تلك الأوراق إلى إجمالي ما تم طرحه للتداول من أوراق الإصدار الخامس منذ أبريل ١٩٩٤ حتى الآن نسبة ٢ بالمليون ، أي ورقتين لكل مليون ورقة ، وهو

* جريدة الأنباء الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠١م ، العدد ٩١٣٩ .

رقم محدود جداً قياساً بملايين الأوراق النقدية الوطنية التي تم طرحها للتداول من الإصدار المذكور ، وفي معظم الحالات كانت محاولات التزييف سهلة الاكتشاف نسبياً وهي محاولات فردية تم معظمها خارج دولة الكويت واكتشفت في مراحل مبكرة من محاولات الترويج.

س: ما المواصفات والمعايير الأمنية التي تتميز بها العملة الكويتية للحد من عمليات التزييف فيها ؟.

ج: لا شك أن ثمة عوامل متعددة تحد من حالات التزييف في العملة الكويتية ومن أهمها نوعية الأوراق النقدية الكويتية ذات المواصفات الأمنية العالية التي يصعب تزويرها ، وجهود بنك الكويت المركزي في مجال تأمين سلامة أوراق النقد المتداولة ، ووعي جمهور المواطنين والمقيمين ، ويقظة الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية والعاملين في المنافذ المختلفة من موظفي الإدارة العامة للجمارك ، وتساهم تلك العوامل مجتمعة في الحد من حالات التزييف في العملة الوطنية وسرعة اكتشافها وتعتبر المواصفات العالية للعملة الوطنية ذاتها من أهم عوامل الحد من عمليات التزييف ، فالإصدار الخامس للعملة الوطنية الذي طرح للتداول اعتباراً من بداية شهر أبريل عام ١٩٩٤م يتمتع بتصميم عالي الجودة ، وعلامات أمنية مميزة ، ومواصفات أمنية متطورة ، فهناك علامات متميزة ظاهرة ومواصفات أمنية غير ظاهرة للعملة الوطنية مما يزيد من صعوبة تزييفها ، ومن ثمَّ يسهل اكتشاف الأوراق النقدية المزيفة وتمييزها عن الأوراق النقدية الصحيحة ، فعلى سبيل المثال ، تتمتع الأوراق النقدية الصحيحة بملمس خشن وذلك بسبب استخدام ورق من نوع خاص وخطوط نافرة في طباعتها ، كما يوجد في الورقة النقدية الصحيحة من فئات ٥و١٠و٢٠ ديناراً صورة رأس الصقر المعدني (الهولوجرام) والذي يعكس عند تحريك الورقة كلا من قيمة الفئة وصورة سفينة البوم وكذلك تحتوي

جميع فئات العملة النقدية الصحيحة على خيط الأمان المتقطع الذي كتبت عليه قيمة فئة الورقة ، وعند تعريض الورقة النقدية الصحيحة للضوء يظهر خيط الأمان فيه كخيط متصل. هذا إضافة إلى العلامات المائية والمناطق المحددة التي تضيء في الورقة النقدية الصحيحة عند تعريضها للأشعة فوق البنفسجية . ويحرص بنك الكويت المركزي ، الذي أسند إليه القانون ممارسة امتياز إصدار العملة الكويتية ، على بذل جهود متواصلة لتأمين سلامة أورق النقد الوطنية من خلال اختيار الشركات العالمية العريقة المتخصصة ذات إمكانات تقنية عالية وسجل مشهود لطباعة أوراق النقد الكويتية ، ويتابع بنك الكويت المركزي جهوده لتأمين سلامة وجودة أوراق النقد الوطنية من خلال أجهزة وأنظمة متطورة لفحص تلك الأوراق النقدية قبل طرحها للتداول من خلال وحدات الجهاز المصرفي والمالي .

س: ما دور بنك الكويت المركزي في مكافحة عمليات التزييف في العملة الوطنية ؟.

ج : كما هو معلوم فإن أوراق النقد الكويتية المتداولة لدى الجمهور تعود إلى البنوك المحلية في شكل إيداعات أو مدفوعات لقيمة معاملات وخدمات مصرفية مختلفة ، كما تقوم تلك البنوك بإيداعات مستمرة لتلك الأوراق النقدية المتداولة لدى بنك الكويت المركزي الذي يقوم عندئذ بمعاودة فحص جميع تلك الأوراق والتأكد من سلامتها وجودتها من خلال أجهزة حديثة ونظم متطورة لفحص جميع أوراق النقد المزيفة لسحبها من التداول لتأمين سلامة أوراق النقد المتداولة ، إلى جانب ذلك، يهتم بنك الكويت المركزي بصفة مستمرة بتنمية مهارات العاملين لديه في مجال متابعة المستجدات المرتبطة بتطور تقنيات طباعة الأوراق النقدية وكشف عمليات التزييف ويحرص على مشاركة المتخصصين منهم في برامج تدريبية محلياً وخارجياً لهذا الغرض ، ومن المعلوم أن مكافحة جرائم التزييف هي -

بالدرجة الأولى – من اختصاص ومسؤوليات الأجهزة الأمنية في الدولة ، والتي لها أساليبها وطرقها الخاصة في الحد من وقوع الجرائم وملاحقة واعتقال مرتكبيها وتقديمهم للعدالة ، وهناك تعاون وثيق بين تلك الأجهزة الأمنية وجهات محلية وأجنبية مختلفة في مجال مكافحة جرائم تزييف العملة وترويجها ، ومن أمثلة ذلك التعاون المتواصل بين بنك الكويت المركزي وكل من وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمباحث الجنائية ، والإدارة العامة للأدلة الجنائية ، والإدارة العامة للجمارك التي تقوم بالرقابة والتفتيش في المنافذ المختلفة للدولة لمنع دخول العملة المزيفة إلى البلاد .

س : ما علاقة التطورات التكنولوجية بعمليات التزييف ؟.

ج :لا شك أن التطور التقني ، وانتشار آلات التصوير الملونة وأجهزة الماسح الضوئي (سكانر) ، وأجهزة الطباعة المتقدمة ، وكذلك انتشار الأجهزة الإلكترونية المختلفة وأجهزة الحسابات الآلية ، قد ساهم في تسهيل عمليات التزييف بعض الشيء ، إلا أن التطور التقني أيضاً يتيح تطوير جوانب الحماية ضد تلك العمليات ومكافحتها ، فأجهزة طباعة الأوراق النقدية ذات العلامة المميزة والمواصفات الأمنية العالية وأجهزة الكشف عن التزييف والتزوير هي نتاج التطور التقني الحديث . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطورات المتلاحقة والسريعة في التقنيات الإلكترونية المختلفة ، إنما تشكل تحدياً إضافياً للجهات المعنية لمكافحة التزييف والتزوير تبرز معه ضرورة المتابعة المستمرة والحثيثة لتلك التطورات والمستجدات التقنية وتوظيفها لزيادة عناصر الأمان وتأمين الثقة في أوراق النقد المتداولة . ومن ثَمَّ الحد من عمليات التزييف والتزوير .

س : هل يوجد تنسيق فيما بين الجهات المحلية والدول الأخرى في مجال الحد من عمليات تزييف العملة الوطنية ؟.

ج: لما كان تزييف أوراق النقد يعتبر ظاهرة عالمية في الأساس، فمن الضروري وجود تنسيق دولي لمكافحته، فعلى صعيد البنوك المركزية- على سبيل المثال - يتم التعاون فيما بينها في مجال مكافحة تزييف وتزوير أوراق النقد من خلال تبادل المعلومات حول حالات التزييف والتزوير المكتشفة، والتطورات في مجال أساليب الكشف عن التزييف والتزوير، وكذلك ثمة تعاون فيما بين أجهزة الأمن المحلية مع نظيراتها في الدول الأخرى في مجال جرائم التزييف والتزوير وترويج العملات المزيفة، ولا بد من التأكيد في هذا المقام على ان خط الدفاع الأول في جهود مكافحة عمليات تزييف العملة إنما هو وعي الجمهور الذي يتداول هذه العملة، فالبنك المركزي يضمن استبدال الأوراق النقدية الصحيحة، لأنه هو المسؤول عن إصدارها وطرحها للتداول، أما الأوراق النقدية المزيفة فهي لا تمثل عملية قانونية ومن ثَمَّ يتوجب وعي الجمهور بهذا الأمر.

س: هل هناك أخطاء مطبعية في أوراق النقد المتداولة؟ وكيف يمكن التعامل مع هذه الأوراق التي تحمل أخطاء؟.

ج: لعلكم تعلمون أن طباعة الأوراق النقدية الكويتية تتم لدى مؤسسات عالمية رائدة وعريقة لها باع طويل في مجال طباعة الأوراق النقدية، وغني عن البيان أنه على الرغم من الاجراءات المشددة التي تطبقها تلك المؤسسات في مجال مراقبة الجودة عند طباعة الأوراق النقدية والتكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها للغرض ذاته، فإنه من المعروف أن نسبة ضئيلة للغاية - لا تكاد تذكر - من الأوراق النقدية المطبوعة قد تحتوي على بعض الأخطاء المطبعية، وهذا الأمر لا يقتصر على طباعة الأوراق النقدية الكويتية بل يحدث في طباعة الأوراق النقدية لجميع الدول الأخرى.

يخضع إصدار وتداول النقد الكويتي، من أوراق نقدية ومسكوكات معدنية، لأحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨، وتعديلاته في شأن

النقد وبنك الكويت المركزي ، وتنظيم المهنة المصرفية . إن اصدار النقد الكويتي امتياز مقصور على الدولة ، يمارسه بنك الكويت المركزي دون سواه ، حيث تم طرح النقد الكويتي للتداول للمرة الأولى في أبريل عام ١٩٦١ ، ووحدة النقد هي الدينار الكويتي الذي ينقسم إلى ألف فلس . وبالنسبة للأوراق النقدية فهي تصدر بالفئات التالية : ربع دينار ، نصف دينار ، دينار واحد ، خمسة دنانير ، عشرة دنانير ، عشرون ديناراً ، وقد تم إصدار خمسة إصدارات متتالية للأوراق النقدية منذ بداية طرح النقد الكويتي للتداول حتى الآن ، حيث يقتصر التداول حالياً على الأوراق النقدية من الإصدار الخامس دون سواه .وبالنسبة للمسكوكات المعدنية ، لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بداية إصدارها والتعامل بها في أول أبريل عام ١٩٦١ ، حتى الآن ، وتصدر بالفئات التالية : واحد فلس، خمسة فلوس ، عشرة فلوس ، عشرون فلساً ، خمسون فلساً ، مائة فلس . وجدير بالذكر أنه في أثناء الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت، كان من بين ما قامت القوات العراقية المحتلة بسرقته من خزائن بنك الكويت المركزي كميات من الأوراق النقدية من الإصدار الثالث ، التي لم تكن قد طرحت في التداول ، حتى ذلك الوقت ، وصدر بتحديد أرقام هذه الأوراق المسروقة من الاصدار الثالث القراران الوزاريان رقم (١أ/ ٩٠) ورقم (٢أ / ٩٠) بناء على المرسوم بقانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٨) وبالطبع ، فإن بنك الكويت المركزي لا يلتزم برد هذه الأوراق النقدية المسروقة من الاصدار الثالث وفقاً لنص البند رقم (٢) من المادة رقم (١٠) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ المشار إليه . وفيما يلي تواريخ الإصدارات الخمسة :

الإصدار الأول :

قام مجلس النقد الكويتي بإصدار أول عملة كويتية (أوراق نقدية - مسكوكات معدنية) ، لتحل محل العملات التي كانت متداولة كـ «الروبية الهندية » وذلك في يوم السبت الموافق الأول من أبريل ١٩٦١ . وقد تم

سحب الأوراق النقدية من الإصدار الأول من التداول اعتباراً من يوم الاثنين الموافق الأول من فبراير ١٩٨٢ ، وفقدت الأوراق النقدية من هذا الإصدار قوة الإبراء كعملة قانونية في يوم الاثنين الموافق ٣١ مايو ١٩٨٢ ، وانتهى حق استبدالها لدى البنك المركزي يوم السبت الموافق الأول من فبراير ١٩٩٢م.

الإصدار الثاني :

طرح البنك المركزي الأوراق النقدية من الإصدار الثاني على مرحلتين ، حيث تم طرح الأوراق النقدية من الفئات (ربع دينار ، نصف دينار ، عشرة دنانير) في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ ثم طرحت الأوراق النقدية من الفئات (دينار واحد ، خمسة دنانير) يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ أبريل ١٩٧١ . ولقد تم سحب الأوراق النقدية من الاصدار الثاني من التداول اعتباراً من يوم الاثنين الموافق الأول من فبراير ١٩٨٢ وفقدت الأوراق النقدية من هذا الإصدار قوة الإبراء كعملة قانونية في يوم الاثنين الموافق ٣١ مايو ١٩٨٢ ، وانتهى حق استبدالها لدى بنك الكويت المركزي في يوم السبت الموافق الأول من فبراير ١٩٩٢ .

الإصدار الثالث :

وتطبيقاً للقانون تم طرح الأوراق النقدية من الإصدار الثالث في التداول يوم الأربعاء الموافق ٢٠ فبراير ١٩٨٠ ، وفي يوم الاثنين الموافق ٢٧ يناير ١٩٨٦ أصدر بنك الكويت المركزي قرار بطرح الورقة النقدية من فئة العشرين دينار للتداول ابتداء من يوم الأحد الموافق ٩ فبراير ١٩٨٦ . وكإجراء استثنائي ، نتيجة لظروف العدوان العراقي الغاشم ، بدأ سحب أوراق النقد من الإصدار الثالث بجميع فئاتها في يوم الأحد الموافق ٢٤ مارس ١٩٩١ ، وفقدت قوة الإبراء كعملة قانونية بعد ٤٥ يوماً فقط من هذا التاريخ ، وانتهى حق حائزيها في استبدالها لدى بنك الكويت المركزي في يوم السبت الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ .

الإصدار الرابع :

نتيجة لظروف العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ، فقد تم بعد التحرير مباشرة طرح الأوراق النقدية من الإصدار الرابع بجميع الفئات للتداول في يوم الأحد الموافق ٢٤ مارس ١٩٩١ ، بألوان جديدة واضحة ومختلفة عن الأوراق النقدية من الإصدار الثالث، بهدف الاسراع في عملية استبدال الإصدار الثالث وإدارة عجلة الاقتصاد ، وقد بدأ سحب الأوراق النقدية من الإصدار الرابع حتى التداول في يوم الأربعاء الموافق ١٧ أغسطس ١٩٩٤ ، وفقدت قوة الابراء كعملة قانونية في يوم الثلاثاء الموافق ١٦ فبراير ١٩٩٥ ، وسينتهي حق الاستبدال لدى بنك الكويت المركزي يوم الاثنين الموافق ١٦ أغسطس ٢٠٠٤ .

الإصدار الخامس :

تم طرح الأوراق النقدية من الإصدار الخامس بجميع فئاتها للتداول اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٣ أبريل ١٩٩٤ ، ويتميز هذا الإصدار بالتقنية العالية وبالميزات الفنية والأمنية المتطورة التي بلغتها صناعة وطباعة الأوراق النقدية ، وهو الإصدار المتداول حالياً في دولة الكويت.

بدأ التعامل بالمسكوكات النقدية الكويتية اعتباراً من يوم السبت الموافق ١/ ٤/ ١٩٦١م ، حيث حافظت على تصميمها ومواصفاتها الفنية منذ ذلك التاريخ.

مقابلة صحافية
مع معالي الشيخ نواف الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني حول عدد من القضايا *

س : يعتبر الحرس الوطني الذراع القوية للقوات المسلحة الكويتية فما هي الاستراتيجية الخاصة به؟

ج : طبقا للمرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٧م القاضي بانشاء الحرس الوطني، فإن الحرس يشكل أحد الأضلاع الثلاثة الأساسية في القوات المسلحة إلى جانب الجيش والشرطة، وتتلخص مهامه في مساندة الجيش في القتال ضد كل من يعتدي على ثرى الوطن، ومعاونة قوات الأمن في الحفاظ على أمن الكويت وحماية جبهتها الداخلية، وفضلاً عن ذلك فإن الحرس الوطني يقوم بحماية المنشآت الحيوية بالبلاد، كما يسهم في أغراض الدفاع الوطني، بالإضافة إلى تلبية ما يكلفه به مجلس الدفاع الاعلى من مهام اخرى.

س : هناك من يطالب بأن تضم بعض المؤسسات ذات الطابع الأمني للحرس الوطني مثل حرس الحدود والاطفاء والدفاع المدني فما هي وجهة نظركم في ذلك؟

ج : هذه المؤسسات بحكم تشكيلها وطبيعة عملها تخرج عن طبيعة مهام الحرس الوطني واختصاصه.

س : بعض القادة في الحرس الوطني يطالبون بأن يشمل تسليح الحرس الوطني بعض الأسلحة الجوية والبحرية فهل هناك تفكير في هذا التوسع؟

ج : هذا الموضوع سابق لأوانه، إلا أن من الممكن دراسة إمداد الحرس

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/١١/٢٠٠١ م، العدد ١٢٥٥٢.

الوطني مستقبلاً بأسلحة جديدة لمعاونته في النهوض بالمهام الوطنية المسندة إليه.

س : ما هي وسائل التنسيق بين الحرس الوطني والجيش في الدفاع المشترك عن الكويت؟ وهل هناك مناورات مشتركة لتقوية هذا التنسيق؟

ج : نظراً لأن من الواجبات الأساسية للحرس الوطني مساندة كل من الجيش و الشرطة في أداء مهامهما، لذا فقد تم وضع الخطط اللازمة التي تكفل نهوض المؤسسات الثلاث بهذه المهام الوطنية على الوجه الأكمل والتنسيق بينها في هذا الشأن، وفضلاً عن ذلك فإن قيادة الحرس الوطني تحرص على مشاركة قواته في المناورات المشتركة مع الجيش والقوات الشقيقة والصديقة بهدف زيادة الخبرة القتالية.

س : هناك من يطالب بتوسعة قبول الكويتيين في الحرس الوطني وخصوصاً الضباط فهل هناك دراسة لتوسعة القبول لهم؟

ج : يتم قبول الكويتيين سواء الضباط أم ضباط الصف أم الأفراد، وفقاً للقدرة الاستيعابية للحرس الوطني في ضوء الميزانية المحددة له من قبل القيادة السياسية العليا، ويمكن التوسع مستقبلاً في أعداد المقبولين، أما بالنسبة للطلبة الضباط فإنه يشترط لقبولهم الحصول إما على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة أو على شهادة الثانوية العامة حسب الأحوال، وذلك بالاضافة إلى توافر الشروط الأخرى المحددة في النظم واللوائح.

س : ما هو سبب رفض قبول انتساب الكويتيين ممن لا يحملون الجنسية الأولى في الحرس الوطني؟

ج : الحرس الوطني لا يقبل سوى الكويتيين بالتأسيس فيشترط في من يقبل، أن يكون من أب وأم كويتيين.

س : استبسل رجال الحرس الوطني في مقاومة جنود الاحتلال العراقي دفاعاً عن الكويت، فما هي الإيجابيات والسلبيات التي استفدتم منها بعد ذلك الصمود؟

ج : في تضامن وتلاحم أخوي، تصدى رجال الحرس الوطني مع إخوانهم في الجيش والشرطة، للعدوان العراقي الغاشم في ملحمة وطنية يشهد لها التاريخ الوطني المعاصر، وذلك رغم تفوق العدو عدداً وعتاداً بأضعاف مضاعفة، ومن ثم فقد كشف ذلك الصمود المشرف أمام العالم أجمع عن الصورة المشرقة والدور الإيجابي الوطني للشعب الكويتي الأبي وكافة أبنائه من رجال القوات المسلحة في هذه المعركة الوطنية، ولا غرو فإن الذود عن الوطن والتصدي لكل من يمس ترابه، إنما هو واجب وطني مقدس يقع على كاهل كل كويتي من أبناء هذا الشعب الوفي.

س : هل هناك فكرة لنقل معسكر الصمود بعيدا عن المدينة؟

ج : معسكر الصمود يقع في منطقة الجيوان، شأنه شأن المعسكرات الأخرى الكائنة بهذه المنطقة.

س : أسندت إليكم من قبل ثلاث حقائب وزارية هي الداخلية والدفاع والشؤون، وقمتم باستحداث العديد من الإدارات في كل منها ولاقت نجاحاً منقطع النظير فهل هناك نية لاستحداث إدارات جديدة في الحرس الوطني؟

ج : بفضل الله سبحانه وتعالى، وبالتآزر والتعاون الوثيق مع أخي معالي الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني، فقد تم استحداث إدارة قانونية لا تتبع أياً من هيئات الحرس الوطني وإنما تتبع قيادة الحرس الوطني مباشرة مما يكفل لها الحياد والتجرد وتحقيق العدالة في ما يتعلق بكافة الشؤون القانونية والقضائية للحرس الوطني، يضاف إلى ذلك أنه تم استحداث ادارة للخدمات الطبية تشتمل على العديد من الوحدات والتخصصات والأجهزة الطبية الحديثة بهدف كفالة الرعاية الطبية الشاملة للحرس

الوطني، وبمشيئة الله تعالى سوف يتم قريباً إنشاء مركز طبي متكامل يضمها جميعاً علاوة على المزيد من التخصصات والوحدات الطبية، وفضلاً عن كل ذلك وحتى يواكب الحرس الوطني التقنيات الحديثة، فقد تم استحداث مشروع متكامل لتعليم الكمبيوتر بالحرس الوطني حيث وضعت له خطة طموحة تكفل تعليم مبادئ الكمبيوتر لمنتسبي الحرس الوطني لتتوافر لهم جميعاً القدرة على استخدامه بما سينعكس ايجابياً على مستوى الأداء بالارتقاء نحو الأفضل، وقد تم بالفعل إنجاز مراحل كبيرة من هذا المشروع.

س: كنت وزيراً للدفاع في فترة الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت كيف كانت جاهزية الجيش آنذاك؟ وهل كنتم على علم بموعد دخول القوات العراقية؟

ج : لم يكن يدور بخلد أحد اياً كان ان الجار العراقي المسلم سوف يدفع بجيوشه الجرارة للاعتداء على جاره المسلم شعب الكويت، لم يكن ذلك يدور بخلد أي إنسان سواء من عامة الناس أو من رجال الحكم والسياسة سواء في وطننا الكويت أو في الوطن العربي بأسره، ولا أدل على ذلك من أن العديد من الملوك والرؤساء العرب والامين العام للجامعة العربية آنذاك ـ الذين كانوا يبذلون المساعي الحميدة بين الكويت والنظام العراقي لحل المشكلة التي افتعلها في ذلك الوقت ـ حرصوا جميعهم على طمأنة قيادتنا السياسية العليا بعدم وجود أي نوايا عدوانية لدى النظام العراقي إزاء الكويت، وذلك بناء على العهد والميثاق الذي قطعه رأس ذلك النظام امامهم شخصيا بل وطلبوا بقاء قواتنا المسلحة في حالتها العادية دون استنفار منعاً لاستثارة ذلك النظام الذي لم يكن يخطر ببال أحد أنه سيخون العهد ويعتدي على وطننا الغالي.

س: ما تقييمكم لتجربتكم الوزارية التي امتدت منذ عام ١٩٧٨م وحتى

عام ١٩٩٢م وما السلبيات والايجابيات فيها؟

ج : تجربتي الوزارية خلال هذه المدة تتمثل في أني كنت جندياً يقوم بعمل وطني ويؤدي رسالة كلف بها في سبيل الوطن الغالي، وبكل ما منحني الله من طاقة وجهد حملت أعباء المنصب الوزاري بما يرضي وجه الله سبحانه وتعالى وما يمليه ضميري واضعاً نصب عيني أن أنهض به على النحو الأمثل المنشود في سبيل المصالح العليا للبلاد، لكن طبيعة أعمال البشر لا تخلو من بعض السلبيات، فالكمال لله وحده.

س : اي من الوزارات التي توليتموها الأقرب إلى قلبك؟ ولماذا؟

ج : جميع المناصب الوزارية التي توليتها، كنت أخدم وطننا الغالي من خلالها مستهدفا تحقيق مصالحه العليا، ومن ثم فجميعها لدي سواء.

س : ما تقييمكم لأداء السلطتين التشريعية والتنفيذية؟ وما سلبيات وايجابيات كل منهما من وجهة نظرك؟

ج : أداء كل من السلطتين يغلب عليه الجانب الإيجابي، ولا يوجد بينهما خلاف على الثوابت بل اختلاف في وجهات النظر في سبيل تحقيق المصالح العليا للكويت، وتلك هي طبيعة الديموقراطية.

س: حصل جدل في الآونة الأخيرة حول تعيين أبناء الأسرة في بعض المناصب القيادية ما وجهة نظركم حيال ذلك؟

ج : أبناء الاسرة هم قبل كل شيء من أبناء هذا الوطن، وإذا توافر لدى أي منهم القدرة على النهوض بأعباء منصب معين بالكفاءة المنشودة، فهو أهل لإسناده اليه.

س : هل توجد خلافات بين أبناء الأسرة أم اختلافات في وجهات النظر؟ وكيف يمكن معالجتها في تصوركم؟

ج : لا توجد خلافات بين أبناء الأسرة، بل إنه قد تتعدد بينهم وجهات

النظر، وذلك أمر طبيعي يحدث داخل العائلة الواحدة بين الأبناء وأبويهم.

وخلص الشيخ نواف إلى القول، قبل انتهاء اللقاء: « في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها منطقتنا بل والعالم أجمع، أسأل الله العلي القدير أن يحيط وطننا الغالي برعايته ويمن عليه دوما بنعمة الأمن والأمان والرفعة والازدهار، وأن نحافظ جميعاً على وحدة الصف تحت قيادة والدنا سيدي أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه واعاده إلينا معافى مشافى وسيدي سمو ولي عهده الأمين حفظه الله ورعاه» .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد جونز سفير الولايات المتحدة الأمريكية
لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س : إلى متى ستستمر العمليات العسكرية في أفغانستان، وهل لديكم النية للتوقف قبل شهر رمضان؟

ج : في الواقع أنا لست في وضع يسمح لي بالتحدث عن تفاصيل الخطط الحربية، إلا أنه يمكنني التحدث بشكل عام عما يجري حالياً في أفغانستان، فالواضح من خلال تصريحات المسؤولين الأميركيين، ومن خلال المحادثات التي أجريت حتى الآن أن الولايات المتحدة تعتزم مواصلة العمليات العسكرية (الحربية) على الرغم من الرغبة العامة في إنهاء ذلك الصراع بأسرع ما يمكن، ومن الواضح أيضاً أن هذا الجهد (الحرب ضد الإرهاب) سيستمر لفترة طويلة، وهو الأمر الذي أوضحه الرئيس الأميركي (بوش) منذ البداية، ونحن لسنا على استعداد لتسريع وتيرة عملياتنا العسكرية كي تتطابق مع أي نوع من الجداول الزمنية المحددة.

وأعتقد أنه من المستحيل حتى بالنسبة لمسؤولي الجيش الأميركي أن يتكهنوا بالمدة التي ستستغرقها هذه الحملة العسكرية أو متى ستنتهي بالضبط، أنا آسف لأن هذه الإجابة تعتبر مبهمة إلى حد ما، ولكن هذا أفضل ما يمكنني قوله.

س : وهل ستستمرون في حملتكم العسكرية على أفغانستان إلى أن يتم اعتقال اسامة بن لادن أو قتله؟

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٦/١١/٢٠٠١ م ، العدد ١٢٥٥٦ .

ج : نعم أعتقد أننا سنفعل ذلك، إلا أنني لا أتفق مع الرأي القائل بأن الحملة العسكرية لم تحقق أهدافها حتى الآن، ففي واقع الأمر، نحن نجحنا في تحقيق تقدم كبير من خلال تدمير منظومة الدفاع الجوي الخاصة بنظام طالبان، كما نجحنا حتى الآن في إرباك وتعطيل شبكة الاتصالات، كذلك نجحنا في تعطيل قدرة طالبان على العمل كحكومة في أفغانستان، وهذا الأمر أكده وزير الدفاع رامسفيلد يوم أمس، فحركة طالبان أصبحت غير قادرة على السيطرة على قواتها أو توجيهها في داخل أفغانستان، لأنها أصبحت غير قادرة على الاتصال أصلاً، كما أن حركة طالبان أصبحت مصابة « بالعمى» وذلك لإنها لا تمتلك أي رادارات صالحة للعمل، يضاف إلى ذلك أن الحركة ليس لديها أي طائرات أو أي صواريخ مضادة للطائرات، ولذلك يمكنني التأكيد أننا نحقق تقدماًملموساً في تحقيق أهداف حملتنا العسكرية.

س : ولكنني أعتقد أن الرئيس (بوش) قد أوضح منذ البداية أننا سنستمر في شن هذه الحملة إلى أن تتحقق جميع أهدافنا، وكما قال الرئيس آنذاك، فإننا سنعمل على جلب أولئك (الإرهابيين) للعدالة أو على جلب العدالة إليهم. ؟

ج : إن أي صراع يجري على عدة مستويات، فعلى سبيل المثال صراعنا ضد الإرهاب يتم على مستوى تجفيف الموارد المالية الخاصة بالإرهابيين، وعلى المستوى الميداني المتمثل في الحملة العسكرية الحالية في أفغانستان، إضافة إلى المستوى الإعلامي، وذلك من خلال حملة إعلامية موازية، وهناك حملة تهدف إلى تقديم وتوضيح وجهة النظر الأميركية، ويعتبر لقائي معكم اليوم جزءاً من هذه الحملة، إلا أن هذه الحملة الإعلامية ليست موجهة إلى العالم العربي أو العالم الإسلامي فحسب، بلإنها حملة عالمية تهدف إلى توضيح الموقف الأميركي بصورة موضوعية.

س: ما سر الحملة الأميركية ضد المملكة العربية السعودية ومصر، رغم أنهما أهم حليفين عربيين للولايات المتحدة؟

ج : فيما يتعلق بالجدل الدائر حاليا حول الطريقة التي تعاملت (صورّت) بها وسائل الإعلام الأميركية الموقف السعودي، أعتقد أنه واضح من خلال التصريحات التي أدلى بها مسؤولو الإدارة الأميركية أن الإدارة لا تشجع مثل هذه التقارير الصحافية، كما أن وزير الخارجية كولن باول تحدث بصراحة، مؤكداً رضانا عن التعاون الذي نتلقاه من جانب الحكومة السعودية، وهذه الحملة الصحافية ليست جزءاً من الحملة الإعلامية الخاصة بالإدارة الأميركية، فنحن جميعا نعرف أن وسائل الإعلام تتسابق في ما بينها للحصول على سبق صحافي، ولذلك فإنني أعتقد أن الأمر لا يتعدى كونه حملة صحافية تفتقر إلى الوعي.

س: هل احتلال أفغانستان جزء من استراتيجية الولايات المتحدة.؟

ج : كلا.

س : لكنكم تحدثتم عن مراحل، فما هي المراحل التي تقصدونها؟

ج : إن حملتنا في أفغانستان تستهدف أساساً القبض على أسامة بن لادن وتقديمه للعدالة، وإرباك تنظيم «القاعدة» بالاضافة إلى التأكد من أن أفغانستان لن تتحول مرة أخرى إلى مصدر للإرهاب الذي يضر العالم، وأنها لن تصبح مصدراً للمخدرات التي تضر العالم، ولن تكون مصدراً للاجئين الذين يضرون جيران أفغانستان، وعلاوة على ذلك فإن الحملة تهدف إلى إحلال الاستقرار في أفغانستان، هذه هي أهدافنا الرئيسية، وليس لدينا أي نية لإحتلال أفغانستان أو حتى فرض حكومة جديدة في أفغانستان.

س : وهل سيكون العراق هدفكم المقبل؟

ج : الرئيس (بوش) أوضح منذ البداية أن هذه حرب ضد الإرهاب في

جميع أنحاء العالم، وصحيح أن تركيزنا الأول على أفغانستان، إلا أننا سنستمر في مكافحة الإرهاب، ولكننا لا نريد أن نتحدث حالياً عن أي شيء آخر قد يشغلنا عن اهتمامنا الحالي في تركيزنا الأول، ولذلك فإننا نحرص على تفادي مناقشة أي خطوات مستقبلية.

س: كنتم المانح الأساسي للمساعدات الغذائية لأفغانستان، فهل وضعتم في اعتباركم تعرض أفغانستان لمجاعة نتيجة الحملة؟

ج : هناك اعتقاد خاطئ بأن الولايات المتحدة تخلت عن أفغانستان، في أعقاب الاحتلال السوفياتي، صحيح أننا قطعنا المعونات العسكرية لأفغانستان بعد انتهاء الاحتلال السوفياتي، إلا أننا لم نقطع المعونات الإنسانية في أي وقت من الأوقات، والحققة أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني منذ انتهاء الاحتلال السوفياتي، وفي غضون السنوات العشر الماضية فقط، قدمنا للشعب الأفغاني مساعدات إنسانية بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار أميركي، وفي الفترة الأخيرة، أعلن الرئيس (بوش) عن تخصيص مبلغ ٣٢٠ مليون دولار أميركي كمساهمة اضافية لتقديم المساعدات للشعبالأفغاني.

وإذا تحدثنا عمن يلحقون الأذى بالشعب الأفغاني، فعلينا أن ننظر إلى سجل حركة طالبان، فهناك أكثر من ٣٠ الف مواطن أفغاني قتلوا في المعارك التي أوصلت حركة طالبان إلى السلطة، كما أن حركة طالبان لم تحترم شهر رمضان أبداً في أثناء قتالها مع الفصائل الأفغانية المعارضة، وعلاوة على ذلك فإن هناك آلافاً من المواطنين الأفغان الذين تم تشريدهم من منازلهم، كما أن هناك نحو مليوني لاجئ أفغاني في باكستان و١,٥ مليون لاجئ في ايران، حتى قبل أن يندلع الصراع الحالي، والسؤال: لماذا فر هؤلاء الأشخاص إلى تلك الدول؟ الإجابة هي أنهم لم يستطيعوا أن يعيشوا في ظل حكم حركة طالبان.

س : هل توصلتم إلى نتائج حول «الانثراكس»؟

ج : نعكف حالياًعلى إجراء تحقيقات في حالات الإصابة بمرض «الجمرة الخبيثة»، والواقع إننا لا نركز اهتمامنا على مشتبه معين، إلا اننا سنتبع المسار الذي ستقودنا التحقيقات اليه، والحاصل حاليا أن نسبة ٩٠ في المئة تقريباً من المساحيق المشبوهة التي وصلت إلى بعض الاشخاص لم تكن سوى مساحيق عادية أراد مرسلوها أن يدبروا مقالب أو أن يمزحوا مع الآخرين أو أن يثيروا الرعب في نفوسهم.

ولذلك أدعو أي شخص يعتقد أن ذلك الأمر مسلّ أو مضحك إلى أن يتوقف عن ذلك على الفور كي نتمكن من التركيز على الحالات الحقيقية.

س : هل لديكم إحصاءات عن الرعايا الأميركيين الذين غادروا الكويت، والكويتيين الذين غادروا الولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر؟

ج : حسب علمي لم يغادر أي مواطن أميركي الكويت بسبب مخاوف أمنية، كذلك ٢٥٠ طالباً كويتياً من حوالى ٥ آلاف طالب في أميركا عادوا إلى الكويت، مما يعني أن ٩٥ في المئة قرروا البقاء هناك ومواصلة دراستهم، وهو ما يعني أنهم شعروا بدرجة كافية من الأمان حتى بعد الأحداث المثيرة التي حصلت في ١١ سبتمبر وبعدها .

س : هل تعاملون المتطرفين الإرهابيين الأميركيين بالطريقة نفسها التي تعاملون بها أفغانستان؟

ج : لا نستبعد تورط جماعات إرهابية أميركية في «الجمرة الخبيثة» كما حدث في حادث أوكلاهوما، إذ شعرنا بالارتياح عندما ثبت أن مرتكبيه أميركيون، لأننا لم نكن نرغب في أن نكون ضحية إرهاب أجنبي، وكما تعلمون فإننا القينا القبض على الفاعل (توماس ماكفاي) وقدمناه للعدالة، وأنا شخصياً لا أستبعد أن يكون متطرفون أميركيون وراء إرسال رسائل

الانثراكس، إلا أن هذا الأمر ليس مؤكداً حتى الآن، ولكن إذا ثبت فإننا لن نتسامح مع الفاعلين.

س : هل أثرت التصريحات التي أطلقها وزير النفط السابق الشيخ سعود ناصر الصباح عن الولايات المتحدة والكويت في العلاقة بين البلدين؟

ج : الواقع أننا ندرك أن الشيخ سعود الناصر لم يكن يتحدث في مقاله بالنيابة عن حكومة بلاده، بل إنه كان يعبر عن رأيه الشخصي كمواطن كويتي، وهذا حق من حقوقه ويندرج في إطار الديموقراطية الكويتية، وأعتقد أن من المهم أن يعبر الأشخاص، كالشيخ سعود، عن آرائهم، وأنا شخصيا أحترم رأيه، إلا أنني أؤكد مرة ثانية أنه لم يكن يتحدث باسم حكومة الكويت.

نحن نقدر مشاعر التعاطف والتعاون التي أبداها الشعب الكويتي على جميع المستويات في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، صحيح اننا نطمح إلى المزيد، لكن الحاصل مرضٍ.

س : ما تعليقك على كلام نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بأن الكويت جزء من العراق؟

ج : أؤكد للشعب الكويتي أن القوات الأميركية الموجودة في الكويت قادرة تماماًعلى الدفاع عن البلاد، ولم يتم تقليص قدراتنا الدفاعية بسبب الأحداث في أفغانستان، فالولايات المتحدة ملتزمة تماماً حماية الكويت من أي اعتداء عراقي، ولن تشغلها حملتها في أفغانستان عن الدفاع عن الكويت، وطارق عزيز لص محترف، كاذب ومشاكس وجبان، وإذا واجهت الجبان فإنه غالباًما يتقهقر، لكننا يقظون للغاية.

س : كيف تتوقعون دعماً من الدول العربية لحملتكم، في حين يصرح نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط دافيد

ساترفيلد بأن الانتفاضة عمل إرهابي؟

ج : اعتقد أن هناك نقطة يجب توضيحها وهي أن ذلك المسؤول انتقد الحكومة الإسرائيلية مثلما انتقد الانتفاضة الفلسطينية، وما حصل هو أن بعض وسائل الإعلام أساءت تفسير التصريح الذي أدلى به المسؤول الأميركي وأفرغته من محتواه الحقيقي، في حين انه كان تصريحاً متوازناً نسبياً، ولكنني لا أريد أن أتقيد فقط بمجرد تصريح أدلى به مسؤول ما في مناسبة ما، لأن الأنسب هو أن نركز على السياسة العامة وهي سياسة واضحة المعالم وتهدف إلى كسر (وقف) دائرة العنف بين الجانبين (الإسرائيلي والفلسطيني)،ومهما يكن من أمر، فإن ما يجري حاليا على الساحة الفلسطينية – الاسرائيلية لا يمكن أن نسميه بغير «العنف»، والادارة الأميركية تحرص دائماً على انتقاد ذلك العنف سواء كان صادراً من جانب الحكومة الإسرائيلية أم من جانب الفلسطينيين، وهدفنا الرئيسي هو تطبيق خطة « تينيت» التي تهدف إلى إعادة الهدوء إلى المنطقة كي نتمكن بعد ذلك من البدء في تطبيق توصيات تقرير « ميتشل» لإعادة خلق مناخ يسمح لنا بالعودة إلى المفاوضات وصولاً إلى تسوية نهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وما أعنيه هو أننا كنا وما زلنا نعمل بكل ما لدينا من جهد منذ مؤتمر مدريد الذي انعقد في أعقاب حرب الخليج الثانية.

مقابلة صحافية مع
السيد برجس حمود البرجس رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي حول التبرعات الخارجية *

س : لماذا استقلت من عضوية اللجنة العليا للعمل الخيري عقب أول اجتماع تعقده؟

ج : أولاً، أنا لم استقل إنما طلبت الإعفاء من التكليف لأن المنصب ليس تعييناً وثانياً عندما صدر قرار من مجلس الوزراء بتنظيم جمعيات النفع العام أو الجمعيات الخيرية وشمل هذا القرار جمعية الهلال الأحمر اتضح أن ما يراد من الجمعيات الخيرية لا يمكن تطبيقه من قبل جمعية الهلال الأحمر، فهذه الجمعية مستقلة ذات شخصية اعتبارية، وعضو في الاتحاد الدولي للهلال والصليب الأحمر، والحكومة موقعة على بروتوكولات جنيف، وهذه المواثيق الدولية ملزمة وبالتالي جمعية الهلال الأحمر لا ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء السابق، لأن لدينا نظماً ومبادئ وقيوداً معروفة للجميع، عملنا لا يفرق بين جنس أو جنسية أو ديانة أو مذهب، ونعمل للكوارث أينما تكون في أي بلد في العالم، وشرحنا الأمر لوزير الكهرباء والماء وزير الشؤون الاجتماعية والعمل طلال العيار، وتفهم الأمر وأحال الموضوع في أول اجتماع على اللجنة العليا وقال إن «جمعية الهلال الأحمر خارج الموضوع الذي نبحثه، لذلك يفترض أن نبعدها، لكن نريد أن نطلب من رئيس الجمعية أن يبقى في اللجنة بصفته الشخصية للاستفادة من خبرته في العمل التطوعي والخيري».

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠١م ، العدد ١٢٥٧٩ .

وشكرت الوزير العيار على هذا التفهم، وأبلغته بأنني مستعد لأن أقدم كل ما أستطيع لخدمة هذا الهدف، وهو تنظيم العمل الخيري الذي حضر الجميع من أجله، لكن بعد انتهاء الموضوع رأيت، وحفاظاً على إستقلالية الجمعية، أن أبعدها عن هذا الجو واضحي بهذا المركز كعضو، وأبتعد لئلا أعيق عمل اخواني وزملائي في العمل، لأن نشاط جمعيتنا مختلف، فطلبت من وزير الشؤون إعفائي من المنصب، الذي هو أصلاً تكليف وليس تعييناً.

س : تعرف نشاط جمعية الهلال الأحمر، فلماذا قبلت أن تكون عضواً في اللجنة من الاساس؟

ج : اتضح الأمر تالياً، ورأيت من بداية الاجتماع أن وجودي قد يؤثر في جمعية الهلال الأحمر، وربما تؤخذ قرارات وتنظيمات معينة قد يساهم وجودي في الصاقها بالجمعية، وبالتالي للمحافظة على الجمعية ابتعدت عن اللجنة، والأعضاء الموجودون فيها فيهم البركة وأنا متأكد أنهم اكفأ مني في هذا المكان، وشرحت هذه النقطة للوزير العيار واقتنع بالموضوع وشرحه بدوره لاعضاء اللجنة.

س : معنى هذا أن جمعية الهلال الأحمر ابتعدت عن أي تنظيم لعملية جمع التبرعات التي قد تشمل الجمعيات الخيرية، رغم أنكم تمارسون الدور نفسه؟

ج : لأن النظام الذي يريدون طرحه لتنظيم عمل الجمعيات الخيرية لا يتوافق مع نشاط جمعيتنا، وأعتقد أن وجودي في اللجنة لا يفيدها، لأنني قد أطرح أفكاراً معينة لا تتناسب مع توجه اللجنة، لكن عموماً إذا كانت الحكومة جادة في عمل نظام لتنظيم عمل الجمعيات الخيرية فيفترض أن تضع تشريعاً تعرضه على الجهات المعنية لأخذ موافقتها وإبداء ملاحظاتها عليه.

س: وهل تعتقد أن الحكومة غير جادة في تنظيم العمل الخيري؟

ج : يفترض، إذا كانت الحكومة جادة في تنظيم العمل الخيري، أن تضع تشريعاً متكاملاً يكون ملزماً للجميع، لكن أن يحال الموضوع على رؤساء الجمعيات واللجان الخيرية لوضع نظام يهدف أساساً إلى تنظيم عملهم، فهذا لا أعرفه ولا أفهمه، وربما هناك أشخاص أقدر مني على فهم الأمر.

س : هل أنت متفائل بقدرة هذه اللجنة على تنظيم العمل الخيري في الكويت؟

ج : لا أستطيع أن أتنبأ لكن إذا كانت الحكومة جادة في تنظيم عمل التبرعات، فيجب أن تضع نظاماً لتنظيم عمل الجمعيات بشكل عام، والجمعيات الخيرية كثيرة ونواياهم طيبة، ولا يريدون إلا الخير، وأي شيء منظم يكون ناجحاً، لكن بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر تغير كثير من الأمور، ليس في الكويت وحسب إنما في الدول العربية كافة، فهناك لجان خيرية أعيد النظر في أمورها ووضعت الحكومات تشديداً وإجراءات رقابية أكثر تشدداً على هذه الجمعيات التي من بينها غير المرخص ، وأن أهم شيء عندي ألا نضع صناديق أمام المساجد والجمعيات، فنحن في بلد خير، وهذا العمل مرفوض، والحكومة قادرة على أن تقدم المساعدات للجميع وليس ثمة ما يدعو لوضع صناديق، فهذا ليس من تقاليد الكويت، وحتى عندما كانت بلداً فقيراً قبل النفط لم تكن هناك صناديق أمام المساجد، إنما صدقات يقوم بها الإنسان في السر.

س : ما تقييمك للعمل الخيري في الكويت؟

ج : أنا من دعاة العمل الخيري، لكن لا بد من إعادة التنظيم، هناك جمعيات قد تكون وقعت في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة تحتاج إلى اعادة نظر، هناك اخطاء وقعت ومضايقات كثيرة، ولا أريد أن أدخل في الموضوع لأنه حساس جداً، وأنا أمثل جمعية ولا أستطيع أن أنتقد غيري،

لكن أشجع أي عمل خيري منظم ولا يكون مسيساً، فمهم جداً أن تكون الأعمال الخيرية بعيدة عن السياسة.

س : ما مقترحاتك لتنظيم العمل الخيري؟

ج : على الحكومة أن تضع نظاماً سليماً يحمي الجمعيات ويحمي مسيرة العمل الخيري.

س : كيف قبلت الجمعيات الخيرية أن تخضع لتنظيم حكومي، بينما تترك الهلال الأحمر، رغم أنها تمارس أيضاً جمع التبرعات؟

ج : جمعية الهلال الأحمر لها ديمومة، وهي موجودة في كل دول العالم، والصليب والهلال الأحمر مرتبطان بالاتحاد الدولي وعددهما وصل إلى ١٨٠ جمعية في ١٨٠ دولة أي ١٨٠ جمعية وطنية، وبالتالي عملنا مختلف عن الجمعيات الخيرية الأخرى التي ليس لديها اتحاد دولي يضمها.

س : هل ستلعب الهلال الأحمر دوراً في عملية تنظيم التبرعات، لاسيما الخارجية منها؟

ج : نعم والحكومة متعاونة معنا جداً، وأقولها بكل صراحة إن رئيس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد يدعمنا في العمل الخيري في مجالات كثيرة، وأود أن أتقدم باسم الجمعية بالشكر والتقدير للشيخ صباح على مواقفه النبيلة.

س : هل تقترح أن تقتصر عملية المساعدات الخارجية على الهلال الأحمر أي لن يكون للجمعيات الخيرية دور في توصيل التبرعات الخارجية؟

ج : لا ، لا نريد أن نكون متفردين في هذا الموضوع، فكل جمعية خيرية لها توجهها ونشاطها، والأمر متروك للحكومة لتقييم ما تراه مناسباً،

وأدعو الى تعدد الجمعيات الخيرية وحمايتها إذا كان الخط سليماً، لأن اسمها جمعية خيرية ويفترض أن لا نكون ضدها بل ندعمها، وكل المسؤولين في هذه الجمعيات أصدقاؤنا وعلاقتنا معهم متينة جداً، لكن الحكومة لديها وجهة نظر بأن تضع نظاماً لهذه الجمعيات، حماية لها وليس ضدها.

س : كم بلغت الحصيلة النهائية لحملة جمع التبرعات للشعب الأفغاني التي نظمتها الجمعية بالتعاون مع تلفزيون الكويت؟

ج : إلى الآن مازال الناس يتبرعون، ومن الصعب إعطاء رقم معين، لكن الجمعية أحالت الأمر برمته إلى الحكومة لتقرر كيفية العمل والآلية التي تتبعها لتقديم المساعدات للاجئين الافغان.

س : وهل إلى الآن لم ترسل المساعدات إلى الشعب الأفغاني؟

ج : لم ننته بعد من جمع التبرعات، وآخر شيء منذ أسبوع تسلمنا ما يقارب مليون دينار من الجمعية الشعبية، الباب أغلق إعلامياً، لكن مازلنا نتلقى التبرعات؟

س : لكن ألن يحدد موعد لإرسال هذه التبرعات؟

ج : المسؤولية الآن على الحكومة، وبعثنا رسائل إلى وزير الإعلام بهذا المعنى، وأعتقد أن الشيخ أحمد الفهد يعطي الموضوع أهمية.

س: كم يبلغ حجم المساعدات التي يقدمها الهلال الأحمر للجمعيات الخارجية، وهل تمارسون دوراً سياسياً من وراء تقديم اي مساعدة؟

ج : نحن لا نعمل بالسياسة، وأي عمل نقوم به هو عمل أنساني لا دخل للسياسة فيه، وواجبنا تجاه اللاجئين العراقيين في إيران أو كردستان أو أي منطقة أخرى، هو أحد واجباتنا في حدود الإمكانات المتاحة لدينا، نحن دولة صغيرة والمطلوب منا كثير ونقوم كممثلين لجمعية «الهلال الأحمر»،

بالنيابة عن الشعب الكويتي، بعمل الخير لكل الجنسيات، ولدينا مساعدات وصلت إلى غينيا وأثيوبيا واللاجئين الأفغان وغيرها من دول آسيوية وإفريقية.

س : ما وضع جمعية الهلال الاحمر من حيث المتطوعون وقبول الكويتيين بها؟

ج : هناك إقبال كبير من المتطوعين الذين نعد لهم تدريبات مكثفة قدر المستطاع، وجمعية الهلال الاحمر هي الكويت، والكويت هي الجمعية، فكل أهل الكويت أعضاء في الجمعية، وهي منهم وإليهم.

س: هل يكفيكم الدعم السنوي الذي تتلقونه من وزارة الشؤون؟

ج : لا يكفي على الإطلاق، لكن هناك جماعات كثيرة تساعدنا، كذلك أهل الخير يدعمون الجمعية منذ سنوات، وأيضاً الحكومة تدعمنا بين فترة وأخرى، وهناك تنسيق وتنظيم بالنسبة لروح التعاون بين الحكومة والجمعية والمواطنين بشكل عام.

س : هل تقوم الجمعية بمساعدة الفقراء والمحتاجين داخل الكويت؟

ج : نعم، هناك الكثير من أسر «البدون» والعوائل المتعففة التي تقوم بتقديم مساعدات الإعاشة والمواد الغذائية لها، وهناك عدد لا بأس به من البدون الذين يراجعون الجمعية ونقوم بمساعدتهم، خصوصاً أن هذه الفئة قد لا تجد عملاً ودخلاً ثابتاً يعينها على تدبر أمورها.

س : هل لديك طموحات شخصية تريد تحقيقها من رئاستك الجمعية؟

ج : أنا متطوع لله، وأحد المؤسسين لجمعية الهلال الأحمر منذ عام ١٩٦٦، وكنت أعمل منذ ذلك التاريخ إلى الآن متطوعاًا ولا أريد شيئاً سوى إرضاء الله والمواطنين وتلبية احتياجات المحتاجين، وأريد أن أضع جمعية الهلال الأحمر كنافذة حضارية يطل منها العالم على الكويت والعكس،

ونرفع إسم الكويت والعرب والخليج، بالنسبة للعمل التعاوني الروحي الأنساني.

مقابلة صحافية مع
السيد روضان الروضان رئيس المجلس البلدي
حول عدد من القضايا *

س : كيف ترى الفرق الآن بين المجلس البلدي السابق برئاسة أحمد العدساني والمجلس الحالي برئاسة روضان الروضان؟

ج : يمكن أن أسميها مرحلة أنتقالية فقط، أو مرحلة تحول من رئيس إلى آخر كما هي مراحل التحول في مجالس البلدي السابقة لكن جوهر العمل داخل المجلس لم يتعرض للتغيير فالأنظمة بقيت والدعوة إلى تطبيق اللوائح وفرض هيبة القانون ستبقى إلى ما شاء الله، ربما توسعت دائرة المطالبة بازالة المخالفات وازدادت حدتها عما قبل لكن هذا لا يعطينا الحق في أن نصف المجلس خلال السنتين الماضيتين جامد أو أنه بلا حراك، بل كان متفاعلاً قدر الإمكان مع القضايا المصيرية المتعلقة بقانون بلدية الكويت والتجاوزات والأنتهاكات الصارخة لأراضي الدولة، أما الرئيس أحمد العدساني فقد أعطى ما بوسعه وكان كثير الحركة حتى في الأمور العادية وحريصاً على الارتقاء بالجانبين الفني والإداري داخل بلدية الكويت، ربما كان متشائماً إلى حد ما من سلبيات العمل الرئاسي ومتشائما كذلك من كيفية اعادة ترتيب الأوضاع في قطاعات البلدية لكن ذلك لا يسأوي حجم المحاولات الكثيرة التي بذلها لإنعاش قانون بلدية الكويت ٥ ١ / ٧٢ وضخ الحياة فيه من جديد وسعيه منذ أن تولى الرئاسة إلى إقرار مشروع البلديات المستقلة الذي طالما نادى به، ثم أن جميع الأعضاء متفقون على أنه رجل مخلص ونزيه، وهل أقوى برهاناً

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣٠ / ١٢/ ٢٠٠١ م، العدد ١٢٦١٠ .

على ذلك من تقديمه استقالته عندما بلغ مرحلة متقدمة من اليأس ،، .

س : اليأس من أي شيء؟

ج : اليأس من إنجاز مشروع الإصلاح الشامل لكامل أجهزة البلدية وإدارتها وغربلة القانون وبسط هيبة الدولة على التجاوزات بكل أشكالها.

س : نجحتم في إزاحة احمد العدساني عن كرسي الرئاسة ثم تباكيتم عليه والآن ترفضون استقالته من العضوية وتلحون عليه بالعودة ؟هل هو تناقض في مواقفكم؟

ج : ولماذا نسميها « إزاحة» الرجل قدم استقالته وناقشناها بالطرق القانونية السليمة ثم قبلناها وسارت الأمور بعد ذلك على النحو الصحيح، وكتاب استقالته توزع بناء على طلبه هو على جميع الأعضاء مبيناً فيه الأسباب التي دفعته إلى ذلك وعددها في مثالب القانون وسلبياته الكثيرة وحاجته إلى التعديل بما في ذلك المادة «٢٢» منه وعودته إلى أن يكون أعضاء المجلس البلدي الذين تعينهم الحكومة من أهل الاختصاص والخبرة، وهو ما آثار حفيظة بعضهم على اعتبار أن الموضوع يمسهم، ثم لم كل تلك الضجة حول الاستقالة، هناك رؤساء سبقوه تقدموا باستقالاتهم وسارت الأمور من بعدهم ، المجلس البلدي لا يتوقف على شخص بعينه، نحن جميعنا نذهب ويبقى المجلس للذين سيأتون من بعدنا، أما لماذا نطالبه بالعودة إلى العضوية فلأننا بحاجة اليه أو إن صح القول البلدية هي التي تحتاجه فرجل كفؤ مثله تدرج في المناصب ويمتلك سنوات طويلة من الخبرة يمكنه أن يعطي الكثير ومن حق الكويت عليه أن يكون موجوداً في ميدأن العمل، من حقها عليه ألا يركن إلى الراحة طالما أن بوسعه أن يعطيها المزيد، حينما أعلنا في المجلس قبول استقالته قلنا إننا خسرنا رجلاً مجتهداً وكنا صادقين في ما قلناه، لم نتباك عليه كما ذكرت ولم نذرف دموع التماسيح كما زعم البعض،،، هناك من وصف قبول استقالته بأنها إطاحة

مسبوقة بالتخطيط والتبرير والتآمر فقط لأنه طالب بإزالة تجاوزات المتنفذين في البلاد وكل ما قالوه جعجعة من غير طحين وكلام لا صحة له ولا سند.

س : لو كنت مكانه هل تقبل بأن تتحول من رئيس إلى عضو؟

ج : لو عدنا إلى كتاب استقالته وأعدنا قراءته سنجد أنه يطلب إعفاءه من الاستمرار في الرئاسة وأن يكتفي بأن يكون عضواً، إذاً هو بنفسه يريد أن يبتعد عن مقعد الرئاسة ويمارس دوره من خلال مقعد العضوية، قد أرفض عن نفسي ذلك وهذا شأن يخصني لأنني ربما لن اتحمل تحولاً مفاجئاً كهذا ولكن طالما أنه يريد أن يكون عضواً فقط لارئيساً فليأت إذاً ويجلس على مقعده وليتأكد أنه سيمارس دوره كما لو كان رئيساً، هل العمل في المجلس حكر على الرئيس فقط، الزملاء الاعضاء كلهم يعملون ويؤدون مهامهم راضين يقترحون ويسألون ويتساءلون ويسائلون، الكل يؤدي دوره إن كان رئيساً أو مرؤوساً، والعدساني دخل المجلس عضواً ثم أصبح رئيساً فما الخطأ في أن يعود عضواً، ثم لنفترض أنني خسرت الرئاسة في الانتخابات المقبلة هل أستقيل واعتزل الدنيا لا أرى احداً ولا يراني أحد؟ هذا خطأ.

س :ما هي أفكار التطوير التي تحملها للبلدية؟

ج : البلدية لا تحتاج أفكاراً بقدر ما تحتاح إلى أياد تعيد ترميمها من الداخل وتضعها في دائرة العمل السلطوي تحتاج كذلك إلى من يجعلها قائدة لامنقادة لتكون مصنعاً للقرارات الحامية لهيبة الدولة المدافعة عن حقوقها وأكثر ماتحتاجه أن تفتح لها قنوات التواصل من المواطنين وأن يهدم المفهوم الراسخ في عقولهم بأنها مسيرة وفق مفاهيم دكتاتورية فقط لأنها تحاول صد الاستغلال غير المشروع للأراضي العامة.

البلدية ليست بحاجة إلى أفكار جديدة كما قلت، فنصوص القانون

١٥ / ٧٢ الذي لا أجزم أن بعضها يحتاج إلى غربلة واعادة نظر يمكن أن تجعلها أكثر قرباً من روح القانون نفسه الذي نادت بالتمسك به القيادة العليا، البلدية امبراطورية كما قال احمد الربعي ولكنها ليست بحاجة إلى الهدم أو التفكيك، بل إن اصلاحها لا يكون الا من الداخل من خلال إعادة صياغة قانونها بحيث نستبعد بنوده التي لم تعد تنفعنا ونستبدل بها أخرى جديدة تكون مسايرة للتوسع المجتمعي ومتفاعلة مع الامتداد العمرأني والاقتصادي وحتى السكاني أنا لا أنكر أن هناك حالة استياء عام وفورة من الغضب أو عدم الرضا تجتاح الكثير من افراد الشعب إزاء حملة البلدية ضد التجاوزات القائمة على أراضي الدولة ومنبع هذه الفورة هو اعتقادهم بأن لهم الحق في أن يتصرف كل منهم بالأرض المجاورة لبيته، مقابل ذلك فهم ليسوا على استعداد لأن يقتنعوا بأنها ليست مباحة لهم، فأن تكون هناك قطعة أرض صغيرة ملاصقة أو مجاورة لبيتك لا يعني ذلك أنها لك، يمكنك أن تتصرف بالمساحات المعطاة لك وفق القانون على أن يكون ذلك بالشكل المنظم ولكن ليس من حقك أن تتوسع أكثر من ذلك وتتطاول لتبيح لنفسك بأن تقيم ديوانية من الطابوق هنا أو غرفة من الكيربي هناك أقل ما يقال عنها إنها عامل تشويه للمنظر العام عدا أنها قائمة على أرض للدولة، أعود الآن إلى ماتحتاجه البلدية، فهي كما ذكرت أحوج ما تكون إلى أن يعزز دورها السلطوي الذي تعرضت أجزاء منه للتآكل على الا يكون مبنياً على سياسة التوحد في اتخاذ القرار، بل يجب أن يكون القرار جماعياً كما هو الحال الآن ومدروساً جيداً قبل أن يجتاز مرحلة الولادة إلى مرحلة التنفيذ، وهذا مفهوم باتت تدركه الحكومة جيداً وتدرك كذلك حجم التركة الثقيلة التي ورثها المجلس البلدي الحالي من المجالس السابقة وتعمل مشكورة إلى إفساح المجال أمامنا أكثر لمواصلة السير نحو العمل الجماعي المنظم الذي يهدف أول ما يهدف إلى خدمة الكويت وحفظ حقوقها على مواطنيها والقيام بواجباتها تجاههم، والحمدلله فإن العمل الآن بدأ يأخذ

سمة الإيجابية خلافاً لما كان عليه في السابق حيث القرارات تتقاطع وتتنوع دون أن تلتقي عند نقطة معينة لا أعني بذلك أنني ضد تعدد الآراء ولكنني ضد أن ننتهي إلى اللانتيجة أو أن نخرج من اجتماعاتنا ونحن لسنا متفقين على شيء، العمل الآن بدأ يتخذ اتجاهاً آخر، فالزملاء الأعضاء حريصون على أن تخرج توصيات المجلس برضا الجميع وعن قناعاتهم من غير استرسال ولا مماطلة عقيمة على أن تكون أولا مدروسة من قبل الجهاز دليل ذلك تأييد أغلبهم لحملة الإزالات التي تقوم بها البلدية ضد التجاوزات القائمة.

س : هناك من يتهمك بأنك أندفعت كثيراً في اتخاذ القرار بمجرد أن أصبحت رئيساً؟

ج : وهل كنت بعيداً عن الرئاسة أو البلدية؟ منذ أكثر من سنتين اقترنت بالعمل البلدي وكنت حتى وقت قريب نائباً للرئيس كما كنت أنوب عنه في الرئاسة وعرفت خلال هذه الفترة ما يجب فعله وما لا يجب كما كنت على اطلاع دائم بمجريات الأمور داخل البلدية وأصدرت قرارات وإن كانت قليلة وليست جوهرية، اتهامي باتباع سياسة الأندفاع قد ينبع من شعور المواطنين بعدم الرضا إزاء حملة البلدية ضد تجاوزاتهم، وهو أمر مستغرب، هل يريدوننا أن نقف موقف المتفرجين ونحن نشاهد هذا الاعتداء الصارخ على أراضي الدولة مع العلم أن القرارات التي اتخذها المجلس البلدي في هذا الشأن كانت دقيقة وواضحة، وقد أحزنني كثيرا أن أطبق قرار الازالة على مواطن من أبناء دائرتي حتى لا يقال أن هذا القرار ظالم يقع على البعض ويتجاوز البعض الآخر، وهم يعرفون جيداً أنني منتخب عن تلك الدائرة، زد على ذلك أن أولئك المواطنين بالغوا كثيراً في مخالفاتهم والإزالات اقتصرت على المخالفات الصارخة وعلى الأخص المباني المشيدة من الطابوق المسلح ومن المواد الثقيلة الأخرى أنا متعاطف

معهم ومقدر لحجم الخسائر التي تكبدوها جراء الإزالة هناك من أنفق عشرين ألفاً أو أكثر ولكن ماذا نفعل، فالأراضي التي افترشوها ملك الدولة وهي أمانة بين أيدينا يجب أن نحافظ عليها، أما أن نسكت ولا نحرك ساكناً فإن هذا قد يغري البعض ويدفعه نحو التطاول في البنيأن فنرى مباني من دورين أو ثلاثة أدوار، هؤلاء يجب أن يعرفوا حدودهم ويقدروا حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا كمكلفين بتطبيق اللوائح والقوانين وحماية الأملاك العامة مع الاحترام الشديد لمواطنتهم.

وبالمناسبة فإن الموضوع سيطرح على اللجنة الفنية في المجلس البلدي لاتخاذ قرار موحد في ما يتعلق بالخيام والمباني المشيدة من المواد الخفيفة وطلبت عقد جلسة خاصة في هذا الشأن تمهيداً لأخذ القرار النهائي ورفعه إلى مجلس الوزراء، كما أن هناك دراسة قائمة في الجهاز التنفيذي لرفض رسوم مالية سنوية على هذه الخيام وإذا اعتمدت الدراسة فسيطبق القانون على الجميع دون استثناء.

س : هناك من يراهنون على عدم استمراريتك في رئاسة المجلس البلدي ... ما تعليقك؟

ج : أعرف أن هناك من يراهن على ذلك مثلما أعرف أنني أحظى بتأييد واسع من قبل الكثير من المواطنين الذين ينادون بتنظيف الكويت وإزالة المخالفات الجاثمة على أنفاسها ولهؤلاء مني كل التقدير وأرجو من الله أن أكون عند حسن ظنهم وأن ألتزم بالقسم الذي أديته والوعد الذي قطعته على نفسي بأن أعمل بشرف وبضمير، وسأستمر في خدمة الكويت ولن أتراجع قيد شعرة عن قرار تكون فيه مصلحة الجميع، طالما أن هذا القرار صادر عن المجلس بشكل جماعي، ويجب أن أشير هنا إلى أن حملة الإزالة ما كانت لتستمر أو لتتم لولا المباركة الحكومية لها، فقد أثلج صدورنا مجلس الوزراء بتأييده لنا وكأن ذلك محفزاً لنا من أجل الاستمرار والمزيد

من العمل، وأسجل كذلك تقديري لرئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية معالي الشيخ صباح الأحمد الذي أسعدتنا ردة فعله ولأعضاء الحكومة جميعهم الذين كانوا سنداً لنا في ذلك، كما أثني على الدعم والمآزرة اللذين تلقيناهما من رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ومن أعضاء المجلس، وأؤكد أن الأغلبية الساحقة من الشعب الكويتي تؤيد خطوة البلدية تجاه المخالفات والاعتداءات الصارخة على الأملاك العامة.

صحيح أن هناك متضررين من حملة الإزالة ولكن علينا في الجانب نفسه أن نضع المصلحة العامة نصب أعيننا، يجب ألا يغيب عنا هذا وأن يدرك الجميع أن المستفيد الأول هو الكويت، لنقبل بأن نكون الخاسرين ولكن لا يجب أن نقبل الخسارة للكويت ليخسر من يخسر ولا تخسر الكويت ولأننا نعمل وفق هذا المنطق فقد لقينا التأييد الواسع من قبل قطاعات كثيرة أشكرها جميعها بلا استثناء وعلى رأسها وزارة الداخلية، هناك من يقول إننا نتحاشى تجاوزات الكبار وسأرد عليهم بأننا لا نفرق بين صغير وكبير ولا غني وفقير فالجميع سيخضع للقانون ولن يكون هناك استثناء لأحد.

س : وماذا في شأن تجاوزات منطقة الشويخ؟

ج : تجاوزات الشويخ ستكون مشمولة بقرار الإزالة وهناك من يطالب بالبدء بها، لكن القرار واضح وصريح وقد أعطيت التعليمات للإدارة العامة للإطفاء في ما يخص قسائم العزاب هناك.

س : كثير من رؤساء المجالس السابقين بدأوا مشوارهم الرئاسي بإعلان الحرب ضد هذه المخالفات ولكنهم فشلوا ولم يستمروا،،، هل تضمن أنت الاستمرار؟

ج : المطلوب منا نحن أن نعمل أولاً أما النتائج فلسنا الذين نقدرها، النتائج بيد الله، إن كنت سأستمر أو لا أستمر أمر لا يمكنني التنبؤ به،

لنعمل إذن ثم ننتظر النتيجة، والحرب ضد هذه التجاوزات ستستمر وإن كان ذلك على حساب المنصب الذي أتبوأه، فتلك التجاأوزات لا يقابلها إلا الاستياء والتذمر من قبل غالبية المواطنين كما قلت، ودورنا نحن أن نطبق القانون ونصون حقوق الدولة، ونحمي أملاكها ويجب أن أذكر أننا بصدد إعداد دراسة في الجهاز التنفيذي للتعامل مع هذه التجاوزات بشكل يجنبنا المواجهة مع اصحابها بأن تتم مخالفتهم بشكل غير مباشر من خلال حكم من المحكمة يقضي بتعطيل معاملات المخالف في جميع أجهزة الدولة ومنها وزارة الداخلية والعدل ووزارة الشؤون ووزارة التجارة، وستعرض هذه الدراسة على المجلس البلدي تمهيدا لإقرارها بشكل نهائي ومن ثم تطبيقها بعد التنسيق مع وزارة العدل، وأنا على يقين بأنها ستلقى تأييد الاعضاء لأنها ستتكفل بوضع ضوابط للتعامل مع المخالفات بشكل أكثر أماناً، فمن لا يستجيب سيصدر بحقه حكم غيابي غير قابل للاستئناف كما هو الحال مع الإدارة العامة للإطفاء التي تعمل وفق ذلك لمن لا تتوافر لدى محالهم شروط السلامة.

وستطرح هذه الدراسة قريباً على المجلس البلدي وأنا على يقين كذلك بأنها ستلقى تأييداًمن مجلس الوزراء فإن طبقت فستحل أهم المشاكل وأكثرها تعقيداً لتعود الكويت نظيفة كما كانت، فضلاً عن ذلك فإنها ستحقق التوازن في ما يتعلق بتطبيق القرارات حتى لا يقال إننا نخالف الصغار ونتجنب الكبار.

وآمل من المتضررين أن يتفهموا بأننا مدافعون عن الأمانة التي بين أيدينا وأننا لسنا سيوفاً مصلتة عليهم بل أننا نسعى إلى تسهيل إجراءاتهم في كل قطاعات البلدية ولا نفرق بينهم ونأخذ في الحسبان أن ننظر نظرة موحدة للجميع وأننا كذلك نسعى إلى خلق حالة من التوازن بين فئات المجتمع كافة مراعاة لمصلحة الكويت بشكل عام ولا أنسى هنا أن أذكر أيضاً

أن هناك اتفاقاً سيتم بين البلدية ووزارة العدل لإنشاء محكمة البلدية التي هي تحت التجهيز الآن.

س : بماذا ترد على أعضاء مجلس الأمة المعارضين لحملة الإزالات؟

ج : أحترم آراءهم، ولكنهم قلة وعددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، أما سواهم فكان مؤيداً ومطالباً بتطبيق القانون على الكل وأنا على يقين بأن الموضوع لو نوقش في مجلس الأمة لحصل على دعم بأكثر من أربعين صوتاً، قد يكون نواب الأمة المعارضون محرجين من ناخبيهم وأن كان ذلك، فإن أعضاء المجلس البلدي يواجهون حرجاً أكبر فهم منتخبون أيضاً ويمثلون دوائر أوسع ومواطنين اكثر ومع ذلك فهم مؤيدون للخطوات التي اتخذناها في شأن التعديات على أملاك الدولة، الضغوط التي يواجهها أعضاء البلدي كثيرة ورغم ذلك فهم لم يعارضوا لأنهم يرون الحق في الإزالة لا في الرضوخ والسماح باستباحة الساحات العامة، إذاً لماذا يعارض نواب الأمة؟ تعاطفاً مع المتضررين الذين دفعوا مبالغ طائلة من أجل ديوانياتهم المخالفة؟ لماذا إذا وضع القانون ولماذا أنشئت البلدية وما دورها؟ أظن لو أنهم أعادوا النظر في آرائهم فسيكتشفون أنهم على خطأ، وعلى كل فإن الموضوع سيدرس في اللجنة الفنية وسيعرض على المجلس البلدي في جلسة خاصة وصولاً إلى قرار نهائي نأمل أن يرضي الجميع.

س : وما رأيك في رسم الثلاثين ديناراً السنوي الذي وضعته البلدية للخيام المستغلة كدواوين؟

ج : هو مجرد اقتراح لم يناقش بعد، وأستغرب ردود الفعل المتسرعة عليه لأنه مبلغ باهظ حسب رأيهم. الموضوع كما ذكرت مجرد اقتراح قد يقبل وقد يرفض وقد يعدل أو يخفض إلى خمسة دنانير كما يطالب بعض الأخوة الأعضاء، ولا يزال الموضوع قيد البحث وستكون هناك جلسة خاصة لهذا الغرض نتمنى أن تخرج بالقرارات المرضية والمناسبة، وعلى

أولئك المتخوفين من الاقتراح أن يهدأوا ويهدئوا من روعهم ومن يرى أنه يستغل مساحة ليس مسموحاً باستغلالها أن يخليها تجنبا لمزيد من الخسائر التي ستلحق به حتى لا يقال « ودخل جنته وهو ظالم لنفسه»،عليه أن يدرك أننا لسنا ضد مواطنينا بل نحن مع القانون أولاً وأخيراً.

س : الادارة القانونية في بلدية الكويت توصف بأنها عاجزة أو مريضة إن جاز الوصف، فما وصفة العلاج التي ترونها مناسبة لها، خصوصاً أنها لم تستفد من المستشارين الذين استقدمتموهم من الخارج؟

ج : سنتفق على هذه التسمية، فإن كانت مريضة فإن هناك محاولات لتشخيص مرضها بالرغم من أنها تعمل وفق ما هو متاح لها من إمكانيات وحسب ما هو متوافر لها من قدرات، سيكون لهذه الادارة شأن خاص لدى المجلس البلدي وسنأخذها بعين الاعتبار، وإن كنا نصفها بالعجز، فهذا لا يمنعنا من أن نشيد بالمهام التي بذلها العاملون فيها وهم مع هذا مطالبون بأداء دور أكبر.

قريبا ستكون هناك تغييرات في هذه الإدارة بالشكل الذي يجنب البلدية تكبد خسائر أخرى في القضايا التي ترفع ضدها سواء من المؤسسات أو من الأفراد استناداً إلى الدعم اللامحدود الذي نتلقاه من الحكومة والتي تفهمت مشكورة حاجتها إلى الكادر الخاص ومساواة اعضائها بالعاملين في المؤسسات الأخرى، مستشارو الادارة القانونية كانوا يشكون من غياب الحوافز وعوامل التشجيع لكنهم مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى ببذل جهد مضاعف، لأن البلدية خسرت ما فيه الكفاية واستنزفت أموالاً طائلة تعادل ميزانيات دول بكاملها، فلا أقل إذاً من أن يحاسبوا أنفسهم، قبل أن نحاسبهم نحن، وستكون لي اجتماعات قريبة مع هذه الإدارة بغية التعرف على أبرز ما ينقصها واعادة بناء جسدها المتهالك، فملايين الدنانير التي تبخرت في السماء أموال عامة كان من الممكن أن

تنجز لنا مشروعاً سكنياً مثلاً أو أن نستثمرها في مشروع تجاري أو سياحي أو أن نحفظها للاجيال المقبلة. إن كان حال الإدارة سيبقى على ما هو عليه فإننا سنخسر قضايا أخرى وسنتكبد دفع ملايين جديدة لذلك، فإن من المهم أن تنتعش وتقف على قدميها من جديد لأنها حامي حمى البلدية.

س : ماذا عن مطالبة بعض مستشاريها بوقف عمل لجنة التقصي التي شكلها مجلس الوزراء لبحث خسائر البلدية وادعاءات تملك الأراضي؟

ج : من حقهم أن يطالبوا ويبدوا وجهات نظرهم ومع ذلك فعمل اللجنة يجب أن يستمر، مثلما أن هؤلاء عملوا واجتهدوا ومن ثم رأوا تشكيل اللجنة إهانة أوإنتقاصاً لهم أو تقليل من شأن المحامين في قطاع البلدية هناك أيضاً المقصرون الذين يجب أن يحاسبوا وأن كانوا يرجعون أسباب خسائر البلدية إلى غياب الحوافز فهذا كلام لا يستوعبه العقل، أن تغيب عنك الحوافز لا يعني أن تتوقف عن العمل، فأنت تخدم وطنك أولاً وأخيراً: ثم إن المنطق يفترض أن تعمل أولاً وتجتهد ثم تكافأ على عملك لا أن تكافأ أولاً ثم تعمل، هم يريدون المزيد لكي يعملوا في الآية الكريمة: «وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد»، أتمنى شخصياً ألاّ يغيب عنهم أهمية الدور المنوط بهم وأن يدركوا أنهم في مكان يتطلب العمل الجاد والمخلص.

س : قرار التدوير في الادارة العامة للاطفاء يقال ذلك احدثته لدوافع شخصية؟

ج :. من قال ذلك؟

س : لا تسأل! جاوب فقط؟

ج :. كان يجب أن يكون هناك تدوير، منذ متى وإدارة الإطفاء على وضعها، منذ سنوات طويلة وحان الوقت لأن نضخ في عروقها دماء

جديدة، هناك من قدم وأعطى كل ما لديه ويجب أن يفسح المجال لزملائه الباقين، يجب أن تكون هذه الادارة متجددة كل ثلاث أو أربع سنوات على الأقل لا أن تكون محتكرة ثم إن التدوير الذي حدث كان عادياً لم يمس أشخاصاً بعينهم ولم يكن أنتقاصاً من أحد، كل الذي حدث أن هناك أماكن شاغرة ملئت وأشخاص تبادلوا المواقع دون مساس بدرجاتهم الوظيفية، كلهم مازالوا بدرجة وكلاء مساعدين، إذن لم يكن هناك ظلم لأحد بل إن التدوير قصد منه التطوير ولا علاقة له البتة بأية مصالح شخصية، وكل الذين نقلوا تربطني بهم علاقة جيدة.

س : ما رأيك بمشروع دمج اللجان الذي يطالب به بعض الاعضاء؟

ج : هذا أمر متروك لهم، إن شاؤوا أقروه وإن شاؤوا صرفوا عنه الأنظار، هناك بالفعل لجان زائدة عن الحاجة ولجان أخرى تجتمع بشكل دوري وفكرة دمجها جيدة إلى حد ما.

س : يقال ايضا إنك مدعوم من قبل الحكومة؟

ج : يسعدني أن اكون مدعوماً من الحكومة، لاسيما أنها أخذت تعطينا كأعضاء في المجلس مساحة أكبر من الحركة وهذا ما لمسناه من توجيهات الشيخ صباح الأحمد الذي دعا في اكثر من مناسبة إلى العمل وفق ما يقتضيه القانون وستكون الحكومة عوناً لنا في أية خطوات نتخذها وهذا من شأنه أن يعزز دور المجلس البلدي بشكل أكبر وييسّر قراراته في اتجاه واحد بحيث لا تكون هناك رجعة عنها إذا كانت مدروسة ودقيقة وواضحة وليست خارجة عن القانون أو اللائحة المنظمة لعمل المجلس.

س : وهل قرارات المجلس الآن تفتقد الوضوح والدقة؟

ج : ليس بالضبط، فالقرارات التي تصدر عنه لا تكون نافذة إلا بعد أن تمر على مجلس الوزراء وهذا من شأنه أن يوقفها أو أن يتركها تجتاز

طريقها نحو الهدف، المجلس البلدي بحاجة إلى أن يكون مصنعاً للقرارات الجماعية وألا يغيب عنه في الوقت نفسه، الدعم الحكومي، فإذا كانت هذه القرارات صادرة بشكل جماعي وبعد التصويت عليها من قبل غالبية الاعضاء فإنها بالتأكيد لا ترمي إلاّ إلى الصالح العام، قد يقولون إن لدينا المادة «٢٢» من قانون البلدية والتي تجعل قرارات البلدي نافذة حتى لو رفضها مجلس الوزراء، ولكن ليس في كل الأحوال يمكننا اللجوء إلى هذه المادة، فالحكومة هي صاحبة الشأن في النهاية ويجب أن يكون لها رأي خصوصاً في القرارات المصيرية.



مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ أحمد العبدالله الصباح وزير المواصلات
حول عدد من القضايا *

س : ما أهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها وزارة المواصلات وتواجهها أنت كوزير وتؤثر على أداء عملكم؟

ج : أهم معوق عندي هو الوقت، وما عدا ذلك، مثل الأموال واعتماداتها، موجود عندي، وكذلك التكنولوجيا والعمالة، لكن سبحان الله الإنسان خلق عجولاً ويريد كل شيء الحين الحين الحين وخير مثال على ذلك منطقة جنوب السرة ، ما لم أستطع تحقيقه لهذه المنطقة وفقا للقنوات الرسمية، مثل توفير الهواتف الثابتة، أوجدنا بديلاً مؤقتاً له بالاتفاق مع شركتي الهواتف المتنقلة، لتوفير خطوطهما بأسعار رمزية، وهي ٥ فلوس للدقيقة، وطبعاً هذا الوضع لا يرضيني وأتمنى أفضل منه لكن مد خطوط هاتفية يستلزم وجود البنية التحتية، وهي ليست موجودة، ومع ذلك لم أقف مكتوف اليدين بل تصرفت.

س : ما حققته الوزارة في دفاعها عن الأموال العامة، عندما أسندت إليك حقيبتها للمرة الثانية، هل جاء بسبب تفرغك للوزارة أم أن تعيينك الوكيل حامد خاجة هو سبب ذلك؟

ج : ثمة مثل يقول « إيد واحدة ما تصفق» ولا بد من يد ثانيةإلى، لا شك أن الحقيبة الوزارية الواحدة افضل من الحقيبتين لذلك تجد أن الوزير بحقيبة واحدة يكون إنجازه ملموساً ولافتاً، وإذا نظرنا إلى تجربتي الشخصية، فقد كانت صعبة بلا شك لأنني كنت أدخل العمل السياسي للمرة الأولى وبحقيبتين

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١ / ١ / ٢٠٠٢ م ، العدد ١٢٦١٢ .

وزاريتين، وكل واحدة ما شاء الله أكبر من الثانية وعليك أن توائم عملك بين الحقيبتين ومع السلطة التشريعية، وتكيف نفسك مع الجو السياسي، وتعرف متى تشد ومتى ترخي، والحمد لله أن ذلك أصبح تاريخاً، والآن تمرسنا وأصبحت لدينا خبرة بحدود الثلاث سنوات وأن كانت بسيطة، والآن عرفنا العمل النيابي الذي نحن أعضاء فيه أيضاً ولسنا أعضاء في الحكومة فقط ونصوت على المشاريع حالنا حال أي عضو آخر، وعندما تسلمت الوزارة في الحكومة الحالية، كان لدي خبرة نحو سنة ونصف سنة وأعرف الداخل والخارج، لكن من أكمل المسيرة وحقق معي هذا النجاح هو الوكيل حامد خاجة إلى، وعندما عين، لم يبدأ من الصفر على اعتبار أن له خبرة عندما كان مستشارا ويعرف كل ما يجري في الوزارة، لذلك بدأ العمل فوراً، وقد اجتمعت الظروف، تفرغي للوزارة وخبرته فيها، وحققنا انطلاقة، وكل الدعم الذي كأن يحتاجه كان يعطى له ولا توجد حدود بيني وبينه، واتصالاتنا على مدار الساعة، وفي أي وقت احتاجه أجده والعكس صحيح، والحمد لله أن ذلك انعكس ايجابيا على عملنا، ومع المزيد من الوقت سوف تجد الأنجازات أكثر من السابق.

س : هل هناك نية لخصخصة بعض القطاعات في وزارة المواصلات؟

ج: الخصخصة تحتاج إلى قانون، واي مرفق من مرافق الدولة يخصص فلابد يأتي بقانون، فأنا جزء من الحكومة وما ترغب فيه فسننفذه وطبعاً بعد موافقة السلطة التشريعية، ولابد أن يكون هناك تعاون بين السلطتين في هذا الشأن لأن المستفيد المواطن والمال العام.

س : ما المرافق التي ستبدأ بها عملية التخصيص؟

ج : ما أعرفه أننا في وزارة المواصلات وضعنا في « بوز» المدفع إذ إنها أول جهة حكومية ستخصص، وعلى العموم نحن ننتظر وسنعرف هل سنكون فعلا في رأس سلم الأولويات، وإذا كان الوضع كذلك فسنتحرك

لترتيب الأمور على هذا الأساس.

س : يقال أن عملك في البنك في السابق أثر على عملك في الوزارة وقمت بتطبيق العمل في القطاع الخاص على الحكومي، مع الفارق الكبير بين الاثنين، فما صحة ذلك؟

ج : لاشك أننا نقلنا العمل الخاص إلى الوزارة، والإنجاز الذي حققته الوزارة هو من تبعات هذا الوضع، إذ إن النظرة للامور تختلف، وقمنا باختصار الكثير من الأمور التي تحتاج إلى شهور وحققناها في أسابيع، والكتب والمستندات تقرأ حرفاً حرفاً لنتأكد أنه لا يوجد التزام على الوزارة وعلى المال العام، وهناك الكثير من الأمور الجانبية الأخرى لكنها مؤثرة ولها تأثير يومي على ادائنا العملي، ومن الصعب شرح الوضع او شرح المميزات التي اتينا بها من القطاع الخاص إلى الوزارة، لأن عملنا فيه عقود مع شركات وكفالات ولا يستطيع أحد أن يضحك علينا بها، لأننا نعرف ما معنى الكفالة وشروطها وقواعدها وكيفية صرفها، وكذلك كوننا عملنا في البنوك على وجه التحديد أخذنا الجانب القانوني منها واستفدنا منه عند مجيئنا إلى الوزارة، وقمنا بسحبها كلها وقراءتها ووضع الملاحظات على بعض العقود، حتى يتم تفاديها لو جددت، بحيث لا يكون هناك التزام، أول على الأقل ليكون العقد عادلاً وليس لصالح القطاع الخاص وليس لصالح المال العام.

س : هل تعرضتم لضغوط نيابية أثرت على أداء عملكم؟ وهل الأسئلة البرلمانية مثلاً أحدها؟

ج : أنا أساس عملي هو العدالة والشفافية، وبالتالي مبدأ آخر لابد من التاكيد عليه وهو أن الأسئلة هي حق للنائب للاستفسار عن أي موضوع يراه، فكون السؤال يأتي من السلطة التشريعية فمن باب أولى للسلطة التنفيذية الرد عليه، ويبقى الخلاف هل الفترة المعطاة للرد كافية أم لا،

وهناك بعض الأسئلة أجبنا عنها في اليوم نفسه، وبعضها يحتاج إلى وقت لاصرارنا على الرجوع إلى الملفات والمخازن، لتوفير كل المستندات المطلوبة، وهذه الأسئلة استفدنا منها كثيراً وفتحت لنا ملفات وأوضحت لنا الكثير من الأمور، وتفادينا الاشياء اللاحقة التي أتتنا بسبب هذه الاسئلة، وهناك بعض الأسئلة الله أعلم ما وراءها وأنا لا أتعب تفكيري أو فكري لأعرف ما الهدف من وراء هذا السؤال وأترك الحكم للناس.

س: ما مدى تعاون النواب معكم؟

ج : الأساس هو التعاون لأن المستفيد في النهاية هو الوطن والمواطن، وأنا والحمد لله علاقاتي مع كل إخواني النواب برغم أسئلتهم، هم ربع وإخوان، والحمد لله لا يوجد عندي ما يخلق هذه الأزمة أو عدم الفهم.

س : وجه النائب مبارك الدويلة إليك سؤالا برلمانيا حول موضوع شركة كيمز فهل هناك نية لإعادة النظر في موضوع الشركة؟

ج : وفقا لصلاحياتي ووفقاً للإعلان ليس هناك تجديد، ولم يستجد شيء حتى لحظة هذا اللقاء والله أعلم ماذا سيستجد غداً، وبالمناسبة اليوم (أمس) ينتهي عقد شركة كيمز، وأنا تمنيت أن يأتي السؤال من أي عضو إلا من الأخ مبارك، لأنه هو رئيس لجنة حماية الأموال العامة، ولو وجه أي عضو آخر هذا السؤال ما يخالف، ومع كل هذا فهو نائب وله الحق أن يسأل، والحمد لله أنا لدي مستنداتي ومن واقعها أتصرف (إلى،إلى،إلى)، وقلت للإخوان ذلك، ومع الأسف(كيمز) أعطيناها فرصاً بما فيه الكفاية ولم تستغلها، وأنا كنت واضحاً معهم وقضاؤنا نزيه والحمد لله، فليذهب من يشاء ليأخذ حقه إن كان له حق وليطلب تعويضاً زيادة عليه، فماذا يريد اكثر من ذلك؟ نحن لا شيء عندنا نخفيه وكل الأسئلة التي أتتنا من الأخ النائب مبارك الدويلة وغيره في هذه الجزئية سنرد عليها بالكامل وما عندنا شيء نخفيه.

س : ما صحة ما أثاره بعض النواب من أن هناك تنصتاً على مكالمات اعضاء المجلس؟ هذا قبل القانون أو بعد القانون؟

ج : قبل القانون وبعده. . بعد القانون ما سمعت، أنا سمعت قبل وأعتقد أنهم ذكروا في وقت انتخابات أو شيء من هذا القبيل، لكن بعد القانون لم يصدر أي كلام من هذا النوع، وأنا أعلن من خلال هذا اللقاء ومن خلال «الرأي العام» أنني لم أعط أحداً الموافقة للتنصت على أي مكالمة.

س: وهل كانت هناك موافقات في السابق؟

ج : أنا لا أتذكر، على وقتي لاأتذكر.

س : أقصد في السابق بصفتك وزيراً للمواصلات هل كان يطلب منك أو من غيرك من الوزراء السابقين التنصت؟

ج : ربما كان الطلب يأتي من وزارة الداخلية أو النيابة العامة والله أعلم، لكنني لاأتذكر.

س : إلى أين وصل موضوع شركتي الاتصالات مع الوزارة؟

ج : الساحة هادئة حالياً والحمد لله.

س : ربما كان هدوءاً يسبق عاصفة أخرى معهما! على كل حال، يقال إنكم منحازون إلى الشركة الوطنية للاتصالات ضد الاتصالات المتنقلة؟

ج : العدالة والمساواة والمال العام تشكل المثلث الذي يهمنا ، إذا كانت الشركة (أ) أو الشركة (ب) تقول أي شيء، فهذا لا يهمنا، إذا كان عند أي شركة مستند فلتقدمه، ولو كان ثمة فعلاً ما يثبت ما تقوله لكانت ذهبت إلى المحاكم وطلبت تعويضاً وكسبت، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا عن الآن؟ سابقاً قالوا إن أنحيازنا للشركة الوطنية نتجت عنه خسائر للشركة، وأتفاجأ هذه الأيام بإعلان أرباح قياسية للشركة التي ادعت أنها

خسرت، وأحب أن أؤكد أننا لا ننحاز مع هذا ضد هذا، نحن لدينا قانون نطبقه، والتنفيذ طال الشركتين ولم نفضل أحداً على أحد، أوقفنا التعرفة المزدوجة وفتحنا الرسائل القصيرة، والفاتورة يجب أن تكون مفصلة و«ببلاش» من غير فلوس، واللجنة التي اخرجت القرارات التي اعتمدتها، مستمرة في عملها والآن ننظر في ساعات الذروة وما الساعات العادية وما التعرفة المناسبة لكليهما.

س : يقال إن وزارة المواصلات لم تطالب بمستحقاتها من شركة الاتصالات المتنقلة، إلا بعد أن خفضت الحكومة نسبة اسهمها فيها، فهل هذا صحيح؟

ج : أنا ليس لي علاقة لا مع هذا ولا مع ذاك، أنا عندي قانون، عندما تسلمت الوزارة للمرة الثانية فعلته إلى، هذا هو كل ما في الأمر، بكل بساطة.

س: هل هناك نية لإنشاء شركة ثالثة؟

ج : أستطيع أن أرد على هذا السؤال بكل ثقة عندما ينتهي المستشار من تقييم الموجات الموجودة في الكويت لدى القطاعين الحكومي والخاص، لكني أؤكد جزئية مهمة وهي أن هناك فوضى في إستخدام الموجات المتوافرة في الكويت، لا يوجد تنسيق جيد ولا إستخدام امثل، والمعروف أن هذه الموجات لست أنا من يحددها بل الاتحاد الدولي للاتصالات، ويجب أن يكون هناك استخدام أفضل للموجات، وعند انتهاء الاستشاري من دراسة هذه الموجات، سنأتي إلى كل من لديه موجات، سواء كان من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص وأقول له مثلاً: أنت لديك خمس موجات وما تحتاجه هو موجة واحدة فأعطني الباقي، وسيكون لكل موجة سعر، الوضع سيختلف عما هو حالياً.

س : وهل سيتم فتح المجال لإنشاء شركة ثالثة فور الإنتهاء من تحديد الموجات؟

ج : أنا عندما أعلن عن طرح رخصة ثالثة فيجب أن أتأكد من أنه لا يوجد ضغط على المقاسم واتاكد من أنني استطيع توفير موجات، وكذلك أتاكد من وجود أبراج، وما الخدمة التي ستضيفها الشركة الجديدة؟ وهل ستدخلني معها كشريك أم أتركها على علاتها؟ وهل يمكن للوزارة أن تقدم الخدمة؟ كل شيء وأرد، ولا أستطيع أن أؤكد إلا بعد أنتهاء المستشار من دراسة الموجات.

س : تسلمت في الحكومة السابقة وزارة المالية إضافة إلى حقيبة المواصلات، فأيهما الاحب إلى قلبك؟

ج : ما حصل هو الآتي: طبعاً المالية هي مجال عملي وتخصصي طوال السنوات الماضية، لكن طبيعتي هي أنني احب أن أتعلم وأحب التحدي وإثبات الوجود، لذلك عندما كانت لدي الحقيبتان، كنت آتي إلى وزارة المواصلات في الصباح الباكر وأخرج إلى وزارة المالية في حدود الساعة الحادية عشرة ويستمر وجودي فيها إلى السابعة أو الثامنة مساء في بعض الأحيان، هذا غير المواعيد وغير ذلك، لكن عندما كلفت أن أكمل في المواصلات، أكملت، وكانت لدي خبرة سابقة بحدود سنة ونصف سنة وأعرف جماعتها وأعرف عملها ، ولكن تولي أي حقيبة ليس أمراً يتعلق بالخبرة، بقدر ما هو يتعلق بمعرفة كيفية إدارة هذا القطاع، وفي جميع القطاعات يعتمد النجاح على الإدارة الصحيحة، فاذا كانت فعلاً إدارة القطاع ناجحة فسينجح هذا القطاع.

س : ما سبب خروجك من وزارة المالية؟

ج : أنا لم أشكل الحكومة لكي توجه إلي هذا السؤال، وما أحب تأكيده هو أنني لم أقل أنني لا أريدها.

س : هل تعتقد أن إخراجك من وزارة المالية هو تحجيم أو تقليل من صلاحياتك؟ وهل أثر عليك خصوصاً وأنك من أبناء الاسرة؟

ج : نحن أبناء الأسرة نخدم الوطن من اي موقع، ولا شك أن النقل من المالية إلى المواصلات، «التخصص يلعب دوراً» وهذا لا يمنع أني اليوم في المواصلات وغدا الله أعلم آلين، وهذه ظروف، والمهم أن يترك المرء بصماته أينما حل، وأن يثبت للآخرين أنه قادر على إدارة اي مرفق يسند اليه.

س : هل أنت ضامن وجودك في الحكومة المقبلة؟

ج : أنا لا أضمن شيئاً، بل أنا على أرض الواقع أعمل، وإذا كانوا راضين عن أدائي أكمل وإذا لم يكونوا راضين فكيف أستمر؟

س : تردد أنك طالبت قبل تشكيل الحكومة الحالية بمنصب نائب رئيس الوزراء فما صحة ذلك؟

ج : هذا كلام صحف وغير صحيح ولم أتفوه بهذا بتاتاً، وهذا من صلاحيات الكبار ولا أستطيع أن اطلب بل هم يأمرون ونحن ننفذ، ونحن لا نضع شروطاً، وعندما يرون أن فلاناً الفلاني أو فلاناً الفلاني يليق بهذا المسمى فلن يتأخروا.

س : هل صحيح أن مجلس الوزراء منقسم إلى فريقين كل منهما يتبع قطباً في الأسرة؟

ج : وأنا إن شاء الله على أي حزب محسوب؟ (يضحك)، هل تقصد أن الانقسام في أعضاء الاسرة؟

س : لا في مجلس الوزراء ككل؟

ج : أمانة أنا لم أحس أن هناك انقساماً وتيارات، وما أحس فيه أن هناك اختلافاً في وجهات النظر وهذا صحيح وصحي وفي النهاية نحن إخوان ويحصل تبادل في الرأي وإثبات لهذا الرأي أو ذاك الرأي، لكن في النهاية يكون هناك إجماع على رأي الأغلبية.

س : القرارات التي تصدر من مجلس الوزراء هل تتم مناقشتها أم تأتي جاهزة ويطلب منكم التوقيع أو المصادقة عليها؟

ج : لا يوجد مثل هذا إطلاقاً ولا قرارات جاهزة، وأنا شخصيا لم تمر علي مثل تلك القرارات، وثمة مناقشة طبعاً.

س : هل سبق لك أن اعترضت على رأي أو موضوع كان مطروحاً على طاولة النقاش في مجلس الوزراء؟

ج : أنا لا أعترض على رأي بل أبدي رأياً.

س : وهل حصل أن أبديت رأيا وتمت الموافقة عليه أو صرف النظر عنه؟

ج : الرأي الذي لا أقتنع فيه لا بد أن أبدي رأيي فيه، ولست أنا من يفعل ذلك فقط بل جميع الإخوان في مجلس الوزراء لديهم مطلق الصلاحية في إبداء الرأي وفي النهاية يكون القرار جماعياً.

س : هل صحيح ما يثيره بعض النواب من أن الوزراء موظفون كبار وأن لا قرار لهم بل يوقعون على ما يطلب منهم؟

ج : أنا لم أر قرارات طلب منا التوقيع عليها ولا أعرف من أين يأتون بهذا الكلام.

س : هل يزعجك الانتقاد سواء من النواب أو الحكومة أو حتى ما يكتب في الصحافة؟

ج : نعم.

س : أنت قلت النقد وليس التجريح؟

ج : أنا مع النقد البناء ١٠٠ في المئة وليس التجريح، والانتقاد الذي لا يقصد منه تجريح بل الهدف منه إصلاح وضع أهلاً وسهلاً به، أنا من مؤيدي النقد، لكن بشرط أن أعطي فرصة للرد، لكن التجريح لا أحد يرضى

به، ومن يعمل في منصب عام معرض للنقد ومن واجباته استيعاب هذا النقد والاستفادة منه، لأنه سيقوي من عمله المهني والسياسي كذلك، وأنا كثيراً ما تعرضت للانتقاد وجلست مع رؤساء تحرير صحف وقلت لهم إذا أردتم النقد على عيني ورأسي لكن التجريح لا أحد يقبل به ومثلما أنت يا رئيس تحرير لا تقبل أن يجرحك أحد فأنا كذلك لا أقبل وهذا هو المطلوب.

س : ما وجهة نظرك تجاه ما أثاره بعض النواب حول ترتيب بيت الحكم؟ وهل في اعتقادك أن هذا من شأن بيت الحكم أم أن للشعب حق المشاركة في ذلك؟

ج : نا أنظر نظرة تختلف تماماً عن هذا التوجه ، إن اهتمام الناس بهذا الموضوع يعكس حبهم للأسرة الحاكمة وحرصهم عليها وهذه شهادة نفتخر بها، لكن كذلك لابد من التأكيد أن أهل البيت أدرى بشعابه وللبيت ترتيبه الخاص ولابد لصاحب البيت من ترتيب نفسه ، والسؤال هو: لماذا الدعوة فقط إلى ترتيب بيت الأسرة الحاكمة؟ لماذا لا تكون الدعوة إلى ترتيب الأسر الأخرى أيضاً؟ لو قامت كل أسرة على أسس سليمة، لن تجد عندنا مخدرات ولا سلوكيات وتصرفات غير مقبولة، وأنا أوجه الدعوة إلى الأسر من دون تحديد إلى ضرورة الاهتمام ببيتها وابنائها بحيث تخرج للمجتمع أجيال نظيفة وواعدة، لا تؤثر فيها هذه السموم ولا اقصد هناك سموم المخدرات وحسب بل سموم الفتنة وسموم الحقد، وكل هذا يقضي عليه التقويم الصحيح للأسرى، وأؤكد أن ترتيب بيت الحكم من إختصاص الاسرة وكل ما أثير هو لضمان استمرارية هذه الأسرة وهي أولى بشعابها وأولى بترتيب امورها، والاختلافات بين أفراد الأسرة هي في وجهات النظر فقط وتحل بالنقاش والحوار في ما بينهم.

س : دعنا نعود إلى مجلس الأمة، هل أنت مع نقل الجلسات تلفزيونياً؟

ج : على فكرة، النقل ليس مقتصراً على النواب بل حتى الوزراء، فالمشاهد

يشاهد منطق واطروحات وزراء فهي إذاً فرص متكافئة للكل، ثمة نواب يزايدون عندما يجتمعون مع أبناء دوائرهم، ويقولون شوفوا أنا سويت كذا وقلت كذا، لكن يبقى الحكم للناخب ، والنقل التلفزيوني سلاح ذو حدين، يفيدك ويضرك، وأساس الرغبة بقطع النقل هو من النائب الذي بيده تقديم الاقتراح.

س : يقال إن الحكومة هي من تحرض بعض النواب على تقديم اقتراح بقطع نقل الجلسات تلفزيونياً؟

ج : إذا قدم بعض النواب اقتراح قطع النقل قالوا بإيعاز من الحكومة وإذا قدمت الحكومة اتهموها، وفي النهاية نحن نستفيد من النقل لإبداء وجهات النظر ليعرف المشاهد ماذا يجري، وهناك من يتابع الجلسات تلفزيونياً لمعرفة وجهات النظر حول القضايا كافة، لكن علينا أن ننتبه إلى أننا أحياناً نعطي العدو الأسلحة بنيات صافية وحميدة بنقل بعض المعلومات المهمة والحساسة التي يمكن للعدو الاستفادة منها، والمفارقة أن ثمة نواباً يكيلون لنا خلال الجلسة الاتهامات بالجملة، وعندما ينتهون يأتون الينا ويعطوننا اوراقاً نوقعها، ونحن مع النقل لكن لابد من الانتباه إلى االألفاظ.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد بول أونيل وزير الخزانة الأمريكي
خلال زيارته لدولة الكويت*

س : قبل بضعة أشهر صدر قرار أميركي بتجميد الحساب المصرفي الخاص بجمعية إحياء التراث الإسلامي التي تتخذ من الكويت مقراً، هل هناك أي نية في الوقت الراهن لرفع قرار التجميد عن حساب تلك الجمعية تحديداً في ظل معطيات جديدة؟

ج : الواقع أننا لسنا مستعدين في الوقت الراهن لرفع قرار التجميد عن الحسابات المصرفية التي نشتبه في وجود علاقة لها مع الارهاب، الا أننا مستمرون في تبادل المعلومات، وأود أن أشير هنا إلى أن جميع من التقيتهم حول العالم اتفقوا معي في الرأي بأنه ينبغي عدم السماح باستخدام الأموال الخيرية لتنفيذ أغراض شريرة، وأنه لابد من بذل كل الجهود الممكنة لضمان عدم حدوث ذلك.

س: هل هناك خطط لتجميد حسابات مصرفية خاصة بمنظمات أو جمعيات أخرى وبخاصة في الكويت؟

ج : الواقع أننا لا نعتزم الإعلان اليوم عن اي تحركات تتعلق بخطط تجميد حسابات مصرفية جديدة، إلا أن ما يمكنني قوله هو أننا نعكف بصورة مستمرة على إجراء المزيد من التحريات حول الأشخاص الذين ثبت تورطهم في أعمال إرهابية أو أولئك الذين يشتبه في تورطهم، ونحن نبذل كل ما في وسعنا للكشف عن الأشخاص الآخرين الذين يخططون

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٠٢م، العدد ١٢٦٧٦ .

لإلحاق الأذى بالألابرياء في أنحاء متفرقة من العالم، وكما تعرفون، فإن هذا الجهد سيتطلب وقتاً طويلاً ولا يمكنني أن أحدد متى سينتهي.

س : تم حتى الآن تجميد الكثير من الحسابات المصرفية حول العالم بحجة أنها تستخدم لتمويل الإرهاب، هل هناك إجراءات يتم اتباعها للتأكد من أن تلك الحسابات تقوم فعلاً بتوفير الدعم المالي للإرهابيين؟ وهل أنتم على استعداد لرفع قرار التجميد عن الحسابات التي يثبت عدم تورطها في تمويل أنشطة إرهابية؟

ج : نعم.

س : يعتقد البعض أن الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول، وذلك بحجة مكافحة الإرهاب؟ ما تعليقكم على هذا الاتهام؟

ج : أقول ببساطة أنه اتهام باطل،فمنذ وقوع هجمات ١١ سبتمبر، دأب الرئيس الأميركي وأعضاء الإدارة الأميركية على الاتصال بجميع قادة وزعماء دول العالم، وقد أوضحنا لأولئك الزعماء أن الهجمات التي شنها الإرهابيون هي في الواقع هجمات من جانب أناس غير متحضرين ضد الحضارة الإنسانية وأنه لابد لنا من التكاتف والعمل الجماعي على مستوى العالم من أجل ملاحقة الأشرار الذين يدبرون تلك الهجمات.

ولذلك فإن ما نطلبه من قادة دول العالم هو أن يساعدونا على تحديد أولئك الإرهابيين والعمل على منعهم من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية ونحن لا نفرض على أي دولة ما يجب عليها أن تقوم به في هذا الصدد والدليل على ذلك هو أن كل دولة استجابت بطريقتها الخاصة في ما يتعلق بهذا الموضوع حتى الآن.

س : إلى أي مدى أنتم قلقون من وجود أشخاص وجمعيات كويتية تمول الإرهاب، وهل أنتم راضون عن الضوابط التي فرضتها السلطات الكويتية لمراقبة وتنظيم أنشطة الجمعيات الخيرية؟

ج : أود أولاً أن أوضح أننا في الولايات المتحدة لدينا تراث طويل في مجال التبرع بأموال لصالح الأعمال الخيرية التي تهدف إلى مساعدة الفقراء والمرضى، وأنا ادرك أن الكويت لديها تراث طويل أيضاً في هذا المجال، ومن الجيد أننا متفقون على أنه لابد من تشجيع الأغنياء على مساعدة الفقراء والمحتاجين، ولذلك فإننا لا نريد أن نقوم بأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى عرقلة تدفق الأعمال الخيرية الحقيقية، إلا أننا حصلنا على معلومات من أنحاء متفرقة من العالم مفادها أن هناك من يقومون بتحويل الأموال الخيرية إلى اشخاص إرهابيين ممن يخططون لإرتكاب أعمال شريرة، وكما قلت ايضا، فأنه يتعين علينا أن نتعاون مع حكومات الدول الأخرى من أجل الحؤول دون وصول تلك الأموال إلى أولئك الإرهابيين، وأعتقد أنه من حق كل شخص يتبرع بأموال أن يضمن ذهاب تلك الأموال إلى أغراض خيرية وليس إلى إغراض شريرة.

ودار بين الابراهيم والصحافيين بعد مغادرة أونيل الحوار التالي:

س : هل نقل أونيل للكويت طلبات محددة، أو نقل اليكم أفكاراً محددة؟

ج : لا توجد أفكار محددة، وأنما فقط كأن اللقاء بيننا للاطلاع وتحدثت معه (أونيل) في أمور عدة، أما في اجتماع هذا الصباح (أمس) مع رؤساء مجالس إدارات البنوك تم شرح النظام المصرفي في الكويت، وبيت التمويل أيضاً، حيث شرح مسؤولو البيت كيفية التعامل حتى مع «سيتي غروب» و« تيوتيال بأنك»، وكان (أونيل) سعيداً عن حق بما سمعه بأن هذا النظام المصرفي موجود في الكويت، وحتى فيما يتعلق بمفهوم الحوالة المصرفية إذ لا توجد في الكويت ما يوجد في دول أخرى بسبب إنفتاح النظام المالي والمصرفي، وناقشنا موضوع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين دولة الكويت والولايات المتحدة، وكيف يمكن أن يلعب أونيل دوراً كوزير للخزانة في تسريع بدء المفاوضات لهذا الموضوع، وأيضاً فيما يتعلق

باتفاقية منع الازدواج الضريبي وكيفية التعاون مع الولايات المتحدة للاستفادة من خبراتهم في قضايا الإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية.

س: العمل الخيري كان احد الوجوه الناصعة للكويت في الخارج، ألا تخشون أن يؤثر تجفيف منابع الإرهاب على العمل الخيري؟

ج : العمل الخيري ركن أساسي من أركان المجتمع الكويتي، وفي مجتمعات العالم كله حتى في الولايات المتحدة، ولم يتم تجفيف العمل الخيري أو موارد العمل الخيري.

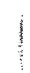
الشيء الوحيد الذي نفعله هو التأكد من أن أموال العمل الخيري تذهب إلى مستحقيها وسنؤكد لهم (الأميركيين) أن الأموال الخيرية في الكويت تذهب إلى مستحقيها، هذا هو الموضوع ببساطة، وليس منع العمل الخيري وتقييده، على العكس هناك عمل مشترك بين الجمعيات الخيرية والحكومات في جميع دول مجلس التعاون للتأكد من أن هذه الأموال تذهب إلى مستحقيها.

س : أعلنت الكويت في وقت سابق أنها ستستعين بمدققي حسابات دوليين كي يقوموا بمراقبة حسابات الجمعيات الخيرية الكويتية، فهل تم هذا فعلياً؟

ج : لم نقل أننا سنستعين بمدققي حسابات دوليين، قلنا إننا سنلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية، ونحن لدينا مكاتب تدقيق حسابات هنا في الكويت لديها القدرة على القيام بهذه المهمة، وما أود التأكيد عليه هو أن كل ما نقوم به في هذا الصدد هو جزء من الجهود الدولية، وأننا نتعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣، وذلك من منطلق كوننا أحد أعضاء المجتمع الدولي الذي يتعين عليه التعاطي إيجابياً مع مثل تلك القرارات.

س : نعلم أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي متعاونة للغاية مع التحالف الدولي في ما يتعلق بكبح جماح الأنشطة الإرهابية حول العالم، ولكن كيف يمكن تتبع مصادر الإموال الداخلة إلى تلك الدول والخارجة منها إذا كانت تلك الدول لا تفرض أي نظم ضريبية على حركة الأموال؟

ج : لا أرى أن لهذا الأمر أي علاقة بوجود أو عدم وجود نظام ضريبي، حيث أن جميع التحويلات المالية تتم تحت إشراف كامل من جانب البنك المركزي الكويتي، وكما تعلمون فإن الكويت لديها نظام مصرفي متطور للغاية، وجميع الخبراء الدوليين الذين زاروا الكويت عبروا عن إعجابهم بذلك النظام الذي نعمل بموجبه منذ سنوات طويلة، ولذلك فإنه لا علاقة لهذا الأمر بنظام ضريبة الدخل على الإطلاق.



مقابلة صحافية مع
الوكيل المساعد للشؤون القانونية في ديوان الخدمة المدنية السيد فيصل الغريب حول عدد من القضايا *

س : ما شروط النقل من وزارة إلى جهة أخرى في القطاع الحكومي؟

ج : قضت المادة (٣١) من المرسوم الصادر في ٤ ابريل ١٩٧٩م بنظام الخدمة المدنية بجواز نقل الموظف من جهة حكومية إلى أخرى بشرط أن يكون النقل إلى وظيفة شاغرة من نفس درجة وظيفته وفي مجموعة الوظائف الرئيسية التي تندرج فيها هذه الوظيفة، ويكون النقل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في الجهة الحكومية المنقول إليها بعد موافقة نفس السلطة في الجهة الحكومية المنقول منها.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢٠) باجتماعه (٤١ / ٢٠٠١م) المنعقد بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠١م بشأن تنظيم عملية ندب ونقل وإعارة الموظفين، أصدر ديوان الخدمة المدنية أخيرا قراره رقم ٥ لسنة ٢٠٠١م بشأن تنظيم إجراءات الندب والنقل والإعارة وشغل الوظائف الإشرافية في جميع الأجهزة الحكومية، والذي جعل آلية شغل الوظائف الشاغرة بالجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالندب أو النقل أو الإعارة مركزياً عن طريق الديوان بحيث تقوم الجهة بإبلاغ الديوان عن الوظائف الشاغرة بالجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالندب أو النقل أو الإعارة مركزياً عن طريق الديوان بحيث تقوم الجهة بابلاغ الديوان عن الوظائف المراد شغلها بطريق النقل أو الندب أو الإعارة، والذي يقوم بدوره الإعلان عن

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٦٧٩ .

تلك الوظائف وطريقة شغلها، كل ذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ٥ لسنة ٢٠٠١ سالف الذكر.

س : هل هناك اقتراحات لتعديل بعض مواد قانون الخدمة المدنية الحالي بسبب مضي فترة طويلة على وضعه؟

ج : هناك دراسة لتطوير قانون ونظام الخدمة المدنية ليتواكب مع تطورات الإدارة الحديثة وذلك لمضي فترة طويلة على وضع تشريعات الخدمة المدنية (قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ ومرسوم نظام الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية وتعاميم الديوان) فلقد تطلب الأمر مراجعتها وتنظيمها لتتواكب مع التغيرات التي طرأت على أساليب ونظم الخدمة المدنية، وذلك وفق مقتضيات المصلحة العامة، وبما يؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري والارتقاء بمستوى أداء الخدمات، لذلك فقد أعد قطاع الشؤون القانونية خطة لمراجعة تشريعات الخدمة المدنية.

ومن ضمن الموضوعات المقترح مراجعتها نظام تقييم كفاءة الموظف ونظام الترقية، وكذلك من ضمن الموضوعات المقترح استحداثها: نظام مراقبي شؤون التوظف الوارد النص عليه في القانون رقم ١٩/ ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وهناك دراسة ظاهرة الإجازات المرضية وتأثيراتها المالية على ميزانية الباب الأول وكذلك تأثيراتها السلبية على انضباط الموظفين وحسن أدائهم لأعمالهم.

س : ما شروط صرف العلاوة الاجتماعية والأولاد للمرأة؟

ج : نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١/ ٧٩ بأن يمنح الموظفون الكويتيون علاوة اجتماعية عن أولادهم، فالأصل أن تصرف علاوة الأولاد للأب الموظف إلا الفقرة الثانية من ذات

القرار قد جاءت بنص خاص يمنح الموظفة الكويتية علاوة اجتماعية عن أولادها في حالتين:

الأولى: وفاة والدهم أو عجزه عن العمل أو الكسب مع عدم تقاضيه أي مرتب أو معاش أو مساعدة من الخزانة العامة بصفة دورية.

الثانية: إعالتها لأولادها دون أن تتقاضى نفقة ممن تجب عليه نفقتهم. وهي ذات الشروط التي أبقى عليها قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠١ بشأن صرف العلاوة الاجتماعية للعاملين بالجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بالكامل.

ويجوز للموظفة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي أياً كانت جنسيته ومنهم البدون طلب علاوة الأولاد بنفس الشروط السابقة وهناك حالات عديدة تصرف علاوة الأولاد طالما تتوافر بها الشروط.

س: هل هناك استثناء لأبناء وأسر الشهداء والأسرى في عملية التوظيف؟

ج : إن آلية التعيين في مختلف الوظائف تتم وفقا للآلية التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥١ بشأن مركزية التعيين وجعلها عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وقد وضع هذا القرار ضوابط ومعايير تسجيل المرشحين لشغل الوظائف، كما أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم ٤ وقد وردت بكلا القرارين معايير المفاضلة بين المرشحين ولم يأت أي منهما بأي استثناءات من تلك المعايير وهذه الآلية تجعل التوظيف أكثر إنصافاً وحتى يأخذ كل ذي حق حقه.

س : كم عدد الحالات المستثناة من إجازات زوجات وأمهات الأسرى؟

ج : سبق أن أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم ٩٣/١ بشأن منح بعض الإجازات الخاصة بمرتب كامل أو بنصف مرتب، حيث أجازت

الفقرة (أ) من المادة الأولى من ذلك القرار منح اجازة خاصة بمرتب كامل لرعاية الأسرة لوالدات وزوجات الأسرى والمفقودين لمدة سنة قابلة للتجديد أو بعد عودة الأسير أو المفقود بخمسة عشر يوما أيهما أسبق.

وانطلاقاً من سلطة مجلس الخدمة المدنية المخولة له بموجب المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية فلقد صدر أخيراً القرار رقم ٣ / ٢٠٠٠ بالغاء الفقرة المشار اليها من جواز منح الإجازة الخاصة برعاية الأسرة لوالدات وزوجات الأسرى والمفقودين وإنهاء اجازات الذين صرح لهم بإجازات خاصة لرعاية الأسرة وعدم جواز تجديدها بعد انتهائها، إلا أن المجلس ومراعاة منه لظروف بعض الحالات فقد أجاز تجديدها بعد انتهائها واستثناها من هذا الحظر.

وقد بلغ عدد الحالات التي تمت الموافقة على استمرار منحها الإجازة (٥٩) موظفة في مختلف الجهات الحكومية.

س : هل هناك كوادر خاصة لبعض المهن سيتم إقرارها خلال الفترات المقبلة؟ وما هي؟

ج : هناك أنواع كثيرة من البدلات التي يتم منحها للموظفين إلا أن هذه البدلات يوجد منها ما يرتبط بجهات معينة (مثل كوادر العاملين بإدارة التحقيقات، وكوادر العاملين ببلدية الكويت) وهذه البدلات يتم منحها من خلال تشريعات قانونية (قوانين - مراسيم) تعالج أوضاع هذه الفئات وفقاً لأنظمة التوظف الواردة في قوانين تنظيم هذه الجهات، وهناك بدلات أخرى ترتبط بوظائف معينة مثل بدلات الأطباء والمهندسين والفنيين وهذه البدلات يتم اقرارها من خلال قرارات تصدر من مجلس الخدمة المدنية وقد صدر أخيراً قانون في شأن الإدارة العامة للتحقيقات، وقد تضمن هذا القانون منح العاملين في هذه الإدارة بدلات معينة، أما فيما يتعلق ببلدية الكويت فهناك دراسات وتوجهات لإقرار بعض البدلات للعاملين فيها وكل

هذه مجرد دراسات ومطالبات.

س : ما التخصصات المطلوبة للوزارات والجهات الحكومية وغير المتوافرة لدى الديوان؟

ج : آلية التعيين المركزية التي حددها قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٥٥١ تتضمن أن تلتزم الجهات الحكومية بإرسال احتياجاتها من مختلف التخصصات إلى الديوان والذي يقوم بدوره بترشيح المسجلين لديه وفقاً للمؤهل والعمل الذي يتفق معه والجهة التي تحتاج مثل هذا التخصص.

وهناك تخصصات تطلبها الجهات لا تسد الأعداد الموجودة منها احتياجات تلك الجهات لأنها غير متوافرة لدى الديوان وذلك يتأتى من عدم رغبة حاملي بعض المؤهلات التخصصية في الانخراط في العمل الوظيفي وتفضيل العمل في المجال الحر على العمل في القطاع الإداري، ومن ثم يواجه الديوان بعض الصعوبة في تلبية احتياجات الجهات من مثل هذه التخصصات مثل (الأطباء، والمهندسين، والقانونيين، والحاسب الآلي)، وغيرهم من حملة المؤهلات التخصصية التي تتسم بطابع فني مهني لا تكون متوافرة وبصورة دائمة لسد احتياجات مختلف الجهات الحكومية.

س : كم يبلغ عدد الذين لم يتم ترشيحهم حتى الآن؟

ج : بانتهاء الفترة الخامسة من التسجيل والفترة الخاصة للتسجيل في وزارة التربية ٢ فإن أعداد المسجلين والمرشحين للتوظيف وصل إلى ٣٦ ألفاً و٦٢٨ رشح منهم ٢٥ ألفاً و٥١٦ مواطناً.

س : هل هناك ثمة تعديلات على قرار مجلس الخدمة المدنية بشأن الوظائف الهندسية؟

ج : في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١ صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ بشأن وظائف وبدلات ومكافآت المهندسين وشاغلي الوظائف

ذات الطابع الهندسي الكويتيين في الجهات الحكومية، والذي تم العمل به اعتبارا من ١/ ١١/ ٢٠٠١، وقد تضمن ذلك القرار كما هو معلوم تحديد الوظائف المقررة لكل من مجموعة الوظائف الهندسية والوظائف ذات الطابع الهندسي وشروط شغل كل وظيفة من هذه الوظائف والبدلات والمكافآت المقررة لها.

ولما كان القرار رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه قد أجاز إضافة تخصصات أخرى إلى التخصصات الهندسية المشار إليها في الجدول المرفق بالقرار سالف البيان وذلك بالاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية، فقد صدر تعميم الديوان رقم ٣ لسنة ٢٠٠٢ بإضافة تخصص رئيسي آخر وهو الهندسة الزراعية (بكالوريوس الهندسة الزراعية) إلى التخصصات الهندسية الواردة بالجدول المرفق بالقرار رقم ٧ لسنة ٢٠٠١ على أن تكون هناك موافقة مسبقة من الديوان على كل حالة تشملها هذه الإضافة.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد الصباح وزير الدولة للشئون الخارجية حول عدد من القضايا *

س : هل تم إقرار الورقة الخليجية المشتركة إلى قمة بيروت خلال اجتماع الرياض؟

ج : تم بحث كل المواضيع التي من الممكن أن تثار في القمة وتم التوافق حولها.

س : هل تتناسب نتائج الاجتماع الوزاري للجامعة العربية مع الطموحات العربية للقمة المقبلة؟

ج :ـ ثمة أمور مهمة تم التوافق حولها وهي التوصية بدعم أشقائنا في فلسطين بمبلغ ٥٥ مليون دولار في الشهر حسب طلبهم وتم الإجماع من قبل وزراء خارجية الدول العربية على رفع هذه التوصية إلى القمة ونأمل أن تقر.

س : العراق يقوم بتحرك ديبلوماسي في المنطقة فنائب الرئيس العراقي في الأردن يتهم الكويت بالتحريض والتحضير لضربة عسكرية أميركية ضده، فما ردكم؟

ج : العراق دائماً يكرر هذه الادعاءات وهذه الأكاذيب وهذا أمر ليس بجديد عليه، والواضح أن الكويت تقف مع تنفيذ العراق لقرارات الشرعية الدولية، فما يجمعها بالشعب العراقي كبير، والنظام العراقي مسؤول عن تسميم الأجواء العربية.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠٠٢م، العدد ١٢٦٨٢ .

س : بحثتم خليجياً احتمال توجيه ضربة عسكرية للعراق؟

ج : لا أعلم أن كان هناك توجه أميركي لاستخدام القوة، سمعت من الصحافة عنها، في حين سمعت من المسؤولين الأميركيين عدم اتخاذ أي قرار بشأنها بعد.

س : كيف تصفون ما نتج عن الحوار العراقي - الدولي من استعداد العراق لإعادة جزء من الممتلكات على أن يكون من خلال « يونيكوم » لا فورنتسوف؟

ج : هذه جزئيات تفصيلية في الحقيقة، ما يعنينا منها هو أن ينفذ العراق كل قرارات مجلس الأمن، فإن أراد أن يبدأ خطوة خطوة، فهذا الأمر عائد اليه ولن ندخل في جزئيات معه، قبوله يجب أن يكون كاملاً وما يعنينا في الأمر أسرانا، والممتلكات المهمة بالنسبة لنا هي أرشيف الدولة وليس المقتنيات المادية.

س : هل هناك اجراءات احتياطية واحترازية في حال توجيه ضربة للعراق؟

ج : نحن دائماً متحسبون لأي ظرف.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد الخالد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حول عدد من القضايا *

س : كيف ترون طلب المناقشة المقدم من ٣٣ نائباً لطرح قضية تفشي المخدرات للنقاش العام بالمجلس؟

ج : بدون شك نرحب بالطلب، فهو يضيف للموضوع أهمية، وقد تطرقنا لتقرير لجنة مكافحة ظاهرة تفشي المخدرات بالمجلس خلال مؤتمر تقييم تجربة المكافحة، حيث استعرضنا الشق الذي يهم الداخلية وبقية الوزارات ووضعناه موضع البحث والتنفيذ، ونحن بانتظار مناقشة هذا التقرير بالمجلس ونشكر من سعى وتقدم بالطلب.

س : الحكومة تسعى للقضاء على ظاهرة إصدار الشيكات من دون رصيد وهناك مقترح لديها بتعديل قضايا الشيكات إلى جنحة فمتى يرى القانون النور؟

ج : بالأمس تلقيت ردود الوزارات كلها وفي الأسبوع المقبل سنبدأ الاجتماعات وفقاً لتكليف مجلس الوزراء وسنخرج بتصور في الموضوع.

س : لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية تجتمع بشأن قانون تحديد من يجوز منحهم الجنسية؟

ج : طلبت من أعضاء اللجنة تأجيل الموضوع حتى يتسنى لنا دراسة الآلية التي وضعت لعمل اللجنة التنفيذية، بحيث يتم إدخال بعض التعديلات

* جريدة الرأى العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠٠٢ م ، العدد ١٢٧٣٣ .

لضمان سرعة عجلة آلية العمل فيها، وأعضاء اللجنة أيدوني في ذلك، ونحن اليوم لم نأت لمناقشة العدد ٢٠٠٠ أو ١٠٠٠ أو أي رقم، وإنما أتينا لنبحث هل نضع عملية التجنيس في قانون أو في اللائحة الداخلية لعمل اللجنة التنفيذية بحيث نضيف حملة إحصاء ١٩٦٥ وما قبل بمعنى استمرارية الوجود وحسن السير والسلوك اضافة إلى تعديل القانون ١٠٠ / ١٩٨١ بضرورة أن يكون الشخص حاملاً جوازاً صالحاً وإقامة صالحة وهي وفق الشروط التي نستخدمها للنظر في الطلبات الموجودة اليوم، وما حدا بنا لطلب وضع هذه الشروط والضوابط وفقاً للقانون أننا لاحظنا أن من سلبيات آلية عمل اللجنة التنفيذية أن عملية تعديل الأوضاع لمن هم فوق عام ٦٥ خفت وقلت كثيراً ونحن لدينا كنز من المعلومات ونعرف كل شخص ما هو انتماؤه وأصله وفروعه وما إلى ذلك، وكلمة «تجنيس» بحد ذاتها واضحة وضوح الشمس ويقصد بها أن الأجنبي الحامل لجنسية بلده يتقدم للحصول على الجنسية الكويتية ويقدم مستنداته الأصلية ليحصل على شرف الجنسية الكويتية، إضافة إلى ذلك فقد كان لدينا نحو ١٢٢ ألفاً من غير محددي الجنسية أو المقيمين بصورة غير قانونية عندما بدأت اللجنة عملها عام ١٩٩٦ م والآن العدد انخفض إلى ٧٥٩٠٠ والسؤال أين ذهبت الـ ٤٧ ألف حالة « ووين راحوا»، العام قبل الماضي جرى تجنيس ١٠٠٠ والعام الماضي ٦٢٥ ولكن البقية كلهم عدلوا أوضاعهم وهو الأمر الذي نريده وأنا أضع ثلاثة خطوط تحت كلمة «التجنيس» لأنه يجب أن نفرق بين التجنيس وتعديل الوضع، لقد حصلت على كل دعم من إخواني في اللجنة البرلمانية، وسأعود إلى مجلس الوزراء لأ طرح الموضوع يوم الأحد المقبل للتداول فيه وتحديداً كانت الضوابط ستوضع وفقاً لتشريع جديد ومنفصل عن العدد الذي يجوز تجنيسه، وتحديداً في المادة الخامسة الفقرة الثالثة من قانون التجنيس يضاف إلى نصها الضوابط المذكورة حملة إحصاء ١٩٦٥ م وما قبل وجواز صالح

وإقامة صالحة وبالتالي يكون الموضوع أكثر انضباطاً ليحقق الفرص أو الاستعانة باللائحة والشروط الداخلية.

س : حدثت حملة أمنية قوية ومداهمات للقبض على شبكات الدعارة في بعض المناطق، فهل ستستمرون في مثل هذه الحملات خاصة أن هناك أعداداً كبيرة من المخالفين للإقامات؟

ج : كل إدارة من إدارات وزارة الداخلية تمارس عملها اليومي ولا يوجد لدينا الآن موسم للتحرك أو القيام بحملات كما شاهدتم في جليب الشيوخ، وقد قامت الأجهزة المعنية بتحركين أو حملتين من قبل، وبين فترة وأخرى يجب أن نتحرك لعملية تطهير البلاد من الفساد بأنواعه، ويجب التفريق هنا بين مخالفي قانون الاقامة وبين التركيبة السكانية، فلدينا مشكلة في التركيبة السكانية، أما موضوع مخالفي الاقامة فهناك لجنة ثلاثية تقوم بدورها، ونحن كل مطلع شمس نستطيع أن نعرف عدد المخالفين حيث ينقل كل يوم عدد من المقيمين من الإقامة الصالحة إلى المخالفة وهؤلاء نمنحهم مهلة أسبوعين لتعديل أوضاعهم، لكن الأعداد المخالفة لستة أشهر مثلاً لا تشكل ظاهرة ولا نسبة يمكن الاعتداد بها، وقد أثبتت الأحداث التي وقعت في خيطان أن جميع من قبض عليهم يحملون اقامات صالحة، كما أن حملات المداهمة لا تبين وجود مخالفين، والذين ضبطوا في جليب الشيوخ وهم أكثر من ١٢٠٠ كلهم يحملون إقامات صالحة ولكن جرى إبعاد البعض في ضبطيات دعارة رغم صلاحية إقاماتهم والإبعاد لم يأت لعدم صلاحية الإقامات وإنما لأسباب أخلاقية.

س : ع بداية موسم الصيف هل هناك إجراءات أمنية للحد من ظاهرة حوادث «الجت سكي»؟

ج : من دون شك نحن مسؤولون عن الحفاظ على أمن وسلامة الناس في البر والبحر والجو، ولكن موضوع «الجت سكي» تابع لوزارة

المواصلات وهم وضعوا شروطاً دون الاستعانة بوزارة الداخلية .

س : هناك كلام عن اللجنة التنفيذية لمعالجة المقيمين بصورة غير قانونية بأنها لم تعد مجدية في عملها وتضحياتها وهناك كلام عن رشاوى في هذه اللجنة ؟

ج : الكلام كثير والكل يعرف ليتكلم ولكن أين الحقيقة ؟ هل هناك حالة ضبطت؟ لا توجد أي حالة، وهذا الكلام يشبه الكلام عن تجار الاقامات ولكن هل هناك حالات أو حتى حالة واحدة ضبطت؟ لا توجد أي جنسية تصدر وإلا محمد الخالد « شايفها» ومطلع عليها شخصياً.

س : كيف ترى معدل الجريمة في الكويت والذي تشير التقارير إلى انخفاضه؟

ج : تدني معدل الجريمة بلا شك بسبب همة وكفاءة العاملين بالداخلية ونتمنى المزيد من التراجع في معدل الجريمة إن شاء الله .

مقابلة صحافية مع
رئيس مجلس الأمة السيد جاسم الخرافي
حول عدد من القضايا *

س : الصحف الكويتية لم تبرز بالقدر الكافي هذا النشاط الحيوي لزيارتكم إيران، نظراً لانشغال الساحة بالقضايا المحلية، ومنها «الاستجواب» فما تعليقكم على ذلك؟

ج : الصحافة غطت الرحلة كاملة، وأعطتها حقها، وهناك إرتياح كبير فيما يتعلق بالزيارة ونتائجها، ولكن دائماً وليس في هذه الفترة بالذات تركز الصحافة على الأمور المحلية لقناعتها،لأن القارئ الكويتي والمقيم يرغب في متابعة هذه القضايا، وبرأيي الشخصي فإنه لا بأس من أن نتابع قضايانا المحلية خصوصاً بعدما تم تطوير الفضائيات، وأصبحت هناك إمكانيات كبيرة لمتابعة الاحداث العالمية، ومن منطلق الأمانة أقول أنه لا مانع أن يكون هناك تركيز على القضايا المحلية، ولكن أرجو ألا نبالغ في هذا التركيز ولا في متابعة الأحداث المحلية، فكل إستجواب يبدأ الحديث عنه قبل تقديمه، ويستمر الحوار بعد تقديمه، وأعتقد أنه عندما نصل إلى مثل هذا التصور في المتابعة، تكون هناك ردود فعل غير إيجابية، ولعل أهمية عدم الحديث عن الاستجواب قبل أن يقدم هو لا يفسر بأنه آلية من آليات التهديد، وعليه أتمنى لكل من لديه استجواب ألا يتحدث أو يهدد بتقديمه وأن يقدمه عندما يكون مستعداً لتقديمه، وعلينا أن نحصر النقاش داخل قبة البرلمان حتى تتاح الفرصة للإستماع للرأي والرأي الآخر في آن واحد، خصوصاً أن النقل

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٧٣٣ .

التلفزيوني في مجلس الأمة الآن، يتيح الفرصة لكل من يرغب للاستماع للرأي والرأي الآخر، وبإمكان الصحافة أن تنقل هذه الآراء أثناء إثارتها الموضوع في الوقت المحدد للاستجواب، وأنا أصدقكم القول أنني متخوف مما يحدث من آراء مختلفة في الندوات التي لا تمثل إلا رأياً واحداً سواء كان مؤيداً أو معارضاً، أما متابعة الصحافة لهذه الندوات وبهذه الطريقة، وبهذه المانشيتات، فإنها تحول الحق الدستوري الراقي إلى رأيين مختلفين، وكان هناك حرباً قائمة بينهما، وكل ذلك يحدث قبل أن تتاح للمستجوبين والمستجوب أن يأخذ حقه بالحديث في الجلسة المخصصة للاستجواب،وأنا أتكلم بهذه الروحية من منطلق حرصي على الكويت وعلى عدم الإساءة بهذا الأسلوب من الطرح لمؤسساتنا الديموقراطية وأيضاً من منطلق الحرص على ألا يتحول الاختلاف في الآراء إلى عداوة شخصية، وهذا الحديث لا يعني أن الكويت بلد الملائكة أو أنه ليس لنا أخطاء، ولكن يعني أن علينا الا نعالج الخطأ بالخطأ الآخر، وأنا على يقين من أن الاستجواب سيكون راقيا وستطرح به الآراء من جميع الأطراف من منطلق الحرص على الكويت ومستقبل الكويت، وبالرغم مما دار من نقاش سواء كان في الصحافة أو الندوات فسينتهي الامر بألا يكون هناك خلاف على مصلحة الكويت.

س : تهديد الشيخ صباح الأحمد بالاستقالة،، هل يسلب النواب بعض حقوقهم؟

ج : الحديث عن استقالة الشيخ صباح لا أعتبره تهديداً، فهذه وجهة نظره، والشيخ صباح بشر ولديه مشاعره، ومثل ما نريد أن يحترم الغير مشاعرنا وآراءنا ووجهة نظرنا فعلينا أيضاً أن اختلفنا مع الشيخ صباح في اسلوب طرحه أو فيما يطرحه، علينا أن نحترم هذا الطرح.

س: هل تعتقد أن أسلوب معالجة الحكومة للاستجواب فيه حكمة وعقلانية؟

ج : ليس هناك أسلوب لمعالجة الاستجواب إلا بقيام الوزير بالإجابة على ما يقدم إليه، وليست هناك تكتيكات، وما يجب أن يكون واضحاً للجميع هو أنه ليس هناك تصويت على الاستجواب، فالمشرع أعطى هذا الحق لفرد واحد يمكنه أن يقدم استجوابه وهو عبارة عن سؤال مغلظ ولذلك يجب الا نتحدث عن موضوع طرح الثقة، إلا بعد أن نستمع وعلينا وقتها أن نحكم، ويجب أن نبين للجميع أن ما يتعلق بالاستجواب يختلف اختلافاً كاملاً عما يتعلق بطرح الثقة، يجب على الحكومة أن تعي أن هذا حق دستوري للنائب ويجب ألا يكون هناك جزء من هذا الحق.

س : هناك من صرح بأن استجواب الإبراهيم استجواب سياسي بحت بعيدا عن الإصلاح والموضوعية، فهل تعتقد صحة هذه الفكرة؟ وما رأيك؟

ج : لا أستطيع أن أتحدث عن النوايا وأرجو ألا تكون صحافتنا آلية للتراشق حول وجهات النظر المختلفة، فهناك استجواب قدم، وهناك رد يجهز، وبالتالي علينا ألا نحاسب النوايا، وأن نعمل لمصلحة الكويت، ونحافظ على زمالتنا ولا نتيح أي مجال للفتنة، وعلينا كذلك أن نعي أننا بلد صغير ومجموعة مترابطة تحرص على هذا الارتباط، ولدينا أمير يحرص كل الحرص على وحدة الصف، وبالتالي علينا جميعا أن نقدر الأوضاع التي نحن فيها، وأن نستعمل حقوقنا الدستورية الكاملة دون جزع وفي الوقت نفسه علينا أيضاً ألا نبالغ في استعمال الحقوق الدستورية .

س : هناك سرية خاصة للبنك المركزي تقع ضمن قوانين المصارف، وتلك السرية ضمن بنود الاستجواب، فهل تعتقد أن الحكومة ستلجأ للمحكمة الدستورية للحفاظ على حقها؟

ج : إذا كنت قبل أن أتحدث معكم طالبت بعدم الخوض في تفاصيل الاستجواب على صدر صفحات الصحف، فكيف تريد مني أن أدخل معكم

في هذا التفصيل؟ هذا الموضوع من محاور الاستجواب، وسنستمع لما لدى الطرفين، وبالتالي كل هذه المواضيع ستطرح في جلسة الاستجواب، وهذا ما أرجوه منكم ومن الزملاء (النواب) وألا يكون هناك خلاف واجتهاد حول مواضيع الاستجواب، إلا في المكان المخصص له وهو البرلمان.

س : خلافا للظاهر الحكومة ليست متضامنة مع الوزير الإبراهيم وهناك بعض الوزراء يرون الاستجواب صلباً، ويوحون لبعض النواب بالمضي فيه فما تعليقكم على ذلك؟

ج : هذا أيضاً من مواضيع النوايا، فمن الذي قال هذا الحديث؟ وإذا كان هناك اتجاه نحو هذا الموضوع فأكثر من سيشعر به هو الوزير المختص، وأنا شخصياً على يقين بأن من الصعب أن يكون هناك هذا الاتجاه.

س : هناك من يلاحظ نوعاً من العبثية في علاقة المجلس والحكومة فهل للرئاسة دور يجب أن تقوم به خصوصاً أن هناك استجوابات أخرى مقبلة؟

ج : هناك حدود معينة للرئاسة التي تحكمها اللائحة وقرارات المجلس وأيضاً لابد أن نوضح للزملاء النواب أنهم أعضاء في مجلس الأمة، تم أنتخابهم من قبل المواطنين، وبالتالي فإن الحديث بصورة غير دقيقة تسيء لمؤسستنا الديموقراطية، وكل ما استطيع الإجابة عليه أن المواطن في النهاية هو الذي يحكم على مثل هذه التوجهات ومثل هذه التصرفات ويقيم كل الخطوات التي يتابعها ويراها، وأقول إن الصحافة أيضاً عليها دور ومسؤولية لأن الصحافة هي السلطة الرابعة، ويجب الا تساهم بهذه الإثارة فيما بين الزملاء أو بين المجلس والحكومة ولاشك أن على الحكومة دوراً والمطلوب منها وضوح الرؤية والتنسيق فيما بينها، إذ لا يجوز أن يكون هناك انفراد أو آراء مختلفة بين الوزراء،، فهذا يسيء للحكومة

ويضعفها، ولذلك أتمنى أن يعاد النظر فيما يتعلق بموضوع التضامن الحكومي وأن يتفهم أعضاء الحكومة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، لأن العمل الجماعي فيه خير الكويت وليس خير فرد من أفراد الحكومة.

س : سبق أن توليتم حقيبة المالية، واطلعتم على مواد الاستجواب، فما الإصلاحات التي يمكن أن يقوم بها الوزير ولم يقم بها؟

ج : هذا سؤال عام، فكما ذكرت أن الاستجواب قدم وسيجيب عنه الوزير المختص، وليس من الصالح أن نجتهد في الإجابة أو التعليق أو حتى الاستفسار قبل أن نسمع ما سوف يدور من نقاش، وهذا ما أدعو اليه، الصحافة يجب أن يكون هناك انتظار لما سيدور من نقاش يوم الجلسة للاستجواب.

س : ما تقييمكم لأداء الحكومة؟ هل هناك من النواب من يخشى حل المجلس؟ وإلى أي مدى تكون هذه الخشية؟

ج : دعني أولاً أجب بشأن حل المجلس، فأقول إن الحل حق دستوري لسمو الأمير، ولا يجزع منه أحد، وأؤكد أن سموه لن يستعمل هذا الحق، إلا إذا وصل الوضع بين السلطتين إلى مرحلة من مراحل الإساءة للوضع العام، ولهذا فإنه لا مجال للحديث عن جزع النواب أو عدم جزعهم، وأؤكد مرة أخرى أن ما يتعلق بهذا الموضوع حق دستوري لسمو الأمير وحده، وبالتالي لا يجب أن يكون هناك جزع من أي كان، أما فيما يتعلق بأداء الحكومة فبالإمكان أن يكون أفضل، لأن أداءها الحالي يعتمد اعتماداً كبيراً على المجهود الكبير للوزير، ونحن بحاجة لعمل جماعي، ولذلك يجب على الوزراء أن يعوا أهمية العمل الجماعي لما فيه صالح المجموعة حتى تكون النتيجة في النهاية للكويت وأهلها.

س : هل نحن بحاجة لإعادة النظر في إعادة ديموقراطيتنا التي غرقنا فيها حتى النخاع، وإيجاد طريقة أفضل للتعامل خصوصاً أننا منذ التحرير نخرج من أزمة لندخل في أزمة؟

ج : وإن كنا نخرج من أزمة إلى أزمة، فإنه يجب أن نحمد الله كثيراً، ونشكره على أن هذه الأزمات ليست أزمات من النوع الذي يثير أوضاعاً غير مطمئنة أو تتعارض مع قيمنا ومبادئنا، فبالرغم من كل تلك الأزمات، فنحن وقيادتنا في قارب واحد . أما فيما يتعلق بالديموقراطية، فالحديث عنها ليس هذا مجاله، لأن الديموقراطية أصبحت حقاً ولا بديل عنها في الكويت، وهي الحامية لنظام الحكم في الكويت، وقد أثبتنا من خلال الديموقراطية ولاءنا لنظامنا ولشرعيتنا، وما أتمناه أن نعي أهميتها، نعمل جميعاً يداً واحدة للحرص على الاستعمال الأمثل لها، وعلينا أن نحرص ألا نسيء لها، فالديموقراطية سلاح ذو حدين، فإن أحسنا استعمالها جاءت بالخير للبلد، وأن أسأنا استعمالها ستتحول إلى فوضى، ولهذا يجب علينا أن نحسن استعمالها، ونحرص على المكاسب التي حصلنا عليها.

س : هل تم تمديد موعد انتخابات مجلس الأمة إلى شهر مارس المقبل أو قبل ذلك؟

ج : موعد انتخابات المجلس موعد دستوري، وليس هناك مجال لتعديله إلا بتعديل الدستور، ولهذا فإن الموعد حتى هذه اللحظة كما هو ما لم يكن هناك حل دستوري من قبل سمو الأمير.

س : جريدة الدستور تحولت للإصدار كل أسبوعين، فهل أصبحت عبئاً على موازنة المجلس؟

ج : كانت جلسات المجلس أسبوعية، وعند صدور« الدستور» كان الهدف الاساسي هو أن تكون مضابط للجلسات حتى لا يكون هناك أي

نوع من التفصيل لباقي الصحف في إعطاء أو إبراز نائب على نائب، وبعد أن تحولت الجلسات كل أسبوعين، وعدنا بعد الدراسة أنه بالإمكان إصدارها كل أسبوعين، وهذا لا يتعارض مع الهدف الاساسي التي من أجله أنشئت.

ج : هل ستكون لكم اتصالات مع النواب المؤيدين والمعارضين لإيقاف الندوات أو التخفيف منها بعد أن تجاوزت حدودها؟

ج : ليس من حقي ولا يجوز لي أن أطلب هذا من النواب، فالنائب له مطلق الحرية في الحوار مع ناخبيه، وفي أن يبدي وجهة نظره وهذا حق من حقوقه، وليس من حق الرئاسة أن تتدخل، ولكن يجب أن نحرص ألا تكون الندوات، تمثل رأياً واحداً دون وجود الرأي الآخر.

س : وإذا طلبت الحكومة عقد جلسة سرية للاستجواب، فما تعليقكم؟

ج : لا استطيع الإجابة عن هذا السؤال، لأنه لم يحدث أن تقدمت الحكومة بهذا الطلب، ولا أشعر بأن هناك حاجة لتقديمه، ووقتها سيكون القرار للمجلس ولا أعتقد أنه سيوافق على مثل هذا الطلب خصوصاً أنه لا يوجد داع لسرية الجلسة.

ولكن هناك سابقة لاستجواب النائب حسين القلاف وزير الداخلية هي سابقة كانت تتعلق ببعض الأمور الأمنية وقام وزير الداخلية وشرح هذا الأمر، والحاجة لتحويلها إلى جلسة سرية نتيجة لحساسية النواحي الأمنية.

س : وماذا عن طلب بعض النواب استيضاحات من الإبراهيم؟

ج : الاستيضاح قدم من قبل الوزير وأحاله نائب الرئيس إلى المستجوبين ونأمل إن شاء الله أن يجدوا فيه ما طلبوه.

س : وفي حال عدم كفاية هذه الإيضاحات؟

ج : اللائحة واضحة في هذا الشأن، وهي التي تحكم الرئيس في الاجراءات التي يتخذها.

مقابلة صحافية مع
الوكيل المساعد للشؤون القانونية في ديوان الخدمة المدنية السيد فيصل الغريب حول عدد من القضايا *

س : إلى أين وصلت عملية تعديل بعض مواد قانون الخدمة المدنية؟ وما أبرزها؟

ج : هناك دراسة لتطوير قانون ونظام الخدمة المدنية ليتواكب مع تطورات الإدارة الحديثة وذلك لمضي فترة طويلة على وضع تشريعات الخدمة المدنية (قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م ومرسوم نظام الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية وتعاميم الديوان) فلقد تطلب الأمر مراجعتها وتنظيمها لتتواكب مع التغيرات التي طرأت على أساليب ونظم الخدمة المدنية، وذلك وفق مقتضيات المصلحة العامة، وبما يؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري والارتقاء بمستوى أداء الخدمات، لذلك فقد أعد قطاع الشؤون القانونية خطة لمراجعة تشريعات الخدمة المدنية.

ومن ضمن الموضوعات المقترح مراجعتها نظام تقييم كفاءة الموظف ونظام الترقية، وكذلك من ضمن الموضوعات المقترح استحداثها: نظام مراقبي شؤون التوظيف الوارد النص عليه في القانون رقم ١٩/ ٢٠٠٠م بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وهناك دراسة ظاهرة الاجازات المرضية وتأثيراتها المالية على ميزانية الباب الأول وكذلك تأثيراتها السلبية على انضباط الموظفين وحسن أدائهم لأعمالهم.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١/ ٦/ ٢٠٠٢م، العدد ١٢٧٦٣ .

س: ما شروط التقاعد الطبي لموظفي الوزارات والجهات الحكومية؟ وما الأسباب التي تستدعي تحويل الموظف إلى المجلس الطبي؟ وكم عدد الإجازات المرضية التي على أساسها يتم تحويل الموظف إلى المجلس الطبي؟

ج : حددت المادة (٣٢) من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية والمادة (٧١) من المرسوم الصادر في ٤/٤/١٩٧٩م بنظام الخدمة المدنية أسباب انتهاء خدمة الموظف ومنها عدم اللياقة للخدمة صحياً أو استنفاد الاجازة المرضية أيهما أسبق، وقضت المادة (٧٢) من نظام الخدمة المدنية بأن تثبت عدم اللياقة الصحية بقرار من الهيئة الطبية المختصة بناء على طلب الموظف أو الجهة الحكومية التابع لها الموظف وتنتهي خدمة الموظف من تاريخ هذا القرار أو استنفاد الإجازة المرضية أيهما أقرب أما المادة (٧٣) من النظام فنصت على أن تحدد احوال وشروط اللياقة الصحية وكذا الهيئات المختصة ونظام العمل فيها بقرار من وزير الصحة بعد الاتفاق مع الديوان.

فاللياقة الصحية للخدمة كما هي شرط ابتداء عند التعيين هي شرط استمرار أيضا فإذا فقد الموظف لياقته الصحية بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة انتهت خدمته فور صدور هذا القرار.

وقد أقام المشرع قرينة قاطعة على أن استنفاد الإجازة المرضية ومدتها سنتان (وفقا لنص المادة ٥٢/ نظام) دليل على عدم اللياقة الصحية وعدم القدرة صحياًعلى الاستمرار في العمل، ومن ثم تنتهي الخدمة بالسبب الأسبق الذي يتحقق، فإذا قررت الهيئة الطبية المختصة عدم صلاحية موظف للخدمة قبل أن يستنفد إجازاته المرضية انتهت خدمته.

س : هل وصلتكم بعض التظلمات في شأن استرجاع الأموال من المواطنين الذين صرف لهم علاوة الأولاد عن الطفل السادس بعد تطبيق

قانون دعم العمالة الوطنية؟ وكم يبلغ عدد الحالات؟ وهل يشمل القرار المرأة المستحقة لعلاوة الأولاد؟ وهل ينطبق القانون على العسكريين في الداخلية والدفاع والحرس الوطني؟

ج : صدر تعميم الديوان رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ م في شأن قواعد صرف علاوة الأولاد للعاملين في الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بالكامل متضمناً معالجة لحالات صرف العلاوة الاجتماعية لأكثر من الولد الخامس وفقا للتالي:

١- العاملون الموجودون في الخدمة ويتقاضون في ٢٠٠٠/٥/١٠م علاوة الأولاد لأكثر من خمسة أولاد يستمرون في صرفها بصفة شخصية ولا تصرف لهم علاوة أولاد عن الأولاد الذين يولدون بعد ذلك التاريخ، ٢- العاملون الموجودون في الخدمة ويتقاضون في ٢٠٠٠/٥/١٠ م علاوة أولاد عن خمسة أولاد يستمر الصرف لهم عن هذا العدد ولا يصرف لهم علاوة أولاد عن الأولاد الذين يولدون بعد ذلك التاريخ، ٣- العاملون الموجودون في الخدمة ويتقاضون في ٢٠٠٠/٥/١٠ م علاوة أولاد لأقل من خمسة أولاد يستمر الصرف لهم عن الأولاد الذين يولدون بعد هذا التاريخ وحتى الولد الخامس فقط، ٤- لمعالجة حالات من أنجبوا من الأولاد بعد الولد الخامس خلال الفترة من تاريخ صدور القانون في ٢٠٠٠/٥/١٠ وحتى صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠٠١/٥/٢٠ م فيتم الصرف خلال الفترة المشار إليها ثم يوقف الصرف عنهم عن الفترة اللاحقة لصدور القرار في ٢٠٠١/٥/٢٠ م ولا يستمر الصرف إلا عن الأولاد الذين أنجبوا قبل صدور القانون في ٢٠٠٠/٥/١٠ م ولو زاد ذلك العدد عن خمسة أولاد، ٥- العاملون الذين يلتحقون بالخدمة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٠ م وما بعده تصرف لهم علاوة أولاد بحد أقصى خمسة أولاد.

هذا وقد حددت المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠١ م في شأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للعاملين في الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بالكامل والجهات التي يسري عليها أحكام هذا القرار وهي الوزارات والإدارات الحكومية ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة والشركات المملوكة للدولة بالكامل.

وقد نظم هذا القرار قواعد استحقاق وصرف هاتين العلاوتين سواء للموظف أو الموظفة.

س : ما شروط استحقاق المرأة لعلاوة الأولاد؟ وما الأسباب التي يتم وقفها عنها؟ وكم عدد الحالات المستحقة؟

ج : نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١/ ٧٩ بأن يمنح الموظفون الكويتيون علاوة اجتماعية عن أولادهم، فالأصل أن تصرف علاوة الأولاد للأب الموظف إلا أن الفقرة الثانية من ذات القرار قد جاءت بنص خاص يمنح الموظفة الكويتية علاوة اجتماعية عن أولادها في حالات خاصة:

الأولى: وفاة والدهم أو عجزه عن العمل مع عدم تقاضيه أي مرتب أو معاش أو مساعدة من الخزانة العامة بصفة دورية.

الثانية: إعالتها لأولادها دون أن تتقاضى نفقة ممن تجب عليه نفقتهم. وهي حالة عجز الأب عن الكسب بسبب الحبس أو الغياب الطويل الذي تزيد مدته عن سنة وهي ذات الشروط التي أبقى عليها قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠١ م بشأن صرف العلاوة الاجتماعية للعاملين بالجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بالكامل.

ويتم وقف صرف تلك العلاوة في حالة فقد الموظفة أي شرط من تلك الشروط.

ويستلزم تقديم المستندات الثبوتية التي تثبت استحقاق الموظفة لتلك العلاوة كالبطاقات المدنية للأولاد وشهادة طبية لإثبات العجز الطبي وشهادة بالمغادرة أو الحبس، وذلك كله في حدود خمسة أولاد.

ويجوز للموظفة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي أياً كانت جنسيته ومنهم البدون طلب علاوة الأولاد بالشروط السابقة نفسها، وهناك حالات عديدة تصرف علاوة الأولاد طالما تتوافر بها الشروط.

س : ما آخر الكوادر والبدلات والعلاوات التي تم عرضها على ديوان الخدمة المدنية؟ وما الجديد فيها قريباً؟

ج : هناك أنواع كثيرة من البدلات التي يتم منحها للموظفين إلا أن هذه البدلات يوجد منها ما يرتبط بجهات معينة (مثل كوادر العاملين بإدارة التحقيقات، وكوادر العاملين ببلدية الكويت) وهذه البدلات يتم منحها من خلال تشريعات قانونية (قوانين- مراسيم) تعالج أوضاع هذه الفئات وفقاً لأنظمة التوظف الواردة في قوانين تنظيم هذه الجهات، وهناك بدلات أخرى ترتبط بوظائف معينة مثل بدلات الأطباء والمهندسين والفنيين وهذه البدلات يتم اقرارها من خلال قرارات تصدر من مجلس الخدمة المدنية وقد صدر أخيراً قانون في شأن الإدارة العامة للتحقيقات، وقد تضمن هذا القانون منح العاملين في هذه الادارة بدلات معينة، أما فيما يتعلق ببلدية الكويت فهناك دراسات وتوجهات لإقرار بعض البدلات للعاملين فيها وكل هذه مجرد توصيات أولية، وجار العمل على إقرارها.

س : ما المميزات التي يقدمها الديوان لأبناء وأسر الشهداء والأسرى وخصوصاً ما يتعلق بعملية التوظيف؟

ج : إن آلية التعيين في مختلف الوظائف تتم وفقاً للآلية التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥١ بشأن مركزية التعيين وجعلها عن طريق

ديوان الخدمة المدنية، وقد وضع هذا القرار ضوابط ومعايير تسجيل المرشحين لشغل الوظائف، كما أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم ٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن الإعلان عن شغل الوظائف.

وقد وردت بكلا القرارين معايير المفاضلة بين المرشحين ولم يأت أي منهما بأي استثناءات من تلك المعايير وهذه الآلية تجعل التوظيف أكثر إنصافاً وحتى يأخذ كل ذي حق حقه.

س : كم عدد الحالات التي تم اعتمادها من قبل مجلس الخدمة المدنية والديوان المتعلقة بعملية النقل والندب والإعارة خلال الاجتماع السابق للمجلس؟ وما الوزارات المعنية بالنقل؟

ج : قضت المادة (٣١) من المرسوم الصادر في ٤/٤/١٩٧٩م بنظام الخدمة المدنية بجواز نقل الموظف من جهة حكومية إلى أخرى بشرط أن يكون النقل إلى وظيفة شاغرة من نفس درجة وظيفته وفي مجموعة الوظائف الرئيسية التي تندرج فيها هذه الوظيفة، ويكون النقل بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في الجهة الحكومية المنقول إليها بعد موافقة السلطة نفسها في الجهة الحكومية المنقول منها.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢٠) باجتماعه (٤١/ ٢٠٠١م) المنعقد بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠١م بشأن تنظيم عملية ندب ونقل وإعارة الموظفين، أصدر ديوان الخدمة المدنية مؤخراً قراره رقم ٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم إجراءات الندب والنقل والإعارة وشغل الوظائف الإشرافية في جميع الأجهزة الحكومية، والذي جعل آلية شغل الوظائف الشاغرة بالجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالندب أو النقل أو الإعارة مركزيا عن طريق الديوان بحيث تقوم الجهة بإبلاغ الديوان عن الوظائف المراد شغلها بطريق النقل أو الندب أو الإعارة، والذي يقوم بدوره بالإعلان عن تلك الوظائف وطريقة شغلها، كل ذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ٥ لسنة

٢٠٠١ م سالف الذكر.

وقد اعتمدت اللجنة الثنائية المفوضة من قبل مجلس الخدمة المدنية ما يقارب من ٤٠٠ حالة نقل وندب وإعارة إلى مختلف الجهات الحكومية.

س : ماذا بشأن عملية توظيف المعاقين؟ وهل لهم أولوية أو استثناء؟ وكم معاقاً تم توظيفه؟

ج : تضمن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ م بشأن رعاية المعاقين النص في مادته (١٥) على أن تلتزم الجهات الحكومية والأهلية التي تستخدم خمسين عاملاً كويتياً على الأقل، استخدام عدد من الأشخاص المعاقين المؤهلين مهنياً بحيث لا يقل عددهم عن ٢ في المئة من مجموع العاملين.

وتنفيذا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ٢٠٠١ م بشأن الإعلان عن الوظائف صدر أخيراً إعلان ديوان الخدمة المدنية رقم (١٠٢) لتسجيل الكويتيين المتعطلين عن العمل ولشغل وظائف شاغرة، وللإعلان عن بدء الفترة السادسة لتسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل ولشغل الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية التي تطبق قانون ونظام الخدمة المدنية والتي تبدأ من ١٨/٤/٢٠٠٢م وحتى ١٨/٥/٢٠٠٢م، وقد تضمن هذا الإعلان شروط تسجيل المرشحين ومعايير الترشيح ومع ذلك فإن الديوان يتعامل مع هذه الفئة في الترشيح معاملة خاصة حيث أفرد لترشيح تلك الفئة نظام تسجيل وترشيح معيناً مخصصاً لها. وقد بلغ عدد من تم ترشيحهم من هذه الفئة ١٢٢ حتى العام ٢٠٠١ م.

س : ماذا بشأن قضية فك التشابك بين الجهات الحكومية؟ وما التوصيات؟

ج : نتيجة تضخم الجهاز الإداري للدولة وزيادة أعداد الوزارات والإدارات والمؤسسات والهيئات العامة كان من الطبيعي أن تشترك هذه

الجهات وهي تؤدي أعمالها لتسيير مرافق الدولة في نشاطات مترابطة ما اقتضى معه ضرورة التنسيق والتعاون بينها حتى ينتظم أداء العمل في الجهاز الإداري للدولة ككل ويحقق الأهداف المرجوة منه، وتحقيقاً لهذا الغرض صدر المرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢م في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها وقد ارتكز هذا القانون على مبادئ عدة أهمها منح مجلس الوزراء تحديد آلية التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات بما من شأنه العمل على فك التشابك بين اختصاصات هذه الجهات ونقل بعض الاختصاصات المقررة لجهة حكومية إلى جهة حكومية أخرى.

مقابلة صحافية مع
وزير الإعلام ووزير النفط بالوكالة الشيخ أحمد الفهد
حول عدد من القضايا *

س : البعض يرى ضرورة أن يكون لوزير الإعلام دور في تهدئة ما يطرح في ندوات استجواب وزير المالية؟

ج : نعتقد أن كل من يقوم بهذا النشاط هو مسؤول وقادر على تحمل المسؤولية ومعرفة أين هي مصلحة البلد في مثل هذه الأجواء، ونحن لا نستطيع أن نساهم في تحديد أنشطة النواب في هذه الندوات لأن هذا الأمر طبيعي ومشروع ويسمح به من خلال القوانين واللوائح، ولكن ما نتمناه وكلنا ثقة بالمسؤولين والمشاركين أن يكون النشاط داخل المصلحة العامة والنطاق المشروع في مثل هذه الندوات، خصوصاً أننا بدأنا نشعر بأن استجواب الإبراهيم استجواب سياسي وليس فنياً، نقول ذلك لأن فيه الكثير من النقاط السياسية قبل الفنية، حيث حدد فيه طرح الثقة مقدماً وأن كانت هناك بعض المحاولات بعدم طرحها وانتظار الوزير حتى يقف على المنصة، ولكن هناك الكثير من التصريحات السابقة ومحاضر مجلس الأمة تؤكد أن طرح الثقة سابق للاستجواب، وأيضاً مجموعة الأسئلة والمحاور تؤكد أن الاستجواب سياسي، كما أن التصويت الداخلي للكتل النيابية للوقوف مع الاستجواب أعتقد أنه حوله إلى استجواب سياسي وليس فنياً، لأنه عادة لا يتم مثل هذا التصويت داخل الكتل السياسية قبل الاستماع إلى دفاع الوزير، ومن هذه المنطلقات أعتقد أن الاستجواب سياسي، ولكن لا يوجد

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٦ / ٦ / ٢٠٠٢م، العدد ١٢٧٦٨ .

بالدستور ما يقول إن الاستجواب سياسي أو فني، ولذلك فإن الاستجواب مشروع ومقبول وقانوني ولكن بالممارسة يستطيع الإنسان أن يفرق بين الاستجواب السياسي والفني، لذلك نتمنى بما أننا نرى أن الاستجواب سياسي، كما نقرأه وإن كان للآخرين رأي آخر نحترمه ونريد أن نسمع مبرراته إذا كانوا يعتقدون أن الاستجواب فني، ونرجو النظر للأحوال السياسية سواء داخل البلد أو في المنطقة أو على مستوى العالم حتى يستطيع الوضع أن يتماشى مع الاجواء المحلية والعالمية، وحتى لا يكون هناك إلا عنصر تقوية للوضع الداخلي والمسيرة الديموقراطية الكويتية ولأجواء المحبة والإخاء التي يعرف بها الترابط للنسيج الاجتماعي داخل المجتمع الكويتي.

س : هناك حديث عن تدخل اطراف بالحكومة والسلطة للدفع بالاستجواب، فما تعليقكم على ذلك؟

ج : في بداية كلامي وعندما قلت إن الاستجواب سياسي فإن كل القراءات مقبولة ولذلك نحن لا نعتقد ذلك، ولكن بما أن الاستجواب سياسي فإن كل المقولات واردة والاحتمالات موجودة وإن كنت شخصياً لا أعتقد ذلك، ولكن ستكون كمية الإشاعات والأقاويل كثيرة لأن الاستجواب استجواب سياسي.

س : هل تعتبرون الحديث عن أبناء الأسرة في الندوات والمنتديات ضمن الأطر الديموقراطية أم تجاوزت الخطوط الحمراء؟

ج : هناك خطوط حمراء تتعلق بالنظام ولكن ما دام أبناء الأسرة قبلوا أن يكونوا في العمل العام، فأعتقد أن أي حديث يجب أن يكون ضمن الاطار القانوني والديموقراطي، ولكن النظام هو الذي يحميه القانون، خصوصاً رمز النظام.

س: ألا ترون أن الحديث الدائر عن الأسرة هو تدخل في شؤونها؟

ج: عتقد حتى هذه اللحظة، وإن كنا نتمنى أن يتم النأي بالأسرة في هذا الجانب، أننا لا نزال نؤمن بأن الرأس كثير الأذى وعليه أن يتقبل الرأي الآخر بسعة صدر ورحابة، ولكن نتمنى أن تكون النوايا سليمة من أجل الاصلاح أو التصعيد السياسي.

س: البعض اتهم الحكومة بأنها هي من سيست الاستجواب عندما ربطت استقالتها بموضوع طرح الثقة بالإبراهيم؟

ج: لا أريد أن أدافع عن الحكومة ولا حتى عن موقف الحكومة في هذا الجانب ولكن عندما تشاهد الحكومة وتقرأ كما يقرأ الجميع بأن «المقصلات» نصبت قبل تقديم الاستجواب وكذلك قبل وجود النية في تقديمه، إذ أن الاستجواب سياسي وليس فنياً وإن تغيرت الألفاظ وتغيرت الأمور والتصريحات بأن طرح الثقة لن يأتي إلا بعد سماع طرح الوزير، ولكن الكل يعلم أن هناك ١٠ نواب سيوقعون بعد الاستجواب وأن كانت أجوبة الوزير مقنعة، وقد سمعنا أن داخل التيارات التي تدعم الاستجواب، مع احترامنا الكبير له ولمقدميه، رأيين تم التصويت عليهما لتوحيدهما، إذا فالاستجواب سياسي لم تعط فيه الاستقلالية الفكرية السياسية والفنية لاتخاذ القرار بشكل مستقل لكل فرد وإنما كان القرار بشكل تضامني، فإذا كان القرار الذي يتخذ داخل الكتل السياسية لا يتم إلا بعد التصويت فيجب أن يقبل من الحكومة أن تكون متضامنة وأن نقف مع زميلنا بالاستقالة الجماعية أو عدمها، عندما نشاهد أن المحاور التي قدمت هي محاور قديمة وكبيرة وواسعة ومتشعبة، واعتقد أن هذه المحاور إذا نظرنا إليها من الجوانب الفلسفية والدستورية يستحق كل منها استجواباً مستقلاً وليس من المنطق أن يكون هناك انتظار حتى تتجمع هذه المحاور من أجل أن نضمن في استجواب واحد ولذلك تقرأ هذه المحاور كمحاور سياسية ومن

هذه المنطلقات نحن نعتقد أن الاستجواب سياسي، ونتفق كذلك أن الاستجواب عموما دستوري لكل نائب، ومن له رأي عكس ذلك فليأت بمنطقه وأنا مستعد لأن اشارك هذه الندوات وليس فقط الجلوس فهناك محاضر مثبتة في مجلس الامة ويمكن الرجوع إليها، وكذلك هناك تصريحات قديمة موجودة في الصحف يمكن الرجوع لها وكذلك تصريحات في الإعلام تؤكد صحة قراءاتنا للاستجواب السياسي.

س : هل تقصدون قرارات بنك التسليف خصوصاًمن يتبناها في استجوابات سابقة وغير موافقة الآن؟

ج : لا.. لا هناك كثير من المواقف المختلفة، نحن نعتقد أن الاستجواب السياسي أوجد هذه الظروف السياسية العالية داخل البلد ولذلك عندما يطالب الحكماء بالتدخل لتهدئة الأمور فإن المطالبة تأتي من هذا المنطلق، ونتمنى ألا تأتي لجنة الميزانيات البرلمانية بترتيب معين بهدف خدمة الاستجواب لأنه إذا كأن هذا الترتيب بطريقة معينة لخدمة الاستجواب فسيؤكد أكثر أن الاستجواب سياسي.

س : لوحظ استخدام مجلس الوزراء كلمة «اتهامات» عندما أعلن دعمه لوزير المالية خلال بيانه الأخير الذي صدر الأحد الفائت؟ هل استخدام هذه الكلمة للمرة الأولى كان لها مغزى سياسي معين أم أنها جاءت بمحض الصدفة؟

ج : أعتقد أن كل هذه الظروف وهذه المعطيات والقراءات هي التي أوجدت هذا الظرف السياسي الذي أتى به بيان مجلس الوزراء.

مقابلة صحافية مع
معالي وزير العدل ووزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية
حول عدد من القضايا *

س: ما هو الجديد في المؤتمر؟

ج : الجديد في المؤتمر الإسلامي الذي عقد أخيراً في القاهرة أنه يتعامل مع الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العالم الإسلامي والتي تحاول الصهيونية العالمية من خلال آلتها الإعلامية أن توصم الإسلام بالإرهاب وتوصم الدول الإسلامية والجماعات والمنظمات الإسلامية المختلفة بالإرهاب كذباً وزوراً وهو اتهام غير صحيح لأننا نرى أن الإرهاب بضاعة موجودة في كل دولة وفي كل جنسية، ومن الخطأ أن نسمح لهؤلاء أن يستغلوا الأحداث التي وقعت في ١١ سبتمبر ويرموا بها المسلمين كلهم والدول الإسلامية مجتمعة ولابد من إيضاح براءة المسلمين كأمة والإسلام كدين والتأكيد على أن هناك أحداثاً شبيهة قام بها غير المسلمين مثل ما حدث في تفجيرات أوكلاهوما كما أن هناك منظمات في أميركا نفسها تطالب بقتل السود كما أن الانفجارات في أيرلندا الشمالية كانت تحدث بصورة شبه يومية وفي بريطانيا العنف لم يتوقف أبداً بين أتباع المذاهب المسيحية المختلفة وكذلك في أسبانيا في إقليم الباسك كما أنها تحدث هنا وهناك كل ساعة، كما أن هناك قتلاً للمسلمين في الشيشان وغيرها فلماذا لا تعتبر كل هذه الدول إرهابية وتوصم النصرانية بالإرهاب، ولماذا لا يقولون إن اليهودية دين إرهابي في ظل ممارسات اليهود الإجرامية بحق الشعب

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٨ / ٦ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٧٧٠ .

الفلسطيني الأعزل، وأكبر دليل على ذلك ما يحدث في فلسطين حيث إن الإرهابي شارون لم يخالف فقط الأحكام والأديان بل خالف القرارات الدولية، واتفاقيات جنيف الأربع حول «حقوق المدنيين أثناء الحرب وحقوق الأسرى» فهو يحتل الأرض والمقدسات ويطرد المدنيين من أرضهم ويهدم بيوتهم ولا يسمح لهم بالعودة وكل ذلك مخالف لكل التشريعات الدولية والإنسانية.

ثم إننا يجب أن نتساءل حول السبب الحقيقي الذي يجعل الدين الإسلامي يعتبر شارون إرهابياً والدولة الإسرائيلية إرهابية وهو أن هؤلاء جميعاً جاءوا من دول عدة واحتلوا أرضاً إسلامية هي أرض فلسطين وما حولها.

س : ما تعليقكم على استمرار هذه الحملة ضد الإسلام؟

ج : هذه الحملة المستمرة هي في الحقيقة بمثابة مؤامرة على الإسلام وقد جئنا هنا لنقولها عالية بكل صراحة إن الإرهاب ليس له دين معين والإسلام بريء من الإرهاب . كما أنه يوجد المتعصبي موجودون في كل الديانات وكل الدول ويقوم هؤلاء بعمل أشياء مخالفة للدين والسبيل الوحيد هو التحاور بين أتباع الأديان بالحكمة ودون الطعن في أصول العقائد ويجب أن يكف كل منهم عن وصم اتباع الأديان الأخرى بالإرهاب، ومن ثم لا يوصم الإسلام بالإرهاب ولا يجوز اتهام الدول الإسلامية بأنها تحتضن الإرهاب فهذا غير صحيح حتى أحكام الشريعة الإسلامية التي لا يفهمونها من واجبنا أن نفهمهم إياها ونريهم عظمتها في مجالات حقوق الإنسان، وموقف الإسلام من غير المسلمين وحقيقة الجهاد وضوابطه وأحكامه.

س : ما رأيكم في الادعاءات التي تصف العمليات الفلسطينية بأنها نوع من الإرهاب؟

ج : يجب علينا أن لا نرد اتهامات الاحتلال وأعوانه للانتفاضة الفلسطينية بأنها عنف وإرهاب، لأن هذه المقاومة وما تفعله دفاعاً عن مقدساتنا وأرضها وعن حياتهم ووجودهم وكرامتهم إنما هو جهاد في سبيل الله ودفاع مشروع لاسيما اليوم في الوقت الذي تخلى الجميع عن الشعب الفلسطيني المسكين الذي لا يساعده أحد في العالم وهم يبذلون الغالي والنفيس ولا يبخلون بأرواحهم لكي يثبتوا أنهم شعب محتل، ويلفتوا أنظار العالم إلى مأساتهم وأنهم يسعون للحصول على حقوقهم المسلوبة التي يريدونها ومقدساتهم التي يعتدى عليها وتنتهك حرمتها ليل نهار، وأرضهم التي يغتصبها المحتل الغاشم ويجرف بعضها ويحرق البعض الآخر، إلى جانب تذكير العالم بحقهم في العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين في كل أرجاء الأرض هذا كله في الوقت الذي يعاني فيه، للأسف، العالم العربي والإسلامي من حالة الضعف العام والتي لا يستطيع معها أن ينصرهم بينما العالم الغربي القوي لا يريد أن ينصرهم رغم حقوقهم المشروعة وقرارات الشرعية الدولية، بل على العكس من ذلك إننا نجد العالم الغربي يريد أن ينصر الجاني الإسرائيلي على الفلسطينيين ضحايا الهمجية الإسرائيلية.

س : ما هي جهود مؤسسة المسجد الشعبية في دعم صمود الشعب الفلسطيني بالكويت؟

ج : لقد قدمت المساجد في الكويت بتوفيق الله وفضل منه الكثير والكثير لدعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق من خلال حملات التبرعات التي قادتها في طول البلاد وعرضها ، والحمد لله كانت حملة جيدة وأرسلت وزارة الأوقاف بدولة الكويت ما جمعته من التبرعات إلى من يستحقها بالفعل داخل الأراضي المحتلة من المناضلين والمعذبين من إخواننا الفلسطينيين المحاصرين والذين يعانون من العدوان اليومي المستمر من

قوات الاحتلال البغيض، ونقول ما حفظناه من كتاب ربنا.

« ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا » بأنه رغم ما لدينا من مآخذ كثيرة وموقف من السلطة الفلسطينية إلا أن الشعب الفلسطيني شعب مسلم والقضية الفلسطينية قضية إسلامية لا علاقة لها بما لدينا من مآخذ على السلطة الفلسطينية ونعتقد للأسف أننا محقون فيما لدينا من مآخذ عليها.

س : ما ردكم على اتهام مناهجنا التعليمية بتفريخ الإرهابيين وضرورة تغييرها؟

ج : لا شك أن ما يروجه الأميركيون والغرب عامة حول المناهج التعليمية في بلادنا العربية والإسلامية إنما هو جزء من ممارسة الهيمنة الغربية علينا لأن الغرب يحاول إقصاء الآخر ويرى أن المناهج الإسلامية تعطي المسلم دائماً قوة وثباتاً على العقيدة الصحيحة والتضحية وتبلغه بأنه أفضل من غيره، فضلاً عن أن الغرب يهدف فوق كل ما ذكرنا إلى أن يغير قوانين المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية والمتعلقة بالشريعة الإسلامية من قوانين الأسرة والمرأة لكي يضعفوا تمسك المسلمين بعقيدتهم واعتزازهم بدينهم وعقيدتهم من خلال تغيير مناهجهم الدراسية ليحطموا ما بقي للأمة الإسلامية من حصون تحميهم ليظلوا تبعاً لهم شأن الكثير من دول العالم الثالث.

نص كلمة

ممثل سمو أمير البلاد ـ حفظه الله ـ النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمام اجتماعات القمة العربية *

فخامة الرئيس أميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة ..

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ..

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ..

السادة أعضاء الوفود ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد شرفني حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بترؤس وفد دولة الكويت لهذه القمة ، وكلفني سموه بنقل خالص تحياته إلى إخوانه أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو قادة الدول العربية الشقيقة ، وشكر سموه لهم على ما أبدوه من مشاعر أخوية طيبة بسؤالهم الدائم والمستمر عن صحته ، يود سموه أن يطمئن إخوانه أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو أنه بخير وصحة جيدة ولله الحمد ، متمنياً سموه أن تكلل أعمال هذه القمة بالنجاح والتوفيق في تحقيق الأهداف والمقاصد النبيلة التي ننشدها جميعاً لرفعة وعزة أمتنا العربية ورخاء

* جريدة الوطن الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢م ، العدد ٩٤٥٩/٣٩٠٥ .

شعوبها ، معربين عن خالص سرورنا لانعقاد هذه القمة في لبنان الشقيق ، ومغتنمين هذه المناسبة لتقديم الشكر للجمهورية اللبنانية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً لاستضافتها هذه القمة ، مشيدين في الوقت ذاته بالجهود الكبيرة والمخلصة التي يبذلها فخامة الرئيس أميل لحود لتوفير كل أسباب النجاح لها .

كما نتوجه بالشكر لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين . ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على ما بذله من جهود مخلصة خلال فترة توليه مسؤوليات رئاسة القمة العربية السابقة .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

تنعقد هذه القمة في ظروف بالغة الدقة والحساسية ، وفي ظل تحديات مصيرية تواجهها أمتنا العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية وشعبها الذي يواجه في الوقت الراهن هجمات إسرائيلية وحشية على المدنيين الأبرياء منهم ، وتدمير ممتلكاتهم مما يعد خروجاً على الالتزامات الإسرائيلية تجاه عملية الشرق الأوسط . ودولة الكويت إذ تدين مثل هذه الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية على أهلنا في الأراضي العربية فإنها تؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني المناضل ، ودعم صموده ونضاله من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة الرئيس ياسر عرفات الذي آلمنا أن لا يكون معنا في هذا الاجتماع جراء الصلف والتعنت الإسرائيلي والإصرار على احتجازه ومنعه من مشاركة أشقائه في معالجة قضايانا المصيرية وفي مقدمتها قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

لقد اختارت الدول العربية ومنذ عام ١٩٩١ السلام العادل والشامل منهجاً وخياراً استراتيجياً إيماناً منها بأن السلام ينبع من إرادة الجميع ،

ويترسخ بالتطبيق الصادق لكافة الاتفاقيات و القرارات الدولية ، ومن هذا المنطلق تأتي مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة لتؤكد الموقف العربي المبدئي الذي يعبر عن الإيمان بأن الحل السلمي هو خيار استراتيجي لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط .

إن دولة الكويت وهي تعرب عن تأييدها لهذه المبادرة السلمية لتؤكد بأنها تأتي في سياقها التاريخي مكملة لنضال الشعب الفلسطيني ولإقامة دولته المستقلة ومعضدة للعمل السياسي العربي في هذا الإطار على الساحة الدولية ، كما أنها تأتي معبرة عن الرغبة الصادقة في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة كما تعبر دولة الكويت عن ارتياحها لردود الفعل الدولية الإيجابية التي حظيت بها هذه المبادرة الشجاعة مما يعني مباركة المجتمع الدولي وتأييده لها . وفي هذا السياق ، فإن دولة الكويت تود أن تعبر عن دعمها وتأييدها كذلك لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ الداعي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وهو ما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، مؤكدين بهذا الصدد أن السلام الشامل والعادل والدائم لن يتحقق إلا من خلال استئناف مفاوضات السلام على كافة المسارات وتنفيذ إسرائيل الكامل لقرارات الشرعية الدولية ، وعلى وجه الخصوص قرارت مجلس الامن ذات الصلة بعملية السلام في المنطقة ، بما في ذلك مرجعية مؤتمر مدريد للسلام ، وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧م واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دولياً .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

لقد كانت دولة الكويت ولا تزال حريصة كل الحرص على تعزيز وحدة

الصف والتضامن العربي وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار المنشود في هذه المنطقة باعتبار أن ذلك يمثل عنصراً هاماً من عناصر الأمن القومي العربي ، الذي هو درع هذه الأمة خاصة في هذه المرحلة العصيبة من تاريخها المجيد . وبودنا هنا أن نؤكد بأن دولة الكويت كانت دوماً عاملاً مساعداً في أي جهد ومسعي لترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج غير أننا لا يمكن أن نضع امن وسيادة واستقرار دولة الكويت في دائرة النوايا العراقية التي تبطن عكس ما تظهر .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

إن استمرار العراق في إحتجاز أكثر من ستمائة مواطن كويتي يمثل بالنسبة لنا جرحاً نازفاً ومعاناة مستمرة كما يشكل أيضاً استمراراً للنوايا والتوجهات غير السلمية للنظام العراقي وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة مما يدعونا جميعاً إلى تجديد مطالبتنا للعراق باحترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحدودها المعترف بها دولياً والامتناع مستقبلاً عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضدها والالتزام بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح جميع الأسرى والمرتهنين والمحتجزين الكويتيين وإعادة كافة الممتلكات الكويتية .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

لقد أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الثالثة عشرة التي عقدت في (عمان) المملكة الأردنية الهاشمية العديد من القرارات الاقتصادية التي جسدت حرص قادتنا على دعم العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعزيزه بما يحقق نمو كافة القطاعات الاقتصادية وترابطها في ما بين الدول العربية . وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى القرار الخاص بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية بين الدول العربية وإمكان إزالتها نهائياً عام ٢٠٠٥ م .

وإذا ما نجح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنفيذ التكليف المناط به ووضع الجدول الزمني للتخفيضات الجمركية بحيث يتم تحرير التجارة العربية البينية من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في ١/١/٢٠٠٥ م عندها سيتم استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيكون بعد ذلك التفرغ لدراسة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية على أسس متينة . كما يتطلب نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية وتطبيق المعاملة الوطنية على الواردات من السلع العربية لتسهيل انسياب التجارة العربية البينية دون عوائق أو قيود باعتباره حافزاً ومدخلاً لمزيد من الاستثمارات البينية ووسيلة فعالة لرفع الإنتاج والإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

أصحاب الجلالة والعظمة والفخامة والسمو ،،،

وفي الختام لا يسعني إلا أن أكرر الشكر وعظيم الامتنان للجمهورية اللبنانية الشقيقة على ما حظينا به من عناية وكرم ضيافة متمنين لها كل التقدم والرخاء تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لفخامة الرئيس أميل لحود

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

المملكة العربية السعودية

نص البيان الختامي
للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة والسبعين المنعقدة في جدة *

عقد المجلس الوزاري دورته التاسعة والسبعين في مدينة جدة برئاسة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية في دولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور أصحاب السمو والمعالي :

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة والأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية ويوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر والشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الكويت كما شارك في الاجتماع الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد عبر المجلس الوزاري عن تأثره لوفاة المرحوم فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن ملف القدس وأشاد بما اتسمت به سيرة الفقيد من تفان في خدمة وطنه فلسطين والدفاع عن القدس وأعرب المجلس الوزاري عن تعازيه ومواساته لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ولأسرة الفقيد وللشعب الفلسطيني الشقيق .

وتنفيذاً لتوجيهات قادة دول المجلس الهادفة إلى دعم العمل المشترك لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة وتعزيز الأمن والاستقرار استعرض

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٠١، العدد ٨٠٥١ .

الوزاري نتائج اجتماعات اللجان الوزارية والفنية وأبرز مستجدات الأحداث والقضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية .

وفي مجال الشؤون الاقتصادية استعرض المجلس ما تضمنه محضر الاجتماع الرابع والخمسين للجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن الخطوات التنفيذية لتطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومشروع تطوير الاتفاقية الاقتصادية وبرنامج العمل لتحقيق متطلبات تنفيذ المادة ٢٢ من الاتفاقية الاقتصادية الهادفة إلى إقامة الاتحاد النقدي بين دول المجلس واطلع على توصيات اللجنة بشأن إزالة معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس والتفاوض بشكل جماعي مع الشركاء التجاريين العرب واطلع المجلس على محضر الاجتماع الثالث عشر للجنة التعاون الكهربائي والمائي وما تضمنه بشأن هيئة الربط الكهربائي لدول المجلس كما اطلع على محضر الاجتماع الثاني عشر للجنة الوزارية للبريد والاتصالات وما تضمنه بشأن تخفيض معدلات التحاسب بين إدارات المجلس في عدد من قضايا الاتصالات وشؤون البريد كما اطلع على التقرير السنوي الخامس عشر لهيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة تابع المجلس مسيرة العمل المشترك في مجالات التعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة حيث تضمنت النشاطات متابعة قرارات المجلس الأعلى في مجال تطوير مناهج التعليم العام والخطوات المتخذة لإصدار النظام الموحد في مجال التعاون مع الكيميائيات الخطرة وإداراتها والنظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية والاتفاقيات الخاصة بالمحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية .

وتابع المجلس خطوات إنشاء لجنة لسلامة الأغذية في دول المجلس واللائحة التنظيمية لأعمالها ، وفي مجال الشؤون العسكرية اطلع المجلس الوزاري على سير التعاون العسكري وما تم إنجازه من خطوات وأعرب

عن تطلعه لتواصل الإنجازات في هذا المجال .

وفي مجال القضايا السياسية ناقش المجلس الوزاري تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلاله لدولة الكويت .

وعبر المجلس عن استنكاره الشديد وإدانته للخطاب السياسي العراقي الذي يتردد على لسان عدد من كبار المسؤولين العراقيين وما تضمنه من تطاول وتهديد لجيرانه . وطلب المجلس الحكومة العراقية بالكف عن هذه التصريحات اللا مسؤولة وإثبات حسن نواياها قولاً وعملاً .

وحرصاً من دول المجلس على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لاستتباب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج جدد المجلس الوزاري في هذا الصدد دعوته بضرورة إتمام العراق تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنسق الدولي واللجنة الثلاثية المعنية بإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته ، كما طالب المجلس الوزاري العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة .

ودعا المجلس العراق ومجلس الأمن إلى الدخول في حوار متكامل لتنفيذ هذه الالتزامات بشكل عادل وشامل على أسس سليمة وصولاً إلى إنهاء العقوبات ، وأكد ضرورة التزام العراق باحترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، ودعوته إلى اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته السلمية تجاه دول مجلس التعاون بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وطالب المجلس العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن بغية إنهاء المعاناة

عن الشعب العراقي الشقيق وجدد المجلس ترحيبه المستمر واستعداده للمشاركة في مبادرة إنسانية تسهم في إنهاء هذه المعاناة.

وفي هذا الصدد يشير المجلس الوزاري إلى الجهود الإيجابية التي بذلتها دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان للتوصل إلى صيغة تدعو الأمم المتحدة إلى رفع العقوبات عن الشعب العراقي إلا أن رفض العراق لها أدى إلى إجهاض هذه الجهود وبذلك تثبت الحكومة العراقية مرة أخرى عدم رغبتها أو اهتمامها بإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق ، وأكد المجلس مجدداً ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

وتابع المجلس الوزاري تكليف المجلس الأعلى له بالنظر في كل الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي ما زالت تحت احتلال جمهورية إيران الإسلامية ورأى أن رفض إيران للمبادرات السلمية المتعددة لحل قضية الجزر الثلاث والتي كان آخرها جهود اللجنة الثلاثية لا يتفق مع ما تعلنه إيران عن رغبتها في الحوار وإزالة التوتر ولا يخدم الأمن والاستقرار في الخليج العربي كما أنه يعرقل تطوير العلاقات بين الجانبين .

كما عبر المجلس مجدداً عن معارضته الشديدة لقيام إيران ببناء مساكن للتوطين في تلك الجزر الثلاث بهدف تغيير تركيبتها السكانية والجغرافية بما يتعارض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وطالب بوقف إقامة هذه المنشآت الاستيطانية وإزالتها .

وأكد المجلس مجدداً تأييده ودعمه المطلق لحق دولة الإمارات العربية في جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المحتلة من

قبل جمهورية إيران الإسلامية ورفض استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على هذه الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة واحتفاظها بكامل حقوقها فيها وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية وإقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها .

وأدان المجلس التجاوزات والمناورات العسكرية الإيرانية التي تجريها إيران في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة ومياهها الإقليمية وطالب إيران بالكف عن إجراء هذه المناورات التي تعتبر من الأعمال الاستفزازية التي تهدد الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة ، كما عبر المجلس عن تأييده التام لكافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون ، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية كونها الجهة المختصة في حل النزاعات الحدودية بين الدول ، خصوصاً أن دولة الإمارات قد أعلنت مسبقاً قبولها بحكم محكمة العدل الدولية في النزاع المذكور ولقد كانت محكمة العدل الدولية محل ثقة العديد من الدول في حل خلافاتها الحدودية كما أن إيران لجأت أكثر من مرة إلى محكمة العدل الدولية لنيل حقوقها .

وتدارس المجلس الوزاري الوضع في الأراضي الفلسطينية وممارسات القمع «الإسرائيلي» والحصار والتجويع للشعب الفلسطيني والاعتداءات المستمرة من قبل القوات (الإسرائيلية) ومحاولات « إسرائيل» القضاء على عملية السلام مما سيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار وإدخال

المنطقة في دوامة من العنف ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى بذل الجهود الفاعلة لوضع حد للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وتحديها للإرادة الدولية .

وجدد المجلس الوزاري وقوفه المطلق إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف واسترداد حقوقه المسلوبة كافة وعودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً لقرارات الشرعية الدولية خصوصاً قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وعبر المجلس الوزاري عن ترحيبه بما جاء من توصيات في البيان الختامي للجنة المتابعة والتحرك في اجتماعها الطارئ وفي البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة ويدعو (إسرائيل) إلى الامتناع عن جميع الأعمال التي من شأنها تدهور الموقف على الجبهتين السورية واللبنانية وأن تبادر (إسرائيل) إلى البدء في المفاوضات الهادفة لتنفيذ الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، واستكمال الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥و ٤٢٦ وإطلاق جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين في السجون « الإسرائيلية » .

ودعا المجلس الوزاري راعيي عملية السلام إلى بذل المزيد من الجهود لوقف الاعتداءات (الإسرائيلية) لاستئناف المفاوضات مؤكداً دعمه للمفاوض الفلسطيني ومناشداً المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود للضغط على الجانب (الإسرائيلي) ومطالبته الالتزام بالأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام وبما يؤدي إلى إعادة كافة الحقوق العربية المشروعة .

ويحمل « إسرائيل » مسؤولية دفع الشعب الفلسطيني إلى حالة من الإحباط جراء تنكرها بالوفاء بما تم الاتفاق عليه ويطالب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياتها لوقف الاعتداءات «الإسرائيلية » ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية .

كما جدد المجلس مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وشدد المجلس على ضرورة انضمام (إسرائيل) إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة للطاقة الذرية .

كلمة صاحب السمو
الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية السعودي .*

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أن المملكة ترفض الإرهاب بأشكاله انطلاقاً من أمور أساسية في مقدمتها العقيدة الإسلامية السمحة . وأوضح سموه في حديثه لشبكة سي.إن.إن التلفزيونية الأمريكية بثته أمس أن المملكة ضد الإرهاب وتريد التعاون مع دول العالم كافة وليس مع الولايات المتحدة فحسب لمكافحة الإرهاب. وشدد سموه على أن الإسلام ضد الإرهاب وقتل الأبرياء مهما كان السبب.

وحول سؤال عن أسباب قيام حكومة المملكة بسحب الجنسية من أسامة بن لادن ؟

أجاب سموه : السبب في الحقيقة هو التوجه إلى المشاركة والعمل مع عمليات غير مرغوبة ويقوم بأعمال إرهابية فقدم له النصح في ذلك الوقت أن يترك هذه ويعود فعندما أصر على البقاء وُجد أنه غير جدير بالجنسية السعودية فسحبت منه .

وعن سؤال سموه عن الأعمال التي قام بها بن لادن في الخارج وأدت إلى سحب الجنسية منه .. ؟

أجاب سموه : في ذلك الوقت لم يقم بأعمال إرهابية ولكنه كان ضمن مجاميع تتعامل مع الإرهاب .

وعن سبب تجميد المملكة لعلاقاتها مع حكومة طالبان وهل لذلك علاقة بابن لادن وما هي الأحوال الآن ؟

---

* جريدة المدينة ، المملكة العربية السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠١ ، العدد ١٤٠٣٣

أجاب سموه : للأسف أن تعامل أو تعاون طالبان مع المملكة منذ سنوات ليس بالمستوى المطلوب الذي يتوافق مع تعامل المملكة مع أفغانستان منذ أن كانت محتلة من الاتحاد السوفيتي وبعد ذلك كان التعاون إيجابياً مع إخوة مسلمين ولكن تعاملهم ما كان بالشكل المناسب لذلك حصل تجميد للعلاقات .

وسُئل سموه عما إذا كانت المملكة ستسحب ممثليها في أفغانستان ؟

أجاب سموه : الذي أعلمه أن هذا محل اهتمام سمو وزير الخارجية . وأشار سموه إلى أن المساعدات التي قدمتها المملكة لحكومة طالبان توقفت منذ سنتين تقريباً أي منذ تجميد علاقات المملكة معها .

وسُئل سموه حول تقارير تفيد أن حكومة طالبان تتلقى دعماً مالياً من مصادر خاصة من كل من المملكة ودول الخليج ؟

أجاب سموه : أنه قد يحصل هذا ولكن لم يثبت لدى السلطات السعودية شيء منه وأنه لو اتضح في أي وقت حتى في السابق بالتأكيد لن يسمح له إلا إذا كانت مساعدات إنسانية عن طريق منظمات دولية أو إقليمية .

كيف يتم إيقاف ذلك ؟

قال سمو وزير الداخلية هذا يحتاج إلى بذل جهود استثنائية أما إمكانية خروج أموال فكما نعلم أن النظام البنكي نظام حر والذي يريد أن يخرج أموالاً لجهات غير مرغوب فيها فطبعاً سيخرجها بطريقة خاصة إلى بلدان أخرى وممكن أن تكون في أوروبا في أي جهة وبعد ذلك يحولها ، فالقضية ليست صعبة من ناحية التحويل ولذلك يتعذر أن نخل بالنظام البنكي ونطلع على كل تحويل للخارج للأموال فنظامنا حر كما ذكرت بموجب الأعمال التجارية والاستيراد ، إنما الجهود ممكن أن تبذل بالتعاون مع دول صديقة للوصول إلى حقائق تجعل إمكانية المنع ممكنة.

وسُئل بصفة سموه الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب هل تم تنسيق مع الولايات المتحدة أو دعم مناسب في موضوع الإرهاب في الماضي والحاضر ؟

فقال سمو الأمير نايف بن عبد العزيز : بالنسبة للاتصال مع أي دولة متروك حسب ما تراه وبالنسبة للمملكة نعم كنا على اتصال بالولايات المتحدة وكنا لحوحين كثيراً على أننا ضد الإرهاب ونريد التعاون ليس مع الولايات المتحدة فقط ولكن مع كل دول العالم وهذا منطلق من أمور أساسية . أولاً : عقيدتنا نحن كمسلمين ضد الإرهاب وقتل الأبرياء مهما كان السبب . وثانياً : أننا نرفض الإرهاب بأشكاله ، بالإضافة إلى أننا عانينا من هذا ثم عملنا مع الإخوة في دول مجلس التعاون الخليجي في وضع استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب وفي عام ١٩٩٨ م توصلنا كدول عربية إلى اتفاقية لمكافحة الإرهاب وقعت في أبريل في الجامعة العربية بعد أن تم الموافقة عليها بالإجماع من جمع وزراء الداخلية العرب ووزراء العدل العرب ونشرت في ذلك الوقت ، فهذا معناه أننا سباقون في مكافحة الإرهاب ثم في ذلك الحين وجهنا نداء لجميع دول العالم ولهيئة الأمم المتحدة أن يصار إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب ولكن للأسف ما تم هذا فكل الدول العربية لديها اتفاقية لمكافحة الإرهاب .

وعما إذا كان هناك دعم من الدول الأخرى ؟

قال سموه :الحقيقة لم يكن بالمستوى الذي نتمناه حتى يمكن لو اطلعت على بعض الاتفاقيات التي وقعتها المملكة مع دول أخرى سواء كانت دولاً عربية أو إسلامية أو دولاً صديقة أخرى كان مكافحة الإرهاب في مقدمة مجالات التعاون التي نص عليها في الاتفاقيات.

وسئل سموه عما قاله وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من أن المملكة قدمت جميع أنواع الدعم لمحاربة الإرهاب وما هي هذه الوسائل التي قدمتها ؟

أجاب سموه : الحقيقة كنا نستجيب لكل تعاون في هذا المجال ونطلبه فأي معلومة عن الإرهاب تتوفر لدينا نزود بها الدول الصديقة وفي مقدمتها الدول العربية فكلنا متعاونون في هذا المجال . وأضاف سموه يقول ثم لا يغيب عن الذهن أن هناك قضايا كانت تجمعنا نحن والولايات المتحدة الأمريكية وهي قضية تفجيرات منطقة العليا في مدينة الرياض وقضية تفجير الخبر فطبعاً كان التعاون ثنائياً بيننا وبين الولايات المتحدة والـ / أف . بي . أي والتقينا عدة لقاءات وكان التعاون موجوداً وكنا متعاونين لأقصى حد لأن القضية تعنينا لكن لا أخفي أننا كنا نتمنى أن نحصل من السلطات الأمريكية المسؤولة وخصوصاً الـ (أف .بي . أي) على معلومات أفضل مما تلقينا في السابق لأن هذه تحتاج إلى معلومات دقيقة فلم نحصل على هذا وقد يكون أنها غير متوفرة في ذلك الوقت ثم ألغت النظر الآن أننا نحن والولايات المتحدة نطارد إرهابيين اختفوا من المملكة وقت الحادث وهم إبراهيم المغسل ورفاقه نحن نستغرب الآن لماذا لا يبحث عنهم ولدى الولايات المتحدة الإمكانية للقبض عليهم لأنهم حسب علمنا كانوا أو يمكن أنهم مازالوا في بعض الدول الأوروبية .

وعن أسماء السعوديين التي وردت في كشف الـ (أف .بي . أي) من ضمن الإرهابيين على متن الطائرات ؟

أجاب سموه : بالنسبة للأسماء التي وردت ونشر عنها والتي تبلغنا بها من الـ (**أف . بي . أي**) هناك منها سبعة أسماء لم يشتركوا وموجودون في المملكة أو معروفون واتصل بهم وهناك أكثر من عشرة أسماء ويمكن خمسة عشر اسماً لم نحصل إلى الآن على معلومات تفصيلية عنها . إما بالاسم الرباعي أو بالصورة أو بالجواز أو بالبطاقة الشخصية حتى نتأكد أنهم سعوديون أو أنهم غير سعوديين.

وحول ما ذكرته بعض الصحف المحلية نقلاً عن أولياء أمور المتهمين من

أن أبناءهم موجودون خارج المملكة منذ فترة طويلة؟

أوضح سمو وزير الداخلية أن ذلك محتمل ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا في الولايات المتحدة وقت الحادث وقال سموه ما يهمنا المعلومات التي توصلت إليها الأجهزة الأمنية الأمريكية بتأكيد أن هؤلاء كانوا في فترة الحادث موجودين في الولايات المتحدة .

وعما إذا كانت الولايات المتحدة أرسلت أي تأكيد من أن بعض السعوديين مشاركون في هذه العملية ؟

أجاب سمو الأمير نايف بن عبد العزيز بالتأكيد وبشكل مؤكد لا .

مقابلة صحافية مع
سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز حول زيارته
لدولة الكويت*

س : ما رأيكم في مشروع قانون العقوبات الشرعية المتداول حالياً في الكويت؟

ج : في عهد الرئيس السوداني السابق جعفر النميري عندما تحرك، حسب ما ادعى وقتذاك تجاه تطبيق الشريعة الإسلامية - حتى يقال إنه سمى نفسه «الإمام»، ونحن دائماً نريد في المملكة العربية السعودية أن تكون روابطنا جيدة بالسودان كجارة بحرية لما فيه مصلحة للطرفين والعرب في الوقت ذاته، وقتذاك بعث الملك فهد إلى النميري وقال له أنصحك ألا تطبق الشريعة الإسلامية، لأن في السودان مسيحيين ووثنيين، وقال الملك فهد للنميري أيضاً ، إنك فاجأت شعبك بهذا التوجه الذي لم ينتظر تطبيق الشريعة وبهذه السرعة، وهذا ما سيجلب إليك بالمزيد من المشاكل والاضطرابات الداخلية» فقال النميري إن «الشريعة مطبقة في السعودية» نحن ولدنا من القرن السابع عشر، ووجدنا » الإمام محمد عبدالوهاب ومحمد بن سعود واستمررنا على هذا النهج.

إذا أردت أن تطبق الشريعة الإسلامية فخذها بالتدرج وآخر ما تفعله هو تطبيق الحدود لأن السودان كانت تأخذ بالنظم الوضعية، إذاً هذه نصيحة الملك فهد لبلد إسلامي هو بالنسبة لنا جميعاً مهم، أما بالنسبة لكم في الكويت فأنا اجتمعت أيضاً مع فعاليات كويتية في الرياض منذ زمن وقبل أن تتحدثوا

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠٠١ م ، العدد ١٢٥٥٧ .

في هذا الموضوع، وحتى قبل الاجتياح العراقي للكويت وكانوا جميعاً يدعون إلى التأني «في تطبيق الشريعة»، وأنا الآن فوجئت بالدعوة لمثل هذا المشروع وللمرة الأولى أسمع - منكم - أن الحكومة تقدمت بالمشروع، كان النائب الطبطبائي هو الذي قدّم المشروع.

س : رداً على الطبطبائي، الحكومة قدمت المشروع؟

ج : هذه معلومة جديدة لأول مرة أسمعها وعلى فكرة، كبار وفطاحل رجال الدين أمثال الشيخ الغزالي والطنطاوي وغيرهما في مصر يدعون إلى أخذ الأمور بالتدريج، هنا يريدون أن يأخذوا الأمر بالتسرع عند إقامة الحدود، الإسلام أوسع من هذا، الإسلام دين العدالة، الإسلام هو الديموقراطية، وأول من نادى بالشورى هو الإسلام، هناك أمور جوهرية أساسية، يجب أن تتطور، وأتصور أن الكثير من القوانين الموجودة في الكويت حالياً لا تختلف والشريعة الإسلامية، القوانين الوضعية أخذت روح الاسلام الذي يهمنا فيه تطبيق الأمور الجوهرية التي يستفيد منها المجتمع،أنتم الآن لديكم الديموقراطية وهي الشورى التي هي جزء أصيل من دعوة الرسول الكريم محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، الخوف الآن أن ثمة مزايدات من بعض الفئات على فئات اخرى بإسم الإسلام الذي نؤمن به جميعاً ولكن من الصعب أن نقنع الشارع العربي بأن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف حد قطع اليد على السارق في عام الرمادة، لأن مبرر إيقاف هذا الحد كان موجوداً، كان ذلك منذ ١٤٠٠ سنة فما بالنا باليوم وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين؟! نحن لا يجب أن نتسرع في اتخاذ أحكام متسرعة من غير دراية، فقط لأن «فلاناً أو علاناً» يزايد على الآخرين بشيء نحن مؤمنون به، والشارع العربي كما قلت من الصعب جداً أن يأتي ويعارض هذه الفئة من الناس ويقول إن عمر بن الخطاب لم يفهم أو يدرك أبعاد ذلك «وقف حد قطع اليد».

الشارع حجته أقوى، ولكن هناك مزايدات بفعل الأجواء الانتخابية، ربما أن منطلق بعض الأخوة وأنا أبرئهم من هذه التهم الموجهة إلى هذه الفئة في العالم العربي وهي أنهم يزايدون في الشريعة الإسلامية التي نؤمن بها جميعا، ولذلك أنصح أن تأخذوا الأمور بالهدوء وبالتدريج وألا يطرح المشروع لعملية التصويت لأن عند التصويت حتى من يطلب التأني لربما يخشى الشارع، مداراته للشارع ستغلب مصلحته على مصلحة البلد وفي كثير من الأحيان حصل ذلك في البرلمان، والمطالبون بهذا المشروع يعتبرون ذلك قوة لهم حتى الذين لهم ملاحظات ولا أقول الذين يرفضون الاحكام الشرعية لأن من يرفضها فهو غير مسلم، وربما يعتبر عند الشارع كافراً وعليه يخسر دائرته الانتخابية وجماعته وكما يقول ابن خلدون «كل إنسان ليس وراءه عشيرة تسنده لا يستطيع أن يقوم بدوره في هذه الحياة».

س: ولكن مقابل كل شيخ دين أو مفتٍ متطرف في المملكة يوجد مئة شيخ دين معتدل إلا أن الصوت المسموع حالياً هو صوت المتطرف، الذي يصدر فتوى تتناقلها العامة فهل سبب ذلك تقصير من إعلام حكومات المنطقة عموماً ؟

ج : الحكومات كذلك تخشى الشارع، وليس لديها الجرأة لمواجهته في مثل هذه الأمور، والشارع من جانبه ليس مستعداً لأن يتقبل آراء غير آراء هؤلاء المتطرفين، فالمتطرف أصبح اليوم له دالة أكثر على الشارع، فهو يقول إن أميركا هي المعتدية « هي التي تضرب الأبرياء في افغانستان، كذلك قد يكون للمتطرف مآخذ على الحكم، ويعمل من الحبة قبة، في حين يمكن أن تدار الأمور من خلال الحوار».

ذلك كله يستغله هؤلاء ليكون لهم قوة في الشارع أكثر من المعتدلين، ولأن السعودية، ومنذ أكثر من ٢٦٠ سنة، ماشية بالشريعة الإسلامية وتطبقها، لا يجد المتطرفون أرضاً خصبة لهم، فالمؤسسة الدينية السعودية

الموجودة والممثلة في القضاء ودار الإفتاء والدوائر الأخرى، هي المؤسسة الدينية المعتدلة العاقلة، التي لا يوجه اليها لوم في ما يخص فتاواها وتوجهاتها، التي لا تختلف في الجوهر مع سياسة الحكومة السعودية في شكل عام،وهذا هو الفرق بيننا وبين الآخرين.

س : بعد أحداث ١١ سبتمبر أصبح لتنظيم القاعدة، ولأسامة بن لادن تحديداً، وصفان: ناس يقولون إنه مناضل، وناس يقولون إنه إرهابي، وكلا الوصفين تغلب عليه العاطفة أكثر من العقل، فكيف تصنفه سموكم؟

ج : هذا رجل (بن لادن) أبعد ما يكون عن النضال، والعالم العربي وقف مع صدام حسين ليس حباً بصدام حسين، ولكن كرها بسياسة أميركا في المنطقة، الآن يوجد رأي عام مع بن لادن، وهذا أيضاً ليس حبا لبن لادن بل كرها لسياسة أميركا ، الناس تبحث عن « صلاح الدين»، فقد جاء عبدالناصر مثلاً ـ وعبدالناصر رجل قائد، أنا أقولها بصوت عال – ولكنه للأسف، استعمل هذه الصفات القيادية في أمور قضت عليه وعلى القومية العربية الديكتاتورية الاشتراكية،،، أما لماذا طبّل له الناس، فهي العاطفة ضد الاستعمار ومع الوحدة العربية ، يعني النقاط الحساسة في قلوب الشعب العربي، ويأتي بن لادن ليقول أنا ضد الاستعمار، أنا ضد الوجودالأمريكي حتى سماه الكافر، وهذا ضد قضايانا، نحن عندما يأتي صوت في كنيسة هناك أو إعلام يقول الإسلام منبع الإرهاب، كلنا يقوم ويقعد، فيما نحن كل يوم نكفرهم، هؤلاء أهل كتاب، ووضعهم يختلف عن الآخرين، وهناك فتاوى كثيرة آخر من ذكرها الشيخ الغزالي وفهمي هويدي، ويقول إن النصارى لهم وضع خاص عند المسلمين، فيأتي هو (بن لادن) ويضرب في هذه النقاط الحساسة، ويقول أنا ضد أميركا، فيأتي له المؤيدون، لكن هذه موجات عاطفية تزول، يجب الا نأخذها كما نسمع من بعض الأوساط والجهات، إذ يكبرونها ويعطونُها أكثر من حجمها، هذه

موجات ، ولكن هذا يجب أن يجعل الغرب يعي قضايانا أيضاً، وذلك مهم جداً، هذا الهجوم الذي يحصل الآن على السعودية من الصحف الغربية، يعرفون من يغذيها، هل هذه الأمور تخدم القضايا المشتركة بين أميركا ولذلك أقول مرة ثانية إن موضوع بن لادن موضوع وقتي ويزول بزوال اسبابه، وليس هو مشكلة تواجه العالم العربي أو الإسلامي.

أما المظاهرات التي يشهدها الشارع الإسلامي، وخصوصا في باكستان، فهذه كلها عاطفية وضد الاستعمار والهيمنة، وضد الاشياء التي يسمعونها.

س : ونحن في الخليج، ماذا يمكن أن نستفيد بعد هذه العاصفة؟

ج : نستطيع أن نستفيد الشيء الكثير، إذا كان هناك حوار بين القادة، وحوار جاد بين المجتمع المدني، هذا إذا كان المجتمع المدني موجوداً فعلاً، الحوار هو الذي يوصلنا إلى معرفة مطالبنا المشتركة والاتفاق عليها، لكني شخصياً لا أرى ذلك ، السؤال وجيه، لكن الجواب عنه صعب، لأني لا أرى تحركاً باتجاه الحوار، لا بين القيادات الخليجية أو العربية عموما، ولا بين المجتمع المدني، إذا وجد.

س : ثمة سؤال كنا نسمعه في السابق همساً، لكنه أصبح اليوم بصوت أعلى، الناس تسأل إذا ما وصل الحاكم أو القائد أو المسؤول إلى وضع معين لا يستطيع أن يعطي فيه -وثمة أكثر من حالة كهذه في دول مجلس التعاون لماذا لا يتقاعد ويفسح المجال للجيل الآخر؟

ج : العادات والتقاليد، في المنطقة العربية عموماً وفي الخليجية خصوصاً، تحكم الكثير من السلطات والأمور ، في عملية تقاعد القيادات وإعطاء المجال للأجيال الأخرى، ويجب ألا ننسى أن العقلية القبلية لاتزال تحكمنا ، ليس في الخليج فقط بل في الدول العربية كلها، العقلية القبلية موجودة حتى في الجمهوريات، ومعروف أن الجمهورية سميت كذلك لأنها منتخبة من الجمهور، وهو الذي يحكم، إذن يكون الحكم بالتناوب،

لكن أصبحت الجمهوريات ملكيات في بعض الدول العربية وراثية ، لماذا؟ لأنها تحكمها العقلية القبلية: شيخ القبيلة تحول إلى رئيس جمهورية وإلى ملك، فالقيادات تحكمها الرؤى القبلية والتفكير القبلي، بل تحكمنا نحن كشعوب، فالقيادات هي إفراز من المجتمع ، وبالتالي تمارس هذا الحكم القبلي، إذاً، من هذا المنطلق، يصعب علينا في الوقت الحاضر طرح هذا الأمر في شكل جدي، لكن نطرحه في شكل فكرة، أن لابد من التداول وإفساح المجال للآخرين، فربما في المستقبل المنظور - لا أقول القريب ولا البعيد - نتوخى هذه الفكرة عند الناس الذين في يدهم القرار، ولكن من الذين في يدهم القرار؟ القرار لم يعد في يد شخص واحد، نحن في القرن الحادي والعشرين، والقرار، شكلياً كان أم فعلياً، يبدأ من الديوانيات في الكويت إلى أمير البلد، مروراً بالطبقة المتوسطة وغرفة التجارة والصناعة والصحافة والمجلس التشريعي وهذا هو القرار، فأصحاب القرار، النظري أو العملي، يجب أن تتبلور لديهم الفكرة في يوم من الأيام، حتى يصلوا إلى أن هذا الكلام هو الذي يجب أن يكون، لكي ندخل دماء جديدة في أنظمة الحكم، وتتجدد هذه الدماء من وقت إلى آخر، وبالتالي، من الذي يحكم هذه التصرفات؟ يحكمها الدستور ، التيار السياسي الإسلامي مثلاً يقول «دستورنا القرآن» أقول: أنتم مخطئون، لأنكم بهذا القول نزّلتم من قيمة القرآن، فالقرآن فوق الدساتير وفوق القوانين والأنظمة، والدولة التي تأخذ بالنمط الإسلامي تأخذ من عدة مصادر تشريعية: القرآن، وما صح من السنّة، والفقه الاجتهادي، لكن أن تقول إن القرآن هو الدستور، فهذا غير صحيح، هو فوق الدساتير.

وهنا أرجع إلى موضوع السؤال الأول عن تطبيق الشريعة الإسلامية مثلاً، شاهدت منذ خمسة أشهر شخصاً كويتياً يتحدث على قناة «الجزيرة»، أعرف عنه ولا أعرفه شخصياً، متعلم، مثقف، دكتور ، من التيار الإسلامي، ويقول نحن في الكويت نطالب بأحزاب وبتداول السلطة،

فسأله المذيع: ألا تخشى أن تصبح الانتخابات في ظل الأحزاب، مزورة مثل بعض الدول العربية، ويأتي حكم الأغلبية وحكم الحاكم، و؟، فأجاب (الكويتي): لا، أنا أريد أن أعمل أحزاباً وانتخابات على النمط الغربي،عندئذ اتصلت بالبرنامج وسألت الرجل: كيف تقول هذا الكلام، أتريد أن تستورد شعباً من السويد أو ألمانيا ليحل محل الشعب الكويتي؟! تكلم عن الشعب الموجود ، أنت ستُتهم مع الإخوة في التيار الإسلامي بأنكم طرحتم هذا الطرح لكي تصلوا إلى الحكم ، اليوم ثمة مزايدات على الشارع الإسلامي ، لكسبه في الانتخابات، وانطلاقاً من هذا المفهوم، وكما قال كبار العلماء، فإن تطبيق الإسلام ليس الحدود فقط، فالحدود لكي تطبق لها شروط يجب أن تتوافر أولاً ، إذن هذا ليس وقتها ، وهم - الله يهديهم - يريدون أن تطبق الأشياء الثانية فوراً: الجلد، قطع اليد، الحرابة، التعزير، والتعزير كلمة جميلة مأخوذة من القرآن وفسرت في الفقه ، ولكن للأسف نجد الآن بعض الذين يطالبون بتقرير الشريعة الإسلامية ، وآخر من دعا إليها الشيخ محمد بن جبير، وهذا عالم كبير وكان وزير عدل والآن رئيس مجلس الشورى يطالب بتحديد الشريعة في تقريره، ونحن أول من طالبنا بها، وعلى رأسها كلمة «التعزير» ، وهي ترجع إلى القاضي، فقد يقول إن تمسه (المعزّر) بيدك أو أن تقتله، إذن يجب أن يُقرر ذلك، وهذه عملية شاقة.

لذلك فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت يختلف عنه في السعودية ، أنا سمعت كثيراً من رجال القانون يقولون إن قوانينكم الوضعية، لا يخرج الكثير منها عن الشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية هي العدالة، هل قوانينكم عادلة؟ هنا بيت القصيد، ابن تيمية له كلام يقول، بما معناه: يفضل الحاكم الكافر العادل على الحاكم المسلم الجائر ، إذن الاسلام هو العدالة، فهل نطبق العدالة أو الحدود - كبداية؟

الحدود موجودة في القرآن، ولا يمكنني أن أرفضها، ولكن تؤخذ الأمور

تدريجيا، الجماعة - الله يهديهم - يريدون ان يطبقوا الحدود، الدكتور المذكور (خالد) قدم قوانين موجودة في البرلمان (الكويتي)، ومنها قوانين جزائية، كما أظن.

لكن « اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية» والتي يرأسها الدكتور خالد المذكور، هي التي أعدت قانون العقوبات الشرعية، بطلب من الحكومة، رداً على ما سيقدمه النواب، والآن المزايدة فيمن سيقدم القانون.

الصوت العالي ليس شرطاً أن يكون الصوت العاقل، تذكرني بأحد الفاعليات السعودية يقول: إذا صرت في المجالس العامة ارفع صوتك، لأن من يرفع صوته في المجلس يأخذ السبق، وهذا ينطبق عندكم في البرلمان (الكويتي)، هناك من يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر وفي تونس وفي المغرب ، وهؤلاء مواطنون لا تستطيع ان تمنعهم من المطالبة بهذا الحق المكتسب، ما داموا مقتنعين به ، ولكن نحن أيضاً مسلمون مثلهم ومن حقنا المطالبة بالأمور التدريجية.

س : عوداً إلى أحداث ١١ سبتمبر، لو فرضنا أن اتهام الولايات المتحدة لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة صحيح، أترى سموكم أن فرداً أو تنظيماً يستطيع، من دون مساعدة دولة مثلاً، تنفيذ عملية بهذا الحجم؟

ج : لا أعرف ، ثمة جواب عن هذا السؤال قيل من قبل أنه ما دام لديهم (بن لادن والقاعدة) أموال واتصالات مع الحركات الأخرى في العالم المتمدن، يمكن لهم أن ينظموا من خلالها هذه الانفجارات أو اصطدامات الطائرات التي حدثت، لكن السؤال، هل بن لادن متورط أم لا؟ هم (الأميركيون) يقولون لدينا أدلة تثبت أن بن لادن قام بهذه العمليات، وهذه الأدلة لم تعلن على الملأ، بل أعطيت للحكومات، إذن فيها شبهة وشك، ثمة مبدأ معروف أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وفي البلاد العربية عندما

تشتبه الشرطة في إنسان، ألا تقبض عليه لتحقق معه؟ ، هم (الأميركيون) يقولون هذا مشتبه فيه، نريد أن نقبض عليه ونحقق معه ونقدمه إلى المحكمة، لكن هذه شبهة، هم يقولون إنها وصلت حد اليقين، وهذا اليقين نحن ما شفناه، ولكن للمرة الأولى يحصل هذا الإجماع الدولي مع دولة كبرى مثل أميركا، حتى الصين وروسيا والقذافي وكاسترو، كلهم أيدوا ووقفوا ضد الإرهاب، بناء على اتهام أميركا لبن لادن، لأن لا تهمة ثانية، بن لادن ثم الإرهاب، أما الخلط الذي يحصل عربياً بأن هناك اتهاماً للإسلام، فلم يقل أحد هذا ، قالته الصحف ووسائل الإعلام المناوئة ، تهمة سمعناها من زمان، أما عن تصريح رئيس وزراء ايطاليا (سيلفيو بيرلسكوني)، قالوا إنه صرح بأن حضارتنا أصلاً من الإسلام، وهو لم يقل ذلك، بل هذا ما قاله (أظهر الأمير طلال مقالاً مكتوباً لبيرلسكوني)، قال نحن لدينا ديموقراطية وحقوق إنسان ورفاهية في دولنا أفضل من الدول الإسلامية، وهذا صحيح مئة في المئة، نحن أولنا كلامه أنه ضد الإسلام، يا سيدي لم يقل عن الإسلام أو الحضارة الإسلامية، قال الدول الإسلامية، يعني باكستان والسعودية ومصر والكويت،، يعني هل ديموقراطيتنا احسن من ديموقراطيتهم؟ لا، انظمة الحكم والمؤسسات الهائلة والقانونية، أتينا نحن وهاجمنا بعنف رئيس الوزراء (الايطالي)، واجتمع معه السفراء العرب واحتجوا على كلامه، والرجل لم يشتمنا، بل قال عنا كدول إسلامية، ونحن يجب أن نشكره لأنه نبهنا، ونقول له نحن سنعمل لنكون مثلك ، وهو وافق على الاعتذار من اجل المصالح، وقال «خلني ارضيهم هذول بدو، أنا آسف يا سعادة السفراء»، ورغم ذلك لم نقتنع بأسفه، هذه الأمور العاطفية الانفعالية متى نتخلى عنها نحن العرب؟ ، البارحة كنت مع أخوة كويتيين مثقفين، قال أحدهم، وهو مختص كبير، إن الساحل الإفريقي الغربي المتردي أفضل حالا من العرب ، إجتماعياً، وانا أضيف إلى ما قاله، كلاماً سمعته في منظمة « يونيسكو» أن الندوات التي تقام افريقيا أكثر إنضباطاً

من الندوات التي تقام عربياً.

س : وأين العيب، أهو فينا؟

ج : لابد أن يكون فينا خلل، لماذا لا نكلف متخصصين بإعداد دراسات تعلن، ونتعلم منها، وهذا ليس عيباً، فأنا إذا وجعني رأسي أراجع طبيباً، لذلك يجب أن نأتي بأناس متخصصين ليبحثوا الحالة العربية ويعطونا دراسات صحيحة وعلمية تبين مكامن الخلل.

س : من نتائج حرب تحرير الكويت، انعقاد مؤتمر أوسلو، ورغم أنه عقد بشروط، لكنه حقق نتيجة، أقلها إن القيادة الفلسطينية التي كانت في الشتات أصبحت على بقعة صغيرة في فلسطين، قياساً إلى ما حصل منذ عشر سنوات، هل في إمكان العرب الاستفادة من تداعيات ما حصل في ١١ سبتمبر، لاسيما أن الإدارة الاميركية تحدثت للمرة الأولى عن دولة فلسطينية؟

ج : استغلال الظروف سياسة حكيمة يمكن للحاكم أن يستخدمها، لكن ما تقوم به أميركا الآن ، عمل وطني أميركي، وهي تحظى بتأييد كامل ضد الإرهاب، يمكن أن يصدر تصريح من هنا أو هناك أن لا تضربوا الفقراء والعزل ، وهذا واجب كل عربي ومسلم أن يرفع صوته لتجنيب الأبرياء الضرب بالقنابل والصواريخ ، أما التأييد المطلوب أميركياً فلأن المجتمع الأميركي انقلب ١٨٠ درجة، هزَّته الانفجارات هزاً عنيفاً، وهذه دولة كبرى وحيدة في العالم ، لا تجد اليوم دولة على الخريطة إلا وتسمع أن مندوباً أميركياً ذهب إليها ، أنا دعوت إلى مقاطعة شعبية لدول الغرب، لكي يحس الغرب أن لنا نَفَساً، ولسنا ميتين ، لكني لم أقل للحكومات العربية أن تقاطع دع الشعب العربي يتحرك ولا يكون ميتاً،وهذا سلاح ماضٍ وغير مؤذٍ في الوقت نفسه.

أما كيف تستغل الفرصة الآن، فأقول: أنتم في الكويت لكم وجهة نظر

إزاء الفلسطينيين، لأنهم عملوا لكم مشاكل في الداخل ، ولكنكم لا تزالون تساهمون في الصندوق الذي اقترح لدعم القضية الفلسطينية لأنها قضية مركزية عربية، لا يمكن لأحد أن يتخلى عنها، والرئيس بوش عندما قال عن دولة فلسطينية قالها كلمة ، وربطها بأن يتم قيام الدولة بالتفاوض بين الطرفين، وهذا ما هو قائم من عشر سنوات، يعني سندخل في نفس الدوامة، نحن لم نستطع أن نجمع بيريس وعرفات إلا عندما تنازل حضرة بيريس وشارون وقبلوا لقاء عرفات و«يادوبك» سلم عليه لما ذهبوا إلى مدريد، فالكلمة (كلمة بوش عن الدولة الفلسطينية) أعتقد أنها قيلت لكي تسكت بعض الأصوات، لأنها مشروطة، فهو لم يقل هذا مشروع اميركي، نسمع الآن أن هناك مشروعاً أميركياً سيطرحه (كولن) باول خلال أيام، ولكن إلى الآن لا نرى على الأرض ما يثبت أن ثمة نية أميركية صادقة لحل هذه القضية بالشكل الذي يرضي الطموحات العربية والفلسطينية، فالرئيس (بوش) لم يقل سيمنع المستوطنات، ولم يقل شيئاً عن القدس، ولم يقل شيئاً عن حدود وسيادة الدولة التي تكلم عنها، وكل هذه يجب أن تتوافر قبل قيام الدولة، لذلك أنا أعتقد أن ما قيل قيل لمرحلة معينة، ولم تتبلور الفكرة تماماً للحل الجذري، أضف إلى ذلك أننا لو كنا جادين في حل قضايانا فيجب أن يذهب في هذه المرحلة وفد عربي، يشكل في قمة عربية، إلى أميركا بناء على مشروع متفق عليه مئة في المئة مع منظمة التحرير، ليقول أمام الرأي العام الأميركي أنني « أشجب ما حدث (الإرهاب)» ، هذه كلمة يقولها ولا يربطها هل أنا قدمت طلباً ورفضته.

أنا أتيت لكي أقول لك أعمل الحد الأدنى لطلباتك، ما هو الحد الأدنى، هو قضية فلسطين، هناك مواثيق وقعت في هيئة الأمم المتحدة، قرارات رقم أنتم أيها الاميركيون بصمتم عليها أريد أن تنفذوها إذن أنت ذهبت لكي تشجب وتقدم طلباتك للإدارة الاميركية مثل ما قال لي السفير أشرف

غربال وكان معي الصحافي أحمد بهاء الدين: أنتم تأتون ثلاثة أيام أو اربعة وتغادرون، هناك مفاتيح كثيرة في اميركا تحتاج إلى فترة طويلة، حتى يفهم الأميركان المشروع الذي أتيتم من اجله، ذهبت إلى أميركا ٣ رحلات في الثمانينات لأتكلم عن الطفولة والمرأة ولكنهم يرغبون التحدث في السياسة.

وحتى عندما طلبت مني شركة العلاقات العامة التي كلفناها القيام بحملة التحدث فجراً في برنامج موجه لقائدي الشاحنات وافقت وتحملت الكثير من التجاوزات اللفظية لكي اوصل رسالتي التي أتيت إلى أميركا من أجلها، فيجب استغلال الفرص، لتوصيل رسالة ما.

س : لو خيرت لتوصيل رسالتك بين بناء مدرسة أو مستشفى فأيهما تختار؟

ج : الحقيقة فاجأتني بهذا السؤال ومع ذلك أقول إن ضعف التعليم هو الآفة الرئيسية في العالم العربي، وأعتقد أن التركيز على التعليم أولاً يعصم من المشاكل الأخرى.

كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد السعودي ، رئيس الحرس الوطني و نائب رئيس مجلس الوزراء في افتتاح اجتماع القمة لدول مجلس التعاون الخليجي *

أيها الإخوة الكرام ،،،

كم كان بودنا أن نجتمع اليوم في ظروف أفضل من تلك التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية ، وهي ظروف اقتضت إرادة الخالق – عز وجل – أن يمتحن فيها معدن الصابرين المؤمنين ، من أشار لهم في كتابه العزيز فقال : « وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور » .

فالمحن والكوارث ، في حقيقة أمرها، فرص وتحديات تتطلب منا جميعاً محاسبة النفس ، ومراجعة المواقف ، وإصلاح الخلل ، لنخرج منها – بإذن الله – أقوى مما كنا عليه يوم دخلنا فيها ، فالأزمة القاتلة هي الوقوف أمام الأزمات مكتوفي الأيدي ، سلبيي العزيمة ، ملقين باللوم على الآخرين ، دون أن نتصدى لدورنا الكامل مع المسؤولية .

إن تغيير الواقع الأليم ، لا يتسنى إلا بتغيير أنفسنا أولاً ، انصياعاً وإيماناً لقول الحق - جل جلاله - : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . ومن خلال هذه الرؤية الإلهية سيكون محور حديثي معكم اليوم .

---

* جريدة الحياة ، اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١م ، العدد ١٤١٦٧ .

أيها الإخوة الكرام ،،،

إن أمتنا العربية والإسلامية تضررت أبلغ الضرر بسبب تصرفات رعناء لقتلة رفعوا شعارات الإسلام، والإسلام منهم براء . وادَّعَوا نصرة الأمة العربية والإسلامية ، والأمة هي الضحية الأولى لإجرامهم وعبثهم ، لذلك فواجب المسلمين جميعاً في هذه الظروف إدانة الأعمال الإرهابية كافة دون لبس أو غموض ، وإدانة ما يؤازرها بقول أو فعل ، وأن يبينوا الفرق الشاسع والواضح بينها وبين النضال الوطني المشروع في سبيل تقرير المصير.

إن الإسلام هو دين التسامح والمحبة ، ويعتبر قتل النفس البريئة كقتل الناس جميعاً ، فالله – سبحانه وتعالى – يقول : (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) . والإسلام يدعو إلى أن يكون التعامل مع الآخر بالمجادلة بالحسنى لقوله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) . بل إن الله - جلت قدرته - خاطب موسى وهارون - عليهما السلام - حينما بعثهما إلى فرعون فقال (فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى) .

لذلك علينا أن نتعامل مع الآخرين بأسلوب الحكمة والموعظة الحسنة ، لنعكس من خلال تصرفاتنا سلوك المسلم الحقيقي ، الذي قال عنه نبي الرحمة : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) .

أيها الإخوة الكرام ،،،

إذا ما حولنا أنظارنا صوب أمتنا العربية والإسلامية ، راعنا ما يحدث لأشقائنا في فلسطين الشقيقة من تدمير ومذابح دامية تتم تحت سمع العالم وبصره.

إن هذه المشاهد الأليمة تحتم على الأمة العربية والإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها أن تواجه مسؤوليتها التاريخية ، التي تتطلب

محاسبة النفس قبل محاسبة الغير . ولا يكون ذلك إلا بمواجهة أسئلة ملحة وخطيرة وطالما تهربنا من مواجهتها في الماضي .

ماذا فعلنا نحو تحقيق المبادئ السامية التي قامت عليها جامعة الدول العربية ؟ ماذا فعلنا لتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك ؟ ماذا فعلنا لتحقيق الوحدة الاقتصادية ؟ والسؤال الأهم هل ما يدور الآن في فلسطين من قمع دموي سيحدث لو أن إسرائيل وجدت أمامها أمة عربية وإسلامية متضامنة ، أمة موحدة الكلمة . والصف والهدف ، أمة تتحرك عبر مؤسسات فاعلة وقوية ومؤثرة ؟

أحسب أننا بطرح طريقتنا إلى الأجوبة ، ومع الأجوبة الصحيحة نستطيع - بحول الله وقوته - الوصول إلى أهدافنا الصحيحة .

إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها ، وقد فعلنا هذا ، عبر عقود طويلة الزمن ، بلا جدوى ، وجهدنا أثمن من أن نهدره في شجب واستنكار ، وقد قمنا بهذا عبر عقود طويلة بلا فائدة . فوقتنا كله يجب أن يكرس لمحاسبة النفس العربية والإسلامية على التقصير ، وحثها على عدم تكرار الخطأ .

وإن جهدنا كله يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي والإسلامي وجعله قادراً على مواجهة التحديات . وأحسبنا لا نتجاوز الحقيقة إذا اعترفنا أننا جميعاً ، ولا أستثني أحداً ، أخطأنا في حق أمتنا الكبرى حين سمحنا لعلاقتنا العربية والإسلامية أن تكون قائمة على الشك وسوء الظن ، بدلاً من المفاتحة والمصارحة ، وحين نشدنا العون من الغريب ونسينا القريب ، وحين فتحنا بيوتنا وأسواقنا لمنتجات الآخرين وسددناها أمام المنتجات العربية والإسلامية ، وحين أجزنا لأنفسنا أن نعزو كل نكسة من نكساتنا إلى مؤامرة تجيء من وراء الحدود ، وإلى استعمار لا يزال يسكن العقل والأرواح .

أيها الإخوة الكرام ،،،

إننا لسنا بحاجة إلى قمم طارئة تصدر عنها قرارات انفعالية ارتجالية ، تموت قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به ، فحاجتنا الحقيقية هي إلى قمم للتأمل والتحليل تصدر عنها قرارات منطقية وواقعية تنفذ وفق جداول زمنية معقولة.

إن الفرصة لم تفلت من أيدينا بعد ، ولا يزال بوسعنا أن نشخص الداء ونتلمس الدواء . والداء الذي لا أظننا نختلف على طبيعته ، هو الفرقة القاتلة التي أبعدت الجار عن جاره ، ونفرت الشقيق من شقيقه . والدواء الذي أعتقد أننا نجمع على فاعليته هو الوحدة التي تعيد الجار إلى حمى جاره والشقيق إلى حضن شقيقه.

لقد كنا دوماً ، نسعى إلى الوحدة ، ولكننا ضللنا الطريق حين عقدنا آمالنا على ترتيبات دستورية شكلية ، توضع في فراغ وتنتهي في ضياع . فمسيرتنا الوحدوية يجب أن تتعلم من أخطاء الماضي ، كما يجب أن تستفيد من كل التجارب الوحدوية الناجحة .

إن الوحدة الحقيقية لا تنصب على الشكليات ، ولكنها تقوم على مشاريع اقتصادية مشتركة تنتظم من أقصاها إلى أقصاها ، وعلى مناهج دراسية واحدة تنتج جيلاً شاباً مؤهلاً للتعامل مع المتغيرات ، وعلى قنوات عربية وإسلامية نستطيع عبرها معالجة مشاكلنا بأنفسنا وبدون تدخل الغرباء .

إن المشاكل أمر طبيعي حتى داخل الأسرة الواحدة ، والتحدي الحقيقي لا يمكن في طلب المستحيل وتوقع اختفائها ، ولكن يمكن في قدرتنا على إيجاد المؤسسات القادرة على التعامل مع الخلافات قبل أن تستفحل ، وعلى حلها قبل أن تتفجر .

أيها الإخوة الكرام ،،،

إن مـهـمـة التـوحـيد والتـقـريب التي تواجـهنا في خليجنا العـربي ، لا تختلف عن المهمة التي تواجهنا على مستوى الأمة العربية والإسلامية ، فنحن في هذا الخليج جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية لا يصلح إلا بصلاحها ولا يتقدم إلا بتقدمها . فعوامل الجوار والتشابه الثقافي والتاريخي والسياسي تسهل مهمتنا في التوحيد والتقريب على مستوى الأمة الكبرى ، وكل نجاح نحققه في مجلس التعاون ، و يحققه أي تنظيم عربي أو إسلامي إقليمي آخر ، هو في البداية والنهاية نجاح يصب في مصلحة الأمة العربية والإسلامية ، ويخدم أهدافنا .

إننا لا نخجل من القول إننا لم نستطيع بعد ، أن نحقق الأهداف التي توخيناها حين إنشاء المجلس . وما زلنا بعد أكثر من ٢٠ سنة من عمل المجلس نسير ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر . والإنصاف يقتضي أن نقرر أن دول المجلس استطاعت تحقيق إنجازات طيبة ، يجيء في مقدمتها حل الأغلبية الساحقة من القضايا الحدودية المعلقة . إلا أن الموضوعية والصراحة تتطلب منا أن نعلن أن كل ما تحقق حتى الآن جزء يسير يذكرنا بالجزء الكبير الذي لم يتحقق ، فلم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة ، تردع العدو وتدعم الصديق . ولم نصل بعد إلى السوق الواحدة . ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به كل الأزمات السياسية . وهنا أرجو أن تسمحوا لي أن أذكركم ونفسي أن تمسكنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد . إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولاً إلى وحدة عربية وإسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف . وإنَّ في الاتحاد الأوروبي نموذجاً نحسن صنعاً لو استأنسنا ببعض ما جاء فيه .

أيها الإخوة الكرام ،،،

إن مهمة التوحيد والتقريب هي واجبنا الأساسي على المدى القريب والبعيد . إلا أن الظروف الاستثنائية التي نشهدها هذه الأيام تتطلب تحركاً استثنائياً للتعامل معها . فمن الناحية الاقتصادية ، شهدت أسعار البترول في الآونة الأخيرة انخفاضاً خطيراً يهدد رخاء شعوبنا ورفاه مجتمعنا . وهذا الوضع يتطلب منا أن نوحد المواقف والجهود كما فعلنا عندما انخفضت أسعار البترول قبل بضع سنوات. حينما تمكنا وقتها ، بفضل الله ثم المواقف الصلبة الواحدة ، من تجاوز تلك الأزمة . ونحن بحول الله وقوته ، قادرون على مواجهة الأزمة الراهنة بالمواقف الصلبة ذاتها .

ومن الناحية السياسية ، يشهد العالم تطورات خطيرة ، رأينا كيف بدأت ولا نعرف كيف ستنتهي . ومن الغني عن الذكر أننا لا نستطيع التأثير في هذه التطورات ما لم نحللها بعقلية واحدة ونتخاطب معها بصوت واحد . ومن الناحية الثقافية ، تتعرض أصالتنا الإسلامية العربية لكثير من الضغوط والتأثيرات ، وما لم يكن لنا منها موقف واحد فإن هويتنا المتميزة يمكن أن تتعرض ، لا سمح الله للتشويه . لذلك يفرض علينا الواجب أن نتبنى الخطاب الحضاري المعتدل ، الذي يستطيع التعامل مع المتغيرات ، ودون أن يفرط في الثوابت ، فمشروعنا الحضاري القائم على الامتزاج الرائع بين الإسلام والعروبة ، هو مشروع يمكن أن يخدم الإنسانية جمعاء إذا استطعنا أن نحسن التمسك به ، وأحسنًا عرضه على بقية الحضارات .

أيها الإخوة الكرام ،،،

بتوكلنا على الله - عز وجل - ثم بمؤازرة من شعوبنا العربية والإسلامية يستطيع القادة في أن يمضوا قدما نحو مسيرة التوحيد والتقريب ، إذا ما وضعوا نصب أعينهم مخافة الله ثم مصالح أمتهم العربية والإسلامية (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

كلمة

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود التي ألقاها نيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة في افتتاح الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أصحاب السماحة والفضيلة ،

أيها الإخوة الكرام ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تحية طيبة نزجيها إليكم جميعاً ، وترحيباً بالعلماء والضيوف الكرام والمشاركين في الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة .وإنها لمناسبة سعيدة أن نلتقي اليوم لتدارس أحوال المسلمين والبحث عن حلول شرعية لقضاياهم ومشكلاتهم . إننا نؤمن جميعاً أن الإسلام دين يخاطب العقل . ويناهض التخلف في شتى صوره وأشكاله ،ويستوعب منجزات العصر وينظم العلاقات الاجتماعية والدولية على أساس من الرحمة فقال الله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين». كما نوقن بأن عز المسلمين وتقدمهم مرهون بتطبيقهم لشريعة الله ، واحتكامهم إليها واتخاذهم كتاب الله وسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ دستوراً لجميع شؤونهم ،

* جريدة اليوم السعودية ، الصادرة بتاريخ ٧/ ١/ ٢٠٠٢م ، العدد ١٠٤٣٣ .

وهذا ما قامت به المملكة العربية السعودية، من أجله وسارت عليه ، ونعتز به ، وندعو المسلمين جماعات ودولاً إليه ، وذلك مقتضى الإيمان كما قال الله سبحانه وتعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) .

أيها الإخوة الأفاضل :

إننا نبتهج بمقدمكم معتبرين دورة مجمعكم هذه مناسبة علمية مشهودة نتطلع إليها كما يتطلع المسلمون جميعاً إلى ما ستقدمونه من بحوث ودراسات ، عن القضايا المعروضة عليكم وإلى ما سيفضي إليه النقاش والنظر من قرارات وتوصيات لها شأنها في حياة المسلم في كل مكان ، وإن المسلمين كافة ينتظرون الخير الكثير من هذا المجمع الذي أسس على التقوى والذي يعمل لربط ماضي الأمة المجيد بحاضرها المشرق بإذن الله ، فيرسخ في نفسها الأسس التي هي مقومات ذاتها ، وأساس وجودها ويواجه من أجلها المتغيرات بما تهدي إليه مناهج الفقه الإسلامي في مختلف مجالات الحياة المعاصرة . وإننا نأمل أن تكون هذه الدورة مناسبة لبيان تعاليم الإسلام السمحة التي يقوم بها السلوك ، وبث القيم والمبادىء التي يعتمدها الإسلام منهاجاً للحياة ، وذلك بوسطيته التي تجمع بين متطلبات الدنيا والآخرة وتتجافى عن طريقي الغلو والتفريط ، وذلك لإظهار صور الإسلام الصافية النقية . وإبعاد ما يراد أن يلصق بالإسلام مما ليس منه . ونرجو أن توفقوا إلى بيان الوسائل العلمية التي نتطلع جميعاً إلى أن يعمل المجمع من أجل تحقيقها ، وتلك هي الرسالة التي يجب أن يضطلع العلماء في هذا العصر على الوجه الأكمل وهم ـ قادرون بإذن الله ـ على ذلك .

أيها الإخوة الكرام :

إن ما أصاب الأمة الإسلامية من ضعف ووهن لم يكن ليصيبها لو أنها تمسكت بكتاب ربها عز وجل ، وسنة نبيها ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، لكن الابتعاد عن هدي الإسلام وأحكامه كان العامل الأول والمؤثر فيما تعاني منه الأمة الإسلامية اليوم من تحديات شرسة من جانب أعدائها الذين يعملون باستمرار على انتزاعها من عقيدتها . كما قال تعالى : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) وإنَّا لنوقن أن المنهاج السليم لبناء وحدتنا الإسلامية يتمثل في نبذ الخلافات ، وحلها بروح الأخوة الإسلامية عملاً بقوله تعالى :

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقوله تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وإن قوتنا الحقيقية تعتمد على قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية بحلول إسلامية قائمة على الشريعة السمحة ومتجاوبة مع احتياجات العصر .

أيها الإخوة :

إن رابطة العالم الإسلامي التي أسست منذ ٤٠ عاماً في مكة المكرمة أكبر هيئة إسلامية عالمية ، وتمثل الشعوب الإسلامية في العالم الإسلامي وخارجه عليها مسؤولية كبيرة تجاه الإسلام والمسلمين ، وقد قامت بإنجازات مشكورة ، في مجالات عدة ومن أبرزها إنشاء المجمع الفقهي وهو أول مجمع فقهي إسلامي أنشيء على مستوى الامة الإسلامية ، حيث اتضحت مدى الحاجة إليه وإلى العلماء الذين يمثلون أمة الإسلام فيه .

أيها الإخوة العلماء :

إن مسؤوليتكم عظيمة، ورسالتكم سامية جليلة ، فسيروا على بركة الله واستعينوا به سبحانه على تحقيق أهدافكم النبيلة وختاماً نكرر ترحيبنا

بكم ، ونبتهل إلى الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق وأن يوفق الجميع لما فيه خير الإسلام والمسلمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

مقابلة صحافية مع نائب رئيس البعثة الديبلوماسية السعودية لدى الولايات المتحدة السيد أحمد عبدالعزيز القطان حول عدد من القضايا *

س : ماذا بقي من آثار الحملة الغربية على المملكة العربية السعودية؟

ج : لنبدأ من قبل ١١ سبتمبر، إذ كانت سمعة الخليج بأسره، لا المملكة وحدها، أكثر من ممتازة، لكن بعد ١١ سبتمبر المعاملة اختلفت، حيث إهتز الأمن الأميركي وأصبح الأميركيون يشعرون بالمهانة، فصدرت منهم تصرفات انفعالية وتعسفية لكنهم من وجهة نظري معذورون، تخيلوا لو وقع حدث مشابه (لـ ١١ سبتمبر) في إحدى دول الخليج واكتشفنا أن منفذي الحادث من جنسية معينة لا بد أن يكون لديك موقف حازم من جميع من يحملون تلك الجنسية كرد فعل أولي، لكن بعد شهر أو شهرين ستهدأ المسألة، هذا ما حصل هنا، أنا شخصياً قابلت بعد الأحداث مباشرة وزير الهجرة الأميركي وجلست معه نحو ساعتين لإقناعه بأن الوقت حان للتعامل مع الأحداث بمنطقية وعقلانية لكن حين بدأت الحكومة الأميركية اجراءاتها بالقبض على المقيمين فيها اقامة غير نظامية، اكتشفنا أن كثيراً من الطلبة، سواء كانوا سعوديين أم غير سعوديين وانا كنت اتابع الموضوع مع سفراء دول الخليج وللأسف الشديد جاؤوا بتأشيرات زيارة وواصلوا دراستهم مع أن تأشيرات زيارتهم انتهت منذ أكثر من عام، لذا عندما قابلت وزير الهجرة بادرني قبل أن أبدأ الحديث معه بالقول: هل تقبلون المقيمين بصورة

---

* جريدة الرأى العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٢ م ، العدد ١٢٦٩٥ .

غير نظامية في المملكة؟ فقلت له: اتفق معك في هذا الأمر، لكنني أختلف في امور، فبعض ما تعرض له المواطنون السعوديون كان غير مقبول بالنسبة لنا، تخيلوا أنهم قبضوا حتى على بعض الطلبة الذين لم يسددوا مخالفاتهم المرورية ولم يبلغونا إلا بعد خمسة أو سبعة أسابيع، وكان هناك تشدد وتعنت بشكل لا تتخيلونه، لذلك قمنا بتعيين محامين من قبل السفارة للطلبة المحتجزين إلى أن يفرج عنهم أو تنتهي محاكمتهم لضمان ألا يغادر المواطن السعودي الولايات المتحدة ولا يستطيع العودة إليها ثانية، ومن الأمور الأخرى التي حصلت نتيجة عدم إدراكهم لما يدور في الخليج، أنه عندما يكون أحد المتهمين في الأحداث يدعى «الغامدي» يلقون القبض على كل من ينتهي اسمه بالغامدي وأخبرت وزير الهجرة أن لدينا في المملكة ٣٠٠ ألف شخص يحملون اسم «الغامدي» فهل سيتم التحقيق معهم جميعاً؟

طبعا عائلة بن لادن لها قصة اخرى سأرويها بعد قليل، ومن الأحداث التي كتب بسببها سمو الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن خطاب احتجاج شديد اللهجة إلى وزير الخارجية الأميركي كولن باول موضوع المواطن السعودي محمد عطار لاعتقادهم بأنه «محمد عطا» باختلاف حرف واحد، وألقي القبض عليه وعلى من يمت له بصلة في بوسطن، وحدثت اجراءات مؤسفة حتى لمواطنة من عائلة الشبكشي لا أستطيع وصفها لأنها انفعالية بشكل لا يليق بالجهات المختصة الاميركية لكننا حكّمنا العقل لأننا ننظر اليهم «الأميركيين» بأنهم ضربوا وأهينوا وقتل أكثر من ثلاثة آلاف أميركي.

س: هل لديك إحصاءات رقمية؟

ج: لدينا منذ ١١ سبتمبر حتى ١٨ مارس ٢١ طالباً سعودياً أفرج عنهم على ألا يغادروا الولايات المتحدة، معظمهم إقاماتهم غير نظامية و١٤

طالباً مازالوا في السجون ولا نزال نسعى ونحاول أن نفرج عنهم و٨٤ طالبا افرج عنهم وغادروا إلى المملكة جميعهم من الذكور وأكثر من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص ليس عليهم مخالفات لكنهم غادروا بإرادتهم على نفقة السفارة على شركات طيران أخرى لأن تذاكرهم غير صالحة بعد توقيف طيران السعودية، التذاكر منحت بمبلغ مليون ونصف المليون دولار، ما صرف حتى اللحظة من مساعدات مادية وتذاكر ومحامين أكثر من ٣ ملايين دولار صرفتها السفارة بتوجيه من الملك، فمنذ أن حصل حادث سبتمبر وبدأ القبض على المواطنين السعوديين صدر أمر سامٍ كريم من خادم الحرمين وسمو ولـي العهـد إلـى الأمير بندر بتولي أمور كل الطلبة والمواطنين والمرضى وكل من يحتاج إلى مساعدة ، هناك أيضاً ٢٢ طالباً سعوديا مفقوداً سألنا عنهم السلطات الأميركية وقالت إنهم ليسوا في السجون، للأسف الشديد الذين سجنوا عوملوا بطريقة سيئة، من يصدق أن الولايات المتحدة اصبح فيها محاكم عسكرية؟ لم يبق إلا أن نرى فيها وزيرا للإعلام!!

س : وهل ما زالت الامور على حالها بالنسبة إلى السعوديين في اميركا خصوصاً في ضوء مبادرة ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الأخيرة للسلام مع اسرائيل؟

ج : نشعر أن كل ما بنيناه في السنوات الطويلة إنهار مع إنهيار برجي التجارة، ونبدأ من الصفر في تحسين صورتنا، لا أمام الحكومة الاميركية، بل أمام الرأي العام الأميركي ، لا شك أن مبادرة الأمير عبدالله الأخيرة حسنت الأمور بشكل غير عادي صحيح أن ليس لها إرتباط بأحداث سبتمبر لكنها حسنت صورة المملكة والدول العربية بشكل واضح جداً، فعندما نتابع استطلاعات الرأي العام نجدها اختلفت اختلافاً غير عادي.

س : وهل سيكتب للمبادرة النجاح؟

ج : أؤكد أن القمة العربية ستقر المبادرة لأنها عادلة وواضحة وصريحة والتوقيت فيها غير عادي ومرضية للطرفين ، والأمير عبدالله أكد أن المبادرة تعني تبادل السفراء (مع إسرائيل) والعلاقات التجارية، إنما هل الجانب الإسرائيلي سيقبل هذه المبادرة؟ أشك في ذلك لأن بقاء إسرائيل قائم على بقاء الأوضاع على ما هي عليه ، نحن الآن رمينا الكرة في ملعبهم فالمبادرة حظيت بموافقة كل دول العالم واهم دول العالم بما فيها الولايات المتحدة، ولا ننسى أن المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة تعاطفت بشكل كبير مع المبادرة وهذا سيسبب ضغطاً كبيراً على شارون وحكومته، وفي الوقت نفسه اعتقد أن الشعب الإسرائيلي اقتنع بها وبأن شارون لن يحقق له السلام وأمنهم بإحتلالهم الأراضي العربية التي لن يستطيعوا العيش بهدوء وأن أولادهم ونساءهم في خطر، فالحوادث الأخيرة كانت مروعة ، أن يقتل سبعة (إسرائيليين) في باص (عملية استشهادية نفذها فلسطيني الثلاثاء) مثل هذه الحوادث لا يستطيع الشعب الإسرائيلي أن يوقفها أو يتعامل معها لإعتقادهم بأنهم شعب قليل العدد والأميركيون يحاولون وقف العنف لذلك أرسلوا الجنرال أنتوني زيني إلى المنطقة لتهدئة الأوضاع بعدما كانوا يرفضون إرساله.

س: وجود عدد كبير من السعوديين المنتسبين إلى تنظيم « القاعدة» ألا يؤثر على أمن المملكة لجهة ا حتمال وجود إمتدادات لهم في الداخل أو متعاطفة معهم؟

ج : إذا لاحظنا تصريحات أولياء امور الذين قاموا بالأحداث (سبتمبر) فسنجدها تنبذ ما فعله أبناؤهم وهم أقرب المقربين، لنحلل ما حدث للشباب السعودي بأنه يرجع إلى عوامل عدة أبرزها تلقيه معلومات غير سوية أو غير صحيحة، ولنقل بصورة أوضح «غسيل أدمغة » وقد يكون هذا نتيجة فراغ أو بطالة، خصوصاً عندما يكون التأثير على شباب تتراوح أعمارهم

بين ١٦ و١٧ سنة، فمن السهل جداً الإيحاء لهم بأن ما يقومون به يمثل الدين الإسلامي، وهو غير صحيح، فعندما تجلب إبن ١٦ سنة وتوحي له بأن ما يتم عمله هو صحيح ويعد جهاداً وحرباً ضد الكفار، فبعضهم يقتنع بسهولة مع الأسف الشديد، هذا ما حدث خلال حرب الأفغان والروس، لذا بقيت مجموعة كبيرة من الشباب السعودي هناك في أفغانستان وكان لها أقرباء وامتدادات في المملكة أثرت عليها بشكل أو بآخر، لكن الآن وبكل وضوح وصراحة لا يوجد أي أتباع أو وجود أو إمتدادات لـ «القاعدة» في المملكة، قلة للأسف الشديد غرر بها وأساءت لدينها وبلدها بشكل يجعلنا نحتاج إلى عشر سنوات لتحسين الصورة في الولايات المتحدة وأوروبا.

س: كررت أن الرأي العام الأميركي لديه نوع من العداء تجاه العرب هل الرأي العام السعودي لديه العداء نفسه تجاه الولايات المتحدة؟

ج : سؤال جيد إنما الاجابة قدمها (رئيس الاستخبارات السعودي السابق) الأمير تركي الفيصل في لقاء أجراه في واشنطن عندما قال يجب ألا ننسى أن للمملكة العربية السعودية ١٤ ألف طالب سعودي في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ تشبعوا بالحياة الأميركية، ولو كانت لدينا الرغبة في جعل أبنائنا يعادون الولايات المتحدة لما أرسلناهم اليها من الأساس ليتعلموا حتى الطفل في المملكة بات يدرك أن الحملة الغربية مدبرة من اللوبي اليهودي الذي استغل أحداث ١١ سبتمبر أسوأ استغلال، ويجب أن نرفع القبعة له لأنه يدافع عن قضيته باتقان، في الوقت الذي لا تحرك الدول العربية ساكنا أمام قضية عادلة يتولاها محام غير جيد في مقابل قضية اخرى خاسرة لكن محاميها جيد.

كنت صريحا طوال اللقاء وسأستمر: في المملكة ليس لدينا أي عداء تجاه الولايات المتحدة إنما خلاف معها وخلافنا الوحيد هو القضية الفلسطينية وسيستمر إلى أن تحل القضية الفلسطينية عن طريق العمل على تحييد

الولايات المتحدة، علينا أن ننقل ما فعلته إسرائيل منذ العام ١٩٥٠م حتى اليوم بإنشاء «لوبي» عربي توفر له كل الإمكانات ليستطيع التأثير على الإعلام الأميركي وصانع القرار والمنظمات الموجودة، وبالتالي إذا شعرت الإدارة الأميركية أن مصلحة الولايات المتحدة مع العرب فستنحاز إليهم أما ما داموا يشعرون بأن مصلحتهم مع إسرائيل فسينحازون إليها عندما تكون المعركة في أميركا واحد أمام واحد فنحن الذين نفوز والدليل صفقة نظام الإنذار المبكر للدفاع الجوي (أواكس) في العام ١٩٨١م لأن الصوت واحد والكلمة واحدة، من يصدق أن اليهود خسروا الصفقة أمامنا؟ لأن المتحدث واحد وصوته واحد، أما في القضية الفلسطينية فالأصوات كثيرة، هنا في الولايات المتحدة السفراء العرب مختلفون في نقاش القضية الفلسطينية مع الإدارة الأميركية.

س: كيف وجدت رد فعل الإدارة الأميركية على مبادرة الأمير عبدالله؟

ج: في هذه المناسبة أؤكد أن زيارة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني للمملكة كانت من أنجح الزيارات وقدم الأمير عبدالله له شرحاً مسهباً عن المبادرة على مدى ثلاث ساعات في لقاء جمعهما معاً، الولايات المتحدة متفهمة للمبادرة ومرحبة بها بشكل لا تتخيلونه، وأعتقد بأنه سيكون لها دوراً إيجابياً في بلورة الموقف بشكل عام من المبادرة، وإحساسي الشخصي أن المبادرة ستحرج إسرائيل بشكل ملحوظ وخصوصاً داخل الإدارة الأميركية والمجتمع الأميركي، الأميركيون شعروا شعوراً بالملل مما يحدث ولديهم مصالح اقتصادية كثيرة في منطقة الخليج والوطن العربي توازي إسرائيل، بل على العكس، إسرائيل تستنزف الاقتصاد الأميركي وحتى إسرائيل ستنتعش اقتصاديا إذا قبلت المبادرة، ونظرة واحدة للاقتصاد الإسرائيلي المتدهور تكفي.

الأمير بندر بن سلطان حالياً مكلف بشرح المبادرة لجميع الجهات في

المجتمع الأميركي ونحن ننتظر فقط إقرارها في قمة بيروت لنبدأ في التحرك في السفارة بالتنسيق مع سفراء دول الخليج بالذات.

س : عندما التقت « الرأي العام » الأربعاء الماضي نائب رئيس تحرير « واشنطن بوست » قال أن المسؤولين العرب يقولون للإعلام شيئاً وفي المجالس المغلقة يقولون شيئا آخر؟

ج : (مقاطعاً) سأؤكد لك شيئاً أكتبيه بالبنط العريض، أن هذا ليس أسلوب الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، الأمير عبدالله رجل صريح للغاية، ولا يحب المؤامرات والالتفاف من الخلف، رجل لا يعرف سوى الخط المستقيم، ويؤمن بأن الخط المستقيم أسرع طريق للوصول، لذا أؤكد أن لا شيء بحث ولم يعلن بالنسبة للمبادرة بضعة أيام وسيراها الجميع في القمة.

س : وماذا عن موضوع العراق وما بحثه تشيني في السعودية؟

ج : الأمير عبدالله أوضح لنائب الرئيس الأميركي أن ضرب العراق ليس من مصلحة الولايات المتحدة.

س : هل في الوقت الحالي فقط، أم هذا رأي نهائي غير قابل للتغيير؟

ج : .رأينا نهائي، نحن في السعودية واضحون في سياستنا ونعلنها لأن ليس لدينا ما نخشاه لنخفيه، منذ بداية اللقاء اقول أن لا شيء لدينا «أوف ذي ريكورد» كمسؤول سعودي أعبر عن سياسة بلادي وكوني صريحاً معك فلأننا في المملكة عموماً صريحون وواضحون لا نغير كلامنا ولا نتخبط في التصريحات.

الأمر الثاني، أن الولايات المتحدة لم تقرر حتى اللحظة ضرب العراق، ولأوضح نقطة قد تكون غائبة عن ذهنكم بأن كل من يدعون إلى ضرب العراق ليسوا من المسؤولين الرئيسيين، كلهم من المجموعة التي تتعامل (الإدارة الأميركية) معها وتنتمي بشكل أو بآخر إلى «اللوبي» اليهودي،

ومن ضمنها نائب وزير الدفاع الاميركي.

الرئيس الأميركي صرح قبل يومين بأنه يشكر القادة العرب على نصائحهم لكنه لن يسمح ببقاء رجل مثل صدام حسين في المنطقة، ونحن في المملكة العربية السعودية متفقون على هذا ونتادي ونطالب بتغيير الحكم في العراق، ولكن من داخل العراق، اما ضربة جوية أو ضربة عسكرية فلن تشفي بل على العكس ستجعل الشارع العربي يثور على الولايات المتحدة مرة اخرى.

س بالمناسبة، الامير تركي الفيصل كشف بعد تركه منصبه أن المملكة العربية السعودية عملت على دعم المعارضة لإسقاط النظام في العراق، ما مدى «رسمية» هذا الكلام؟

ج: إذا كان أبرز المسؤولين في المملكة صرح بهذا الشيء فكيف لا يكون رسمياً.

س: صرح بعد أن ترك منصبه؟

ج: عندما أراد تنفيذ ما قاله كان مسؤولاً، وإلى الآن الأمير سعود الفيصل (وزير الخارجية) يصرح بأننا ندعم تغيير النظام (العراقي) إنما من الداخل، أعرف أنك كويتية وسأقول لك كلمة من مواطن سعودي لا كمسؤول: كسعودي لا أستطيع أن أمسح من ذاكرتي ما حصل من طاغية هذا العصر صدام حسين ضد الشعب الكويتي، قد تكون أمور أخرى قام بها هذا الطاغية في الكويت لم تعلن من قتل وتشريد وتدمير وإغتصاب، وأمور لا تمت بأي صلة من الصلات للإنسانية، فهل من المنطق أو من المعقول أن أصافح من فعل ذلك مرة أخرى؟ هذا غير معقول، لا بل خيالي مصالحة أو مصافحة، هذا الكلام، أنا كمواطن سعودي خليجي لن أقبل به، وحتى لو كان هناك من يقبل فكرة التعامل مع صدام حسين في الخليج

يوماً ما، لكن صدقوني صدام حسين سوف يصفع أي كف تمتد إليه من منطقة الخليج عندما يستعيد قوته إنسان قتل شعبه في «حلبجة» ومن يقتل شعبه كيف نأمن منه على شعوبنا..

س: كأنك تلمح إلى مبادرة وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني التي أطلقها عبر « الرأي العام » للحوار المباشر مع العراق، وتلميحات العراق إلى اتصالات سرية مع السعودية؟

ج : نحن في المملكة العربية السعودية ليس لدينا إتصالات مع العراق لا سرية ولا غير سرية ولا نقبل بذلك في أي شكل من الأشكال.

س : ماذا تتوقع أن يجني العراق من خلال حملة العلاقات العامة التي يقوم بها قبل قمة بيروت؟

ج : من دون تنفيذ القرارات الدولية لن يصل العراق إلى شيء .الحملات الديبلوماسية لن تقنع الدول العربية الرئيسية لن يقنعها إلا تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإذا اصر العراق على عدم تنفيذها فسيتحمل وحده نتيجة قراراته.

س: هل تعني أنه قد يتعرض لضربة عسكرية؟ ومع أن الرياض رفضت ضرب العراق فهل تستطيع ثني الولايات المتحدة عن ضربه إذا قررت ذلك؟ كيف؟ هل ستطالبها بسحب قواتها من المملكة؟

ج : أشك بأن الولايات المتحدة ستضرب العراق، لكني متأكد من أن المملكة لن تقبل تحت أي ظرف من الظروف، أن يضرب العراق من داخل أراضيها، وموضوع سحب القوات أثير في الصحف، ولم يثر في الواقع، وفي زيارة تشيني لم يثر نهائياً على الإطلاق، ثم لماذا القوات الأميركية موجودة في السعودية؟ هي لتطبيق القرارات الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة الكويتية ـ العراقية.

س : وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد أعلن عن إستعداد الولايات المتحدة لتسليم المعتقلين من غوانتانامو إلى بلدانهم وبينهم أعداد كبيرة من السعوديين؟

ج : (مقاطعاً) الأمير نايف (وزير الداخلية) أعلن أنهم نحو ٥٨ معتقلاً.

س: سمعنا أنك مكلف من الأمير بندر متابعة هذا الملف، فإلى أين وصلت جهودكم؟

ج : الأمير نايف قال إنهم مواطنون سعوديون وبعد إنتهاء التحقيقات في الولايات المتحدة سيتم تأمين عودتهم إلى المملكة العربية السعودية وستتعامل معهم حالة بحالة، والأمر كذلك بالنسبة للمعتقلين الكويتيين فالأميركيون يتعاملون مع كل دولة بواسطة سفيرها لإعادة معتقليها، نحن في السعودية لدينا قناعة بأن المواطن السعودي إذا أخطأ يجب أن ينال عقابه في المملكة على حجم عمله، ولا ننسى اننا ننظر إلى اخواننا الذين تم اعتقالهم على إعتبار أن مجموعة كبيرة منهم غرر بها، ويجب أن نتعامل معهم حالة حالة لكن إذا وجدنا مجموعات شاركت في قتل وتفجيرات فيجب أن تنال عقابها، وإذا كانت هناك مجموعة صغيرة في السن غرر بها فلن اقول بأننا سنعفو عنها ولكن العقاب سيكون بحجم ما حدث، وهذه فرصة جيدة لنا لكي نعيد النظر في مجموعات الشباب في الخليج بشكل عام، بنظرة أخرى غير النظرة القديمة، اصبحنا نمر بمرحلة تمر فيها دول كثيرة، اقتربنا نحو البطالة، وإذا وجدت مجموعة من الشباب لا تعمل فماذا ستفعل؟ يجب ان ندرك خطورة وقت الفراغ، ويدرك الشباب الخليجي أن أمامه فرص عمل كثيرة يرفضها إستكباراً لأنها تتطلب مجهوداً أكبر، يجب أن يعرفوا أن الله حق، زمن الرفاهية إنتهى، يجب أن تحارب لتحصل على فرصة عمل.

س : ذكرت في بداية الحوار أن لعائلة بن لادن قصة ستروونها بعد قليل، كاد الحوار ينتهي ولم تروها؟

ج : -توماس فريدمان كتب مقالة في «نيويورك تايمز» يتهم الحكومة السعودية بأنها هربت أسرة بن لادن من الولايات المتحدة، وقمت بالرد عليه بمقال مماثل رفضت «نيويورك تايمز» نشره رغم أنه لم يتجاوز السطور العشرة لتوضيح الحقائق فقط ، فالقصة التي اختلقها (فريدمان) لا أساس لها من الصحة، ففي تلك الفترة (حدث ذلك يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ م) من رابع المستحيلات أن تدخل طائرة سعودية الولايات المتحدة من دون إذن الحكومة، والواقع أن أسرة بن لادن جاءت إلى السفارة السعودية بعد الأحداث مباشرة وطلبت ترحيلها إلى المملكة لأن وجود إخوان وأقرباء بن لادن سيستفز أطرافاً كثيرة، وهم مجموعة كبيرة لا تقل عن ٢٤ شخصاً من أسرة بن لادن، وابدى الامير بندر موافقته بشرط موافقة السلطات المختصة، وبالفعل التقيت انا بشخصين من «اف بي اي» مكتب التحقيقات الفيدرالي وقدمت لهما بيانات أفراد أسرة بن لادن وشركة الطيران التي سيغادرون بواسطتها وهي لم تكن سعودية كما ذكر فريدمان وبعد ثلاثة أيام جاءت الموافقة من «اف بي اي» وبدأت رحلتهم من لوس انجليس إلى فلوريدا إلى بوسطن وواشنطن ثم محطتها الاوروبية فالمملكة، وكل ما ذكر عن تهريب عائلة بن لادن غير صحيح.

الإمارات العربية المتحدة

نص كلمة

معالي السيد محمد الحبتور رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة أثناء افتتاح أعمال الدورة الطارئة التاسعة والثلاثين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في صنعاء *

بالأصالة عن نفسي ، ونيابة عن وفد الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة يشرفني أن أتقدم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على تفضله برعاية هذه الدورة ، وإلى الشعبة البرلمانية اليمنية والشعب اليمني الكريم ، على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم .

إن اكتمال منظومة الاتحاد البرلماني العربي بانضمام مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية الشقيقة إلى عضويته في هذا الوقت الذي تمر به الأمة العربية والإسلامية بظروف في غاية الأهمية ليؤكد على حرص الأشقاء في المملكة على تفعيل ودعم العمل العربي وليس ذلك بغريب عليها فقد شارك مجلس الشورى في اجتماعات سابقة للمجلس وكان مع قرارات المجلس في مختلف القضايا التي تصدى لها ، ولا شك في أن هذا الانضمام سيكون له أثر إيجابي

* جريدة الخليج ، أبو ظبي ، الصادرة بتاريخ ١/٧ / ٢٠٠١ م ، العدد ٨٠٨٩ .

في تفعيل مناقشات المجلس للوصول إلى نتائج ملموسة بإذن الله للمواقف الإيجابية والدور الفاعل للمملكة العربية السعودية في المحافل العربية والإقليمية ، فباسمي وبأسماء أعضاء الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة أتقدم إلى مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية رئيساً وأعضاء بالتهنئة على انضمامهم لعضوية الاتحاد البرلماني العربي .

لاشك في أن الظروف والتطورات التي تمر بها الأمة العربية في الوقت الحاضر ، والتي تأتي في مقدمتها الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني دفاعاً عن أرضه وكرامته ومقدساته، والتي استدعت انعقاد دورتنا الطارئة هذه ، تتطلب منا موقفاً عربياً حازماً تجاه ما يحدث على الساحة الفلسطينية بهدف دعم انتفاضة الأقصى الباسلة ، لتظل متوهجة حتى ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لتدرك أن ما وصلت إليه الأمور على الساحة الفلسطينية ، لاسيما بعد وصول الإرهابي إرييل شارون إلى رئاسة الوزراء في الكيان الصهيوني أخذ منحى خطيراً لا يمكن السكوت عليه ، الأمر الذي يستلزم معه اتخاذ موقف يتعدى الشجب والاستنكار إلى دعم ومساندة حقيقية للشعب الفلسطيني في أرضه تمكنه من الصمود أمام الهجمات الشرسة للآلة العسكرية الحربية للجيش (الإسرائيلي) وزمرة المستوطنين اليهود .

تطالعنا وسائل الإعلام يومياً صوراً من المآسي التي يقوم بها جيش العدو (الإسرائيلي) بتوجيهات مباشرة من رئيس الوزراء الصهيوني ، وبسكوت ومباركة من راعيي السلام وصمت مستهجن من المجتمع الدولي فلم يسلم الأطفال ولا الشيوخ ولا حتى المنازل والزروع من القتل

والتدمير والخراب ، الأمر الذي يجعل عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بأزمة خطيرة يصعب معها التنبؤ في كيفية الوصول إلى مخرج مما هي فيه ، ويضع المنطقة على حافة الحرب ، فالعنف السافر والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل ، من قبل الآلة الحربية الإسرائيلية لتستنهض العالم بأسره ليقوم بواجباته تجاه العمل على الحد من هذا العنف والطلب من الحكومة الإسرائيلية عدم التطرف في استعماله ، لأن العنف لا يولد إلا العنف .

والشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الأعمال التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من تقتيل وحصار وتدمير للمنازل وتجريف للأراضي ، وتقليع للأشجار ، بهدف إخضاع الشعب الفلسطيني لشروط الاحتلال ، هي أعمال لا تزيد الشعب الفلسطيني إلا صموداً وثباتاً على الحق ، وهي في ذات الوقت تحمل الشعوب العربية التزامات تجاه دعمهم ومساندتهم لاستمرار انتفاضتهم حتى تتحقق مطالبهم .

لاشك أن للبرلمانيين العرب دوراً كبيراً ومهماً في مساندة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، فهم ممثلو الأمة وضميرها الذي يعبر عن آمالها وآلامها وإن وقفتهم مع الشعب الفلسطيني في محنته التي يتعرض لها ستكون بلا شك ذات أثر إيجابي وفعال ، ويمكن في هذا الإطار أن تحث البرلمانات العربية حكوماتها وشعوبها في استمرار جهود الدعم بجميع أشكاله، وإيقاف مظاهر التطبيع والعمل على تعزيز العلاقات البرلمانية العربية – العربية.

كما أنه ومن خلال الاتحاد البرلماني العربي يمكن العمل على تعزيز العلاقات والحوارات البرلمانية العربية الدولية ، بهدف إيصال صوت الحق إلى هذه البرلمانات وشرح معاناة الشعب الفلسطيني بهدف خلق شريك مؤثر يتفاعل مع القضية للضغط على الحكومة (الإسرائيلية) .

إن الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومن على هذا المنبر لتدعو إلى تفعيل جميع قرارات الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثامنة والثلاثين العادية والتي عقدت مؤخراً في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة كما تدعو الشعبة إلى تشكيل محاكم دولية للتحقيق في الجرائم والانتهاكات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون ضد الشعب الفلسطيني طبقاً لأحكام القانون الدولي ، ومواثيق حقوق الإنسان ، لاسيما في ظل التوجه العالمي الذي يدين مجرمي الحروب وتقديمهم للمحاكمة ، وعليه فإن الشعبة البرلمانية لتطالب بتجريم ومحاكمة الإرهابي إرييل شارون ، سفاح صبرا وشاتيلا كمجرم حرب جراء ما قام به من جرائم ضد الإنسانية .

كما تطالب راعيي عملية السلام وبالأخص الولايات المتحدة بأن تكون قدوة ، وراعية بالفعل ، وأن تكون أكثر عقلانية وتوازناً وأن تتحمل مسؤولياتها الدولية في العمل على وقف الإرهاب والجرائم اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل والتي تشكل عدواناً سافراً وخرقاً فاضحاً للشرعية الدولية ، إضافة إلى العمل على تطبيق قرارات لجنة ميتشيل من خلال الضغط لوقف إطلاق النار الذي دعت إليه اللجنة المذكورة .

إن الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة في دعوتها تلك ليسرها أن تتقدم لدورتكم المهمة باقتراحين للمناقشة والتداول يتمثل الأول في توجيه رسالة إلى البرلمانات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية تكشف حقيقة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني تعبر عن حقيقة الوضع وبالطريقة التي يراها المجلس .

في حين يتمثل الاقتراح الثاني في دعوة الحكومات العربية للتصدي للمشروع الصهيوني الكبير ، والذي يتضح تنفيذه من خلال الأعمال والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية

واختراق التضامن العربي ، إلى جانب توتير العلاقات العربية – العربية والعلاقات العربية مع الدول الأخرى ، وذلك من خلال تبني مشروع عربي مضاد يفضح المشروع الصهيوني هذا وبأساليب تتناسب والتغيرات العالمية ، التي تمت على صعيد وسائل الاتصال والقانون الدولي وحقوق الإنسان .

مرة أخرى نحن أمام وضع خطير يحتم علينا العمل جنباً إلى جنب وتناسي خلافاتنا ، فالقدس تستحق منا بذل الغالي والنفيس في سبيل الحفاظ عليها فهي قلب القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب الأولى ، ولا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل ، في منطقة الشرق الأوسط من دون عودة السيادة العربية الفلسطينية على القدس الشريف ومقدساتها .

وعلى ذلك أشكر الشعب البرلمانية التي هبت لتلبية الدعوة لعقد هذه الدورة الطارئة لاستشعارها بأهمية القضية ، كما أكرر ترحيبي وتهنئتي للأخوة الأشقاء في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية على انضمامهم للاتحاد البرلماني العربي .

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة
حول عدد من القضـــايا *

س: وجهت دولة الإمارات عبر تصريحات مسؤولين إماراتيين وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ زايد ن سلطان آل نهيان رئيس الدولة انتقادات صريحة لانحياز الإدارة الأمريكية لـ (إسرائيل) في عدوانها المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني . هل تتوقعون أن تترك هذه الانتقادات تأثيراً على السلوك الدبلوماسي للإدارة الأمريكية ؟ ثم هل تتوقعون أي انعكاسات لهذه التصريحات على العلاقات الثنائية بين الإمارات والولايات المتحدة ؟.

ج: موقف الإمارات من القضية الفلسطينية ليس موقفاً جديداً فهو قائم على ثوابت حددها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتقوم على دعم النضال المشروع للشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال المادية والدبلوماسية والإعلامية وكذلك مساندته في استعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وقد كانت لهذه الثوابت تجليات عملية واضحة سواء من خلال ما قدمته وتقدمه الإمارات من مساعدات مادية وعينية مختلفة أو من خلال ما تعبر عنه من مواقف في المحافل الدولية وعلى مختلف المستويات وبشتى الوسائل والأساليب .

---

* جريدة الخليج الإماراتية، أبو ظبي ، الصادرة بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠١م ، العدد ٨٠٩٧ .

إن التزامنا بالقضية الفلسطينية ينطلق أساساً من إيماننا بوحدة المصير بين أبناء الدول العربية ومن إيماننا العميق بأن نضال الشعب الفلسطيني هو نضال لاستعادة حقوق مشروعة لا يمكن القبول بتجاوزها أو التنكر لها .

أما ما تشير إليه من تصريحات للوالد منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى الآن فهي جزء من التفاعل اليومي مع انتفاضة شعبنا الفلسطيني الذي يواجه أعتى أشكال البطش والتنكيل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ونحن في إطار هذا التفاعل نستشعر ما يشكله الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل من ظلم للفلسطينيين ومن خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة فهذا الانحياز لا يعني فقط التنكر لمبادئ الحق والعدل وكيل الشرعية الدولية بمكيالين بل إنه جواز سفر لقوات الاحتلال للاستمرار في انتهاكاتها واعتداءاتها الصارخة على البشر والشجر في الأراضي الفلسطينية .

ونحن عندما نتوجه للولايات المتحدة بالانتقاد فإننا ندرك حجم المسؤولية التي تتحملها كدولة عظمى وراعية أساسية لعملية السلام فضلاً عن أن لها مصالح جوهرية وعلاقات سياسية واقتصادية في المنطقة ولابد أن الإدارة الأمريكية تعرف بالضبط ما تعنيه تلك المصالح والعلاقات وبالتالي فإنه سيكون هناك نوع من قصر النظر إذا لم تؤخذ هذه الأمور في الحسبان والاعتبار .

إن الولايات المتحدة التي تحرص على إقامة علاقات شراكة استراتيجية مع دول المنطقة لابد لها أن تعرف أن مثل هذه الشراكة لا يمكن أن تتطور إذا لم تأخذ في الاعتبار أن استقرار منطقة الشرق الأوسط وإيجاد حل للقضية الفلسطينية هما شرطان أساسيان من شروط نجاح تلك الشراكة واستمرارها .

أما فيما يتعلق بالانعكاسات على العلاقات الثنائية فإننا على يقين بأن

الإدارة الأمريكية تدرك وتتفهم منطلقاتنا في انتقاد المواقف المنحازة فالصداقة لا تعني قبول المواقف الخاطئة والسكوت عنها ولا تعني أيضاً التنكر للالتزامات القومية ونحن نتطلع إلى أن يكون هذا التفهم بداية للتغيير في تلك السياسة التي تضر بمصداقية الولايات المتحدة كراعية لعملية السلام وتشجع إسرائيل على المضي بعدوانيتها مع ما يعني ذلك من مخاطر على أمن المنطقة واستقرارها .

س: في مقابل ما يوجه للإدارة الأمريكية من انتقادات على انحيازها لإسرائيل تبدو الدبلوماسية العربية راضية عن الدور الأوروبي. هل تعتقدون أن الموقف الأوروبي بالمستوى الحالي مقبول أم أن المطلوب أن تبذل أوروبا جهداً أكبر لوقف العدوان الإسرائيلي ؟.

ج: الدور الأوروبي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط دور مهم وأساسي وله جذور تاريخية واعتبارات جغرافية فضلاً عن شبكة واسعة من المصالح المتبادلة مع العالم العربي لكن ورغم أن الدور الأوروبي دور أكثر إنصافاً من الدور الأمريكي إلا أننا للأسف نجد فيه ، في غالب الأحيان صدى غير مقبول للمواقف الأمريكية وترديداً لمقولات تعكس انحيازاً للجانب المعتدي .

إننا ندرك الطبيعة الحساسة التي تحكم العلاقات الأوروبية - الأمريكية إلا أننا في المقابل نجد أن أوروبا قادرة على القيام بدور أكبر نشاطاً ومتابعة أكثر مثابرة لعملية السلام والبحث عن سبيل لوقف الممارسات الإرهابية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية .

ولنا أن نستذكر في هذا المجال الدور الذي لعبته أوروبا في التصدي للانتهاكات التي تعرض لها ألبان كوسوفو فمن خلال ذلك الدور ساهمت في تحفيز الإدارة الأمريكية على القيام بمساهمة فعالة لإعادة الأمن والسلام للإقليم .

إن أوروبا التي نظرت إلى كوسوفو كخطر يهدد الأمن الأوروبي يجب أن تتعامل مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان صارخ بنفس المنظور فأوروبا ليست بعيدة عن الشرق الأوسط واستمرار حالة الاضطراب في هذه المنطقة لابد أن يؤثر على أمن أوروبا ومصالحها .

ونتصور أن أوروبا قادرة بحكم علاقتها التاريخية وقربها الجغرافي أن تلعب دوراً في دعم المطلب العاجل وهو توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني توطئة لإزالة الاحتلال باعتباره ، المظهر الحقيقي للعنف ومصدره الأساسي وزوال هذا الاحتلال هو الذي يضمن توقف دائرة العنف.

. س: بدأت الإدارة الأمريكية حملة دبلوماسية جديدة لاستقطاب تأييد لما يعرف بالعقوبات الكيدية على العراق . كيف تنظرون لهذه الحملة ؟ وما فرص نجاحها في الحصول على التأييد الدولي؟.

ج : العقوبات أياً كان اسمها وسيلة ، لإقرار الشرعية الدولية وتأمين الاستقرار لكن هذه العقوبات تفقد معناها إذا أصبحت أداة لتصفية حسابات سياسية ليس لها مبرر قانوني معقول .

والولايات المتحدة التي تسعى إلى تطوير نظام العقوبات المفروض على العراق تعطي مقاسات مختلفة للشرعية الدولية ففي الوقت الذي تبدو فيه دقيقة في تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالعراق تقف بعناد ضد أي شكل من أشكال الإدانة للاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين العزل في الأراضي الفلسطينية .

إننا ونحن نؤكد ضرورة احترام العراق لتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بغزو الكويت وضرورة قيامه بخطوات لتحسين أجواء الثقة بالمنطقة والامتناع عن كل ما من شأنه يهدد جيرانه فإننا نرفض في المقابل أن تكون الشرعية الدولية ذريعة لاستمرار العقوبات الدولية التي سببت المعاناة للشعب العراقي وأضرت بقدراته .

س: مضت عدة شهور على فوز الرئيس الإيراني محمد خاتمي بالرئاسة . هل لديكم أي تفاؤل بحدوث تغيير في موقف إيران من قضية الجزر بعد فوز الجناح الإصلاحي في إيران ؟.

ج: إنا نحترم اختيارات الشعب الإيراني ولا نتدخل في شؤونه الداخلية ولا نحاول تفسير مواقف القوى السياسية الإيرانية .

وموقفنا من الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران موقف معروف ولا يمكن أن يكون محكوماً بالظروف الداخلية الإيرانية أو فوز هذا الجناح أو ذاك ونحن نأمل أن تتوافر لدى القيادة الإيرانية الجديدة فرصة أفضل من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة النزاع حول الجزر الثلاث على أساس مبادئ القانون الدولي سواء من خلال التفاوض الثنائي المباشر والجاد أو من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولية .

س: هناك توقعات بمقاطعة بعض دول مجلس التعاون لمؤتمر منظمة التجارة المقرر عقده في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٢ نوفمبر المقبل .ما هو الموقف الذي ستتخذه دولة الإمارات في هذا الصدد ؟ وهل هناك مشاورات خليجية بهذا الخصوص ؟.

ج: الإمارات عضو في منظمة التجارة العالمية وهي حريصة كل الحرص على المشاركة بفعالية في المداولات التي تجريها المنظمة .

وبالنسبة لمؤتمر الدوحة المقبل فإننا لا نريد استباق الأحداث ونأمل أن يأتي قرار المشاركة في إطار مشاورات خليجية وعربية. تأخذ في الاعتبار مصالح الدول العربية والتأثير العملي الذي يحمله قرار المشاركة من عدمه

س: هناك من يرى أن وتيرة التعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون أعلى من وتيرة التعاون الجماعي ويستدلون على ذلك بالشوط الذي قطعته علاقات الإمارات التكاملية مع بعض دول المجلس ، ألا تثير هذه

العلاقات مخاوف من أن يتحول التكامل الثنائي إلى محاور داخل دول المجلس ؟.

ج: التعاون الثنائي بين الإمارات والدول الخليجية الأخرى ليس بديلاً عن التعاون الجماعي في إطار مجلس التعاون بل نعتبر هذا النوع من التعاون رافداً يرفد العمل الخليجي المشترك ويدعمه .

وإذا كان هناك من تسارع أعلى لعلاقات الإمارات مع بعض دول المجلس فإن مرد ذلك وجود ظروف عملية تسمح بمثل هذا التسارع الذي يصب في النهاية في خدمة العمل الجماعي ويمهد له.

ولعلنا في هذا المجال نذكر أن دولة الإمارات وسلطنة عمان بدأتا السماح لمواطني البلدين بالانتقال ببطاقة الهوية قبل أن تصبح هذه التجربة عامة في معظم دول المجلس مما يعني أن خطوات التكامل الثنائية هي لبنة تساهم في بناء الوحدة الخليجية .

والأمر الثاني هو أن دول مجلس التعاون جميعها ذات رؤية سياسية وقاعدة اقتصادية متشابهة وبالتالي فإن إمكانية قيام محاور ضمن المجلس غير واردة وغير مفيدة خاصة أن منظومة دول المجلس ذات عمق جغرافي محدود وكثافة بشرية قليلة .

س: جرت مؤخراً في المجلس الوطني الاتحادي مناقشة صريحة لموضوع التركيبة السكانية ما هو الدور الذي ستقوم به الحكومة في المرحلة المقبلة لمواجهة الهواجس والمخاوف التي عبر عنها أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ؟.

ج: قضية التركيبه السكانية من أهم التحديات التي تواجهنا وتشغل تفكيرنا ولا شك أن هناك جوانب عديدة لهذه المشكلة المزمنة وبالتالي فإن هناك حاجة لمشاركة جميع مؤسسات الدولة وفعالياتها المختلفة في إيجاد

رؤية مشتركة تمكننا من وضع حلول لمعالجة الخلل السكاني بحيث لا تؤثر مثل هذه المعالجة على متطلبات التنمية الاقتصادية وتكون في نفس الوقت كفيلة باحتواء الهواجس الأمنية والاجتماعية المنبثقة منها .

إن المناقشات البرلمانية التي جرت في المجلس الوطني الاتحادي جرت بحس عال بالمسؤولية ونحن في الحكومة نشاطر أعضاء المجلس هواجسهم ومخاوفهم ونأمل أن نتمكن في القريب العاجل من صياغة رؤية كفيلة بمواجهة هذه المشكلة مواجهة ناجحة .

س: يقوم مركز زايد للتنسيق والمتابعة بدور إعلامي نشط من خلال الندوات والمحاضرات الدورية التي ينظمها. ما هو الدور المنتظر للمركز مستقبلاً بعد أن رسخ وجوده في الساحة الدبلوماسية والإعلامية المحلية ؟.

ج: إن إيماننا في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية العمل العربي المشترك وضرورته والتقارب العربي العربي لم يكن يوماً إيماناً ظرفياً ولا مرحلياً إنما كان إيماناً يعتمد الرؤية العميقة والبعيدة والشاملة في قراءة التحولات الإقليمية والعالمية .

لقد أعلن رئيس الدولة وانطلاقاً من هذه القناعة وفي جميع المناسبات وفي جميع لقاءاته بأشقائه القادة العرب أن ما يجمع هذه الأمة أكثر بكثير مما يمكن أن يفرق بينها وأن عليها أن تعمل في هذا الاتجاه لأن في ذلك عزتها وخيرها .

مرحلة التأسيس لمركز زايد للتنسيق والمتابعة وكانت قناعتنا أن يحمل هذا المركز اسم قائد عربي يجتهد صادقاً ومخلصاً في سبيل لم الشمل العربي وتفعيل التعاون العربي وتنويعه . ولذلك كانت مبادرتنا بإنشاء مركز زايد هي العمل لأجل تحقيق أفكار الوالد زايد على أرض الواقع والارتقاء بالعمل العربي إلى مستوى طموح الشعوب العربية .

أما عن مستقبل عمل المركز فأعتقد أن المركز ورغم عمره الزمني القصير استطاع أن يؤسس لنفسه مكانة محترمة في الوسط السياسي والثقافي العربي أولاً من خلال تبنيه ودفاعه عن جميع القضايا والانشغالات العربية، والمجال لا يتسع هنا للتذكير بجميع مواقف المركز أو عن طريق إصداراته المعتمدة والمتنوعة والتي خدمت دائماً خط الانتماء العربي والأصيل والدفاع عن حقوق الإنسان العربي باختلاف موقعه ومكان وجوده .

لقد عمل المركز أيضاً على إيجاد منبر حوار سياسي وفكري بين الأشقاء العرب والأصدقاء من غير العرب وهو منبر تواصل فكري شامل وحضاري استطاع أن يتناول عديداً من القضايا في عديد من المناسبات لذلك فالخطوات المنجزة حتى الآن حققت وجودها وحضورها الفاعل والمؤثر في ساحة الأحداث سواء العربية أو الدولية .

مع ذلك في تقديري هناك الكثير من الجهد والتحديات التي لا تزال تنتظرنا على مستوى مركز زايد وذلك بالنظر إلى التحديات التي تنتظر الأمة العربية بكاملها لأنها تحديات تحقيق الذات أولاً وصناعة الموقع التاريخي والحضاري ثانياً.

ومركز زايد أخذ على عاتقه ومنذ لحظة إعلانه مهمة الدفاع عن القضية العربية بأطرافها ونوعيتها وهذه مهمة فيها من القداسة والسمو ما يجعل من العمل الذي ينتظر مركز زايد مستقبلاً علمياً كبيراً وشاقاً على الرغم من الإنجاز الذي تحقق على أرض الواقع في هذا العمر الزمني القصير .

س: بدأت جريدة الشرق الأوسط إصدار طبعة في الإمارات . كيف تنظرون لهذه الخطوة ؟ وما هي الانعكاسات التي تتوقعونها لها على الساحة الإعلامية ؟.

ج: طباعة الشرق الأوسط في الإمارات خطوة طيبة نرحب بها ونرجو لها التوفيق ونأمل أن تشكل بداية لتدفق حر للمطبوعات من الدول العربية .

ولا شك أن جريدة الشرق الأوسط وما تتمتع به من مكانة دولية كانت لها مبادرات كثيرة ساعدت على تطوير المستوى المهني للصحافة العربية من شأن خطوتها الجديدة تحفيز الساحة الإعلامية المحلية والعربية على مزيد من المبادرات .

نص كلمة

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بمناسبةالعيد الخامس والثلاثين على تولي صاحب السموالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة *

إن صاحب السمو رئيس الدولة يتابع منذ ٣٥ عاماً بعناية ودقة مسيرة التقدم في مختلف المجالات ويرعى بصبر الإنجازات التي تتحقق يومياً على كل صعيد ، إن بناء الإنسان كان أهم أولويات صاحب السمو رئيس الدولة منذ إشراقة السادس من أغسطس حيث كان سموه صادقاً مع نفسه عندما قال «بناء الإنسان أهم وأصعب من بناء المصانع » .

في مناسبة العام الخامس والثلاثين لتحمل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان المسئولية في إمارة أبو ظبي وتوليه مقاليد الحكم يتصاعد الحديث عن منجزات سموه التاريخية وتتصدر هذه المنجزات ما أعطاه لأبناء شعبه من أهمية وأولوية على جميع ما قدم من منجزات اقتصادية وثقافية وتعليمية وزراعية وتنموية .

واليوم يتضح أن ما تحقق لشعبنا طوال مسيرة سموه الراسخة لهو أعظم وأضخم بمراحل من عمر هذه الفترة الزمنية العابرة بمقياس الحضارات وأزمان الشعوب ، لقد أدرك صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان

---

* جريدة البيان ،أبو ظبي ، الصادرة بتاريخ ٦/٨/ ٢٠٠١م .

آل نهيان برؤيته الثاقبة أن بناء الدولة العصرية يقتضي أن يكون على عناصر بناء ثابتة وقوية فوضع سموه الإنسان كركيزة أولى وأساسية في هذا البناء فكان ان أنطلق بالتجربة الفريدة إلى آفاق المستقبل بقلب مطمئن للحاضر وعقل مستشرق بثقة إلى غد أكثر إشراقاً نحو المكانة اللائقة التي يستحقها هذا الوطن .

بناء الإنسان كان أهم أولويات زايد منذ إشراقة يوم السادس من أغسطس . لقد كان سموه صادقاً مع نفسه عندما قال « بناء الإنسان أهم وأصعب من بناء المصانع » ومن هذا المبدأ تحمل سموه مسئولية الإنسان في الإمارات ووجه سياساته نحو إنشاء المدارس والجامعات ودعا أبناء شعبه إلى التسلح بالعلم فانتشرت منارات العلم في كل الأنحاء وفتح المستشفيات والعيادات الصحية والعلاجية فانتشرت الخدمات الصحية والعلاجية ليضمن بذلك أن يكون العلم حقاً لكل مواطن كما تكون الرعاية الصحية حقاً بكل مواطن من الميلاد وحتى آخر لحظة من العمر .

وفي المقابل أدرك شعب الإمارات مكانته في قلب القائد فالتف حوله بحب ووعي والتزام ليكون الدرع الأساسية لحماية الوطن والقائد والتجربة الاتحادية التي خطط لها ونفذها صاحب السمو رئيس الدولة وهكذا صار الوطن والقائد جزءاً من وجدان هذه الأمة وأملها في مستقبل مشرق يحلق بكل آمال وطموحات الأجيال الحاضرة والقادمة .

زايد زعيم استطاع صنع دولة وشعب وحضارة وتاريخ في زمن قياسي جداً لقد استطاع أن يتجاوز ويتخطى كل العقبات ليحقق آمال شعبه وأمته وأن يرسم لبلده منهجاً يحفظ له أمنه واستقراره ورقيه وتقدمه في مختلف مجالات الحياة .

ومنذ ٣٥ عاماً وصاحب السمو رئيس الدولة يتابع بعناية ودقة مسيرة التقدم في مجالات التعليم والعمران والتصنيع والتجارة ويرعى بصبر

الإنجازات المتحققة يومياً على كل صعيد ، لقد نذر زايد نفسه وحياته لخدمة الوطن وإسعاد المواطن.

إن الذي استطاع أن يقلب تربة الصحراء من قفار ورمال وجفاف إلى جنات خضراء وأشجار مثمرة ونباتات يانعة جدير أن يكن له شعبه كل هذا الولاء والحب فحياته ملاها بالعمل وسهر بشكل لم يعرف فيه الملل وأمل سموه لا يعرف اليأس أبداً فكان إن أرسى الدولة الاتحادية على شاطئ الأمان بإنجاز المشروعات المختلفة لرفاهية أبن الإمارات وأبنتها جنباً إلى جنب وتوفير الحياة الرغيدة ورفع كفاءة العمل والإنتاج وإتاحة الفرصة أمام الجميع .

حفظ الله قائدنا وراعي نهضتنا وباني مجدنا صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسدد على طريق الخير خطاه وجزاه الله عن شعبه خير الجزاء أنه سميع مجيب الدعوات .

وأنتهز مناسبة عيد جلوسه الخامس والثلاثين لأتقدم بوافر التهنئة للوالد سائلاً الله تعالى له الصحة والعافية والعمر المديد وأزف التهنئة لشعب الإمارات أن هيأ الله له هذه القيادة الحكيمة الرشيدة.



مملكة البحرين

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين حول زيارته لدولة الكويت*

س : ما سبب الزيارة؟

ج : جئت بتوجيه كريم من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى حاملاً رسالة إلى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد تتعلق بالعلاقات الثنائية وتأتي في إطار التشاور المستمر بين البحرين والكويت، هذا البلد الشقيق، لنتداول في كل القضايا التي تهم البلدين ،وفي الوقت نفسه، سأقوم بتوقيع اتفاقيتين مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية معالي الشيخ صباح الأحمد، الأولى، تتعلق بإنشاء لجنة عليا مشتركة تجتمع مرتين كل عام لتقوية المواقف ومتابعة ما تم الاتفاق عليه من الجانبين، ولنعمل على تقوية العلاقات وتطويرها الى أفضل وأعلى المراحل والدرجات ، وكذلك سنوقع على اتفاق التعاون في الجانب الديبلوماسي والقنصلي وهو تمثيل البلدين المشترك في الخارج في الدول التي ليس لديها تمثيل، وهما اتفاقيتان مهمتان لتطوير العلاقات بين البحرين والكويت، ونعتقد أن العلاقات البحرينية ـ الكويتية غنية عن التعريف، فهي قديمة ومتينة وراسخة، وهذه الزيارة لتجديد هذه العلاقات والالتقاء مع الإخوة في الكويت.

س: هل ستشمل محادثاتكم مع الشيخ صباح التنسيق للاجتماع الوزاري الخليجي نهاية الأسبوع؟

ج : الاجتماع المقبل الذي سيعقد في جدة هو الدورة الـ ٨٠، سنبحث خلاله

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠١م، العدد: ١٢٤٩٣.

التنسيق للقمة الخليجية في ديسمبر المقبل، وثمة قضايا سنبحثها خلاله وخصوصاً أن الهيئة الاستشارية ستقدم رؤيتها خلال هذا الاجتماع الذي سيكون على هامشه اجتماع مشترك بين الهيئة الاستشارية ووزراء الخارجية هو الأول من نوعه، وسنستعرض خلاله الوضع العربي بشكل عام وخصوصاً في ظل التطورات الأخيرة الخطيرة والهجمة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وموقفنا إزاء ذلك معروف، فنحن نقف دائماً لمساندة الشعب الفلسطيني، ويلحق الاجتماع الخليجي اجتماع الأمانة العامة للجامعة العربية ودورة الأمم المتحدة وهي كلها اجتماعات مهمة خلال الأسابيع المقبلة، سنناقشها كلها خلال محادثاتي مع معالي الشيخ صباح في إطار التنسيق والتشاور والتعاون المستمر.

س: هل هناك موقف بحريني من الاقتراح العراقي بتشكيل لجنة مفقودين من الجامعة العربية؟

ج : موقفنا من الموضوع واضح: هناك قرارات الأمم المتحدة وهناك لجان منبثقة عن الأمم المتحدة، وما لا تستطيع حله الأمم المتحدة لا أعتقد أن باستطاعة اللجان الأخرى حله.

س: هل موقفكم المتشدد إزاء العراق مؤازرة للكويت أم أنكم معنيون بشكل مباشر من خطر العراق على منطقة الخليج؟

ج : نحن نقف مع الحق والشرعية الدولية، فهناك قرارات والتزامات نطالب بتنفيذها.

س : هل تشعرون في البحرين بخطورة النظام العراقي في ظل تهديداته المستمرة للمنطقة؟

ج : نحن نريد أن نعيش في المنطقة في وئام وإخاء ونريد أن نزيل كل مظاهر التهديد والتشنج، ولذلك نريد تطبيق قرارات الشرعية الدولية

والالتزام بها من جميع الأطراف.

ج : هل سيزور أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى الكويت؟

ج : إن شاء الله قريباً.

س : هل حدد موعد لذلك؟

ج : قيد البحث والتشاور.

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية البحريني حول الموقع المشرف للبحرين ومساندته لدولة الكويت. *

س : الرأي العام الخليجي فوجئ بوجود عدد من أبناء الدول الخليجية ضمن تنظيم « القاعدة » وكانت هناك مخاوف من وجود امتدادات لهم في دولهم، فهل هذه المخاوف قائمة في البحرين؟

ج : أولاً، لا يمكن إسقاط عمل فرد ما أو أفراد على مجتمعاتهم ودولهم، وأيا كانت جنسية هذا الفرد أو ذلك، فهو المعني بعمله إذا كان على خطأ أو على ضلال أو سائر في اتجاهات غير سوية أخرجته على الأجماع الإنساني والحضاري.

س: وماذا عن امتدادات هؤلاء داخل دولهم واحتمال القيام بما من شأنه تهديد الاستقرار فيها؟ وهل ثمة مخاوف لديكم من ذلك؟

ج : علينا أن نكون حذرين ونتحوط لمثل هذه الاحتمالات،فالمخاوف عندنا ليست بالحجم الذي يصوره الإعلام، لأننا شعب مسالم صغير العدد يحترم بعضه بعضاً ويقدر مصلحة بلاده ومكانتها.

س : هل انتقلت « عدوى» الديموقراطية من الكويت إلى البحرين؟

ج : الديموقراطية ليست عدوى، هي أمر ننشده جميعا، في البحرين كما في الكويت، والخطوات التي اتخذتها البحرين كلها تصب في هذا الاتجاه،

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠٠١م ، العدد : ١٢٥٣٦ .

وهذا لمصلحة البحرين وشعبها، لكننا، نثمن التجربة الديموقراطية الكويتية العريقة ولا ننكر أننا استفدنا منها كثيراً في تجربتنا البحرينية.

س : هناك حديث عن تخوف من التجربة الديموقراطية في الخليج في ظل خصوصيات دول المنطقة.؟

ج : أتكلم عن البحرين، البحرين تسير في هذا الاتجاه عن اقتناع لاعتقادنا أنه اتجاه صحيح.

س : لكن الحوار بين الحكم والمعارضة لم يعد في زخمه السابق؟

ج : الحوار في البحرين مستمر على كل الجهات لضمان أن تكون حرية المواطن البحريني في كل المجالات محل صيانة وحفظ واحترام.

س: في أي مرحلة من مراحل التحول إلى الملكية الدستورية أصبحت البحرين؟

ج : موضوع الملكية مطروح، وصوت الناس عليه ضمن الميثاق الذي أشار إلى هذا التحول، وهو ليس تحولا بقدر ما هو عود على بدء، إذ إن النظام البحريني ملكي وراثي منذ القدم، ولكن لقب الحاكم لم يتحول من أمير إلى ملك تمسكاً بما كان عليه حكام البحرين السابقون.

س : وهل سيتخلى التحول الجديد عن هذا النهج؟

ج : ليس تخلياً بقدر ما هو تلبية لمطالب وإرادة شعبية.

س: الا ترون تناقضاً بين الرغبة في التحول إلى الملكية والتحول إلى الديموقراطية في آن معاً؟

ج : اطلاقا، ليس هناك اي تناقض، لان الملكية الدستورية، كما ذكرت، ستتم بناء على رغبة شعبية، وحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى ربط اعلان البحرين مملكة بعودة الحياة النيابية.

س: هل هناك خطة زمنية لعودة الحياة النيابية؟

ج : ستقر في حينها.

س: الم تضعوا امامكم حدودا دنيا او عليا للفترة الزمنية؟

ج : ليس هناك حد اقصى وأدنى،الموضوع بيد الأمير، وليس محكوماً بفترة زمنية معينة، إنما التوجه قائم، خرج من الميثاق وصوت عليه البحرينيون في الميثاق ونأمل أن يتحقق قريباً.

س : ما انعكاسات قرار رفع التمثيل الديبلوماسي العراقي لدى البحرين الى درجة سفير على العلاقة البحرينية ـ الكويتية؟

ج : قرارنا لم يكن مفاجئاً فالبحرين لم تغير موقفها ولم تتخل عن ثوابتها، والعلاقات بين الكويت والبحرين غنية عن التعريف ولا تحتاج إلى تأكيد ثباتها، فهي قديمة وتاريخية ومتجذرة ومتينة وراسخة، سواء بين القيادتين أو بين الشعبين، فالعلاقات التاريخية بين البلدين وثقتها صلات قرابة ونسب وتعززت عبر السنين ، لقد استفدت كثيراً من محادثاتي مع عميد الديبلوماسيين العرب الشيخ صباح الأحمد عندما زرت الكويت في سبتمبر، وتباحثنا في كثير من القضايا في اطار التنسيق، والتعاون والتشاور المستمر، ووقعنا اتفاقيتين مهمتين لتطوير العلاقات بين البحرين والكويت، الأولى تتعلق بانشاء لجنة عليا مشتركة، والثانية تتعلق بالتعاون الديبلوماسي والقنصلي وتمثيل البلدين المشترك في الخارج.

س : وهل تعتبر هذه الاتفاقيات خطوة أولى نحو ما تردد عن قيام وحدة تكاملية كويتية ـ بحرينية في فترة من الفترات؟

ج : نحن نتطلع إلى التكامل في كل المجالات، ونعتزم على المستويين، سواء في البحرين أو في الكويت، الوصول إلى أعلى مراتب التنسيق والتعاون بتوجيهات سديدة من قيادتي البلدين، ونتمنى أن نحقق أحلامنا

في وحدة خليجية.

س : الخطاب الخليجي، تميز في الفترة الاخيرة بحالات مد وجزر في ما يتعلق بموضوع العراق، فبعض الدول تعتمد مرونة كبيرة، ثم تعود الى التشدد حين يغمز من قناتها العراق أو يفتح ناره الإعلامية على مسؤولين فيها أو في دول مجاورة لماذا هذا المد والجزر؟

ج : نحن كخليجيين مصيرنا واحد، لن نتخلى عن الكويت، فإيماننا المطلق بقضية الكويت يتناسب مع قناعاتنا وثوابتنا في الوقوف مع الحق والشرعية الدولية، ثمة قرارات والتزامات دولية على العراق، ذات صلة بغزوه الكويت، نطالب بتنفيذها ، أما فيما يتعلق بالمرونة، فربما كنت تقصدين التعاطف مع الشعب العراقي، وهذا التعاطف حقيقة برز أكثر عند إخواننا الكويتيين الذين أعلنوا مراراً وتكراراً وقوفهم الى جانب العراقيين في محنتهم، وهم يميّزون بين معاناة الناس وتصرفات النظام.

س: إلى متى سيبقى العراق يشكل خطراً أو عنصر عدم استقرار في الخليج؟

ج : أتمنى ان يتجاوب العراق مع القرارات الدولية ليخرج من الدوامة التي يعانيها، وتنأى المنطقة عن أشكال التوتر ، نريد أن نزيل كل مظاهر التهديد والتشنج، وفقاً للشرعية الدولية، لذلك جئنا إلى مؤتمر الدوحة الإسلامي لندين الإرهاب أيا كان مصدره.

س : قبل نحو ثلاثة أشهر قدمتم احتجاجاً لدى السفارة الايرانية في البحرين لتدخل إذاعة طهران في شؤونكم الداخلية، فهل أثر ذلك في العلاقة مع ايران؟

ج : إيران دولة مسلمة وجارة نأمل دائماً أن تكون علاقتنا معها جيدة وأن تبنى على حسن الجوار ويسودها الود والاحترام.

س: هل ترون الرئيس الأميركي جورج بوش جاداً في إعلانه دعم بلاده قيام دولة فلسطينية؟

ج : عبرنا عن ارتياحنا ونتمنى أن نراه واقعاً، فيجب ألاّ يؤدي الانشغال بتداعيات الأحداث إلى اغفال ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب.

س: كيف تقيمون مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي؟

ج : اعتقد أن المؤتمر نجح لأنه حقق أهدافه ووضع الأمور في نصابها الصحيح ووضح الرؤية بشكل أكبر.

س: بما أن بلادكم ترأس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، كيف ترون تأثير الكتلة الخليجية داخل الاجتماع العربي؟

ج : قبل أن نأتي الى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في الدوحة اتفقنا كخليجيين (في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري الخليجي الذي سبق المؤتمر الإسلامي) على اعتبار الاعتداءات في واشنطن ونيويورك عملاً مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامي ومنافياً للمعايير الدولية، ودعونا إلى تحكيم العقل، واجتماعنا كان لإيماننا بضرورة إرساء الأمن والاستقرار في منطقة الخليج الاستراتيجية والحيوية والخروج بموقف موحد، وهذا هو النهج الخليجي.



النص الكامل
للبيان الختامي لاتحاد المحامين العرب
في دورتهم السنوية المنعقدة في البحرين *

عقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب دورته الثانية لعام ٢٠٠١ ، على أرض البحرين المضيافة في رحاب العاصمة « المنامة » وبرعاية سامية واستضافة كريمة من صاحب السمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الموقر . وبدعوة مشكورة من نقابة محامي البحرين التي احتفلت بعيدها الفضي في الفترة التي وقع فيها انعقاد دورة المكتب الدائم من ٥ ـ ٨ نوفمبر ٢٠٠١، للتشاور ومناقشة أهم التطورات على الساحتين الدولية والمهنية للمحامين العرب ودورهم في مواجهة التحديات المحيطة بالأمة العربية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالقضية المركزية للأمة العربية في صراعها مع العدو الصهيوني والقوى الداعمة له ، وذلك تحت شعار «من أجل استمرار الدعم والمساندة لانتفاضة الشعب الفلسطيني حتى التحرير » .

يأتي انعقاد هذا المكتب وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ، وفي ظل أوضاع دولية وإقليمية تلقي بآثارها المباشرة وغير المباشرة على حاضر ومستقبل الأمة العربية . خاصة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني البطل والتي تدخل في عامها الثاني ، ولا تزال تخط بدماء الشهداء بدايات الطريق لاستعادة النهوض العربي ، وتقف بكل الصلابة والعزم والتصميم في وجه آلة العنف وإرهاب الدولة الذي تمارسه ضدها سلطات العدو الصهيوني ما بين الاحتلال العسكري للأرض وإعادة احتلالها إلى سقوط المئات من القتلى

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠١ م ، العدد ٨٦٤٠ .

والجرحى نتيجة القصف المركز على الأحياء السكنية في القطاع والضفة ، إضافة إلى اعتماد أسلوب الاغتيالات والتصفية الجسدية للمناضلين ورموز العمل التضامني الفلسطيني ، فضلاً عن هدم المنازل وتجريف الأراضي ... كل ذلك وسط تجاهل دولي متعمد ، وتعتيم إعلامي مقصود .

كما أن ما يجري على صعيد الصراع العالمي الجديد من أحداث ، كانت بدايتها المشهودة ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وما أعقبها من أحداث وتداعيات وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بحشد الكثير من دول العالم من خلفها لمواجهة ما أسمته بالإرهاب الدولي دون أن يكون هناك في الوقت نفسه تعريفاً قانوني دولي محدد لهذا الإرهاب ودون أن تعطي الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب الحقيقية لحربها غير المبررة ضد شعب أفغانستان مع الفارق الرهيب في معطيات الإمكانات بين الطرفين . الأمر الذي يؤكد أن الغرض الحقيقي للحرب يتجاوز ما تعلنه الإدارة الأمريكية من مواجهة ما تسميه بالإرهاب إلى رغبتها في تصفية كل الملفات التي تعوق استكمال فرض هيمنتها على العالم قاطبة والانصياع الكامل لإرادتها وفرض نظام العولمة الأمريكي بالقوة بعد تنصيب نفسها القطب الأوحد بلا منازع ورأس العالم بلا منافس .

ومع تصاعد الأحداث وعدم وجود تعريف صحيح للإرهاب الدولي راحت بعض دوائر الحكم في الولايات المتحدة تلقي بتهديدات بتوسيع نطاق الحرب ليشمل أقطاراً عربية وإسلامية أخرى خاصة سوريا ولبنان والعراق ، بل تزايد حجم هذه التهديدات تجاه سوريا ولبنان على وجه الخصوص ، لاسيما عقب الموقف الرسمي اللبناني لتجميد أرصدة حزب الله الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية ومعه منظمات العمل الوطني الفلسطيني منظمات إرهابية متناسية وضعها كونها منظمات للكفاح

الوطني والمقاومة المشروعة للاحتلال . كما راحت هذه الدوائر تفتعل معركة إعلامية مع مصر والسعودية لثبات موقفها من الأحداث وسعيهما لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة .

ذلك كله يشهد تحدياً خطيراً في مواجهة حركة النضال العربي من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة وحسم الصراع مع العدو الصهيوني الذي زاد من شراسته وعنفه مستغلاً الوضع الدولي المتأزم للإجهاز الكامل على انتفاضة الأقصى المجيدة ، ومصادرة قدرة محتملة للعمل الفلسطيني على بعثها مستقبلاً تمهيداً لدفن القضية الفلسطينية برمتها ، واستكمال تهويد القدس ورفض حق العودة والسيطرة على مصادر الثروة والمياه ، وإقامة المزيد من المستوطنات على الأرض الفلسطينية ، ويؤكد المكتب الدائم أيضاً على أن مواجهة التحديات والمخاطر الخارجية والداخلية لن يتحقق إلا بالتوصل إلى صياغة استراتيجية للعمل العربي المشترك ، تستهدف استكمال مهام التحرير والبناء والتنمية الشاملة ، وتأمين الحياة الحرة الكريمة لأبناء الشعب العربي ، والعمل من خلال النظام الرسمي وآلياته العديدة ومن خلال منظمات العمل العربي الشعبية بجماهيرها المحتشدة ، فالكل أمام هذا الظرف سواء .

وبالنسبة لقضية ما يسمى بالإرهاب الدولي ، فإننا في اتحاد المحامين العرب نرى أن هناك خلطاً متعمداً في الطرح الأمريكي لمفهوم الإرهاب ، ما بينه وبين مفهوم المقاومة المشروعة للاحتلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو الحق الذي كفلته قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ويزيد في ذلك الخلط النهج الانتقائي والكيل بمكيالين بإغفال إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل جهاراً نهاراً وعلى مرأى ومسمع من العالم كله ضد الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في الجولان المحتل .

إننا نستنكر وبشدة أخذ القانون والعمل على فرضه بعيداً عن مظلة الأمم المتحدة باعتبار أن ذلك من شأنه أن يعرض النظام الدولي لخطر الفوضى ، إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور وحدها وحشدها لبعض دول العالم في عدوان على شعب أفغانستان يعتبر مخالفة صريحة للشرعية الدولية وإرهاباً دولياً بعيداً عن مصداقية الأمم المتحدة ، وضد مواثيقها وقراراتها ، ويبقى عندنا محلاً لكل الاستنكار والإدانة والمطالبة بالوقف الفوري لهذا العدوان ، ومعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية التي نتجت عنه . وفي هذا السياق لابد لنا أن نرصد حجم المعاناة الإنسانية لشعب العراق الشقيق والحصار الظالم عليه يدخل عامه الحادي عشر ، ومن ثم فإن اتحاد المحامين العرب يطالب وبإلحاح بضرورة إنهاء العقوبات والحصار المفروض على شعبنا في العراق وكذا شعبنا في ليبيا .

إن الخروج من الأزمة والدفع بالعالم إلى التقدم يتطلب تغييراً حقيقياً في العلاقات الدولية يقوم على احترام العدالة الدولية وحقوق السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وكذا الاهتمام بالتنمية والبيئة في الدول الفقيرة والتأكيد على مسؤولية الدول الأغنى والأكثر تقدماً . والعمل على إنهاء التوتر وفض النزاعات .

ويبقى أن نؤكد على أن التحدي الرئيسي لنا جميعاً هو قدرتنا على استمرار النضال من أجل تعزيز الديموقراطية والقبول بالحق في التعدد والاختلاف والرأي والرأي الآخر وإتاحة المزيد من الحريات في التعبير والرأي والاعتقاد في إطار من سيادة حكم القانون واستقلال القضاء واستقلال مهنة المحاماة واحترام حقوق الإنسان وحكم المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات .

إن المكتب الدائم بعد أن استمع إلى تقرير الأستاذ الأمين العام وكلمات

الأساتذة النقباء والأعضاء وناقش كل القضايا الواردة في جدول الأعمال فإنه يقرر ويوصي بما يلي :

أولاً : القرارات والتوصيات ..

- يؤكد المكتب الدائم على قراراته السابقة والمتعلقة بكافة شئون الوطن والأمة العربية . كما يعتبر تقرير الأمين العام والمداخلات الواردة عليه والكلمات التي ألقيت في حفل الافتتاح والحديث التاريخي لحضرة صاحب السمو أمير دولة البحرين من وثائق المكتب الدائم .

- يؤكد المكتب الدائم على دعم المحامين العرب غير المحدود لانتفاضة الشعب الفلسطينيه الباسلة ، وحرصه البالغ على ضمان استمرارها ومواصلة دورها . ومن ثم يدعو كافة النقابات الأعضاء إلى قيادة عمل جماعي مشترك مع كل الفعاليات النقابية والجماهيرية بأقطارها - على غرار ما قامت به الأمانة العامة في المشاركة بتأسيس لجنة المنظمات والاتحادات العربية في مقرها بالقاهرة - وذلك للعمل على تقديم كافة أشكال الدعم البشري والمادي والمعنوي للانتفاضة ، وحتى استكمال تحرير كامل الأرض المحتلة من خلال كل الوسائل والخيارات بما فيها خيار الكفاح المسلح .

- يحيي المكتب الدائم بإجلال وخشوع أرواح شهداء الانتفاضة الأبرار، ويؤكد أنهم مشاعل النوز التي ستضيء درب التحرير .

- ويثمن المكتب جهود الأمانة العامة للاتحاد في تجميع المنظمات والاتحادات العربية في أعضاء اللجنة الدائمة للمنظمات العربية لدعم نضال الشعب الفلسطيني ويشيد بقرارات هذه اللجنة وبرنامجها للعمل العربي الشعبي المشترك لدعم الانتفاضة من خلال خطط عملية في كل المجالات والأصعدة الإسلامية والثقافية والفن والأدب والإبداع والقانونية

والاقتصادية والإنسانية والطبية ، وحقوق الإنسان ومقاومة التطبيع والضغط من أجل إحياء مكتب المقاطعة العربية .

- يطالب المكتب الدائم بإلغاء كافة الاتفاقيات المبرمة مع الكيان الصهيوني وإنهاء مهام سفاراته ومكاتبه التجارية لمقاطعة كافة منتجاته وسلعه ، ورفض كل أشكال التطبيع التجاري والسياسي والثقافي بكل قوة ويكلف المكتب الدائم الأمانة العامة والنقابات العربية بتأكيد هذا التوجه .

- يدعو المكتب الدائم كل الفعاليات العربية الرسمية والشعبية إلى مقاطعة كافة المنتجات والسلع والبضائع الأمريكية ، تعبيراً منها عن رفض الانحياز الأمريكي إلى العدو الصهيوني وتحالفها الاستراتيجي معه ودعمه في جميع المحافل وحمايته بكل الأشكال .

- ويؤكد المكتب الدائم من جديد على دعوته للجامعة العربية والحكومات العربية إلى إحياء وتنشيط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات والمؤسسات المتعاملة معها ، تعزيزاً للمصالح العليا للأمة العربية وحفاظاً على الأمن القومي العربي .

- يدعو المكتب الدائم لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة في دورتيه القاهرة أكتوبر ٢٠٠٠ وعمان مارس ٢٠٠١ حول المواقف العربية ضد إسرائيل والأطراف الدولية المتحالفة معها ، وفقاً لتطور الأحداث بما يشكل ضغطاً على واشنطن وتل أبيب ، وأن تستخدم في ذلك كل الأساليب وكامل القدرات والإمكانات السياسية والاقتصادية والبشرية .

- يدعو المكتب الدائم الحكومات العربية إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي في الأمم المتحدة لاستئناف مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة وانعقاده مرة أخرى ، كما يدعو نقابات المحامين الأعضاء والمحامين العرب كافة أن يوجهوا الرسائل إلى السكرتير العام للأمم المتحدة

وسفراء دول أعضاء مجلس الأمن بأقطارهم لنفس الغرض ، كما يناشد المكتب الدائم المنظمات الدولية غير الحكومية الحائزة على الصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها إلى اتخاذ نفس الإجراء والضغط من أجل عودة انعقاد مؤتمر الأطراف السامية لبحث ودراسة وسائل إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس .

ـ يدعو المكتب الدائم منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية لرصد ومتابعة كشف الانتهاكات الصهيونية البشعة لحقوق السكان والأراضي المحتلة ، والتي تشكل أركان جرائم إبادة الجنس ، ويطالب بضرورة محاكمة المسئولين الصهاينة عن هذه الجرائم .

ـ يطالب المكتب الدائم بضرورة استثمار القنوات العربية الفضائية وخاصة الناطقة باللغات الأجنبية لفضح جرائم إسرائيل وتعرية وجهها العنصري البشع وانتهاكاتها المستمرة لحقوق المواطن الفلسطيني واعتداءاتها المستمرة على المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ .

ـ يناشد المكتب الدائم لجنة متابعة قرارات القمة العربية اتخاذ ما يلزم ووضع ما اتخذ من إجراءات فيما يتعلق باللوائح ونظم عمل صندوق دعم الانتفاضة ورعاية أسر الشهداء وصندوق حماية القدس ودعم صمود أهلها والحفاظ على تراثها وهيئاتها ورعاية المسجد الأقصى موضع التفيذ الفعلي .

ـ يعبر المكتب الدائم عن دعمه لجهود الأمانة العامة فيما يتعلق بالمطالبة بتشكيل محكمة دولية خاصة لمجرمي الحرب الإسرائيليين ، ويكلف المكتب الأمانة العامة والنقابات العربية والمحامين العرب للإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الأمر .

- يؤكد المكتب الدائم على قرارات المؤتمرات العامة السابقة وقرارات المكتب الدائم وتوصياته بشأن دعم نضال الشعب العربي السوري ودعمه ضد جميع المحاولات التي تهدف فرض الحلول الإسرائيلية عليه أياً كان مصدرها ، ويحي المكتب سورية التي تقف بقيادتها الشابة صامدة لتدافع عن حقوق الأمة العربية وكرامتها دون أية تنازلات تمس السيادة العربية وحقوقها .

- يدين المكتب جميع ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية القمعية ضد أهلنا في الجولان السوري المحتل من قتل وتدمير قسري وهدم ومصادرة واعتقالات ، ويعد ذلك انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي ومساساً مباشراً واعتداء على حقوق الإنسان وحقوق السكان في ظل الاحتلال ، والذي أكدته الاتفاقيات الدولية ويدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ قراراتها الخاصة بالجولان السوري المحتل وحماية المدنيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الغاشم .

- يؤكد المكتب الدائم على دعم صمود الشعب السوري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية ويشدد على ضرورة أن تتخذ الحكومات العربية موقفاً موحداً ضد الحليف الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني عسكرياً ومادياً ، في حالة شن إسرائيل عدواناً على سوريا أو لبنان وأن يتسع هذا الموقف ليتصاعد برد الفعل من مرحلة قطع العلاقات وسحب السفراء العرب مع واشنطن إلى قطع البترول أو تخفيض سقف إنتاجه أو غيرها من الإجراءات المتاحة والممكنة . كما يؤكد المكتب على الحقوق السورية في الجولان المحتل ويرفض ما تتخذه السلطات الإسرائيلية من إجراءات لتغيير الأوضاع الديموجرافية والطبوغرافية والبيئية للمنطقة ، ويطالب بإلزام إسرائيل بتطبيق كل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالجولان السوري المحتل وفرض الحماية الدولية على سكانه .

- يؤكد المكتب من جديد على حق لبنان في استرجاع مزارع شبعا للسيادة اللبنانية ويحذر في الوقت نفسه من احتمالات قيام إسرائيل بتفجير الموقف على أرض لبنان لشغل الرأي العام الدولي بقضية جديدة وإلهائه عما ترتكبه من جرائم في مواجهة انتفاضة الشعب الفلسطيني البطل . ويدعو إلى التنبه إلى ذلك من جانب الدبلوماسية العربية وأن تتخذ من الإجراءات الوقائية بالأمم المتحدة ما يكفل إفشال هذا المخطط واسترجاع شبعا والتفرغ العربي على كل الأصعدة والمستويات لردف النضال الفلسطيني ودعم الانتفاضة بشرياً ومادياً ومعنوياً .

- يؤكد المكتب الدائم على سيادة دولة الكويت الشقيق وحق شعبها في العيش في سلام وأمن واستقرار ، وكذا باقي الدول العربية الشقيقة ، كما يدعو دول المنطقة إلى إسقاط كل ما قد ترتب على حرب الخليج الثانية من آلام وحساسات وإغلاق كافة الملفات العالقة وعلى رأسها ملف الأسرى والمفقودين والامتناع عن التصريحات والكلمات المتشددة التي تؤدي إلى إلهاب الأجواء وتوتيرها ، كل ذلك حتى تتمكن أمتنا من استعادة التضامن العربي وعلى أعلى مستوى له ، الشيء الذي أضحى ضرورة حياتية لهذه الأمة في مواجهة التحديات والمخاطر التي تتهددها .

- إن المكتب الدائم إذ يؤكد على وحدة العراق أرضاً وشعباً ، وعلى كامل سيادته على أرضه وأجوائه ومياهه ، يدين الاعتداءات اليومية المتكررة من قبل الطائرات الأمريكية والبريطانية على سيادته وتدمير بنيته التحتية أو قتل مواطنيه واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً - بما في ذلك اليورانيوم المنضب انطلاقاً من القواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة ، والتي تجاوزت الثلاثين ألف غارة مسلحة ، ويطالب الدول المعنية بالامتناع عن تقديم تلك المساعدات للطائرات المعادية ، ويؤكد على حق العراق في التعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك .

ـ ويطالب المكتب الدائم برفع الحصار عن العراق عربياً فوراً ، وفتح الحدود والأجواء المشتركة لانسياب البضائع والأفراد ، وإطلاق أرصدته المجمدة في البنوك العربية . ويبارك المؤتمر الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق ومصر وسوريا وتونس والجزائر ويعتبرها نواة لسوق عربية مشتركة ، ويطالب الدول العربية الأخرى بالانضمام إلى تلك الاتفاقيات وتوسيعها .

ـ يطالب المكتب الدائم بضرورة إنهاء العقوبات المفروضة على الشعب الليبي الشقيق ورفع الحصار الجائر عنه فوراً وإعتبار القرار الصادر عن المحكمة ، فإن زايست بهولندا حكماً جائراً قائماً على الأدلة الظرفية وحيثيات متناقضة تؤكد مجملها أن المحاكمة كانت تقوم على أسس غير قانونية ويؤكد المكتب على وقوفه إلى جانب المتهم عبد الباسط المقراحي من أجل إعلان براءته وإخلاء سبيله .

ـ كما يؤكد المكتب الدائم على وحدة السودان أرضاً وشعباً وتفعيل المبادرة المصرية الليبية من أجل إنهاء الحرب الأهلية وعودة الديموقراطية وسيادة حكم واحترام حقوق الإنسان .

ـ يؤكد المكتب وهو ينعقد في ظروف بالغة الصعوبة على مسئوليته بالحفاظ على حقوق المواطنين الذين قد يتم التعرض لهم تحت ستار ما يسمى مكافحة الإرهاب ، وإنه يكلف كل نقابة ومحام بالوقوف إلى جانب أي مواطن تعرض أو قد يتعرض لهذا الخطر الداهم والأخطار الأخرى بأقصى سرعة ممكنة معلناً محافظته على دوره في حماية حقوق الإنسان وكرامته إمعاناً في تعميق الديموقراطية وحرية الرأي والمحافظة على سيادة الدول على أراضيها ومواطنيها .

ـ يدين المكتب الدائم العدوان الأمريكي العسكري على شعب أفغانستان ويعتبره إرهاباً دولياً غير مبرر أو مشروع ومخالفة صريحة لقواعد

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . كما يؤكد المكتب رفضه للادعاء الأمريكي الذي يتعلل بحقه في رد العدوان والدفاع عن النفس باعتبار أن الدفاع عن النفس له مبرراته طبقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ، وليس لدولة أو دول بعينها أن تعمل تفسيرها الخاص والضيق في هذا الشأن .

- يقدر المكتب الدائم عالياً موقف الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني في رفضه للضغوط الأمريكية المتعلقة بقوائم الإرهاب المزعومة ، ويؤكد أن مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض المغتصبة وحق الشعوب في تقرير مصيرها هي حقوق مشروعة أقرتها المواثيق والشرعية الدولية .

- يشيد المكتب الدائم ويثمن عالياً ما تشهده البحرين الشقيقة هذا العام من خطوات وإنجازات كبيرة وعظيمة وسريعة على طريق الإصلاح السياسي والدستوري والتحويل الديموقراطي ، والتي عبرت عن نفسها من خلال العديد من المظاهر والقرارات وعلى رأسها نتائج التصويت الحقيقي ٩٨,٤ على ميثاق العمل الوطني وإصدار قانون العفو العام والعفو الخاص عن كل الموقوفين والمحكومين في جرائم الأمن العام والسماح بعودة المبعدين وإلغاء محكمة وقانون أمن الدولة ، وذلك استعداداً لمرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي من أبرز ملامحها إنشاء برلمان منتخب وإصدار قانون البلديات قبل نهاية هذا العام وتأسيس النقابات العمالية والمهنية والجمعيات السياسية وإتاحة أكبر قدر ممكن من حرية العمل والتحرك لمؤسسات المجتمع المدني وتحديث كافة القوانين والتشريعات السياسية والاقتصادية ، يقوم على هذه التجربة ويرتاد لها الطريق قيادة رشيدة ، نافذة البصيرة لدولة البحرين الشقيق ممثلة في صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد ، وشعب عظيم له باع طويل في عالم الحضارة والثقافة والتحديث ، وقد توج ذلك صاحب السمو

أمير البلاد بقراره السامي باعتبار جمعية المحامين البحرينية نقابة لها كافة الصلاحيات المنفذة لذلك ، فتحية للبحرين الشقيق قيادةً وشعباً لبحرين الميثاق ، بحرين النهضة العمرانية والتنمية البشرية والديموقراطية ومزيداً من التقدم والإنجاز .

ـ إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وقد أخذ علماً بقرار الكنيست الإسرائيلي برفع الحصانة البرلمانية عن العضو العربي الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة ، فإنه يعبر عن استنكاره وشجبه ورفضه لهذا القرار ، الذي يأتي تأكيداً لعصنرية الكيان الصهيوني وتعامله مع سكان البلاد الأصليين يخالف القواعد والمواثيق الدولية .

ـ إن المكتب الدائم في الوقت الذي يجدد فيه التعبير عن كامل دعمه وتأييده لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني فإنه يبدي في الوقت ذاته أقصى درجات التأييد للأهل الصامدين في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ .

ـ إن المكتب الدائم يعبر بقوة عن رفضه للإجراء الإسرائيلي ضد الدكتور عزمي بشارة ، ويعبر عن تضامنه مع هذا المناضل العربي الكبير .

ـ إن المكتب الدائم يحذر بشدة من الهجمة الأمريكية المتوحشة في أعقاب الأحداث السابق الإشارة إليها ، والتي ارتبطت بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ، ومن بينها قتل الأبرياء والأطفال ، وتدمير البيوت ، وقتل الأشخاص والجماعات ، خارج نطاق النظام القضائي . وقتل شعوب بأكملها دون جريرة ارتكبتها في عدوان رهيب ، ولا هوادة فيه ولا رحمة ولا اعتبار لما جاءت به الأديان السماوية من قيم وما وضعته القوانين الدولية الوضعية والأعراف الإنسانية من مبادئ واتفاقيات .

نص كلمة معالي
السيد عبد الله حسن سيف وزير المالية البحريني
أمام مجالس محافظي الصندوق والبنك الدوليين *

منذ اجتماعنا الأخير ، والوضع الاقتصادي العالمي يشهد تراجعاً ملحوظاً مما يعني أن مؤسستينا تواجهان تحديات جديدة في الوقت الراهن، وخاصة أن الإخلالات الاقتصادية العميقة التي أشرنا إليها في إبريل الماضي والتي تجسدت في خفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية ، ومعدلات النمو غير المشجعة في الدول النامية خلال السنوات القليلة القادمة لا تزال قائمة ، ولقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المفجعة لتضيف إلى آفاق المستقبل المزيد من الغموض وتطرح المزيد من التحديات إلى كل من الدول النامية والدول الصناعية والمؤسسات الدولية ، لذا فإننا نرحب بمناقشة الأوضاع الراهنة التي تواجهنا مع إعطاء الأهمية اللازمة للقضايا الطويلة الآجلة والمتعلقة بخفض الفقر وتمويل التنمية وعند تقييم آثار الأحداث الأخيرة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العواقب الخطيرة التي تعاني منها الأقطار النامية من جراء تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠١ ، وكما هو ثابت فإن القوى الاقتصادية الرئيسة العالمية كانت تمر بمرحلة تباطؤ اقتصادي وكانت التنبؤات الاقتصادية لعام ٢٠٠١ م مخيبة للآمال ، حيث أشارت التقديرات إلى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية من ١٣٪ إلى ٢٪ وإلى انخفاض أسعار المواد الأولية (عدا النفط) بنسبة ٧٪ وانخفاض تدفقات الرساميل إلى الأقطار النامية بشكل حاد مع انعدام النمو في الاستثمارات

* جريدة الخليج ، البحرينية ، الصادرة بتاريخ ١٩/ ١١/ ٢٠٠١ ، العدد ٨٦٤١ .

الخاصة المباشرة ، والأكثر أهمية في ذلك هو اتجاه نسبة النمو في البلدان النامية في عام ٢٠٠١م نحو الانخفاض من ٥,٥ ٪ إلى ٢,٩ الأمر الذي سيؤثر سلباً على مستقبل التنمية ومعدلات الفقر في البلدان النامية.

وبالرغم من الاختلالات الاقتصادية الراهنة ، والآثار السلبية الناجمة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر المفجعة ، فإن التنبؤات الاقتصادية مطمئنة على المدى المتوسط ، حيث تشير إلى أن هناك نمواً سيتحقق في الدول النامية خلال العام القادم ، وإن كان يقل عن النسبة المتوقعة في السابق ، مع توقع نمو أكثر متانة في عام ٢٠٠٣م ويعزى ذلك إلى السياسات الحازمة التي أقدمت عليه الدول الصناعية الرئيسية لمواجهة التباطؤ في عام ٢٠٠١م إضافة إلى الإصلاحات التي أنجزها العديد من الدول النامية خلال السنوات القليلة الماضية ، فمن أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود ، فإن الأمر يتطلب الاستمرار في السياسات القادمة مع ضرورة اتخاذ إجراءات لتلبية حاجة الدول والقطاعات التي تأثرت من جراء الأحداث الأخيرة ، وهذا بطبيعة الحال بحاجة إلى موقف دولي صارم، واستجابة تتميز بالمرونة والحيوية من المؤسسات الدولية .

وفي هذا المجال فإننا نشيد بالمبادرات التي قامت بها إدارات المؤسسات الدولية في اتصال بالدول المتضررة من الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، بالتنسيق معها للنهوض باقتصادياتها ، وما يبعث على الرضى هو إدراك مجموعة البنك للأوضاع المتباينة بين الدول والحاجة إلى المرونة لمعالجة ذلك ، وأن وثيقة البنك تطرح تقييماً معقولاً للآثار المباشرة وغير المباشرة للأحداث الأخيرة التي ينبغي على مجموعة البنك معالجتها مثل قضية اللاجئين والسياحة وتحويلات العمالة الأجنبية وكذلك التجارة وأسواق السلع إضافة إلى النفط، وفي ما يتعلق بالتسليف فإن لدى البنك أدوات متنوعة وقادرة على الاستجابة بفاعلية كبيرة للطلب المتوقع على القروض

حسب أوضاع كل دولة ،كما أن لدى البنك الإمكانات المناسبة للتعامل مع الظروف الحالية ، مع إدراكه ضرورة الرقابة للتأكيد من أن الطلب على الموارد يدار بشكل أحسن وفقاً لاختلاف الأوضاع والظروف .

وحين النظر إلى المستقبل نلاحظ أن النية متجهة لإعطاء المزيد من الاهتمام لمسألة غسيل الأموال ، والتوسع في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية ، ومن المتوقع أن هذه الجهود سوف تكون ضمن صلاحيات وإمكانية مجموعة البنك وأنها لن تشكل فرض شروط إضافية على الدول المقترضة ، وهناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام بأوضاع الدول التي لا تتمكن من تلبية المتطلبات التي ينبغي أن تتخذها لإصلاح أوضاعها بسبب ضعف قدراتها أو لظروف خارجية غير مواتية.

وفي النهاية فإن هدف مجموعة البنك ينبغي أن ينصب على تقليص الفقر وأننا نتوقع ألا تحيد مجموعة البنك عن هذا الهدف الرئيسي.

مؤتمر الأمم المتحدة حول تمويل التنمية :

إننا نرحب بالدور الفعال الذي قام به صندوق النقد والبنك الدوليان للتحضير لهذا المؤتمر المهم وإعدادهما لمذكرة يشكل ما جاء فيها أساساً لمساهمة لجنة التنمية في تناول الموضوعات المطروحة على المؤتمر كما أننا ندعم وبقوة أهداف المؤتمر لإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف بيان الأمم المتحدة حول تقليص الفقر إلى النصف بالإضافة إلى تحقيق تقدم ملموس في مجالات التعليم والصحة والجوانب الاجتماعية الأخرى خلال الخمس عشرة سنة القادمة ، وكما هو مشار إليه في المذكرة فإن هذه الأهداف تعتبر جزءاً مكملاً لتفويضات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين باستطاعتهما القيام بمساهمة جوهرية في العديد من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال هذا المؤتمر.

إن المحاور الخمسة المقترحة لهذا الاجتماع على قدر كبير من الأهمية

باعتبارها قواعد لبناء سياسات ناجحة كما أنها ذات علاقة وثيقة بتجارب وتفويضات المؤسستين الدوليتين المذكورتين ، إن تحقيق أهداف المؤتمر وتوجيه رؤوس الأموال العامة والخاصة يحتاج بالضرورة إلى تحسين مناخ الاستثمار للاستشارات الخاصة ، وتوسيع منافذ الوصول إلى الأسواق في الدول النامية وتعزيز فاعلية المساعدات عن طريق تنسيق وتعبئة موارد إضافية للسلع العامة لكي تستفيد منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولكن الأهم من ذلك هو توافر الإرادة السياسية لتجعل المساعدات التنموية في مستوى تكاليف تحقيق أهداف التنمية .

وكما هو موضوع في المذكرة فإن هذه النفقات كبيرة بالنظر إلى أن تقليص مستوى الفقر إلى النصف في الخمس عشرة سنة القادمة يتطلب مضاعفة تدفق هذه الموارد بالقيمة الحقيقية ، كما أن هناك حاجة إلى مبالغ أخرى كبيرة لتحقيق الأهداف التعليمية والصحية ، وهذا بكل تأكيد يتطلب جهداً كبيراً من جانب الدول المانحة وأملنا في مؤتمر تمويل التنمية أن يهيئ الفرصة للتوصل إلى التزام سياسي دولي قوي لمواجهة هذه التحديات ، أما فيما يتعلق بما تقترحه المذكرة من أساليب لتوزيع الموارد الإضافية على مختلف الدول الواردة في المذكرة والمذكورة فإنها بحاجة إلى المزيد من الدراسة ، كما هي الحاجة إلى دراسة الظروف الصعبة مثل ضعف الإمكانيات الدولية والعوامل الخارجية التي تمنع الدول المستفيدة من توفير الشروط الضرورية للحصول على المساعدات الإضافية .

وهناك أيضاً موضوع آخر يستحق الاهتمام ألا وهو دور الدول النامية في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي ، حيث إنه مازال ضعيفاً ولا يتناسب مع الأهمية المتزايدة للدول النامية في الاقتصاد العالمي .

إن تعزيز الدول النامية في عملية اتخاذ القرارات الدولية سوف يسهم في تقوية الشراكة بين الدول المانحة والدول المقترضة ويحسن من فعالية الحوار بينهما.

مبادرة تخفيف أعباء المديونية واستراتيجيات تقليص الفقر :

لقد استمر البنك في التركيز على مهمة خفض الفقر ، حيث ازداد عدد الدول التي تعد مذكرات حول استراتيجياتها لتقليص الفقر ، وبذلت المزيد من الجهود لتحسين مستوى هذه المذكرات ومعالجة المشكلات الناجمة عن تنفيذها .

إن التقرير المعروض علينا يشير إلى أن تقدماً قد تحقق منذ بداية العمل بهذه الاستراتيجيات حيث إن عدداً كبيراً من الدول انتهى من إعداد المذكرات الأولية وإن بعض الدول أنجزت المذكرات النهائية ، كما يشير التقرير إلى أن من أهم الدروس التي تمخضت عن التجربة حتى الآن هو أن الجدول الزمني لإعداد المذكرات النهائية، كما يشير التقرير إلى أن من أهمية الدروس التي تمخضت عن التجربة حتى الآن هو أن الجدول الزمني لاعداد المذكرات النهائية لم يكن واقعياً .

إننا نأمل بأن تتم مناقشة هذا الموضوع والأمور الأخرى المتعلقة بالتنفيذ في اجتماعنا الذي سوف يتم خلال الربيع القادم لما لذلك من أهمية ليس فقط بالنسبة إلى سياسات استراتيجية تقليص الفقر التي تتبعها مجموعة البنك الدولي ، وإنما لصلتها الوثيقة بعملية إعداد المذكرات النهائية التي يعتمد عليها تنفيذ منح المساعدات لتخفيف أعباء الديون .

وفي هذا المجال فإننا نرحب بالتقدم الذي تحقق في تنفيذ مبادرة تخفيف أعباء الديون ، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض حجم الديوان وخدمة الديون لعدد كبير من الدول الفقيرة ، إلا أننا نلاحظ أيضاً أنه منذ اجتماعنا السابق فإن عدداً أقل مما كان متوقعاً سوف يصل إلى نقطة الالإنجاز ، ويرجع في ذلك إلى وطول الفترة التي يتطلبها وضع استراتيجيات تقليص الفقر.

إننا نتطلع إلى أن نرى عدداً أكبر من الدول وقد استكملت الخطوات والإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه المبادرة خلال الأشهر القادمة كما هو متوقع ، ومزيداً من الجهود لمواجهة التحديات التي تكتنف عملية تنفيذ مبادرة تخفيف أعباء المديونية، وهذا يتضمن المحافظة على استمرار الديون الطويلة الأجل ، والتأكد من استمرار الدول في موقفها تجاه برنامج خفض الفقر ومعالجة الحالات الصعبة الناجمة عن النزاعات وتعبئة موارد ضرورية لتمويل تكاليف المبادرة كما هي مبنية في التقرير.

وفي هذا المجال فإن المؤسسات المانحة في منطقتنا مستمرة في بذل الجهود المكثفة للتخفيف من أعباء ديون عملائها ، والمساهمة في هذه المبادرة وفقاً لأوضاعها المالية وحاجتها إلى المحافظة على قدرتها للاستمرار في تقديم المساعدات الانمائية.

التقرير حول تنسيق سياسات العمليات :

بالمقارنة مع التقرير الذي عرض علينا في اجتماعنا الماضي فإن هذا التقرير يظهر أن هناك تقدماً فعلياً ، وأن مجموعات العمل قد نجحت في تقليص الفروق بين المؤسسات ، كما يظهر التقرير تفهماً أفضل لمختلف المشاكل ويطرح بشكل أوضح ما ينبغي عمله ومن يقوم بذلك ومتى ؟

إننا نرحب بالجهود التي تبذلها مجموعة البنك والمؤسسات الأخرى في هذا المجال ونتطلع إلى إجماع حول كيفية تطبيق مبادئ إجرائية مشتركة تسهم في تخفيف أعباء مديونية الدول الفقيرة الناجمة عن تعداد الإجراءات التي تفرضها الدول الناجمة على الدول المدينة.

إن تبني الطريقة الصحيحة للتنسيق والانتقال إلى الأمام والمضي قدماً ليس بالمهمة السهلة ، ويشير التقرير إلى أن التوصل إلى إجماع كامل بين المانحين سوف يكون عملية حساسة ومعقدة من الناحية الفنية ، من حيث أن لدى عدد كبير من المقترضين والمانحين أنظمة وثقافات وأهدافاً وخلفيات

تاريخية مختلفة ، وأن انتهاج طريقة غير صحيحة أو فرض جدول زمني غير واقعي قد يؤديان إلى عواقب وخيمة وخاصة بالنسبة إلى الدول المقترضة الفقيرة التي تعاني من ضعف القدرات في مؤسساتها.

وكما ذكرت خلال اجتماعنا في الربيع الماضي فإن التنسيق ينبغي أن يرتكز على ما هو واقعي وممكن ، مع تجنب المبالغة في التنسيق وتوحيد الأنظمة ، وإعطاء المزيد من الاهتمام لآراء مختلف المقترضين ومختلف المؤسسات المانحة مع الابتعاد عن وضع وصفات تفوق قدرات وإمكانات كل من الدائن والمدين وأن خفض الفقر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على المستويين القطري والعالمي في هذا المجال.

إن هذه المهمة لا شك غير سهلة حيث إن هناك مليون طفل لا يزالون خارج المدارس وهناك بليون من الأميين ، ومن أجل تحقيق الأهداف التعليمية فإن التقرير يشير إلى أنه من غير المجدي اتباع أسلوب العمل العادي ، وأن هناك حاجة إلى عمل مكثف ومنسق ، كما يشير التقرير إلى ضرورة توفير موارد مالية إضافية على الصعيدين المحلي والخارجي ، ويبرز التقرير ما توصلت إليه التجربة من أن تحقيق الأهداف يعتمد على إيجاد إطار لسياسات سليمة في قطاع التعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى ، شريطة ألا يستغل هذا الإطار في منع التمويل الخارجي ، وخاصة بالنسبة إلى الدول التي لا تسمح لها قدراتها بوضع وتطبيق مثل هذا الإطار .

ويقترح التقرير كذلك الانتقال من التركيز على زيادة معدلات التسجيل في المدارس إلى إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ، وتحسين مخرجات التعليم، وأن هناك دراسات تدعم هذا التحول ينبغي منحها قدراً كبيراً من الاهتمام .

إننا نتطلع إلى مناقشة هذه القضايا في اجتماعنا القادم ،كما نتطلع بشكل خاص إلى سياسة محكمة لدى البنك في مجال التعليم ، وخاصة بعد

الانخفاض الحاد الذي طرأ على قروض البنك لقطاع التعليم في العامين الماضيين.

وشكراً ،،،

نص خطاب
صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
أمير دولة البحرين بمناسبة العيد الوطني للدولة *

بسم الله الرحمن الرحيم

شعبنا الوفي..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يهل علينا العيد الوطني المجيد هذا العام مع هلال عيد الفطر المبارك والبحرين تعيش أعياداً متصلة من الإنجازات والاتصالات الوطنية التاريخية التي حققناها معاً بفضل الله في أقل من عام وذلك انطلاقة مشروعنا الوطني للتحديث الشامل الذي بادرنا إليه تجسيداً لتطلعاتكم التي ستبقى حاضرة لدينا في القلب والعقل تحفزنا دائماً إلى الأفضل والأجمل في مستقبل الوطن مباركين لكم بالعيدين في هذه الأيام السعيدة .

وإذ مَنّ الله علينا بصيام الشهر الفضيل وقيامه ، فقد منّ علينا هذا العام من قبل ، بالشروع في تأدية ما للوطن علينا من حقوق نعاهد سبحانه على أدائها كما أمر ، وكما يليق بهذا الوطن الذي أحاطه بعين عنايته في كل حين.

وحيث توافقت إرادتنا الوطنية على مشروع الميثاق الوطني في الاستفتاء الشعبي كان فتحاً جديداً في تاريخنا وموضوع تقدير وإعجاب المجتمع الدولي المتحضر ، فإن مسيرة تفعيل الميثاق التي تلت إجماعكم الرائع عليه ، قد مثلت لنا هذا العام برنامجاً للعمل الوطني المتصل من إنجاز لصيغ النظم ومشروعات القوانين وبرامج الرعاية الاجتماعية ، إلى اتخاذ ما يلزم من

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠١ م، العدد ٨٦٦٨ .

خطوات تنفيذية كانت أحدثها خطة التطوير والانضباط الإداري في جهازنا الحكومي بما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الكفاءة والإنتاج والنزاهة في أعرق إدارة حكومية عرفتها هذه المنطقة ،كما تم تطوير القانون المدني متضمناً ما يتيح مجال المساءلة القانونية حيال أداء الموظف العام في حال الإخلال بواجب العمل ،هذا في حين شملت إعادة تنظيم ديواننا إنشاء إدارة للشكاوى والتظلمات لصيانة حقوق المواطنين حيثما يتطلب الأمر ذلك ، وبمواكبة ذلك ، تم إنجاز قانون البلديات كما وعدناكم ، والانتخابات البلدية في موعدها حسب برنامجنا الوطني ، مقدرين جهود مجلس الوزراء ومجلس الشورى في إنجاز ذلك في موعده المقرر وعلى الوجه الأكمل باعتبارها بداية طيبة لمزيد من التطور في هذه المسيرة المتجددة ، وضمن هذا التحرك المكثف ،فإنّا نتابع باهتمام عمل لجنة تفعيل الميثاق الوطني وما ترفعه من توصيات بشأن مشروعات القوانين والنظم ، وكذلك الجهود الحثيثة التي تبذلها لجنة تعديل الدستور بدرجة عالية من الكفاءة الفنية القانونية وبالتعاون مع نخبة من كبار خبراء الفقه الدستوري في العالم واللجنة على اتصال دائم بما يجعلنا على ثقة أن نتائج عملها ستأتي بإذن الله على الوجه الأكمل ، لتنظيم الحياة الدستورية في البلاد كما نريده لها ، وكما نص عليه ميثاق العمل الوطني .

شعبنا العزيز..

لقد آلينا على أنفسنا منذ أن تولينا مقاليد الحكم في البلاد أن يعم الخير كل أبناء الوطن العزيز ، وأن نعطي الأولوية في جهودنا لرفع مستوى معيشة المواطن البحريني بصفة عامة وذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص ، فنحن نؤمن بضرورة إشراك كافة فئات المجتمع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبضرورة حصول كل فئة على نصيبها العادل ومن ثمار التنمية ومن ثروة الوطن قدر الإمكان ، وتحقيقاً لهذا الهدف فنحن ماضون في تنمية الرخاء الاقتصادي وتوزيعه ، وذلك

بالمزيد من سياسات الاقتصاد الحر وتخصيص المشروعات ووضع القوانين والضوابط اللازمة لمكافحة الركود والبطالة وفتح مجال المنافسة التجارية الحرة بين المؤسسات منعاً للاحتكار وتجنباً لازدواج المصالح .

ومن هذا المنطلق نسعى جاهدين ليس فقط إلى رفع مستوى الدخل القومي في البلاد وإنما أيضاً إلى تضييق الفوارق بين فئات المجتمع المختلفة ، والسبيل إلى ذلك هو توسيع قاعدة الملكية إلى أقصى قدر مستطاع مع زيادة نصيب ذوي الدخل المحدود من ثروة البلاد ومن الدخل القومي ، وفي إطار هذا المسعى أمرنا بما يلي :

أولاً : تخصيص ملكية شارع السيف التجاري ، وأن توهب نسبة ثلاثين في المائة من أسهم ملكيته إلى الأسر المحتاجه في البلاد حسب معايير تضعها الجهة المختصة حسبما وجهنا بذلك .

ثانياً : بناء مجمع تجاري جديد في منطقة سترة لذوي الدخل المحدود وحسب المبدأ ذاته توهب نسبة من أسهم ملكيته إلى الأسر المحتاجة من أبناء المنطقة ، وأن تحتفظ الدولة بنسبة معينة لضمان نجاح المشروع ، هذا وسنواصل بإذن الله تعالى إن شاء الله مثل هذه المشروعات في جميع أنحاء البحرين ، وتخصيص أسهمها لفئات الدخل المحدود وذلك تحقيقاً لمشاركة المواطن في التنمية الشاملة .

ثالثاً : الشروع في وضع وتنفيذ خطة وطنية كبرى للإسكان تستفيد منها أكثر من ٥٠ ألف أسرة بحرينية وتشتمل على إنشاء أربع مدن جديدة بمواصفات سكنية وافية ومتطورة .

رابعاً : تخفيض التعرفة الجمركية على كافة السلع إلى ٥٪ فقط ابتداء من مطلع العام وذلك بما يؤدي إلى انتعاش الحركة الاقتصادية في البلاد ورفع مستوى معيشة المواطن وزيادة قدرته الشرائية بتحسين الأسعار وتوسعة النشاط الاستثماري .

وقد تمثل ذلك في القرار الذي اتخذه مؤخراً مجلس الوزراء مباركين صدوره لصالح الوطن والمواطنين .

هذا وإنه لَمِنْ حسن الطالع أن يتم في هذا العام أيضاً إنجاز واكتمال المرحلة الأولى من مشروع مدينة زايد في البحرين ، فباسمكم جميعاً أتوجه إلى أخينا الكبير صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعراب عن شكرنا وتقديرنا لسموه على مواقفه المشرفة من بلده البحرين ، ومن مختلف قضايانا الخليجية والعربية والإسلامية ، متمنين لسموه وللأشقاء في دولة الإمارات دوام التوفيق والرفعة .

أيها الإخوة..

وإن مثل هذه المبادرات منا في حقل التنمية الاجتماعية والعمرانية والتعليمية وغيرها ما هي إلا متطلبات لبرامج وطنية نريدها مستدامة لرفع مستوى معيشة المواطن وتلبية احتياجاته .

ومن كرم أخلاق أهل البحرين أنها سميت بالمكرمات ، وإنما هي تلبية الواجب وقيام بخدمة لم نرد بها غير وجه الله ثم خير الوطن ، هذا وسيبقى في مقدمة برامجنا الوطنية توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين ، وتشغيل العمالة الوطنية بأعلى نسبة ممكنة ، وقد حققنا تقدماً جيداً بهذا الصدد ، وإذا كان استكمال الهدف يتطلب وقتاً وجهداً أكبر ، فنحن عازمون على بلوغه بأقصى الطاقات ، ويسعدنا في مجال تلبية احتياجات المواطنين الأساسية من جانب آخر ، استكمال إدارة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية منح الجنسية البحرينية للآلاف من مستحقيها في زمن قياسي حسبما أمرنا وكما وعدناهم ، معربين لهم عن التهنئة باستحقاقهم شرف المواطنية حقوقاً وواجبات مؤكدين لهم اتساع صدر الوطن لجميع أبنائه دون تمييز .

وإذ يعتبر الوطن بمنجزاته الوافرة وبما ينعم به من أمن واستقرار ، فإنه من الوفاء أيضاً أن نشيد بالدور الذي قامت به القوات المسلحة وأجهزة الأمن العام في صيانة استقرار البحرين والذود عن كيانها ، وإن هذا الدور ليزداد أهمية اليوم لحماية المكتسبات الوطنية كافة ، وغير خاف ما لأفراد القوات المسلحة والأمن من رسالة متحضرة ودور متمدن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة حماية للوطن ، ولأمن المواطن وحريته بحيث يصبح معها كل مواطن جنباً إلى جنب حارساً لوطنه في كل الميادين ، وذلك ما نعتبره في طليعة أهداف مشروعنا الوطني القائم على أمضى أسلحتنا ألا وهو سلاح الوحدة الوطنية .

أيها الإخوة والأخوات ،

لقد تواصل عملنا الوطني هذا العام ضمن الرؤية الشاملة التي حددناها للبحرين من منطلق مكانتها المستحقة على مختلف الأبعاد وذلك باعتبارها :

- واحة تعايش وتسامح إنساني بين كافة المواطنين والمقيمين من مختلف المنابت ، وهو دور يتجدد لها من خلال مشروعنا التحديثي الشامل.
- ومنارة تنوير وتقدم تمثل خليجنا العربي الرائد .
- وحلقة حيوية للاستقرار والأمن في منظومة الدفاع الشامل عن هذا الجزء من الوطن العربي والعالم بما أهلها للمشاركة المتكافئة في استراتيجيته وصولاً إلى إنجاز اتفاقية الدفاع المشترك لدول الخليج العربية التي كانت مطلباً لشعوبنا الشقيقة ،وفقنا الله بإقرارها في قمة البحرين .
- هذا إضافة إلى كونها مركز تمويل واستثمار لصالح الاقتصاد العالمي بفضل أدائها الاقتصادي الجيد ونظامها الحر ، الأمر الذي جعلها بشهادة المؤسسات الدولية أكثر البلاد العربية ودول الشرق الأوسط تحرراً وقابلية للمشروعات الاستثمارية ومقصداً للشركات الدولية التي تتخذها مقراً لها .

أما ضمن مجالنا الحيوي في الخليج العربي فقد وفقنا الله هذا العام مع القادة الأشقاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد قمتهم التي انعقدت بدولة البحرين في نهاية العام المنصرم إلى تحقيق وتنفيذ ما توافقنا عليه في تلك القمة الموفقة ، وخاصة في مجال إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدّلة لما فيه رخاء شعوبنا الشقيقة وترابط مصالحنا كذلك - كما أشرنا - في ميدان التنسيق الدفاعي المشترك الذي أثبتت أحداث العالم مدى الحاجة إلى ترسيخه وتعميقه ، حماية لشعوبنا وشعوب العالم أجمع من أعمال الإرهاب والعنف التي لم تتردد البحرين في إدانتها وشجبها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع تأكيد تضامنها مع الحملة الدولية ضد الإرهاب المناقض لديننا الإسلامي السمح هذا مع دعوتنا المخلصة لمعالجة كافة أسبابه في كل مكان في العالم ، وخاصة مع ما يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق ، حيث لن تستقر هذه المنطقة الحيوية من العالم إلا بنيله حقوقه المشروعة وقيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وتحرير ما تبقى من الأراضي العربية المحتلة ، آملين أن يسعى الأشقاء العرب في هذا الظرف الدقيق إلى بلورة مشروع فعال للعمل المشترك عربياً وإقليمياً ودولياً بما يستدرك الفراغ الحاصل في المنطقة العربية ويعيد الأمل والتفاؤل لشعوبنا العربية ويفتح أمامها آفاق المستقبل اللائق بها وبتطلعاتها المشروعة .

وبانتهاء رئاسة البحرين للدورة الحالية من مسيرة مجلس التعاون فإنا نتطلع بثقة وأمل إلى القمة الخليجية القريبة في سلطنة عُمان الشقيقة برئاسة أخينا العزيز صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، داعين الله أن يوفقنا جميعاً إلى مزيد من التقارب الفعّال بين دولنا وشعوبنا الشقيقة في عالم لا مكان فيه إلا للمنظومات المترابطة حماية لأمنها ومصالحها الحيوية المشتركة .

أما على الصعيد الثنائي مع الأشقاء في دولة قطر ، فقد جاء القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية بتثبيت سيادة البحرين الكاملة على جزر حوار مكسباً مضاعفاً ومشتركاً للبلدين الشقيقين ، حيث تثبّت الكيان الإقليمي والدولي لأرخبيل البحرين جزراً ومياهاً ، وانفتح في الوقت ذاته باب التكامل والتقارب على مصراعيه مع دولة قطر الشقيقة بقيادة أخينا العزيز الشيخ حمد بين خليفة آل ثاني ، الذي لا يألو جهداً في المبادرة إلى المشروعات المشتركة مع دولة البحرين وفي مقدمتها مشروع الجسر وتوصيل الغاز ، والإعداد للاستفادة من العمالة البحرينية المدربة .

وعلى الصعيد الدولي ، حيث أصبح العالم اليوم منظومة واحدة تقتسم السراء والضراء فإن ما أنجزته البحرين مؤخراً بحصولها على مزايا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج إطار حلف الأطلسي ، لم يأت تصادفاً مع حدث أو انعكاساً عابراً لمصلحة ظرفية، وإنما جاء في الواقع تعبيراً موضوعياً عن الصداقة التاريخية بينهما لأكثر من مائة عام، منذ بدأناها بالمشروعات الإنسانية وأبرزها المستشفى الأمريكي الذي قدم ويقدم على مدى أكثر من قرن من خدمات البحرين وجيرانها في الخليج العربي ،هذا ومن أهم ما سنعمل على اكتسابه من هذه المزايا كحليف رئيسي للولايات المتحدة : العائد الاقتصادي لرخاء شعب البحرين الذي توفره مثل هذه المكانة الدولية الباعثة على الثقة ، حيث أصبحت البحرين بهذه الشراكة الاستراتيجية المنتقاة ضمن منتدى الدول المتطورة في آسيا والشرق ، المشمولة بهذا التميز المستحق ، وبهذه المناسبة فيطيب لي أن أعرب عن تقدير البحرين وشكرها للرئيس الأمريكي الصديق جورج دبليو بوش على إقراره اتفاقنا المشترك بحصول البحرين على هذه المكانة المرموقة في العالم .

أما على صعيد الثقافة الوطنية التي حان الوقت لأن يشملها بالاهتمام والرعاية والتعميق مشروعنا الوطني للتحديث الشامل فإن ترشيد النظر إلى تاريخ الوطن مسألة حيوية في تقديرنا لتأصيل هذا المشروع الوطني وفي مقدمته اعتبار مختلف مظاهر كفاحنا العربي ، كما كان في الحقيقة ، كفاحاً من أجل الهدف الواحد بين القيادة والشعب ألا وهو حماية استقلال البحرين وسلامة كيانها حيال الأطماع الخارجية أيا كانت ، حيث التقت إرادتنا الوطنية دائماً حول هذا الهدف سواء تمثل هذا الكفاح في جهود القيادة ، أو في مبادرات القطاعات الوطنية عبر الأجيال لصيانة الاستقلال ، ومهما تباينت أساليب العمل حسب الظروف التاريخية والسياسية في كل موقف ، حيث كان كفاحنا هادئاً صامتاً حيناً ، وظاهراً لافتاً حيناً آخر، سياسياً تارة ، وتربوياً و دينياً أو اقتصادياً تارة أخرى .

وبناء على ذلك فإننا نريد اليوم أن تجلى هذه الملحمة الوطنية المشتركة بأكملها في كتابة تاريخ البحرين ، ومناهج التربية الوطنية ، وكذلك في حياتنا العامة من خلال المتاحف وتسمية الشوارع وإقامة نصب وطني كبير باسم (شعلة الفداء) تخليداً لذكرى كل من ضحى دفاعاً عن البحرين.

وإنّ ما ينعم به مجتمعنا البحريني من نبيل قيم الوفاء والمحبة والتقدير التي تربط بين جميع أفراده لهو مبعث سعادتنا ، وإن البحرين لتقدّر على الدوام أبناءها الأوفياء الذين أسهموا ويسهمون بجهود مخلصة وعطاء متواصل في خدمة وطنهم ومجتمعهم والمشاركة في بناء نهضة بلدهم وتقدمه وإعلاء شأنه ورفع اسمه عالياً ، ولعل من بين أوجه هذا التقدير إطلاق أسماء أولئك المواطنين المخلصين على بعض الطرق والشوارع في البلاد تكريماً لهم وتعبيراً ، عن تقدير الدولة واعتزازها بهم، أسوة بمن سبقوهم في مثل هذا التكريم ، ولمن سيأتي بعدهم من رواد العطاء الوطني

استمراراً لهذا البرنامج الهادف لإحياء ذاكرة الوطن بكافة عناصر تراثه المجيد ، وانطلاقاً من ذلك المبدأ وتكريساً له فقد أمرنا بتسمية عدد من الشوارع في البلاد بأسماء عدد من الشخصيات التي نقدر لها عطاءها ونجل لها دورها الريادي ووطنيتها المخلصة وولاءها العميق لتراب هذا الوطن عرفاناً وتقديراً منا لهم ، وذلك من واقع خبرتنا الشخصية مع هذا الرعيل من الرواد وأخص بالذكر : الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة والسيد أحمد بن علي كانو ، والسيد محمود العولي ، والأستاذ إبراهيم العريض ، والسيد عبد العزيز الشملان والأستاذ حسني الحبشي .

أما على مستوى التعليم الجامعي فلقد وجهنا الجهات المعنية بإنشاء كلية الحقوق ، تعنى بتدريس مختلف تخصصات القانون وفلسفته ومدارسه تأصيلاً لهذه المفاهيم الأساسية في حياتنا الوطنية باعتبار البحرين مملكة دستورية تحترم الحقوق والقوانين ضمن منظومة الديمقراطيات المتحضرة في العالم ، وضمن هذا التوجه العلمي التأصيلي، وجهنا كذلك لإنشاء تخصصات تُعنى بتدريس الشريعة الغراء، وذلك لتخريج علماء الدين الوطنيين والمقتدرين على خدمة هذا المجتمع الإسلامي السمح ، أما على الصعيد التعليمي الشامل ، فقد وجهنا بسياسة تعليمية تقوم على إعداد أبناء البلاد لاحتياجات سوق العمل ، ومتطلبات الاقتصاد الوطني ، وأن تهدف المناهج في المدارس والجامعات إلى تلبية متطلبات العصر وإعداد الأجيال الجديدة لاستيعاب العلوم والتقنيات الحديثة، وفيما يتعلق بترشيد السياحة في البلاد ، حيث تتضافر مقومات البحرين الحضارية والاجتماعية والطبيعية لتقديم سياحة متمدنة راقية ، فإن مثل هذه السياحة هو ما سنحافظ عليه ولن نسمح بما يهبط بمستواها، وقد تم إمهال المعنيين في القطاع السياحي باتخاذ ما يلزم بهذا الشأن ، مؤكدين أن مراعاة قيم البحرين وتقاليدها مما لا يمكن التهاون فيه وكما ننشد في الحياة السياسية الحرية المسئولة فإننا ملتزمون في الحياة الاجتماعية

بالانفتاح المسئول في إطار شريعتنا السمحة، ومن أبرز دواعي ثقافتنا بهذه التوجهات ، ما يتصف به شعب البحرين من وعي وطني مستنير هو انعكاس لنضج المجتمع المدني البحريني ومؤسساته الأهلية، بما يعبر عن رأي عام مسئول ومتوازن ، يتخطى انفعال الشارع في أنحاء أخرى من العالم ، وفي تقديرنا فإن دخول المرأة في العملية السياسية من جانب آخر ، يمثل عامل استقرار وتوازن بحكم طبيعتها المسئولة في الأسرة والمجتمع وذلك ما نعتبره جزءاً حيوياً من رسالة المجلس الأعلى للمرأة الذي يسعدنا كونه من إنجازاتنا الوطنية هذا العام.

أيها الإخوة ..

ومن أهم ما ينبغي أن نتبينه بصدد العهد الوثيق الذي نشأ بيني وبينكم على أساس ميثاقنا الوطني هو :

أن ما توافقنا عليه وشرعنا في تحقيقه من مشروع التحديث الشامل في النظم والمؤسسات ، ومن وحدة وطنية صادقة ، لهو تحول وإنجاز لا مثيل له بفضل الله وليس سهلاً بلوغه في تاريخ الأمم في مثل هذا الوقت الوجيز فعلياً أن نحافظ عليه بكل ما أوتينا من عزم وحكمة ، والمهم أن نواصل الانطلاقة بكل التصميم الذي بدأنا به ، وأن تظل هذه الانطلاقة سائرة نحو الهدف بلا توقف أو تفرق ، فمثل ذلك لن يستفيد منه إلا من يريد المس بروعة الإنجاز الوطني ، وبمكاسبكم الذاتية منه ، وهو ما لن نسمح به حماية للبحرين ومستقبل أجيالنا ومناخ الحرية والتلاحم الوطني الذي صنعناه معاً ، بإرادتنا الوطنية الحرة ، بمنأى عن أي تدخل ، وما الفضل إلا لله وحده في إجماعكم الحاسم على هذا التحول التاريخي ، وكل هذا النجاح ، أيها الإخوة ، يزيدنا ثقة بأن الخير مقبل وسيعم الجميع في هذا الوطن بإعادة تنظيم قدراتنا الإنتاجية المشهود لها بالامتياز ، وبتعميق التعاون البناء مع الأشقاء والأصدقاء في المشروعات القادمة وعبر الآفاق

المستجدة الرحبة الآخذة في التطور بيننا وبينهم والتي ستجعل البحرين بإذن الله أكبر حجماً بما يدعونا إلى التسامي جميعاً لمثل هذه المكانة العالية ، مقدراً لكم جميعاً ، في البدء والختام ، التفافكم الشعبي الرائع وأعتبره أقوى الحوافز لتحقيق أكبر الآمال والتطلعات لمستقبل هذا الوطن المتميز العزيز ، فإني أيها الإخوة منكم وإليكم ، كما أنكم لديّ نعم الأهل ، وكلي فخر واعتزاز بكم : عطاء وخلقاً .

وختاماً أيها الإخوة ، فما لنا أن ننجز بفضل الله هذا السجل ، الحافل ، لولا الدعم المتواصل والإسناد المقدر والبذل الكبير من لدن صاحب السمو العم العزيز الوالد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء والمؤازرة الفتية المخلصة من قبل صاحب السمو الابن العزيز الشيخ سلمان بن خليفة ، ولي عهدنا القائد العام لقوة الدفاع ، وبلا ريب فإن كفاءة جهازنا الحكومي وسرعة إنجازه لأوامرنا قد ذللت الكثير من الصعاب ومكنتنا من بلوغ ما نريد تحقيقه في هذه المرحلة من العمل الوطني ، فلكل العاملين في أجهزة الدولة شكرنا وتقديرنا على أدائهم المتميز.

مبتهلاً إلى المولى القدير ، أن يثبتنا على الحق ،ويديم نعمة الترابط بيننا ويهدينا إلى سبيل الرشاد ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..



مقابلة صحافية

مع معالي السيد نبيل الحمر وزير الإعلام في مملكة البحرين حول تشكيل المملكة الجديد وقضايا أخرى

س: ماذا عن الجديد في الدستور ؟

ج: من هذا الجديد في الدستور أن لا يكون للحكومة صوت في التصويت على أي قرار ، إنما من حق السلطة التشريعية فقط أنها هي التي تقرر ما يتم عرضه على المجلسين . الحكومة هي خارج هذه المسألة وستكون معرضة للرقابة وليس لها أي صلاحية في إقرار القوانين وهذا أمر متطور ليسجل للبحرين ، خاصة وأننا نتطلع إلى أن الكل يجب أن يعمل لصالح البحرين وليس ضدها ، لصالح البلد وليس ضده . ونحن نعتقد أن ليس هناك أي فرق بين حكومة وأبناء الشعب ، فالكل يعمل للصالح العام ، الحكومة تعمل في مجالها والسلطة التشريعية تعمل في مجالها .

س: ماذا عن تكوين السلطة التشريعية ؟

ج: هذه السلطة تتكون من مجلسين ، المجلس النيابي ومجلس الشورى إذا اجتمعا معاً يكونان مجلساً واحداً هو المجلس الوطني ، وهما يجتمعان في القضايا الأساسية الكبيرة ، وهي نادراً ما تصير مثل حرب وسلام القضايا الاستثنائية .

س: المعارضة لتطوير الشخصيات السياسية التي كانت تعارض في السابق ووافقت على الميثاق ، ماذا نسميها بعد اليوم ، هل نسميها معارضة ؟

---

* جريدة الصياد بيروت ، الصادرة بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٢ م ، العدد ٢٩٩٣ .

ج : سمها ما شئت ، إذا اعتبرنا أن الغرب يمثل حضارة متقدمة أكثر منا فلنقل هذا ، أنا أقول إنه في الغرب تعني المعارضة شيئاً من أجل التطوير والتحديث وبشكل إيجابي ، وليس بالمفهوم الموجود عندنا في الشرق ، المعارضة معناها أنها ضد السلطة .

ويكفينا فخراً في البحرين ليس هناك أي سجين سياسي . صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كان قال خلال لقائه بالصحفيين البحرينيين إن السجن يجب أن يبقى للذين يرتكبون جرائم وليس في المقدور إصلاحهم إلا عن طريق السجن ، يعني حتى الإنسان الذي يمكن أن يرتكب جريمة بسيطة وممكن إصلاحه ، يمكن أن يخرج من السجن .

لكن السجن ليس للسياسيين . لقد اطلعتم ، كصحفيين ، على ما جرى في البحرين منذ عام ونصف العام ، منذ أن تسلم صاحب العظمة مقاليد الحكم وحتى يومنا هذا ، وكيف أن الصحافة البحرينية أصبحت مفتوحة لكل أنواع الكتابات ، لا يوجد شيء محظور ، ومن شاهد تليفزيون البحرين يمكن أن يرى أسماء كثيرة كانت معروفة لهم في البحرين اليوم تجدها تلقي محاضرة عبر التليفزيون البحريني وتجري معهم لقاءات ويبدون آراءهم بشكل حر ، وهذا مهم . فممكن أن تتكلم لكن قد لا تكون آمناً ولا تصل إلى بيتك في بعض البلدان . لكن هنا نتكلم بكل حرية . وهناك من رأى في مناسبات عدة في الأندية أنه قيل فيها ما لا يمكن أن يصدق أن يقال في أي بلد ، ويذهب قائل هذا الكلام إلى بيته وينام فيه نوماً هادئاً . لكن في البحرين والحمد لله لم يحدث أي مضايقة لأي إنسان أبدى رأيه ، مادام يسير حسب القانون ويبدي رأيه بشكل سلمي دون إثارة ضغائن ودون أن يؤدي ذلك القول إلى عنف .

س : ماذا عما يقال بوجود معارضة وطنية ؟.

ج : هذا ما قلناه ، من يريد أن يقول عن نفسه إنه معارضة فليقل ذلك ،

ليس هناك مشكلة إذا كان الاختلاف في الرأي أو وجهات النظر المتعددة تعتبر معارضة فلتكن . اليوم لا تخيفنا في البحرين المعارضة ، المعارضة عنصر أساسي في مرحلة التطوير والتحديث . وأي شخص ودون أن أسمي أحداً معيناً ، كان موجوداً في الخارج وعاد إلى بلده بكل حميمية فقد مارس عمله السياسي وعمله الاجتماعي بكل حرية وأبدى رأيه بكل حرية دون أية تبعات .

س: هل ما يقره مجلس النواب يجب أن يقره مجلس الشورى ، هل الأمر مثل مجلس اللوردات في بريطانيا ، مثلاً ؟.

ج: تقريباً ، نحن أخذنا بالنظام البريطاني . لكن في النظام البريطاني القانون يرد ثلاث مرات ، بينما عندنا يرد مرتين ، والكلمة الأخيرة للمجلسين . وأعطيك مثلاً في الوضع الأخير عندما توقف المجلس الوطني وقانونياً صدر مرسوم بأن السلطة التشريعية عادت إلى صاحب العظمة ويشاركه في إصدار التشريع مجلس الوزراء . اليوم ، تعرض القوانين على مجلس الوزراء فيقرها وتحال إلى مجلس الشورى ، الذي يبدي رأيه وفي كثير من الأحيان ينسف هذا القانون بشكل كامل ويعاد إلى مجلس الوزراء والقضية العامة في هذا الخصوص هي المصلحة العامة ، فإذا عمل المجلسان بشكل نابع من المصلحة الوطنية مصلحة ضميرهم تجاه وطنهم ، فإن كل الأمور تسير بشكل ممتاز . لقد طرح أحد الأشخاص مقولة افتراض أن مجلس الشورى وهو معين صوت بالإجماع ضد قرار ، وهنا أقول لماذا الافتراض أن المعين مع الحكومة ؟.

عندنا تجربة سابقة ، لماذا تفترض أن كل منتخب ضد الحكومة ، هذا ليس صحيحاً التجربة أنه عندما كان المجلس التأسيسي الذي أقر الدستور سنة ١٩٧٣ كان نصفه معيناً والنصف الآخر منتخباً ، وكان المعينون أشد من المنتخبين ، ما رأيك وهذا موجود في سجلات المجلس التأسيسي . نحن

لا نفترض أن للأشخاص وجهين ، وجه مع ووجه ضد ويغير وجهه ويغير جلده عندما يكون مع الحكومة ، ويتغير عندما يكون مع المنتخبين . هذا غير صحيح ، والقضية قضية مصلحة وطنية ، ويجب أن يكون كل مواطن ، سواء كان منتخباً أو معيناً ، منطلقاً من مصلحة الوطن . مع الإشارة إلى أن الدستور المعدل يرى فيه الجميع أنه نموذج أتشرف بأن يكون بهذه الإمكانية وبهذا الارتقاء في النواحي الدستورية التي تحمي كل مواطن في هذا البلد . ليس هناك أقلية على حساب أكثرية وليس هناك أكثرية تجور على الأقلية . كل إنسان في هذا البلد سوف يكون عزيزاً على بلده .

س: تجربة البحرين الجديدة ، كيف تقيمون تجربة البحرين الجديدة ودستورها ؟.

ج: دستور البحرين وتجربتها هي تجربة مولودة في البحرين وصممت للبحرين ، وإذا كانت نموذجية لشعب البحرين واستفاد منها فهي للبحرين وخلقت لأهل البحرين ، هذه التجربة أكرر ليست للتصدير ، وبكل صراحة لا ندعي بأن تجربتنا للتصدير . هي تجربة لشعب البحرين . ولكن إذا أراد أي أحد من الشعوب العربية أو وجد في هذه التجربة أنه في الإمكان أن يستفيد منها فهو حر وأهلاً وسهلاً ونحن نتشرف بذلك .

س: ماذا تقولون في موضوع الأحزاب السياسية ؟.

ج: نحن في البحرين اليوم مؤسسات مدنية سمها جمعيات ، عبارة عن تجمع مدني قد يكون في المستقبل يشكل منه حزب . دستور البحرين ١٩٧٣ نص في الأساس على أن الأحزاب غير مصرح لها . وقد تسأل : تعدلون الدستور فلماذا لا تضعون الأحزاب فيه ؟ أقول لك لا يجوز لأن التفويض الذي أعطي للملك (صاحب العظمة) في الميثاق ، وعندما صوت شعب البحرين على ميثاق العمل الوطني فوضه في ثلاثة أمور : تعديل مسمى الدولة وتعديل ما يتعلق بالسلطة التشريعية وتعديل إدخال حق

المرأة في الانتخاب والترشيح . وما عدا ذلك لا نستطيع أن نغير خاصة في قضايا القرار لأننا ملتزمون بما أقره الميثاق .

لكن عندما يأتي المجلس النيابي بشكل آلية دستورية ويطلب أعضاء فيه بأن يسمح بالأحزاب ، فهذا يكون حكم الشعب وسلطة الشعب فوق كل السلطات .

س: هل سيسمح خلال هذه المدة لهذه الجمعيات المدنية بأن تمارس نشاطها السياسي ؟.

ج: اليوم ماذا تمارس هذه الجمعيات ؟ ألم تسمع عن الجمعيات في البحرين ؟ العمل الذي تمارسه ماذا يسمى عملاً خيرياً ؟ (ضحك ...).

.الترخيص لجمعيات عامة والدولة في هذه الفترة الزمنية المشبعة بالانفتاح والمقبلة على التطوير والتحديث ، أرادت أن تعطي للمواطن حريته في إبداء رأيه في حدود القانون دون إثارة الضغائن ومن دون استخدام العنف . والحمد لله أن شعب البحرين كان عند هذه الثقة واستطاع أن يوصل رأيه إلى كل العالم . إننا لا نستطيع أن نغطي كل الندوات نظراً إلى عددها الكبير في البلاد ، هناك إقبال كبير على الرأي والاستماع إلى الآراء المتعددة .

س: هل تعتقد أن المجتمع البحريني تسيس ؟.

ج: لا أقول إنه تسيس وإنما بحكم وجود التعليم المبكر في البحرين أعتقد أن الوعي السياسي في حالة متقدمة ، كما أعتقد أن البحرين هي من الدول النادرة في العالم العربي التي تجد فيها كل الانتماءات .

وختم وزير الإعلام بالقول : أنا أعتقد أن أوضاعنا في الخليج متشابهة ومتلاحمة والأنظمة واحدة . ونحن عندما ننتقل إلى الملكية فهذا الأمر ليس جديداً . الشيخ حمد الأكبر كان يسمى ملك البحرين . الاسم ليس جديداً ، لا أعرف كيف صارت عندنا الإمارة لكنها عادة هي جزء والملكية استقلال أكثر .

كلمة

صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بمناسبة قرب موعد انتخابات المجالس البلدية *

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

ها نحن نقترب بفضل الله من موعد الانتخابات البلدية كما حددناه في برنامجنا الوطني ، محافظين معكم على الالتزام بكل خطوة من خطواته المباركة ... هذا رغم ما يشهده العالم وتشهده المنطقة من أحداث جسام نتابعها ونقيمها وإياكم بمنظور البحرين المتحضر والمسؤول والمتزن ، ونتخذ حيالها بوعينا الوطني ما تمليه علينا الاعتبارات القومية والدينية والإنسانية ، وخاصة ما يعانيه أشقاؤنا في فلسطين ، وما تتعرض له من محاذير ومخاطر ، ليس على مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط فحسب ، وإنما على أمن العالم ورخائه في كل مكان . وكما أكدنا من قبل فإن الأمن إما أن يكون للجميع وإلا فلن ينعم به أحد ، وذلك بحكم وحدة التفاعل والتأثير المتبادل بين أطراف عالمنا كله الذي لا يمكن أن يقبل اليوم أي تمييز أو ازدواج في المعايير أو استئثار بالرخاء والحرية والعدالة في جانب منه دون جوانبه الأخرى .

غير أن هذا كله ، ورغم تحملنا قسطنا من المسئولية حياله ، بلا تردد

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠٠٢ م ، العدد ٨٨١٠ .

بحكم دور البحرين الرائد فإن مسئوليتنا الكبرى ستبقى دائماً وأبداً مواصلة عملية البناء الوطني في الداخل دون انقطاع ، ليس من أجل البحرين وحدها وإنما لخير منظومتنا العربية والإسلامية ، بل الإنسانية قاطبة . فنحن عندما نبني البحرين بيد فإنما نسهم باليد الأخرى في بناء أمتنا العربية الإسلامية ضمن عالمنا الكبير ، فما البيت الكبير إلا بكل أهله ، وما الأسرة إلا بكل فرد فيها .

ولن تبلغ أمتنا مكانتها المستحقة في هذا العصر ، ولن تتمكن من درء المخاطر المحيطة بها إلا بإصلاح كل خلية من خلاياها ، وتحديث كل مجتمع من مجتمعاتها ، وذلك على أساس التوافق بين القيادات والشعوب وبمشروعات التطوير الشامل مثلما أجمعت إرادتكم الوطنية عليه في ميثاق العمل الوطني الذي سيبقى روح الاستفتاء الشعبي على بنوده حافزاً لنا ونبراساً في الاستجابة لكل مناداة وطنية ، وكل دعوة انتخابية على طريق البناء الوطني الديموقراطي .

ومن منطلق هذه الروح المتجددة والتي ستبقى سارية في بحرين اليوم والغد - بإذن الله - فإنني أدعوكم إلى ممارسة حقكم الانتخابي الدستوري في الانتخابات البلدية بكل حرية ومسؤولية .. هذا الحق الذي يمثل واجباً في الوقت ذاته .. حيث لا ديمومة للديموقراطية إلا بممارستها ، ولا تعميق لروح المواطنة إلا بالالتزام بها حقوقاً وواجبات . وذلك ما نسجله لكم بالتقدير في مختلف المواقف ، واثقين بوعيكم أنه من صميم روح الانتماء الوطني أن نخص الراية الوطنية وحدها بالولاء الكامل ، كما فعل جيل الآباء والأجداد عندما أجمعت إرادتهم في كل شبر من أرض البحرين على صد محاولات التدخل والالتفاف حول راية الوطن المستقل دون سواها . فمن منطلق هذا التقليد الوطني المجيد لكل بحريني وبحرينية ، والذي نريده أساساً لمنهج التربية الوطنية في مشروعنا الديموقراطي ، ندعو أجيالنا

الشابة إلى مواصلة الالتزام بنهج آبائهم وفاء لهم ، وتأكيداً لروحهم الوطنية الكفيلة وحدها بالمحافظة على المكانة اللائقة لكل مواطن سيداً في وطنه .

أيها الإخوة والأخوات ..

إن كل صوت منكم في هذه الانتخابات وسواها ، لهو خطوة على الطريق نحو تمثيل الإرادة الشعبية على مختلف المستويات . وإن صنع القرار البلدي في محافظات المملكة لا يقل أهمية عن صنع القرار السياسي على المستوى الوطني . فالديموقراطية بجذورها وبقاعدتها الراسخة في البيت والمدرسة ، وفي الحي والقرية والمدينة ، وستنمو بقدر تواصلها مع هذه الجذور .

وإننا إذ نتمنى الفوز لمستحقيه ، ولكل قادر على تأدية الخدمة الوطنية في مجاله ، فإننا نحث المجتمع على التحلي بروح المنافسة الشريفة التي هي أساس التعامل الاجتماعي في عالمنا المتقدم ، والقبول بنتائج الاحتكام إلى رأي الشعب والإرادة العامة على كل صعيد ... بكل سماحة ومحبة ... فهذا ما نريد أن نؤسس له ونؤسس عليه في مسيرتنا المتجددة .

ونحن على ثقة أن هذه الروح ليست بعيدة عن روح مجتمعنا البحريني المتحاب التي أثبتها عبر الأجيال والتجارب طوال تاريخه ... وستتجلى اليوم وغداً بإرادتنا المشتركة ، وبوحدتنا الوطنية ، أبهى وأجمل ... بإذن الله . وتهانينا مقدماً للفائزين بثقة المواطنين .

وفقنا الله جميعاً إلى سبيل الرشاد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

مقابلة صحافية مع
معالي الأستاذ عبد الرحمن إبراهيم عبد السلام
الأمين العام لمجلس الشورى البحريني . *

س: في مملكة البحرين أصبحت التجربة الديمقراطية اليوم تضم مجلسين واحد للشورى وآخر للنواب ، حدثنا عن هذه التجربة ؟

ج: جاءت هذه التجربة من جلالة الملك وأطلقها عام ٢٠٠١ وشكلت لجنة وطنية أعدت الميثاق الوطني ومن ثم طرح الميثاق للاستفتاء العام ونال شبه إجماع وبنسبة (٩٤,٨٪) ، وعلى ضوء ذلك أعطى الميثاق الصلاحية لجلالة الملك بموجب الرسالة التي رفعت إليه من اللجنة الوطنية بأن يتخذ جلالته الوسيلة المناسبة لإنشاء البرلمان وإصدار الدستور فأصدر جلالته الدستور في بداية عام ٢٠٠٢ م .

س: وقبل ذلك ، كانت لكم تجربتكم مع مجلس الشورى ؟

ج: نعم ، كانت لنا تجربة سابقة في مجلس الشورى المعين منذ عام ١٩٩٢ ، وكان استشارياً للسلطة التنفيذية ، وبصدور الدستور الجديد حل مجلس الشورى وبدأت الدولة تتهيأ لمرحلة جديدة حيث نص الدستور على أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين مجلس معين من ذوي الخبرة والاختصاص ومجلس منتخب من الشعب وكلاهما يمثلان السلطة التشريعية.

س: وما مدى التلاقي بين المجلسين ؟

ج: ذلك نظمته القوانين ، فصدر قانون لمجلس الشورى والنواب نظم

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١١ م ، العدد ١٣١٠٨ .

صلاحيات المجلس ، فمن صلاحيات المجلس النيابي التشريع يشترك معه في ذلك مجلس الشورى .

س: مجلس الشورى كاستشاري ؟

ج: لا يشارك في التشريع ، أما الرقابة المالية فينفرد بها المجلس النيابي وكذلك الاستجواب وطرح الثقة .

س: أي أن مجلس النواب أخذ الجزء الأكبر من الصلاحيات ؟

ج: نعم له ذلك .

س: من تجربتكم أيهما أكثر راحة في التعامل المجلس المعين أم المجلس المنتخب ؟

ج: كلامنهما يكمل الآخر، ففلسفة المجلسين عند الدول التي مرت بتجربة مماثلة ، كما في بريطانيا وأمريكا ومعظم دول أوروبا ولكل دولة طبيعتها ، وكان لمجلس اللوردات البريطاني امتيازات كثيرة ، ومجلسنا شبيه بمجلس الأعيان في الأردن ، ومجلس الشيوخ في المغرب العربي .

س: وما مبرر وجود مجلسين في مملكة البحرين ؟

ج: معظم الدول لجأت إلى نظام المجلسين لما تواجهه الحكومات من مواقف متشددة من قبل المجلس النيابي ، ومجلس الشورى يعتبر مجلس خبراء في المجالات كافة لإقامة نوع من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكسر حدة التوتر بينهما .

س: ومتى يلتقي مجلس الشورى بمجلس النواب في مملكة البحرين ؟

ج: في النظام البحريني يلتقي المجلسان متى اختلفا على تشريع ووصل الخلاف إلى مرحلة لا يمكن حلها إلا باللقاء فعندما تأتي مشروعات القوانين من الحكومة وتقدم إلى مجلس النواب ، ويناقشها ويبدي أراءه بشأنها ثم

ترفع إلى مجلس الشورى الذي يناقشها بدوره ، وقد يتفق مع اعتراضات مجلس النواب وقد يختلف .

س: وماذا إذا اختلف مع مجلس النواب ؟

ج: في هذه الحالة يرد مجلس الشورى المشروع إلى مجلس النواب وقد يقتنع الأخير باعتراضات مجلس الشورى وتنتهي المشكلة وكذلك قد يصر مجلس النواب على رأيه ، وفي هذه الحالة يعود المشروع إلى مجلس الشورى ، وعندها إما أن يقبل مجلس الشورى به أو يصر على رأيه ويعود إلى اجتماع المجلسين ويتم التصويت على النقاط المختلف فيها فقط ، وهذه أمور نادراً ما تحصل ، فمنذ أن تشكل المجلس وحتى اليوم لم نجتمع بمشروع قانون اختلفا عليه ، وكان مجلس الشورى يوافق مجلس النواب على اعتراضاته بما يخدم الوطن .

س: وهل الاقتراح بقانون مدرج ضمن صلاحيات المجلسين ؟

ج: نعم من صلاحيتهما ذلك .

س: وهل كان يحق ذلك لمجلس الشورى سابقاً ؟

ج: نعم من صلاحياته الاقتراح فقط و ليس متابعة أداء الحكومة نحو مناقشة الميزانية .

س: وماذا عن التمثيل النسائي في التجربة الديمقراطية البحرينية ؟

ج: الدستور نص على ذلك ، وقانون المجلسين وقانون الانتخاب أيضاً ودخلت المرأة غمار التجربة بعدد كبير جداً من المرشحات في شهر سبتمبر الماضي ، لكن لم يسعف الحظ أياً منهن ، في المجلس البلدي ولا في المجلس النيابي ، أما في مجلس الشورى فقد عين جلالة الملك ست نساء فيه .

س: والوجود النسائي ماذا أضاف لمجلس الشورى ؟

ج: للمرأة قضاياها وأعتقد أنها تفيد في كثير من الأمور ، فأنا عضو

سابق في مجلس الشورى وكانت هناك نساء في الفترة الثالثة بالنسبة لمجلس الشورى بجميع التخصصات وبصراحة أثبتن جدراتهن في الطرح .

س: وماذا أضفن ؟

ج: هناك كثير من القضايا تناقش المرأة فيها كالرجل وتبحث وتفيد إضافة إلى القضايا التي تخصها بشؤون الأسرة ، فهي تبدي أراءها وتعطي أكثير من الرجل في أحيان كثيرة .

س: وهل يتقبل الرجل البحريني وجود المرأة كعضو في المجلس إلى جانبه؟

ج: لا أعرف لماذا ندس رؤوسنا في الرمال ، فالمرأة تعمل في كل وزارات الدولة وفي القطاع الخاص ، ونسبة النساء العاملات لدينا في البحرين هي ٣٥ ٪ وهي نسبة كبيرة وتتساوى مع نسب الغرب ، وكذلك فإن المرأة موجودة في القطاع الخاص ، لذا لا أعتقد بوجود قضايا في المجلس فالمرأة بنت وأخت وزوجة ، فكما يتقبلها الرجل في الشارع وفي العمل عليه تقبلها في المجلس .

س: وماذا عن العادات والتقاليد البحرينية ، ألا تتعارض مع وجود المرأة في العمل السياسي ؟

ج: ذلك صحيح ، قد يتعارض مع العادات والتقاليد ، ولذلك علينا السؤال لماذا لم تفز المرأة في الانتخابات ، وهذا السؤال أوجهه إلى المرأة في البحرين فأين المرأة ، ولماذا لا تعطي صوتها لزميلتها المرأة .

س: في رأيك هل تدخل الإجابة عن هذا السؤال ضمن العادات والتقاليد؟

ج: ربما تدخل في النطاقين ، وذلك يحدث في الغرب فمجلس العموم البريطاني لا يضم سوى القليلات من النساء ، وكان هناك عدم ثقة بقيادة المرأة .

س: وربما حالياً الأهم ثقة الرجل بها ؟

ج: إذا خير المرء أن يختار قيادياً فسوف يختار الرجل، وحتى المرأة ستختار الرجل فقد تكون أكثر اطمئناناً لقيادة الرجل من قيادة المرأة فالرجل لديه صلابته ولكن ذلك لا يعني الأفضلية فالكل له دوره وخبرته.

س: بالتأكيد لديكم اطلاعكم على التجربة البرلمانية الكويتية، فكيف ترونها ؟

ج: التجربة الكويتية تجربة طويلة مضى عليها أربعون عاماً، فهي بدأت منذ عام ١٩٦٢، وهي تجربة كونت خبرة لدى الشعب الكويتي وجميعنا نرى ونقرأ ونسمع ما يدور في البرلمان، فهل تقدمت التجربة الكويتية وهذا هو السؤال الذي يجب علينا طرحه.

س: وفي رأيك هل تقدمت التجربة البرلمانية الكويتية ؟

ج: لا أرى أنها تقدمت.

س: وفي الكويت المرأة ما زالت تطالب بهذا الحق، فكيف ترى ذلك ؟

ج: الشعب الكويتي يتقبل فكرة عمل المرأة، ولا يوجد مانع شرعي لدخولها إلى البرلمان، فدخول المرأة مجلس الأمة ليس حراماً شرعياً فحكم الحلال والحرام لا علاقة له بدخول المرأة إلى المجلس، لا يوجد شيء يمنع ذلك فالمجلس ليس ولاية عامة، والعضوية جزء من عشرات الآلاف من الوظائف الموجودة في الدولة، فهي كلها تفويض من الحاكم، والعضوية في المجلس جزء من ذلك أيضاً.

س: وماذا تقول لنساء الكويت ؟

ج: على القيادات في المجتمع الكويتي والقياديين أيضاً التحرك في اتجاه حق المرأة السياسي، وألا يعيدوا المطالبة مرات ومرات، وفي النهاية علينا القبول بالنتائج.

س: في رأيك ما هي الأسباب وراء ذلك ؟

ج: من الصعب الإجابة عن هذا السؤال ارتجالياً ، ولكن هناك عدة ظروف منها الإقليمية والدولية وحتى الاقتصادية أثرت بدون شك في مسار وتطور كل المرافق في دولنا وليس فقط المرفق التشريعي ، وذلك لا ينطبق على الكويت فحسب ، بل ربما ينطبق على جميع دول المنطقة فنحن حتى سلطتنا التنفيذية لم تتطور لدرجة الطموح ، إذ كنا ومنذ الستينات نأمل أن يتطور العالم العربي ككل ، ومع ذلك مرت السنون ونحن شبه (مكانك سر) وما يحاك لدول الخليج العربي يؤثر جداً في عدم تطور ورقي مجتمعاتنا وتلحظ جميعاً أن كل مصيبة تصيبنا هي أكبر من الأخرى ، لكنها وللأسف انتكاسات لكل القطاعات .

س: وكيف تخرجون كدول خليجية من هذه القضايا ؟

ج: أتمنى أن تحمل المجالس النيابية التي تمثل الشعب مسؤولية الشعب على نحو متكامل وتبدأ السير بشكل متوازٍ وداعم للسياسة التي تطمح إليها الشعوب مع حكومتها .

س: وفي سياق الحديث عن مسار المجالس النيابية ، نحن غالباً ما نرى أن المجالس النيابية في وادٍ والحكومات في وادٍ آخر ، فلماذا هذا التناقض؟

ج: نواب المجالس ممثلون للشعب وقبل أن نحدد السبب علينا أن ندرك أن كل برلمانات الدول العربية غائبة ، فلا دور لاتحاد البرلمانات العربية ولا الإسلامية ، فهل ذلك يعني أن الشعوب غير واعية ؟ بالتأكيد الشعوب واعية وهي من أوصل هؤلاء النواب إلى مجالسهم ، فلماذا لا ينهض هؤلاء النواب بمسؤولياتهم .

س: وفي المقابل ، فإن اتحاد البرلمان الأوروبي مؤثر في السياسة العامة في كثير من الأحيان ؟

ج: نعم ، ويؤثر في الحكومات الأوروبية كلها ، أما البرلمانات العربية لا أثر لها على الإطلاق في قرارات الحكومات ، كما أن مجالس الخليج فلا أثر لها في قرار مجلس التعاون الخليجي .

س: وهل سبب غيابها في ضعفها ، أم في تهميشها من قبل الحكومات الخليجية ؟

ج: أولا لم تكن جميع الدول الخليجية تملك مجالس نيابية ، فالبحرين أنشأته حديثاً ، والكويت ربما تكون الأول ، وعمان لديها مجلس كذلك ، وقطر مقبلة على مجلس مماثل ، ولذلك فمتى تساوت هذه المجالس في سلطتها كسلطة ثالثة وتساوت الصلاحيات ، ربما سيكون دورها أكبر عندئذ.

س: ولكن ماذا عن الحل الآني قبل أن تتفاقم الأمور ؟

ج: على هذه المجالس التحرك من الآن في ظل اتجاه دول الخليج لإيجاد المجالس المنتخبة وذات الصلاحيات ، وأن لنا الآن أن نسارع في إيجاد آلية تجمع مجالس دول الخليج لتوحيد مواقفها والسير بشكل مواز مع الحكومات ، على أن تدفع الحكومات إلى الأمام وإلى الأفضل تبعاً لطموحات الشعوب .

س: ويؤخذ كذلك على المجالس البرلمانية الخليجية تحديداً ، أنها غالباً ما تناقش القضايا السطحية ، في حين أن هناك غياباً عن مناقشة القضايا السياسية الجوهرية ، فهل ترى ذلك صحيحاً ؟

ج: نعم ... وأعتقد من واقع خبرتي في مجلس الشورى البحريني ، أنه إذا أراد العضو أن يعطي أكثر لوطنه وللأمة ، فعليه أن يصب كل طاقاته وكل فكره للعمل من أجل ذلك ، وعليه أن يؤدي مهامه على نحو متكامل، ولكن الملاحظ أن الأعضاء غير متفرغين للقيام بمهام المجلس ، فالمجلس يحتاج من

الأعضاء إلى التقدم بمشروعات قوانين وحقيقة أن معظم مشروعات القوانين في كل دول الخليج العربية تتقدم بها الحكومات مع القوانين التي أصدرتها حكوماتنا منذ خروج الإنكليز ، ولو راجعها كل عضو لوجد أنها بحاجة إلى كثير من التعديل والإضافة ، ولكن لا أحد يهتم . والحكومة كلها وجدت ثغرة في قانون تقدمت بالتعديل فلماذا لا ينظر الأعضاء إلى ذلك و الحكومة لا تمانع في ذلك كما أن الدستور لا يمنع ذلك أيضاً .

س: هل من كلمة أخيرة ؟

ج: أتمنى أن يعود دور الجامعة العربية المؤثر خاصة في موضوع العراق إضافة إلى دور مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر جزءاً من الدول العربية ليعود الاستقرار إلى شعوب المنطقة ككل ، ويعود العراق دولة عربية مستقرة وديمقراطية .

نص التصريح الذي أدلى به صاحب العظمة سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة بمناسبة زيارته لدولة الكويت *

يطيب لنا ونحن نصل إلى أرض دولة الكويت الشقيقة أن نعبر عن خالص سعادتنا بالالتقاء بأخينا حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله الذي نكن له ولشعبه الشقيق كل المودة والتقدير.

أن ما يربط بلدينا من علاقات أسرية تاريخية متينة وتواصل متبادل هو مصدر اعتزاز لنا جميعاً وذلك لما وصلت إليه العلاقات البحرينية الكويتية من تقدم وتطور ونمو في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة الرسمية والشعبية. إن زيارتنا هذه تأتي تأكيداً على عمق وقوة الأواصر بين بلدينا وتطلعهما الدائم والمستمر للتشاور لما فيه المصلحة المشتركة لشعبينا الشقيقين وتصميمهما على المضي في ترسيخ أسس هذا التعاون وتوسيع آفاقه بما يعود على البلدين ومصالحهما المشتركة بالخير والتقدم والازدهار.

وإننا ليسعدنا أن ننتهز هذه الزيارة للتعبير عن خالص الشكر والتقدير لأخينا صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة وحكومته وشعبه الشقيق على كل الدعم والمساندة الذي قدمته الكويت للبحرين والذي ينطلق من روح الأسرة الواحدة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين. وإن هذا ليس بغريب على أبناء الشعبين الشقيقين اللذين مثلما تقاسما الأرزاق وضنك الحياة في الماضي تقاسما في الحاضر الخندق الواحد دفاعاً عن دار واحدة وأسرة واحدة ومصير وهدف واحد.

---

* جريدة الوطن الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٢، العدد ٩٤٥٩/٣٩٠٥ .

إننا نسعد أن نكون على هذه الأرض الطيبة اليوم التي نحمل لها ولكل قيادتها وأهلها أجمل مشاعر الفخر والاعتزاز لما قدمته من إسهامات كبيرة في مسيرة النهضة العربية والتي جعلت من الكويت شعلة مضيئة في فضاء تاريخنا العربي. إن هذه الزيارة مناسبة وفرصة طيبة للتباحث والتشاور مع أخينا حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حول العديد من القضايا الإقليمية والعربية والدولية وتبادل وجهات النظر بشأنها وعلى رأسها الوضع في منطقتنا وفي الشرق الأوسط في إطار تواصل اللقاءات والتنسيق المستمر بيننا وبما يحقق أهدافنا وآمالنا الواحدة في السلام والتقدم.

كما نتطلع إلى لقاء صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وأشقائنا من أبناء الأسرة الكريمة لما يربط الأسرتين من أواصر الأخوة والمودة.

ويطيب لنا في الختام أن نعرب عن خالص تمنياتنا الأخوية الصادقة لشعب الكويت الشقيق بدوام التقدم والازدهار والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة حفظه الله.

دولة قطر

نص اتفاقية
باريس لحماية الملكية الصناعية *

تنص اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة ٢٠ مارس ١٨٨٣ والمعدلة ببروكسل في ١٤ ديسمبر ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧ والمنقحة في ٢ أكتوبر ١٩٧٩ م على مايلى:

مادة (١)

إنشاء الاتحاد ونطاق الملكية الصناعية **

١ - تشكل الدول الصناعية التي تسري عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية الملكية الصناعية .

٢- تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة .

٣ - تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها ، فلا تقتصر تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الحرفي وإنما تطبق كذلك على الصناعات الزراعية والاستخراجية وعلى جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية مثل

---

* المصدر : الجريدة الرسمية لدولة قطر ، الصادرة بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠١ م العدد الحادي عشر .

** أضيفت للمواد رؤوس للموضوعات لتسهيل التعريف بها ، هذا علماً بأن النص (الفرنسي) الموقع لا يشتمل على رؤوس للموضوعات .

الأنبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشي والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق . (٤) تشمل براءات الاختراع مختلف أنواع البراءات الصناعية التي تقرها تشريعات دول الاتحاد كبراءات الاستيراد وبراءات التحسين وبراءات وشهادات الإضافة وغيرها .

مادة (٢)

(المعاملة الوطنية لرعايا دول الاتحاد)

١- يمتع رعايا كل دولة من دولة الاتحاد في جميع دول الاتحاد الأخرى ، بالنسبة لحماية الملكية الصناعية ، بالمزايا التي تمنحها حالياً أو قد تمنحها مستقبلاً قوانين تلك الدول للمواطنين ، وذلك دون الإخلال بالحقوق المنصوص عليها بصفة خاصة في هذه الاتفاقية . ومن ثم فيكون لهم نفس الحماية التي للمواطنين ونفس وسائل الطعن القانونية ضد أي إخلال بحقوقهم ، بشرط اتباع الشروط والإجراءات المفروضة على المواطنين .

٢- مع ذلك لا يجوز أن يفرض على رعايا دول الاتحاد أي شرط خاص بالإقامة أو بوجود منشأة في الدول التي تطلب فيها الحماية التمتع بأي حق من حقوق الملكية الصناعية .

٣- يحتفظ صراحة لكل دولة من دول الاتحاد بأحكام تشريعها المتعلقة بالإجراءات القضائية والإدارية وبالاختصاص وكذلك بتحديد محل مختار أو تعيين وكيل ، والتي قد تقتضيها قوانين الملكية الصناعية .

مادة (٣)

(معاملة فئات معينة من الأشخاص معاملة رعايا دول الاتحاد)

يعامل نفس معاملة رعايا دول الاتحاد رعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد المقيمين في إقليم إحدى دول الاتحاد أو الذين لهم عليها منشآت صناعية أو تجارية حقيقة وفعالة .

مادة (٤)

(أ إلى ط . براءات الاختراع ، نماذج المنفعة ، الرسوم والنماذج الصناعية ، العلامات ، شهادات المخترعين : حق الأولوية ـ ز ـ براءات الاختراع : تجزئة الطلب)

أ ـ ١ ـ كل من أودع طبقاً للقانون في إحدى دول الاتحاد طلباً للحصول على براءة اختراع أو تسجيل نموذج منفعة أو رسم أو نموذج صناعي أو علامة صناعية أو تجارية يتمتع هو أو خلفه فيما يختص بالإيداع في الدول الأخرى بحق أولوية خلال المواعيد المحددة فيما بعد .

٢ ـ يعتبر منشأ لحق الأولية كل إيداع له حكم الإيداع الوطني الصحيح بمقتضى التشريع الداخلي لكل دولة من دول الاتحاد أو بمقتضى معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف مبرمة فيما بين دول الاتحاد .

٣ ـ يقصد بالإيداع الوطني الصحيح كل إيداع يكفي لتحديد التاريخ الذي أودع فيه الطلب في الدولة المعنية ، أياً كان المصير اللاحق للطلب .

ب ـ وعلى ذلك فإنه لا يجوز إبطال الإيداع اللاحق الذي يتم في إحدى دول الاتحاد الأخرى قبل انقضاء المواعيد المنوه عنها أعلاه بسبب أية أعمال وقعت خلال هذه الفترة ، وبصفة خاصة ، بسبب إيداع طلب آخر أو نشر الاختراع أو استغلاله أو عرض نسخ من الرسم أو النموذج للبيع أو استعمال العلامة ، كما أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الأعمال أي حق للغير أو أي حق حيازة شخصية . ويحتفظ للغير بالحقوق التي اكتسبها قبل تاريخ إيداع الطلب الأول الذي يعتبر أساساً لحق الأولوية وذلك حسبما يقضي به التشريع الداخلي لكل دولة من دول الاتحاد .

ج ـ ١ ـ تكون مواعيد الأولوية المنوه عنها أعلاه اثني عشر شهراً لبراءات

الاختراع ونماذج المنفعة وستة شهور للرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية .

٢ ـ تسري هذه المواعيد ابتداء من تاريخ إيداع الطلب الأول ، ولا يدخل يوم الإيداع في احتساب المدة .

٣ ـ إذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عطلة رسمية أو يوماً لا يفتح فيه المكتب لقبول إيداع الطلبات في الدولة التي تطلب فيها الحماية فيمتد الميعاد إلى أول يوم عمل يليه .

٤ـ يعتبر الطلب اللاحق المودع في نفس دولة الاتحاد عن نفس موضوع طلب أول سابق بالمفهوم الوارد في الفقرة (٢) أعلاه بمثابة الطلب الأول الذي يكون تاريخ إيداعه هو نقطة البداية لسريان ميعاد الأولوية ، وذلك بشرط أن يكون الطلب السابق المنوه عنه قد تم سحبه أو تركه أو رفضه عند إيداع الطلب اللاحق دون أن يكون قد عرض لإطلاع الجمهور عليه ودون أن يكون قد ترتب عليه أي حقوق ، وإلا يكون قد استخدم بعد كأساس للمطالبة بحق الأولوية . ولا يمكن بالتالي أن يستخدم الطلب السابق فيما بعد كأساس للمطالبة بحق الأولوية .

د ـ ١ـ على كل من يرغب في الاستفادة من أولوية إيداع سابق أن يقدم إقراراً يبين فيه تاريخ ذلك الإيداع والدولة التي تم فيها ، وتحدد كل دولة المهلة القصوى التي يتعين فيها تقديم هذا الإقرار .

٢ ـ تذكر هذه البيانات في النشرات التي تصدرها المصلحة المختصة وعلى الأخص في براءات الاختراع والأوصاف المتعلقة بها .

٣ ـ يجوز لدول الاتحاد أن تطلب ممن يقدم إقراراً بالأولوية أن يورد صورة من الطلب (الوصف والرسومات وغيرها) السابق إيداعه . ولا تتطلب الصورة المعتمدة من قبل المصلحة التي تلقت هذا الطلب أي تصديق ، كما يمكن إيداعها على أية حال دون رسوم في أي

وقت خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداع الطلب اللاحق . ويمكن أن تستلزم هذه الدول أن تكون هذه الصورة مصحوبة بشهادة تبين تاريخ الإيداع صادرة من المصلحة المذكورة وبترجمة .

٤ ـ لا يجوز عند إيداع الطلب فرض إجراءات بخصوص إقرار الأولوية وتحدد كل دولة من دول الاتحاد الآثار التي تترتب على إغفال اتباع الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة دون أن تتعدى هذه الآثار فقدان حق الأولوية .

٥- يجوز طلب إثباتات أخرى في وقت لاحق .

يجب على كل من يدعي أولوية إيداع طلب سابق أن يحدد رقم هذا الإيداع وينشر هذا الرقم وفقاً لما هو مبين في الفقرة (٢) أعلاه .

هـ ـ ١ ـ إذا أودع رسم أو نموذج صناعي في إحدى الدول بمقتضى حق أولوية قائم على أساس إيداع نموذج منفعة ، تكون مدة الأولوية هي نفس المدة المحددة للرسوم والنماذج الصناعية .

٢ ـ علاوة على ذلك ، يجوز إيداع نموذج منفعة في إحدى الدول بمقتضى حق أولوية قائم على أساس إيداع طلب براءة اختراع والعكس بالعكس .

و- لا يجوز لأية دولة من دول الاتحاد أن ترفض أولوية أو طلب براءة اختراع بسبب مطالبة المودع بأولويات متعددة حتى ولو كانت هذه الأولوية مصدرها دول مختلفة ، أو بسبب تضمن الطلب الذي تطلب فيه أولوية أو أكثر على عنصر أو أكثر لا يشملها الطلب أو الطلبات المطالب بأولويتها ، وذلك بشرط أن تتوفر ، في كلتا الحالتين ، وحدة اختراع بالمعنى الوارد في قانون الدولة .

وفيما يختص بالعناصر التي لا يشملها الطلب أو الطلبات المطالب بأسبقيتها فإن إيداع الطلب اللاحق ينشئ حق أولوية حسب الشروط العادية .

ز- ١ - إذا تبين من الفحص أن طلب براءة اختراع يشتمل على أكثر من اختراع جاز للطالب أن يجزئ طلبه إلى عدد معين من الطلبات الجزئية مع الاحتفاظ لكل منها بتاريخ الطلب الأول ، وبالتمتع بحق الأولوية ، إن وجد .

٢- كذلك يجوز للطالب ، من تلقاء نفسه ، أن يجزيء طلب البراءة مع الاحتفاظ بتاريخ الطلب الأول كتاريخ لكل طلب جزئي وبالتمتع بحق الأولوية ، إن وجد . ويكون لكل دولة من دول الاتحاد الحق في تحديد الشروط التي يجوز بمقتضاها التصريح بتلك التجربة .

ح- لا يجوز رفض الأولوية استناداً إلى أن بعض عناصر الاختراع المطالب لها بالأولوية لا ترد ضمن المطالب التي تضمنها الطلب المقدم في دولة المنشأ ، بشرط أن تكشف مستندات الطلب في مجموعها عن تلك العناصر على وجه التحديد .

ط-(١) يترتب على طلبات الحصول على شهادات المخترعين ، المودعة في دولة يكون للمطالبين فيها حق الاختيار بين تقديم طلب الحصول على براءة اختراع أو شهادة المخترع ، ونشوء حق الأولوية المنصوص عليه في هذه المادة طبقاً لنفس الشروط وبنفس الآثار الخاصة بطلبات براءات الاختراع .

١- يتمتع طالب شهادة المخترع ، في الدولة التي يكون للطالبين فيها حق الاختيار بين تقديم طلب الحصول على براءة اختراع أو شهادة المخترع ، بحق أولوية على أساس إيداع طلب براءة اختراع أو نموذج منفعة أو شهادة المخترع وذلك وفقاً لأحكام هذه المادة المتعلقة بطلبات براءات الاختراع .

مادة (٤) ثانياً

(براءات الاختراع : استقلال البراءات التي يتم الحصول عليها في دول مختلفة عن نفس الاختراع)

١ - تكون البراءات التي يطلبها رعايا دول الاتحاد في مختلف هذه الدول مستقلة عن البراءات التي تم الحصول عليها عن نفس الاختراع في دول أخرى سواء كانت هذه الدول أعضاء أم غير أعضاء في الاتحاد .

٢- يؤخذ الحكم السابق بصورة مطلقة ، ويعني ذلك على وجه الخصوص أن تكون البراءات التي تطلب خلال مدة الأولوية مستقلة من حيث أسباب البطلان والسقوط ومن حيث مدة الدوام العادية لهذه البراءات .

٣ - ويرسي الحكم السابق على جميع البراءات القائمة عند بدء نفاذه .

٤- وبالمثل يسري الحكم السابق على البراءات التي تكون قائمة في كلا الجانبين عند انضمام دول جديدة إلى الاتحاد .

٥ - تتمتع براءات الاختراع ، التي يحصل عليها مع حق الأولوية ، في مختلف دول الاتحاد ، بمدة دوام تساوي المدة التي كانت ستقرر لها لو أنها طلبت أو منحت دون الأولوية .

مادة (٤) ثالثاً

(براءات الاختراع : ذكر المخترع في البراءة)

يكون للمخترع الحق في أن يذكر بهذه الصفة في براءة الاختراع .

مادة ٤ (رابعاً)

(براءة الاختراع : استحقاق البراءة في حالة الحد من البيع بمقتضى القانون)

لا يجوز رفض منح براءة اختراع كما لا يجوز إبطال براءة اختراع

استناداً إلى أن القانون الوطني يحد من بيع المنتج الذي تحميه براءة أو الذي تم الحصول عليه بواسطة طريقة تحميها براءة أو أنه يورد قيوداً على هذا البيع .

مادة(٥)

(أ ـ براءات الاختراع : استيراد الأشياء ، عدم الاستغلال أو عدم كفايته ، التراخيص الإجبارية . ب ـ الرسوم والنماذج الصناعية : عدم الاستغلال ، استيراد الأشياء . ج ـ العلامات : عدم الاستعمال، الأشكال المختلفة ، الاستعمال بمعرفة ملاك شركاء . د ـ براءات الاختراع : نماذج المنفعة ، العلامات ، الرسوم والنماذج الصناعية : الإشارات والبيانات)

أ – ١ـ لا تسقط براءة الاختراع إذا استورد مالكها في الدولة التي منحت البراءة ، أشياء مصنعة في أية دولة من دول الاتحاد .

٢ـ لكل دولة من دول الاتحاد حق اتخاذ إجراءات تشريعية تقضي بمنح تراخيص إجبارية لتحول دون ما قد ينتج من تعسف في مباشرة الحق الاستئثاري الذي تكلفه براءة الاختراع كعدم الاستغلال مثلاً.

٣ـ لا يجوز النص على سقوط البراءة في حالة إذا ما كان منح التراخيص الإجبارية لم يكن ليكفي لتدارك التعسف المشار إليه ، ولا يجوز اتخاذ أية إجراءات لإسقاط البراءة أو إلغائها قبل انقضاء سنتين من منح الترخيص الإجباري الأول.

٤ ـ لا يجوز طلب ترخيص إجباري استناداً إلى عدم الاستقلال أو عدم كفايته قبل انقضاء أربع سنوات من تاريخ إيداع طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، مع وجوب تطبيق المدة التي تنقضي

مؤخراً .ويرفض هذا الترخيص إذا برر مالك البراءة توقفه بأعذار مشروعة . ولا يكون مثل هذا الترخيص الإجباري استئثارياً ، كما لا يجوز انتقاله حتى وإن كان ذلك في شكل منح ترخيص من الباطن إلا في ذلك الجزء من المشروع أو المحل التجاري الذي يستغل هذا الترخيص .

٥- تسري الأحكام السابقة على نماذج المنفعة مع مراعاة التعديلات اللازمة .

ب - لا تجوز أن تكون الحماية الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية عرضة للسقوط بأية حال سواء لعدم الاستغلال أو لاستيراد أشياء مماثلة لتلك التي تشملها الحماية .

ج - ١ - لا يجوز إلغاء التسجيل في أية دولة يكون استعمال العلامة التجارية المسجلة فيها إجبارياً إلا بعد مضي مدة معقولة وإذا لم يبرر صاحب الشأن الأسباب التي أدت إلى توقفه .

٢ - إن استعمال العلامة الصناعية أو التجارية بمعرفة المالك بشكل يختلف عن الشكل الذي سجلت به في إحدى دول الاتحاد ، لا يترتب عليه بطلان التسجيل الإنقاص من الحماية الممنوحة للعلامة ، متى كان الاختلاف في عناصر لا تؤثر على الصفة المميزة للعلامة .

٣ - لا يحول استعمال نفس العلامة في وقت واحد على منتجات متماثلة أو متشابهة ، بمعرفة منشآت صناعية أو تجارية تعتبر شريكة في ملكية العلامة وفقاً لأحكام القانون الوطني للدولة التي تطلب فيها الحماية ، دون تسجيل العلامة أو الإنقاص بأية حال من الحماية الممنوحة لتلك العلامة في أية دولة من دول الاتحاد ، بشرط ألا يؤدي هذا الاستعمال إلى تضليل الجمهور وألا يتعارض مع المصلحة العامة .

د- لا يشترط لإقرار الحماية أن يذكر على المنتج أية إشارة أو بيان عن البراءة أو عن نموذج المنفعة أو عن تسجيل العلامة الصناعية أو التجارية أو عن إيداع الرسم أو النموذج الصناعي .

مادة ٥ (ثانياً)

(جميع حقوق الملكية الصناعية : المهلة الخاصة بدفع الرسوم المقررة للمحافظة على الحقوق . براءات الاختراع : إعادة العمل بها)

١ ـ تمنح مهلة لا تقل عن ستة شهور لدفع الرسوم المقررة للمحافظة على حقوق الملكية الصناعية على أن يدفع رسم إضافي إذا نص التشريع الوطني على ذلك .

٢ ـ يكون لدول الاتحاد الحق في النص على إعادة العمل بالبراءات التي تكون قد سقطت بسبب عدم دفع الرسوم .

مادة (٥) ثانياً

(براءات الاختراع : حرية إدخال الأشياء التي تحميها براءة اختراع وتكون جزءاً من وسائل النقل)

لا يعتبر إخلالاً بحقوق مالك البراءة في كل دولة من دول الاتحاد ما يلي :

١ ـ استعمال الوسائل موضوع براءته على ظهر السفن التابعة للدول الأخرى للاتحاد سواء كان ذلك في جسم السفينة أو في آلاتها أو أجهزتها أو عددها أو في الأجزاء الإضافية الأخرى عندما تدخل هذه السفن بصفة مؤقتة أو عرضية في مياه الدول المذكورة على أن يكون استعمال كل هذه الوسائل قاصراً على احتياجات السفينة .

٢ ـ استعمال الوسائل موضوع البراءة في صنع أو تشغيل المركبات الجوية أو البرية التابعة للدول الأخرى للاتحاد أو قطع غيارها عندما تدخل تلك المركبات بصفة مؤقتة أو عرضية في الدولة المذكورة .

مادة ٥ (رابعاً)

(براءات الاختـراع : استيـراد منتجات مصنعة بطريقـة تحميـها براءة في الدولة المستوردة)

إذا تم اسـتيـراد منتـج في دولة من دول الاتحـاد توجـد بهـا براءة تحـمي طريقة لتصنيع هـذا المنتج فيكون لمالك البراءة بالنسبة للمنتج المستورد كل الحـقـوق الـتي يخـولهـا له تشـريـع الدولة المسـتـوردة بالنسـبـة للمنتجـات المصنعـة في تلك الدولة نفسـهـا على أسـاس البـراءة الخـاصـة بالطريقـة .

مادة (٥) خامساً

(الرسوم والنماذج الصناعية)

تحمي الرسـوم والنماذج الصناعية في جميع دول الاتحـاد .

مادة (٦)

(العلامات شروط التسجيل ، استقلال الحماية الخاصة بنفس العلامة في الدول المختلفة)

١ ـ تحـدد شـروط إيداع وتسجيل العلامـات الصناعية أو التجـارية في كل دولة من دول الاتحاد عن طريق تشريعها الوطني .

٢ـ ومع ذلك لا يجوز رفض طلب تسجيل علامة مودعة من قبل أحد رعايا دولة من دول الاتحـاد في أية دولة من دول الاتحاد أوإبطال صـحتـها استناداً إلى عدم إيداعها أو تسجيلها أو تجديدها في دولة المنشأ.

٣ ـ تعتبـر العـلامـة الـتي سـجلت طبـقـاً للقـانون فـي إحدى دول الاتحـاد مسـتـقلة عن العـلامـات التي سـجلت في دول الاتحـاد الأخـرى بما في ذلك دولة المنشأ.

مادة (٦) ثانياً

(العلامات المشهورة)

١ـ تتعهد دول الاتحاد ، سواء من تلقاء نفسها إذا جاز تشريعها ذلك ، أو بناء على طلب صاحب الشأن ، برفض أو إبطال التسجيل وبمنع استعمال العلامة الصناعية أو التجارية التي تشكل نسخاً أو تقليداً أو ترجمة يكون من شأنها إيجاد لبس بعلامة ترى السلطة المختصة في الدولة التي تم فيها التسجيل أو الاستعمال أنها مشهورة باعتبارها فعلاً العلامة الخاصة بشخص يتمتع بمزايا هذه الاتفاقية ومستعملة على منتجات مماثلة أو مشابهة . كذلك تسري الأحكام إذا كان الجزء الجوهري من العلامة يشكل نسخاً لتلك العلامة المشهورة أو تقليداً لها من شأنه إيجاد لبس بها .

٢ـ يجب منح مهلة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ التسجيل للمطالبة بشطب مثل هذه العلامة . ويجوز لدول الاتحاد أن تحدد مهلة يجب المطالبة بمنع استعمال العلامة التجارية .

٣ـ لا يجوز تحديد أي مهلة للمطالبة بشطب أو منع استعمال العلامات التي سجلت أو استعملت بسوء نية .

مادة (٦) ثالثاً

(العلامات : الحظر الخاص بشعارات الدولة وعلامات الرقابة الرسمية وشعارات المنظمات الدولية الحكومية)

١ـ أ ـ توافق دول الاتحاد على رفض أو إبطال تسجيل الشعارات الشرفية والأعلام وشعارات الدولة الأخرى الخاصة بدول الاتحاد والعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بالرقابة والضمان التي تتخذها هذه الدول وكل تقليد لها من ناحية الشعار ، وتوافق على اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع استعمالها دون تصريح من السلطات المختصة ، وذلك سواء

كعلامة صناعية أو تجارية أو كعناصر مكونة لها .

ب ـ تسري كذلك أحكام الفقرة الفرعية (١) أعلاه على الشعارات الشرفية والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية التي تكون دولة أو أكثر من دول الاتحاد عضواً فيها باستثناء الشعارات الشرفية والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة التي تكون فعلاً موضوعاً لاتفاقيات دولية سارية تستهدف ضمان حمايتها .

ج ـ لا تلتزم أية دولة من دول الاتحاد بتطبيق أحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه أصحاب الحقوق المكتسبة بحسن نية قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية في تلك الدولة ، ولا تلتزم دول الاتحاد بتطبيق الأحكام المذكورة إذا كان الاستعمال أو التسجيل المشار إليهما في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ليس من طبيعته أن يوحي للجمهور بوجود صلة بين المنظمة المعنية والشعارات الشرفية والإعلام والشعارات والأسماء أو الأسماء المختصرة ، أو إذا كان من غير المحتمل أن يكون هذا الاستعمال أو التسجيل من طبيعته تضليل الجمهور بوجود صلة بين المستعمل والمنظمة .

٢ ـ لا يسري الحظر المتعلق بالعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بالرقابة والضمان إلا في الحالات التي تكون فيه العلامات المتضمنة لها معدة للاستعمال على سلع من نفس النوع أو من نوع مماثل .

٣ ـ أ ـ لتطبيق هذه الأحكام توافق دول الاتحاد على أن تتبادل فيما بينها ، عن طريق المكتب الدولي ، إرسال القائمة الخاصة بشعارات الدولة وبالعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بالرقابة والضمان وكل التعديلات اللاحقة عليها والتي ترغب أو قد ترغب فيما بعد في حمايتها بصفة مطلقة أو في حدود معينة بمقتضى هذه المادة . وتضع كل دولة من دول الاتحاد القوائم التي يتم الإخطار عنها تحت تصرف الجمهور في الوقت المناسب . ومع ذلك لا يكون هذا الإخطار إلزامياً بالنسبة لأعلام الدول .

(ب) يقتصر تطبيق أحكام الفقرة النوعية الفرعية (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة على الشعارات الشرفية والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية والتي ترسلها هذه المنظمات إلى دول الاتحاد عن طريق المكتب الدولي .

٤ ـ يجوز لكل دولة من دول الاتحاد خلال مدة ١٢ شهراً من تسلم الإخطار أن ترسل عن طريق المكتب الدولي ما قد يكون لديها من اعتراضات إلى الدولة أو المنظمة الدولية الحكومية المعنية .

٥ ـ بالنسبة لأعلام الدولة ، يقتصر تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه على العلامات التي سجلت بعد ٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

٦ـ بالنسبة لشعارات الدولة غير الأعلام وكذلك بالنسبة للعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بدول الاتحاد والشعارات الشرفية والأعلام والشعارات الشرفية والأعلام والشعارات والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية ، يقتصر تطبيق الأحكام على العلامات المسجلة بعد مضي أكثر من شهرين من استلام الأخطار المشار إليه في الفقرة (٣) أعلاه .

٧ـ في حالة سوء النية ، يكون للدول الحق في شطب حتى العلامات المسجلة قبل ٦ نوفمبر ١٩٢٥ والمشتملة على شعارات الدولة والعلامات والدمغات الخاصة بها .

٨ـ يجوز لرعايا كل دولة ممن صرح لهم باستعمال شعارات الدولة وعلامات ودمغات دولتهم أن يستعملوها حتى وإن كانت متشابهة مع تلك الخاصة بدولة أخرى .

١٠ـ تتعهد دول الاتحاد بحظر الاستعمال غير المصرح به في التجارة للشعارات الشرفية للدولة الخاصة بدول الاتحاد الأخرى متى كان هذا الاستعمال من طبيعة إحداث تضليل بخصوص مصدر المنتجات .

١١ـ لا تمنع الأحكام السابقة الدول من مباشرة الحق الذي تخوله لها

الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ب) من المادة ٦ (خامساً) في رفض أو إبطال تسجيل العلامات التي تشتمل، بغير ترخيص ، على شعارات شرفية أو أعلام أو شعارات أخرى للدولة أو على علامات أو دمغات رسمية معمول بها في إحدى دول الاتحاد وكذلك على العلامات المميزة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه .

مادة (٦) رابعاً

(العلامات : التنازل عن العلامة)

١ - إذا كان التنازل عن العلامة لا يعتبر صحيحاً طبقاً لتشريع إحدى دول الاتحاد إلا إذا كان مقترناً بانتقال ملكية المشروع أو المحل التجاري الذي تخصه العلامة ، فإنه يكفي لصحة هذا التنازل أن تنتقل ملكية جزء المشروع أو المحل التجاري القائم في تلك الدولة إلى المتنازل إليه مع منحه حقاً استئثارياً في أن يصنع أو يبيع في الدولة المشار إليها المنتجات التي تحمل العلامة المتنازل عنها .

٢ - لا يترتب على الحكم السابق إلزام دول الاتحاد بأن تعتبر صحيحاً التنازل عن أية علامة يكون استعمالها بمعرفة المتنازل إليه من شأنه في الواقع تضليل الجمهور لاسيما فيما يتعلق بمصدر المنتجات المخصصة لها العلامة أو بطبيعتها أو صفاتها الجوهرية .

مادة(٦) خامساً

(العلامات : حماية العلامات المسجلة في إحدى دول الاتحاد الأخرى)

أ-١- يقبل إيداع كل علامة تجارية أو صناعية مسجلة طبقاً للقانون في دولة المنشأ كما يتم حمايتها بالحالة التي هي عليها في الدول الأخرى للاتحاد ، وذلك مع مراعاة التحفظات الواردة في هذه المادة . ويجوز لتلك الدول أن تطلب قبل إجراءات التسجيل النهائي تقديم شهادة بتسجيل العلامة في دولة المنشأ صادرة من السلطة المختصة بها ،

ولا يشترط أي تصديق بالنسبة لهذه الشهادة .

٢ـ تعتبر دولة المنشأ هي دولة الاتحاد التي يكون للطالب فيها منشأة صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة ، أو دولة الاتحاد التي بها محل إقامته إذا لم يكن له مثل هذه المنشأة داخل الاتحاد ، أو الدولة التي يتمتع بجنسيتها إذا لم يكن له محل إقامة داخل الاتحاد وكان من رعايا إحدى دول الاتحاد .

ب ـ لا يجوز رفض تسجيل العلامات الصناعية أو التجارية التي تشملها هذه المادة أو إبطالها إلا في الحالات الآتية :

١- إذا كان من شأنها الإخلال بالحقوق المكتسبة للغير في الدولة التي تطلب فيها الحماية .

٢- إذا كانت مجردة من أية صفة مميزة أو كان تكوينها قاصراً على إشارات أو بيانات يمكن أن تستعمل في التجارة للدلالة على نوع المنتجات وجودتها أو كميتها أو الغرض منها أو قيمتها أو محل منشأ المنتجات أو زمن الإنتاج ، أو إذا كانت قد أصبحت شائعة في اللغة الجارية أو في العادات التجارية المشروعة والمستقرة في الدولة التي تطلب فيها الحماية .

٣- إذا كانت مخالفة للآداب أو النظام العام ولا سيما من طبيعة يترتب عليها تضليل الجمهور . ومن المتفق عليه أنه لا يجوز اعتبار علامة مخالفة للنظام العام لمجرد عدم مطابقتها لأحد أحكام التشريع الخاص بالعلامات إلا إذا كان هذا الحكم يتعلق في حد ذاته بالنظام العام . ومع ذلك يخضع هذا النص لتطبيق المادة ١٠ (ثانياً) .

ج ـ ١ـ لتقرير إذا ما كانت العلامة صالحة للحماية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كافة الظروف الواقعية لا سيما مدة استعمال العلامة .

٢ـ لا يجوز رفض العلامات الصناعية أو التجارية في دول الاتحاد الأخرى لمجرد أن اختلافها مع العلامات التي تتمتع بالحماية في دولة المنشأ يقتصر على عناصر لا تغير من الصفة المميزة لها ولا تمس ذاتيتها

بالشكل الذي سجلت به دولة المنشأ .

د ـ لا يجوز لأي شخص الاستفادة من أحكام هذه المادة إذا كانت العلامة التي يطلب لها الحماية غير مسجلة في دولة المنشأ .

هـ ـ ومع ذلك لا يترتب ، بأية حال ، على تجديد تسجيل العلامة في دولة المنشأ الالتزام بتجديد التسجيل في دول الاتحاد الأخرى التي سجلت فيها العلامة .

و ـ يظل حق الأولوية قائماً بالنسبة لطلبات تسجيل العلامات المودعة خلال المدة التي حددتها المادة ٤ حتى وإن تم التسجيل في دولة المنشأ بعد انقضاء تلك المدة .

مادة٦ (سادساً)

(العلامات :علامات الخدمة)

تتعهد دول الاتحاد بحماية علامات الخدمة ، ولا تلتزم هذه الدول بأن تكفل التسجيل لتلك العلامات .

مادة (٦) سابعاً

(العلامات : التسجيل باسم وكيل المالك أو ممثله دون ترخيص من المالك)

١ ـ إذا طلب وكيل أو ممثل مالك العلامة في إحدى دول الاتحاد ، دون ترخيص من هذا المالك ، تسجيل العلامة باسمه الخاص في دولة أو أكثر من دول الاتحاد فيكون للمالك الحق في الاعتراض على التسجيل المطالب به أو في طلب شطبه أو ، إذا أجاز قانون الدولة ذلك ، أن يطلب انتقال التسجيل المذكور لصالحه ، هذا ما لم يبرر ذلك الوكيل أو الممثل تصرفاته .

٢ ـ يكون مالك العلامة الحق في الاعتراض على استعمال علامته بمعرفة وكيله أو ممثله إذا لم يكن قد رخص له بهذا الاستعمال ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (١) أعلاه .

٣ ـ يجوز أن تحدد التشريعات الوطنية مهلة معقولة يجب على مالك

العلامة أن يباشر خلالها الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (٧)

(العلامات : طبيعة المنتج الذي توضع عليه العلامة)

لا يجوز ، بأية حال ، أن تكون طبيعة المنتج الذي يتعين أن توضع العلامة الصناعية أو التجارية حائلاً دون تسجيل العلامة .

مادة(٧) ثانياً

(العلامات : العلامات الجماعية)

١ ـ تتعهد دول الاتحاد بقبول إيداع وحماية العلامات الجماعية الخاصة بالجمعيات التي لا يتعارض وجودها مع قانون دولة المنشأ حتى وإن كانت تلك الجمعيات لا تمتلك منشأة صناعية أو تجارية .

٢ ـ تقرر كل دولة الشروط الخاصة التي يجب توافرها لحماية العلامة الجماعية ، ويجوز لها أن ترفض الحماية إذا كانت العلامة تتعارض مع المصلحة العامة .

٣ ـ ومع ذلك لا يجوز رفض حماية تلك العلامات بالنسبة لأية جمعية لا يتعارض وجودها مع قانون بلد المنشأ استناداً إلى أن تلك الجمعية ليس لها مقر في الدولة التي تطلب فيها الحماية أو أنها لم تؤسس وفقاً لتشريع هذه الدولة .

مادة (٨)

(الأسماء التجارية)

يحمي الاسم التجاري في جميع دول الاتحاد دون الالتزام بإيداعه أو تسجيله ، سواء أكان جزءاً من علامة صناعية أو تجارية أم لم يكن .

مادة (٩)

(العلامات ، الأسماء التجارية : المصادرة عند الاستيراد .. إلخ للمنتجات التي تحمل علامة أو اسماً تجارياً بطريق غير مشروع)

١ - كل منتج يحمل بطريق غير مشروع علامة صناعية أو تجارية أو اسماً تجارياً يصادر عند الاستيراد في دول الاتحاد التي يكون فيها لهذه العلامة أو لهذا الاسم حق الحماية القانونية .

٢ - توقع المصادرة أيضاً في الدولة التي وضعت فيها العلامة بطريق غير مشروع أو في الدول التي تم استيراد المنتج إليها .

٣ - توقع المصادرة بناء على طلب النيابة العامة أو أية سلطة مختصة أخرى أو من صاحب مصلحة سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً وذلك وفقاً للتشريع الداخلي لكل دولة .

٤- لا تلتزم السلطات بتوقيع المصادرة على المنتجات التي تمر بالدولة في تجارة عابرة .

٥ - إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد فيستعاض عن ذلك بحظر الاستيراد أو بالمصادرة داخل الدولة .

٦ - إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد ولا حظر الاستيراد ولا المصادرة داخل الدولة فيستعاض عن هذه الإجراءات بالدعاوى والوسائل التي يكفلها قانون تلك الدولة لرعاياها في الحالات المماثلة ، وذلك حتى يتم التعديل اللازم في التشريع .

مادة (١٠)

للمنتجات التي تحمل بيانات مخالفة للحقيقة بخصوص مصدرها أو بخصوص شخصية المنتج .. إلخ

البيانات المخالفة للحقيقة : المصادرة عند الاستيراد .. إلخ

١ - تسري أحكام المادة السابقة في حالات الاستعمال أو غير المباشر لبيان مخالف للحقيقة عن مصدر المنتجات أو عن شخصية المنتج أو الصانع أو التاجر.

٢- وعلى أية حال يعتبر صاحب مصلحة، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، كل منتج أو صانع أو تاجر يزاول إنتاج أو تصنيع تلك المنتجات أو الاتجار فيها ويكون مقره في الجهة التي ذكرت على غير الحقيقة على أنها المصدر أو الإقليم الذي تقع فيه هذه الجهة أو في الدولة التي ذكرت على غير الحقيقة أو في الدولة التي استعمل فيها بيان المصدر المخالف للحقيقة.

مادة (١٠) ثانياً

المنافسة غير المشروعة

١- تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا دول الاتحاد الأخرى حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة.

٢- يعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع العادات الشريفة في الشئون الصناعية أو التجارية .

٣- ويكون محظوراً بصفة خاصة ما يلي:

١- كافة الأعمال التي من طبيعتها أن توجد بأية وسيلة كانت لبساً مع منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري.

٢- الادعاءات المخالفة للحقيقة في مزاولة التجارة والتي من طبيعتها نزع الثقة عن منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري.

٣- البيانات أو الادعاءات التي يكون استعمالها في في التجارة من شأنه تضليل الجمهور بالنسبة لطبيعة السلع أو طريقة تصنيعها أو خصائصها أو صلاحيتها للاستعمال أو كميتها.

مادة (١٠) ثالثاً

(العلامات، الأسماء التجارية ، البيانات المخالفة للحقيقة ، المنافسة غير المشروعة : وسائل الطعن القانونية ، حق التقاضي)

١- تتعهد دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا دول الاتحاد الأخرى وسائل الطعن القانونية الملائمة لقمع جميع الأعمال المشار إليها في المواد ٩ و١٠ و١٠ (ثانياً) بطريقة فعالة.

٢- وعلاوة على ذلك تتعهد دول الاتحاد بتوفير الإجراءات التي تسمح للنقابات والاتحادات التي تمثل ذوي الشأن من رجال الصناعة أو الإنتاج أو التجارة والتي لا يتعارض وجودها مع قوانين الدول التي تتبعها ، بالالتجاء إلى القضاء أو السلطات الإدارية لقمع الأعمال المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ و١٠ (ثانياً) في الحدود التي يجيزها قانون الدولة التي تطلب فيها الحماية للنقابات والاتحادات التابعة لتلك الدولة.

مادة (١١)

(الاختراعات ، نماذج المنفعة ، الرسوم والنماذج الصناعية ، العلامات، الحماية المؤقتة في بعض المعارض الدولية)

١- تمنح دول الاتحاد ، طبقاً لتشريعها الداخلي ، حماية مؤقتة للاختراعات التي يمكن أن تكون موضوعاً لبراءات ، وكذلك لنماذج المنفعة والرسوم أو النماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وذلك بالنسبة للمنتجات التي تعرض في المعارض الدولية الرسمية أو المعترف بها رسمياً والتي تقام على إقليم أية دولة منها .

٢- لا يترتب على تلك الحماية المؤقتة امتداد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٤ ، ويجوز لسلطات كل دولة في حالة المطالبة فيما بعد بحق الأولوية ، أن تجعل سريان الميعاد يبدأ من تاريخ إدخال المنتج في المعرض.

٣- يجوز لكل دولة أن تطلب ما تراه ضرورياً من المستندات التي تثبت

ذاتية الشيء المعروض وتاريخ إدخاله المعرض .

مادة (١٢)

(المصالح الوطنية الخاصة للملكية الصناعية)

١- تتعهد كل دولة من دول الاتحاد بإنشاء مصلحة خاصة للملكية الصناعية ومكتب مركزي لإطلاع الجمهور على براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية.

٢ - وتصدر هذه المصلحة نشرة دورية رسمية ، وعليها أن تقوم بانتظام بنشر :

(أ) أسماء مالكي البراءات الممنوحة مع بيان موجز للاختراعات التي منحت عنها براءات .

(ب) صور طبق الأصل للعلامات المسجلة .

مادة (١٣)

(جمعية الاتحاد)

١ -أ- يكون للاتحاد جمعية تكون من دول الاتحاد الملزمة بالمواد من ١٣ إلى ١٧ .

ب- تمثل حكومة كل دولة بمندوب واحد يمكن أن يعاونه مناوبون ومستشارون وخبراء .

ج - تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته.

٢ - أ - تقوم الجمعية بما يلي :

أ- تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وتنميته وبتنفيذ هذه الاتفاقية.

١ - تزود المكتب الدولي للملكة الفكرية ويدعى فيما بعد (المكتب

الدولي) المشار إليه في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتدعي فيما بعد المنظمة وتدعى فيما بعد (المنظمة) بالتوجيهات الخاصة بالإعداد لمؤتمرات التعديل ، مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير الملتزمة بالمواد ١٣ إلى ١٧ .

٣ - تنظر في تقارير أنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتعتمدها ، وتزوده بجميع التوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التي تدخل في اختصاص الاتحاد.

٤ - تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية.

٥ - تنظر في تقارير وأنشطة لجنتها التنفيذية وتعتمدها وتزودها بالتوجيهات.

٦ - تحدد برنامج الاتحاد وتقر ميزانيته المعدة لمدة سنتين وتعتمد حساباته الختامية .

٧ - تقر اللائحة المالية للاتحاد.

٨ - تنشيء ما تراه ملائماً من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق أغراض الاتحاد.

٩ - تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمراقبين من الدول غير الأعضاء في الاتحاد ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

١٠ - تقر التعديلات الخاصة بالمواد من ١٣ إلى ١٧ .

١١- تتخذ أي إجراء آخر ملائم يهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد .

١٢ - تباشر أية مهام أخرى تدخل في نطاق هذه الاتفاقية.

١٣- تمارس الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء شريطة قبولها لهذه الحقوق.

ب - تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الاطلاع على رأي لجنة التنسيق التابعة

للمنظمة.

أ ـ مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب) لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط .

ب- يجوز لدول الاتحاد التي تجمعها اتفاقية خاصة في مكتب مشترك يقوم بالنسبة لكل من هذه الدول بوظيفة المصلحة الوطنية الخاصة للملكية الصناعية المشار إليها في المادة (١٢) أن تمثل في مجموعها خلال المناقشات بواسطة دولة منها .

٤ ـ أ ـ يكون لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد.

ب ـ يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية.

ب ـ بغض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب) للجمعية أن تتخذ قرارات إذا كان عدد الدول الممثلة في أية دورة يقل عن النصف ولكن يساوي ثلث الدول الأعضاء في الجمعية أو يزيد عليه . ومع ذلك فإن قرارات الجمعية ، بخلاف تلك المتعلقة بإجراءاتها ، لا تكون نافذة إلا إذا توفرت الشروط التالية . يبلغ المكتب الدولي القرارات المذكورة إلى الدول الأعضاء في الجمعية التي لم تكن ممثلة ، ويدعوها إلى الإدلاء بتصويتها أو امتناعها كتابة مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الإبلاغ ، فإذا ما كان عدد الدول التي أدلت بتصويتها أو امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوي على الأقل للعدد الذي كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانوني في الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الأغلبية المطلوبة ما زالت قائمة في نفس الوقت.

د- مع مراعاة أحكام المادة ١٧ (٢) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

هـ ـ هل يعتبر بمثابة تصويت.

٥ ـ أ- مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب) لا يصوت المندوب إلا باسم دولة واحدة .

ب ـ على دول الاتحاد المشار إليها في الفقرة (٣) (ب) ، كقاعدة عامة ، أن تسعى لتمثلها في دورات الجمعية الخاصة ، ومع ذلك إذا لم تتمكن أي من هذه الدول لأسباب استثنائية من أن يمثلها وفدها الخاص فلها أن تخول وفد دولة أخرى من تلك الدول في سلطة التصويت باسمها ، علماً بأنه لا يجوز لأي وفد أن يصوت بالتوكيل إلا لدولة واحدة ، ويجب أن يصدر مثل هذا التخويل في وثيقة موقعة من رئيس الدولة أو من الوزير المختص.

٦ـ تشارك دول الاتحاد غير الأعضاء في الجمعية في اجتماعاتها كمراقبين.

٧ ـ أ ـ تجتمع الجمعية في دورة عادية مرة كل سنتين بدعوة من المدير العام ، ويكون اجتماعها فيما عدا الحالات الاستثنائية ، أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيهما الجمعية العامة للمنظمة .

ب ـ تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية.

٨ ـ تضع الجمعية لائحة إجراءاتها.

مادة (١٤)

(اللجنة التنفيذية)

١ ـ يكون للجمعية لجنة تنفيذية .

٢ ـ أ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التي تنتخبها الجمعية من بين الدول الأعضاء فيها ، وعلاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على إقليمها مقر المنظمة ، بحكم وضعها ، مقعد في اللجنة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ١٦ (٧) (ب).

ب ـ تمثل حكومة كل دولة عضو في اللجنة التنفيذية بمندوب واحد

يمكن أن يعاونه مناوبون ومستشارون وخبراء .

ج - تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته.

٣ - يكون عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية مساوياً لربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وعند تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يهمل الباقي بعد القسمة على أربعة .

٤- تراعي الجمعية عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية توزيعاً جغرافياً عادلاً وضرورة أن تكون الدول الأطراف في الاتفاقات الخاصة المعقودة في إطار الاتحاد ضمن الدول التي تتكون منها اللجنة التنفيذية.

٥ - أ - يتولى أعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدورة العادية التالية للجمعية.

ب - يمكن إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بحد أقصى لا يزيد على ثلثي عددهم .

ج - تضع الجمعية القواعد التفصيلية الخاصة بانتخاب وإعادة انتخاب المحتمل لأعضاء اللجنة التنفيذية.

٦- أ - تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي :

(أ) تعرض على الجمعية مقترحات متعلقة بمشروع البرنامج ومشروع ميزانية السنتين الخاصة بالاتحاد والمعدة من قبل المدير العام.

(٣) (تحذف)

(٤) تعرض على الجمعية ، مع التعليقات الملائمة ، التقارير الدورية للمدير العام والتقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحسابات .

(٥) تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ برنامج الاتحاد طبقاً لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التي قد تطرأ فيما بين دورتين عاديتين للجمعية.

(٦) تباشر أيه مهام أخرى تعهد إليها في نطاق هذه الاتفاقية .

(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الاطلاع على رأي لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧ـ أ ـ تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة عادية مرة كل ثلاث سنوات بدعوة من المدير العام ، ويتم الاجتماع أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيها لجنة التنسيق التابعة للمنظمة وذلك بقدر الإمكان .

ب ـ تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام أو مبادرة منه أما بناء على طلب رئيسها أو ربع أعضائها .

٨ ـ أ ـ يكون لكل دولة عضو في اللجنة التنفيذية صوت واحد .

ب ـ يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية.

ج ـ تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

د ـ لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت .

هـ ـ لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط ولا يصوت إلا باسمها.

٩ ـ لدول الاتحاد غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية أن تحضر اجتماعاتها كمراقبين.

١٠ ـ تضع اللجنة التنفيذية لائحة إجراءاتها.

مادة (١٥)

(المكتب الدولي)

١ ـ أ ـ يمارس المكتب الدولي المهام الإدارية الخاصة بالاتحاد ، ويعتبر المكتب الدولي امتداداً لمكتب الاتحاد المتحد مع مكتب الاتحاد الذي أنشأته

الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

(ب) يقوم المكتب الدولي ، بصفة خاصة ، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الاتحاد.

(ج) المدير العام للمنظمة هو الرئيس التنفيذي للاتحاد وهو الذي يمثله.

٢ـ يجمع المكتب الدولي المعلومات الخاصة بحماية الملكية الصناعية وينشرها ، وتقوم كل دولة من دول الاتحاد بتزويد المكتب الدولي ، في أقرب وقت ممكن ، بجمع القوانين الجديدة والنصوص الرسمية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية ، وتزويده ، علاوة على ذلك ، بجمع مطبوعات مصالح الملكية الصناعية بها التي تتعلق مباشرة بحماية الملكية الصناعية مما يراه المكتب الدولي مفيداً لنشاطه.

٣ ـ يصدر المكتب الدولي مجلة شهرية.

٤ ـ يزود المكتب الدولي كل دولة في الاتحاد ، بناء على طلبها بمعلومات عن المسائل المتعلقة بحماية الملكية الصناعية.

٥ ـ يجري المكتب الدولي دراسات ويقدم خدمات تهدف إلى تيسير حماية الملكية الصناعية .

٦ـ يشترك المدير العام ، وأي عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي ، في كافة اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وأية لجنة خبراء أخرى أو جماعة عمل دون أن يكون لهم حق التصويت ، ويكون المدير العام ، أو عضو يكلفه من موظفي المكتب الدولي ، سكرتيراً لهذه الأجهزة بحكم منصبه.

٧ـ أ- يقوم المكتب الدولي ، وفقاً لتوجيهات الجمعية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية ، بإعداد مؤتمرات التعديل الخاصة بأحكام الاتفاقية فيما عدا المواد من ١٣ إلى ١٧ .

ب ـ للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير

الحكومية بشأن الإعداد لمؤتمرات التعديل .

ج - يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم في مناقشات هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت.

٨ - ينفذ المكتب الدولي أيه مهام أخرى تعهد إليه.

مادة (١٦)

(الشئون المالية)

١- (أ) يكون للاتحاد ميزانية

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات والنفقات الخاصة بالاتحاد ومساهمته في ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات ، وكذلك ، إذا اقتضى الأمر ، المبلغ الموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمر المنظمة.

(ج) تعتبر النفقات مشتركة بين الاتحادات النفقات التي لا تخص الاتحاد الأخرى التي تديرها المنظمة ، ويكون نصيب الاتحاد في هذه النفقات المشتركة بنسبة المصلحة التي تعود عليه منها.

توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة.

تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية:

(١) حصص دول الاتحاد.

(٢) الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي مما يخص الاتحاد.

(٣) حصيلة بيع مطبوعات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد والحقوق المتصلة بهذه المطبوعات .

(٤)الهبات والوصايا والإعانات .

(٥) الإيجارات والفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى .

(٦) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد في الميزانية تنتمي تلك الدولة إلى فئة تقوم بدفع حصصها السنوية على أساس عدد من

الوحدات محدد كما يلي :

فئة ١	٢٥
فئة ٢	٢٠
فئة ٣	١٥
فئة ٤	١٠
فئة ٥	٥
فئة ٦	٣
فئة ٧	١

(ب) تبين كل دولة الفئة التي ترغب في الانتماء إليها عند إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام بها ، ما لم يكن قد سبق لها بيان ، ويمكن لتلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمي إليها ، فإذا ما اختارت فئة أدنى فعليها أن تعلن ذلك للجمعية في إحدى دوراتها العادية ، ويصبح أي تغيير من هذ القبيل ساري المفعول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة.

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغاً تبلغ نسبته إلى المبلغ الإجمالي للاشتراكات السنوية في ميزانية الاتحاد ، ما يعادل نسبة عدد وحدات تلك الدولة إلى إجمالي الوحدات الخاصة بجميع الدول المساهمة.

(د) تستحق الحصص في أول يناير في كل سنة .

(هـ) لا يجوز للدولة التي تتأخر في دفع حصصها أن تباشر حقها في التصويت في أي من أجهزة الاتحاد الذي تتمتع بعضويته إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة عليها عن السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه . ومع ذلك يجوز لأي من أجهزة الاتحاد أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت في مثل هذا الجهاز ما دام كان مقتنعاً بأن التأخير في الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها .

(و) إذا لم يتم إقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية ، وذلك طبقاً لما تقتضي به اللائحة المالية .

(٥) إذا لم يتم إقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية وذلك طبقاً لما تقتضي به اللائحة المالية .

٦ - (أ) يكون للاتحاد صندوق لرأس المال العامل يتكون من مبلغ يدفع لمرة واحدة من قبل كل دولة من دول الاتحاد ، وتقرر الجمعية زيادة رأس المال إذا أصبح غير كاف .

(ب) يكون مقدار الدفعة الأولى الخاصة بكل دولة في رأس المال السالف الذكر أو اشتراكها في أية زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التي تحدد فيها رأس المال أو تقررت فيها زيادته .

(ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام ، وبعد الاطلاع على رأي لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧ - (أ) ينص اتفاق المقر المبرم مع الدولة التي يكون مقر المنظمة على إقليمها على أنه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح قروض . ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضوعاً لاتفاقات منفصلة في كل حالة بين تلك الدولة والمنظمة ، وتتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد في اللجنة التنفيذية مادامت تظل ملتزمة بتقديم قروض .

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة أن تنهي الالتزام بمنح قروض بموجب إخطار كتابي ، ويسري مفعول الإنهاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الإخطار عنه .

(٨) تتم مراجعة الحسابات وفقاً لما تنص عليه اللائحة المالية من قبل دولة أو أكثر من دول الاتحاد أو من قبل مراقبي حسابات من الخارج تعينهم الجمعية بعد أخذ موافقتهم .

مادة (١٧)

(تعديل المواد من ١٣إلى ١٧)

١ـ لأية دولة عضو في الجمعية وللجنة التنفيذية وكذلك للمدير العام التقدم باقتراحات لتعديل المواد ١٣و١٤و١٥و١٦ بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بستة شهور على الأقل .

٢ـ تتولى الجمعية إقرار التعديلات الخاصة بالمواد المشار إليها في الفقرة (١) . ويتطلب هذا الإقرار ثلاثة أرباع عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع ، ومع ذلك فإن أي تعديل للمادة ١٣ وللفقرة الحالية يتطلب أربعة أخماس عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

٢ـ يبدأ نفاذ أي تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) بعد شهر من تسلم المدير العام إخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وذلك في وقت إقرارها للتعديل ، وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بهذه الدول . وتلزم أية تعديلات للمواد المذكورة يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل ، جميع الدول في الجمعية عند بدء نفاذ التعديل أو التي تصبح أعضاء فيها في تاريخ لاحق ، ومع هذا فإن أي تعديل يزيد من الالتزامات المالية للدول الأعضاء في الاتحاد لا يلزم إلا تلك الدول التي قامت بالإخطار عن موافقتها على التعديل المذكور .

مادة (١٨)

(تعديل المواد من ١ إلى ١٨ ومن ١٨ إلى ٣٠)

١ـ تكون هذه الاتفاقية محلاً للتعديل بغرض إدخال تغييرات تهدف إلى تحسين نظام الاتحاد .

٢ـ ولهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الاتحاد على التوالي بين مندوبي هذه الدول .

٣- تسري أحكام المادة ١٧ على التعديلات الخاصة بالمواد من ١٣ إلى ١٧ .

مادة (١٩)

(الاتفاقيات الخاصة)

من المتفق عليه أن تحتفظ دول الاتحاد لنفسها بالحق في أن تبرم على انفراد فيما بينها اتفاقات خاصة لحماية الملكية الصناعية طالما أن هذه الاتفاقات لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

(مادة (٢٠)

(تصديق دول الاتحاد أو انضمامها ، بدء النفاذ)

١ - (أ) - يجوز لكل دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها . وإذ لم تكن قد وقعتها فبوسعها الانضمام إليها . وتودع وثائق التصديق والانضمام لدى المدير العام .

(ب) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة التصديق أو الانضمام أن تصديقها أو انضمامها لا يسري على:

(١) المواد من ١ إلى ١٢ أو

(٢) المواد من ١٣ إلى ١٧ .

(ج) يمكن لكل دولة من دول الاتحاد تكون طبقاً للفقرة الفرعية (ب) قد استبعدت من آثار تصديقها أو انضمامها إحدى مجموعتي المواد المشار إليها في تلك الفقرة الفرعية أن تعلن في أي وقت لاحق بأن آثار تصديقها أو انضمامها تمتد إلى تلك المجموعة من المواد . ويودع مثل هذا الإعلان لدى المدير العام .

٢ - (أ) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ١٢ ، بالنسبة لدول الاتحاد العشر الأولى التي أودعت وثائق تصديقها أو انضمامها دون القيام بالإعلان الذي تخوله لها الفقرة (١) (ب) (١) ، بعد ثلاثة شهور من إيداع الوثيقة

العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام المذكورة .

(ب) يبدأ نفاذ المواد من ١٣ إلى ١٧ بالنسبة لدول الاتحاد العشر الأولى التي أودعت وثائق تصديقها أو انضمامها دون القيام بالإعلان الذي تخوله لها الفقرة (١) (ب) (٢) ، بعد ثلاثة شهور من إيداع الوثيقة العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام المذكورة .

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ١٧ ، بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد تودع وثيقة تصديق أو انضمام غير تلك الدول المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) ، وكذلك بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد تودع إعلاناً وفقاً للفقرة (١) (ج) ، بعد ثلاثة شهور من تاريخ الإخطار الذي يرسله المدير العام عن هذا الإيداع ، ما لم تكن الوثيقة أو الإعلان المودع قد حددت تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ الوثيقة الحالية بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة ، كل ذلك مع عدم الإخلال ببدء النفاذ الأولى لكل من مجموعتي المواد المشار إليها في الفقرة (١) (ب) (١) و (٢) طبقاً لأحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) وعدم الإخلال بأحكام الفقرة (١) (ب) .

(٣) يبدأ نفاذ المواد من ١٨ إلى ٣٠ بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد تودع وثيقة تصديق أو انضمام في أول تاريخ يبدأ فيه نفاذ أي من مجموعتي المواد المشار إليهما في الفقرة (١) (ب) بالنسبة لتلك الدولة وفقاً للفقرة(٢) (أ) (ب) أو (ج) .

مادة (٢١)

(انضمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد ، بدء النفاذ)

١ - لكل دولة خارج الاتحاد أن تنضم إلى هذه الوثيقة وأن تصبح بمقتضى ذلك عضواً في الاتحاد ، وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام .

٢ - (أ) يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع

وثيقة انضمامها قبل بدء نفاذ الأحكام لأول مرة تطبيقاً للمادة ٢٠ (٢) (أ) أو (ب) ما لم يحدد تاريخ لاحق في وثيقة الانضمام ، ومع ذلك :

(١) إذا لم يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ١٢ في ذلك التاريخ فتلتزم تلك الدولة خلال المدة الانتقالية السابقة على بدء نفاذ هذه الأحكام وكبديل لها بالمواد من ١إلى ١٢ من وثيقة لشبونة .

(٢) إذا لم يبدأ نفاذ المواد من١٣ إلى ١٧ في ذلك التاريخ فتلتزم تلك الدولة خلال المدة الانتقالية السابقة على بدء نفاذ هذه الأحكام وكبديل لها بالمواد ١٣و١٤ (٣) و (٤) و(٥) من وثيقة لشبونة . فإذا ما حددت إحدى الدول تاريخاً لاحقاً في وثيقة انضمامها ، فيبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة .

(ب) مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الفرعية (أ) ، يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمامها في تاريخ لاحق لبدء نفاذ مجموعة واحدة من مواد الوثيقة الحالية أو في تاريخ سابق عليه بأقل من شهر ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن انضمام تلك الدولة ، وذلك ما لم تحدد وثيقة الانضمام تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة .

(٣) يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمامها بعد تاريخ بدء نفاذ هذه الوثيقة بأكملها أو قبل هذا التاريخ بأقل من شهر ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الأخطار عن انضمام تلك الدولة ، وذلك ما لم تحدد وثيقة الانضمام تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة .

مادة (٢٢)

(آثار التصديق أو الانضمام)

يترتب تلقائياً على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة والتمتع بجميع مزاياها مع مراعاة ما قد يكون من استثناءات واردة في المادتين ٢٠ (١) و ٢٨ (٢) .

مادة (٢٣)

الانضمام إلى الوثائق السابقة

لا يجوز لأية دولة بعد بدء نفاذ هذه الوثيقة بأكملها أن تنضم إلى وثائق سابقة لهذه الاتفاقية .

مادة (٢٤)

(الأقالـــــيم)

١ـ لكل دولة أن تعلن في وثيقة تصديقها أو انضمامها عن سريان هذه الوثيقة على كل أو جزء من الأقاليم المحددة في الإعلان أو الإخطار والتي تكون الدولة مسئولة عن علاقاتها الخارجية .

٢ـ لكل دولة تكون قد أصدرت ذلك الإعلان أو أرسلت ذلك الإخطار أن تخطر المدير العام في أي وقت لاحق بإيقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الأقاليم أو جزء منها .

٣ـ (أ) يكون كل إعلان صدر بمقتضى الفقرة (١) نافذاً اعتباراً من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذي أدرج هذا الإعلان في وثيقته ، ويكون كل إخطار أرسل بمقتضى تلك الفقرة نافذاً بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالإخطار عنه .

(ب) يكون كل إخطار صدر بمقتضى الفقرة (٢) نافذاً بعد اثني عشر شهراً من تسلم المدير العام له .

مادة (٢٥)

تطبيق الاتفاقية على المستوى الوطني

١ـ تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بأن تتخذ ، وفقاً لدستورها ، الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .

٢ـ من المتفق عليه أنه يجب ، عندما تودع الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أن تكون في وضع يسمح لها ، وفقاً لتشريعها الداخلي ، بأن تضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

مادة (٢٦)

(الانسحـــــاب)

١ـ تظل الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة .

٢ـ لكل دولة أن تنسحب من هذه الوثيقة بإخطار يوجه إلى المدير العام ويشكل هذا الانسحاب أيضاً انسحاباً من جميع الوثائق السابقة ولا ينتج أثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت به ، وتظل الاتفاقية سارية وواجبة النفاذ بالنسبة لدول الاتحاد الأخرى .

٣ـ يكون الانسحـاب نافذاً بعد سنة من تاريخ تسلم المدير العام للإخطار .

٤ـ لا يجوز لأية دولة أن تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه في هذه المادة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه عضواً في الاتحاد .

مادة (٢٧)

(سريان الوثائق السابقة)

١ـ تحل هذه الوثيقة محل اتفاقية باريس المؤرخة ٢٠ مارس ١٨٨٣ ووثائق التعديل اللاحقة بالنسبة للعلاقة بين الدول التي تسري عليها وفي

حدود سريانها .

٢ـ (أ) بالنسبة للدول التي لا تسري عليها هذه الوثيقة أو لا تسري عليها بأكملها ولكن تسري عليها وثيقة لشبونة المؤرخة ٣١ أكتوبر ١٩٥٨ ، تظل الوثيقة الأخيرة سارية بأكملها أو في الحدود التي لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

(ب) وبالمثل ، فبالنسبة للدول التي لا تسري عليها هذه الوثيقة أو أجزاء منها أو لا تسري عليها وثيقة لشبونة ، تظل وثيقة لندن المؤرخة ٢ يونيو ١٩٣٤ سارية بأكملها أو في الحدود التي لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

(ج) وبالمثل ، فبالنسبة للدول التي لا تسري عليها هذه الوثيقة أو أجزاء منها أو لا تسري عليها وثيقة لشبونة أو وثيقة لندن ، تظل وثيقة لاهاي المؤرخة ٦ نوفمبر ١٩٢٥ سارية بأكملها أو في الحدود التي لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

٣ ـ تقوم الدولة التي هي خارج الاتحاد والتي تصبح طرفاً في هذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تكون طرفاً فيها أو تكون طرفاً فيها ، ولكنها قد قامت بالإعلان المنصوص عليه في المادة ٢٠ (١) (ب) (١) . وتقر تلك الدول بأن دولة الاتحاد المذكورة تطبق في علاقتها معها أحكام أحدث وثيقة تكون طرفاً فيها .

مادة (٢٨)

(المنازعــــات)

(١) ـ كل نزاع بين اثنتين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا تتم تسويته بالمفاوضات يمكن لأي من الدول المعنية عرضه أمام محكمة العدل الدولية بعريضة تقدم وفقاً لنظام المحكمة ، وذلك ما لم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية .

وتقوم الدولة التي تعرض النزاع أمام المحكمة بإخطار المكتب الدولي الذي يتولى إحاطة دول الاتحاد الأخرى علماً بالموضوع .

(٢) لكل دولة أن تعلن ، عند توقيعها للوثيقة الحالية أو إيداعها لوثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١) . ولا تسري أحكام الفقرة (١) فيما يختص بكل نزاع بين تلك الدولة وأية دولة أخرى من دول الاتحاد .

(٣) لكل دولة أصدرت إعلاناً طبقاً للفقرة (٢) أن تسحب إعلانها في أي وقت ، بإخطار يوجه للمدير العام .

مادة (٢٩)

(التوقيع ، اللغات ، وظيفة الإيداع)

١- (أ) - توقع هذه الوثيقة من نسخة وحيدة باللغة الفرنسية ، وتودع لدى حكومة السويد .

(ب) يضع المدير العام نصوصاً رسمية باللغات الإنجليزية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والروسية والأسبانية وبأية لغات أخرى تحددها الجمعية ، وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية .

(ج) في حالة الخلاف على تفسير النصوص المختلفة تكون الحجية للنص الفرنسي .

(٢) تظل هذه الوثيقة مفتوحة للتوقيع باستكهولم حتى ١٣ يناير ١٩٦٨ .

(٣) يرسل المدير العام نسختين من النص الموقع لهذه الوثيقة معتمدتين من حكومة السويد إلى حكومات جميع دول الاتحاد وإلى حكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها .

(٤) يتولى المدير العام تسجيل هذه الوثيقة لدى سكرتارية الأمم المتحدة.

(٥) يتولى المدير العام إخطار جميع دول الاتحاد بالتوقيعات وإيداعات

وثائق التصديق أو الانضمام وأية إعلانات واردة في هذه الوثائق أو صادرة طبقاً للمادة ٢٠ (١) (ج) ، وببدء نفاذ جميع أحكام هذه الوثيقة ، وبإخطارات الانسحاب والإخطارات التي تتم وفقاً للمادة ٢٤ .

مادة (٣٠)

أحكام انتقالية

(١) حتى يتولى أول مدير عام القيام بمهام منصبه ، تعتبر الإشارات الواردة في هذه الوثيقة إلى المكتب الدولي للمنظمة أو إلى المدير العام بمثابة إشارات إلى مكتب الاتحاد أو إلى مديره على التوالي .

(٢) لدول الاتحاد غير الملتزمة بالمواد من ١٣ إلى ١٧ من هذه الوثيقة أن تمارس إذا رغبت في ذلك الحقوق المنصوص عليها في هذه المواد لمدة خمس سنوات بعد بدء نفاذ اتفاقية إنشاء المنظمة ، وذلك كما لو كانت ملتزمة بها . وتقوم أية دولة ترغب في ممارسة تلك الحقوق بإيداع إخطار كتابي بذلك لدى المدير العام ، ويكون هذا الإخطار سارياً من تاريخ تسلمه وتعتبر تلك الدول أعضاء في الجمعية حتى انقضاء المدة المذكورة .

(٣) ويمارس أيضاً المكتب الدولي للمنظمة وظيفة مكتب الاتحاد والمدير العام وظيفة مدير المكتب المذكور مادامت جميع دول الاتحاد لم تصبح أعضاء في المنظمة .

(٤) تؤول حقوق والتزامات وأموال مكتب الاتحاد إلى المكتب الدولي للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء في المنظمة .

ثورة تشريعات في قطر تتوج بالدستور

في سبتمبر لاستكمال النقص وتقنين القوانين*

تشـهـد دولـة قطر الله ثورة تشـريـعـات لله حـيث يتـوالى صـدور القـوانين الجـديدة أو قـوانين بتـعـديل القـائم منهـا بـهـدف اسـتكمـال النقص في بعض القوانين المعمـول بـها منذ السـتينات أو تلك التي صدرت مع بداية الاسـتقـلال في مطلـع السـبعنيـات ، وتعتـبـر القـوانين الجـديـدة « ثورة » على تلك القديمة التي تم نسـفـهـا كلياً لتـتـوافق في صـيـغـهـا مع المرحـلة التي تعـيـشـهـا قطر ، وتتلاءم مع مرحلة الديمقراطية التي ستكتمل هيكلتها مع بدء أول انتخابات برلمانية في العام المقبل أو الذي يليه على أبعد تقدير .

وبدأت لله ثورة التشريعات لله في قطر منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مـقـاليـد الحكم ، والذي تصـادف الذكـرى السـابعـة لهذه المناسـبـة في السـابـع والعـشرين من هذا الشـهـر ، حيث أوعز الأمير إلى الوزراء المختصين كل في مـجاله لمراجـعة القـوانين القائمة واقتراح القـوانين التي يتطلبـها العمل في هذه المرحلة مـع وضـع قـوانين متكاملة تخدم العمل القانوني لعقود عدة . وللإشـراف على العمل التشـريعي تم نقل إدارة التشـريـع من وزارة العدل إلى مجلس

الوزراء وأسـندت رئاسـتـهـا إلى الأمـين العـام لمجلس الوزراء الدكـتـور عـبد الله المسلمـانـي ، وهـو دكـتـور في القـانون الدولي ووكـيل دولـة قطر أمـام مـحكمة العـدل الدولية في الخـلاف الحـدودي مع البحرين والذي فصلت فيه المحكمة في مايو ٢٠٠١م . كما تم إنشاء إدارة قانونيـة في الديوان الأميري ، وإدارات مماثلة في مـخـتلف الوزارات ، وبدأ الوزراء المخـتـصـون تـقـديم

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢١ / ٦/ ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٧٨٤ .

اقتراحاتهم بالقوانين المطلوب تعديلها وتلك المطلوب استحداثها ، فيما كان الأمير الشيخ حمد بن خليفة ورئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن خليفة يتابعان عن قرب العمل التشريعي ، فكان أن صدر قانون انتخاب المجلس البلدي كأول قانون انتخابي تشهده قطر ، وتوالى بعد ذلك صدور وتعديل القوانين والتي حرص الأمير على أن تمر في كل القنوات التشريعية بحيث يتم أخذ رأي الوزارات المعنية ورأي مجلس الشورى الذي عمل خلال السنوات الماضية على استمزاج رأي المواطن في هذه القوانين وذلك عندما قرر الأمير فتح الباب أمام الصحافة لنقل ما يدور في المجلس إلى الرأي العام للتعرف على ملاحظات المواطنين على كل ما تتم مناقشته وإقراراه من قوانين وتوصيات ، فصدر قانون الخدمة المدنية كأحدث قانون وظيفي في العالم باتاحته للموظف للترقي في عمله حسب كفاءته وفتح الدرجات تنازلياً من الدرجة الثانية عشرة إلى الأولى فوكيل الوزارة المساعد فوكيل الوزارة ، وأقر نظاماً وظيفياً ديمقراطياً أدى إلى انسيابية في العمل ساهمت في الارتقاء بالأداء الوظيفي ، فاختفت شكوى المواطن من بيروقراطية العم لالحكومي ، كما أصدر المشرع القطري قوانين التجارة ، والشركات التجارية ، والاستثمار ، والملكية الفكرية ، والخصخصة ، والنيابة العامة . وقوانين بتنظيم الوزارات وتحويل بعضها إلى مؤسسات . وتواصل الجهات التشريعية دراسة العديد من مشروعات القوانين منها العقوبات القطرية لذي تمت إحالته إلى مجلس الشورى وقانون صندوق التنمية الذي وافق مجلس الوزراء أمس على اتخاذ الإجراءات القانونية لإصداره . ومن المتوقع أن تنتهي لجنة إعداد الدستور برئاسة الدكتور عبد الله صالح الخليفي من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الدستور الدائم لدولة قطر في مطلع الشهر المقبل لتقديمه إلى الأمير في صيغته النهائية ومن ثم اعتماده في شهر سبتمبر المقبل كما تتوقع الأوساط القانونية القطرية . وسيتضمن الدستور ، وفق خطاب الأمير أمام لجنة إعداد الدستور عند

تشكيلها قبل عامين ، انتخاب مجلس نيابي ، وتتوقع الأوساط ذاتها أن يبدأ التحضير لانتخابات أول مجلس برلماني في مطلع العام المقبل فيما ستبدأ الانتخابات في ٢٠٠٤ ، والتي سيتاح فيها للمرأة المشاركة انتخاباً وترشيحاً ، وهناك عدد من الشخصيات النسائية القطرية يعملن من أجل الترشيح لهذا المجلس رغم إخفاق المرأة القطرية في الحصول على مقعد في المجلس البلدي ، لكن تغير الظروف وما تشهده البلاد من انفتاح يعطي المرأة دافعاً لخوض هذه التجربة مرة أخرى ، خصوصاً وان المرأة القطرية تشارك حالياً بفعالية في خطط التنمية ، فأثبتت حضورها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً . وتساهم المؤسسات النسائية مثل المجلس الأعلى للأسرة الذي ترأسه حرم أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند ودار تنمية الأسرة التابعة لمؤسسة قطر للتربية وتنمية المجتمع والتي ترأسها أيضاً حرم الأمير على تفعيل دور المرأة للمشاركة في هذه الانتخابات . على ذلك ، وتحقيقاً لتطلعات الأمير في أن تكون بلاده مؤسسات وقانون ، تواصل السلطة التنفيذية تحويل عدد من إدارات الوزارات إلى مؤسسات . فقد تم تحويل إدارات وزارة المواصلات على مؤسسات عامة منها مؤسسة مطار الدوحة الدولي ومؤسسة الموانئ والجمارك ومؤسسة البريد ، وتمت خصخصة قطاع الاتصالات وتم تحويل الكهرباء إلى مؤسسة عامة ، كما تم تحويل خدمات الرعاية الصحية إلى لله مؤسسة حمد الطبية لله وتم قصر دور وزارة الصحة على رسم السياسات الصحية المحلية والدولية . وتحظى هذه لله الثورة التشريعية لله وتحويل الوزارات الخدمية إلى مؤسسات بتقدير المواطن القطري وينظر المواطنون بإعجاب إلى أميرهم الشاب ، ويطلقون عليه لقب لله أمير الحرية والتشريع والتغيير لله بعد ان شهدت بلادهم في عهده تحولات كبيرة تشريعية واقتصادية وعمرانية وسياسية وحرية وانفتاحاً ما كان يمكن أن يتحقق من دون رؤى الأمير الواضحة والصريحة

في العمل على نقل بلاده لتكون دولة عصرية بكل معنى الكلمة ، ويشعر المواطنون بارتياح خصوصاً للسياسات الاقتصادية ، وحرص الحكومة على توفير الرفاه للمواطن وتوجيه كل سياساتها للارتقاء به اجتماعياً وعلمياً وسياسياً.

سلطنة عمان

نص المرسوم السلطاني رقم ٨٦ / ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون جامعة السلطان قابوس*

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان..

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦، وعلى قانون جامعة السلطان قابوس الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٤ /٩٩، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آت :

أولاً : يستبدل بنصوص المواد أرقام (٢)، (١٠)، (١١)، (١٢)،(١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦/ب)، (١٧/ فقرة أخيرة)، (١٨/أ)، (٢٢)، (٢٣/ فقرة أولى)، (٢٤)، (٢٨)، (٢٩)، (٣١) من قانون جامعة السلطان قابوس المشار إليه النصوص الآتية:

مادة (٢) : تتكون الجامعة من عدد من الكليات والمراكز ، وتتكون كل كلية من عدد من الأقسام العلمية يتولى كل منها القيام بالمهام التدريسية والبحثية التي تدخل في اختصاصه ، ويجوز للجامعة إنشاء معاهد تابعة لها وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (١٠) : يتولى إدارة كل كلية :

أ – عميد الكلية:

ب – مجلس الكلية:

* الجريدة الرسمية لسلطنة عمان الصادرة بتاريخ ٨/١ / ٢٠٠١،العدد٧٠٥.

ويعاون عميد الكلية في الإدارة مساعد عميد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس.

ويتولى إدارة كل مركز أو معهد:

أ – مدير المركز أو المعهد .

ب – لجنة إدارية.

ويعاون مدير المركز أو المعهد في الإدارة نائب أو أكثر ويتولى إدارة المستشفى الجامعي:

أ – مدير المستشفى.

ب – مجلس إدارة المستشفى.

ويعاون مدير المستشفى في الإدارة نائب أو أكثر ومدير الدوائر ورؤساء الأقسام .

مادة (١١) : يتولى إدارة كل قسم علمي من أقسام الكلية :

أ – رئيس القسم .

ب – مجلس القسم .

مادة (١٢) تحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات كل من مساعدي نائب رئيس الجامعة والعمداء ومديري المراكز والمعاهد ومدير المستشفى الجامعي ورؤساء الأقسام بالكليات ، كما تحدد تشكيل مجالس الكليات والأقسام واختصاصات كل منها، وتشكيل مجلس إدارة المستشفى الجامعي واللجان الإدارية للمراكز والمعاهد واختصاصات كل منها ، وتنظم اللائحة اجتماعات هذه المجالس واللجان .

مادة (١٣) : يعين رئيس الجامعة بموجب مرسوم سلطاني . ويعين نائب رئيس الجامعة بناء على ترشيح من رئيسها يعرض على مجلس الجامعة ، ويصدر بالتعيين مرسوم سلطاني .

مادة (١٤) : يعين بقرار من رئيس الجامعة بعد العرض على مجلس

الجامعة كل من :

١ - مساعدي نائب رئيس الجامعة .

ب - العمداء ، ومدير المستشفى الجامعي.

ويجوز لرئيس الجامعة تعيين مستشارين له.

مادة (١٥): يعين بقرار من نائب رئيس الجامعة بعد العرض على رئيس الجامعة كل من :

أ - مديري المراكز والمعاهد.

ب - مساعدي العمداء ورؤساء الأقسام بالكليات ورؤساء الأقسام الطبية بالمستشفى الجامعي

ج - أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والأساتذة الزائرين والمحكمين الخارجيين.

د - نواب مديري المراكز والمعاهد والمستشفى الجامعي

هـ- مديري الدوائر بالجامعة .

مادة (١٦) : ب ـ نشاء الكليات ، والمراكز والمعاهد بعد موافقة مجلس الجامعة .

مادة (١٧ فقرة أخيرة) : ويكون نائب رئيس الجامعة مقرراً للمجلس.

مادة (١٨) : أ- الموافقة على إنشاء الكليات ، والمراكز والمعاهد.

مادة (٢٢) : مع عدم الإخلال بنص المادة (١٥) يجوز لنائب رئيس الجامعة تفويض بعض اختصاصاته إلى مساعديه أو إلى مديري الدوائر كل في مجال اختصاصه

مادة (٢٣ فقرة أولى) : يشكل المجلس الأكاديمي للجامعة برئاسة نائب رئيس الجامعة وعضوية كل من :

أ– مساعدي نائب مدير الجامعة .

ب – العمداء.

ج – اثنين من أعضاء هيئة التدريس العمانيين يعينهما رئيس الجامعة بالتناوب لمدة عامين.

مادة (٢٤) : يعقد رئيس الجامعة كل فصل دراسي اجتماعاً يحضره أعضاء المجلس الأكاديمي ومديرو المراكز والمعاهد ومدير المستشفى الجامعي لبحث القضايا الرئيسية التي تهم الجامعة .

مادة (٢٨) : تتكون هيئة التدريس بالجامعة من الأساتذة،والأساتذة المشاركين، والأساتذة المساعدين ، ويعاونهم كل من المدرسين والمعيدين، ويجوز للجامعة الاستعانة بأساتذة زائرين للتدريس أو البحث أو التحكيم العلمي.

مادة(٢٩) : يشترط فيمن يعين عضواً بهيئة التدريس أو مدرساً أو معيداً بالجامعة أن تتوافر فيه الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٣١) : تحدد الدرجات والرواتب والعلاوات السنوية لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمعيدين وغيرهم من الموظفين بالجامعة بمرسوم سلطاني.

ثانياً :يضاف إلى المادة (١٦) من قانون جامعة السلطان قابوس المشار إليه ثلاث فقرات جديدة ، نصها الآتي :

ك– اعتماد ترقيات هيئة التدريس والموظفين شاغلي درجات الجدول الخاص وما يعادلها من درجات الجداول الأخرى.

ل – اعتماد القرارات التأديبية.

م – تعليق الدراسة بالجامعة كلياً أو جزئياً.

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٢٦ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٨ من يوليو سنة ٢٠٠١م.

نص المرسوم السلطاني رقم ٨٨/ ٢٠٠١
بإنشاء سجل للقوى العاملة الوطنية *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان...

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦، وعلى قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٤ / ٧٣ وتعديلاته.

وعلى قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٦ / ٧٥ وتعديلاته.

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٠ /٩٨ باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آت:

مادة (١) : ينشأ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني «سجل للقوى العاملة الوطنية» تقيد فيه:

أ – أسماء العاملين لدى كل الجهات الحكومية المدنية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد وكذلك العاملين لحسابهم.

ب – أسماء طالبي العمل وطالبي الترخيص بمزاولة أية مهنة، ويجب أن يتضمن السجل بياناً بالمؤهلات الدراسية والخبرات العملية للعاملين ولطالبي العمل أو الترخيص إن وجدت.

مادة (٢) : على كل من الجهات الحكومية المدنية ومنشآت القطاع

* الجريدة الرسمية سلطنة عمان الصادرة بتاريخ ١/٨/ ٢٠٠١م، العدد ٧٠٠ .

الخاص والأفراد والجهات المعنية الامتناع عن اتخاذ اية إجراءات لتعيين طالب عمل أو لمنح ترخيص بمزاولة مهنة ما لم يثبت طالب العمل أو الترخيص أنه مقيد بالسجل المشار إليه .

مادة (٣) : على كل من الجهات الحكومية المدنية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني ببيانات العاملين لديهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم خلال ستة أشهر من هذا التاريخ ، وببيانات أي عامل جديد خلال شهر من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة (٤) : يصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل المهني اللوائح والقرارات اللازمة لتطبيق هذا المرسوم .

مادة (٥) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الموافق : ٢٢من يوليو سنة ٢٠٠١م.

نص المرسوم السلطاني رقم ١٠٢ / ٢٠٠١ بإصدار قانون منح إمتياز إدارة وتشغيل مطاري السيب وصلالة *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان..

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦ ، وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ وتعديلاته، وعلى قانون الطيران المدني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم٥٠ / ،وعلى قانون ضريبة الدخل على الشركات الصادر بالمرسوم رقم ٤٧ / ٨١ وتعديلات ، وعلى قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠٢ / ٩٤ وتعديلاته ، وعلى سياسات وضوابط التخصيص المعتمدة بالمرسوم السلطاني رقم ٤٢ / ٩٦، وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني ٨٠/٩٨ ، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، رسمنا بما هو آت:

مادة (١) : مع عدم الإخلال بأحكام قانون الطيران المدني المشار إليه ، يعمل بقانون منح امتياز إدارة وتشغيل مطاري السيب وصلالة المرافق .

مادة (٢) : يفوض وزير النقل والاتصالات نيابة عن حكومة سلطنة عمان في توقيع اتفاقية الامتياز واتفاقيتي حق الانتفاع بمطاري السيب وصلالة المنصوص عليه في القانون المرافق ، وتخضع للمصادقة من قبل الحكومة.

مادة (٣) : يفوض وزير الاقتصاد الوطني المشرف على وزارة المالية نيابة عن حكومة سلطنة عمان في توقيع اتفاقية المساهمين المنصوص عليها في

---

* الجريدة الرسمية لسلطنة عمان الصادرة بتاريخ ١٦/١٠/ ٢٠٠١م العدد ٧٠٥.

القانون المرافق ، وتخضع للمصادفة من قبل الحكومة .

مادة(٤) : يصدر وزير النقل والاتصالات – بعد التنسيق مع الوزراء المختصين – اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق .

مادة(٥) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٢٥من رجب سنة١٤٢٢

الموافق : ١٣من أكتوبر سنة ٢٠٠١م

مرسوم سلطاني رقم ١ / ٢٠٠٢
بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢م

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦ وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٧ / ٩٨ وتعديلاته ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، رسمنا بما هو آت :

مادة (١) : التصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢ م حسب الجداول المرفقة .

مادة (٢) : على جميع الوزارات والوحدات الحكومية تنفيذ أحكام هذا المرسوم كل في حدود اختصاصه .

مادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٢ م .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ١٧ شوال سنة ١٤٢٢ هـ

الموافق ١ من يناير سنة ٢٠٠٢ م

---

* الجريدة الرسمية لسلطنة عمان الصادرة بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠١، العدد٧٠٥ .

نص المرسوم السلطاني رقـم ٢٠٠١/١٢٣
بإعادة تشكيل مجلس التنسيق الاقتصادي *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان ٠٠

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦ ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤ / ٩٩ بإنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي ، وتشكيله وتحديد اختصاصاته /، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، رسمنا بما هو آت :

مادة (١) : يعاد تشكيل مجلس التنسيق الاقتصادي ليكون برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني ، وعضوية كل من :

١ ــ وزير الاقتصاد الوطني .

٢ ــ مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي .

٣ ــ الشيخ مستهيل بن أحمد المعشنى مستشار الدولة .

٤ ــ وزير النقل والاتصالات .

٥ ــ نائب رئيس مجلس محافظي البنك المركزي العماني .

٦ ــ وزير التجارة والصناعة .

٧ ــ وزير الشؤون القانونية .

٨ ــ وزير البلديات الإقليمية والبنية وموارد المياه .

٩ ــ وزير الإسكان والكهرباء والمياه .

١٠ ـ المفتش العام للشرطة والجمارك .

* الجريدة الرسمية لسلطنة عمان لصادرة بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٢م، العدد ٧١٠ .

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ١٤ من شوال سنة ١٤٢٢هـ

الموافق : ٢٩من ديسمبر سنة ٢٠٠١م

وقائع جلسة مجلس الشورى في سلطنة عمان في دورته الإعتيادية الثالثة للعام ٢٠٠٢م برئاسة معالي الشيخ عبد الله بن علي القتبي رئيس المجلس*

يواصل مجلس الشورى أعمال دورته الاعتيادية الثالثة للعام الحالي ٢٠٠٢ برئاسة معالي الشيخ عبد الله بن علي القتبي رئيس مجلس الشورى وبحضور أصحاب السعادة وأعضاء المجلس .

ويستكمل المجلس اليوم مناقشاته مع معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه والتي بدأت أمس بإلقاء بيان من معاليه استعرض من خلاله إنجازات الوزارة في قطاعات البلديات الإقليمية والبيئية وموارد المياه وما تشهده هذه القطاعات المختلفة من قضايا هامة.

وقد أكد معاليه على ما تميزت به الفترة الماضية مشيراً على حدثين هامين كان لهما الأثر الكبير على مستوى تطوير أنشطة الوزارة وهما تخصيص عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ عامين للبيئة والحدث الثاني دمج وزارتي البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه في وزارة واحدة ، وإنارة الطرق والتقاطعات الرئيسية وصيانتها وتحسين مداخل المدن والقرى وإزالة المشوهات

أوضح معاليه متابعة الوزارة لتنفيذ مشروع مرافق الاستقبال حيث تم تكليف شركة متخصصة لإنشاء وتشغيل مرافق استقبال ومعالجة

---

* جريدة عمان سلطنة عمان الصادرة بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٢م، العدد ٧٦٦٥ .

النفايات البحرية في السلطنة وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت.

وأشار إلى إنشاء قاعدة البيانات البيئية التي تحتوي على البيانات الخاصة بالمخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة وبيانات حماية المياه الجوفية من التلوث .

وأكد معاليه أن التوصيات التي اعتمدها حضرة صاحب الجلالة صاحب السلطان المعظم في ندوة التصحر التي أقيمت في محافظة ظفار بتوجيه خاص وعناية ومتابعة من لدن جلالته ستمثل منطلقاً هاماً للحد من انعكاسات هذه الظاهرة على البيئة العمانية.

وفي قطاع البيئة أوضح معاليه أن من بين الرؤى المستقبلية العمل على تشجيع الصناعات التي تقوم على إعادة التدوير والاستخدام للمخلفات ونشر وتحديث محطات مراقبة ورصد تلوث الهواء في مختلف مناطق السلطنة.

ونوه معاليه إلى خطط الوزارة وبرامجها في الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي وضمان سلامة البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي والمساهمة في حماية الصحة العامة وتطوير البنى التحتية والمحافظة على الموارد المائية .

كما أشار معالي وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه إلى صدور العديد من القوانين واللوائح التي شملت حماية الثروة المائية وحماية البيئة ومكافحة التلوث وإدارة المواد الكيميائية الخطرة وتنظيم المباني.

وأكد معاليه اعتماد ٣٠ مليون ريال خلال الخطة الخمسية الحالية لتكملة إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي في باقي الولايات التي لا توجد فيها محطات .

وأوضح إن الرؤى المستقبلية للمراقبة الصحية تعمل على إعداد استراتيجية للصرف الصحي ومواصلة إنشاء شبكات الصرف خلال الخطة التنموية القادمة في المدن الأكثر تضرراً من تلوث المياه وذات الكثافة السكانية العالية.

وفي مجال الشؤون الفنية الاستمرار في مد شبكات الطرق الداخلية لربط قرى الولايات والمناطق النائية وفي قطاع موارد المياه أشار معالي وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه إلى أن من أهم الأنشطة في هذا المجال إنشاء وتحديث شبكة متكاملة لمراقبة الأوضاع المائية وتحليل بياناتها مشيراً إلى دراسة عدد من الأحواض المائية للتعرف على قدراتها وخصائصها الهيدرولوجية وإجراء مسح شامل بهدف مراقبة وتنمية الموارد المائية المتاحة منوهاً إلى مشروعين لتقييم الوضع المائي بغرب الداخلية وسهل صلاله.

وقال معاليه أن الرؤية المستقبلية لقطاع موارد المياه تركز على تأمين إيجاد مصادر مائية جديدة غير تقليدية وحماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف والجفاف وتعزيز التوجه الرامي إلى قيام القطاع الخاص بإنشاء وإدارة المشاريع المائية كمحطات التحلية وشبكات إمدادات المياه وتوزيع مياه الشرب ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

وفيما بيان معالي الدكتور وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه يحمل بين جوانبه المزيد من التفاصيل إلى نص البيان:

يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذه المناسبة الكريمة ونلتقي مجدداً في رحاب هذا المجلس الموقر لنستعرض أهم ما حققته الحكومة الرشيدة من خلال هذه الوزارة طوال الفترة الماضية في جميع مجالات الأنشطة المناطة بها ونتدارس معاً كافة المقترحات والأفكار التي من شأنها أن تساعدنا على تطوير الأداء في أفضل الظرف خدمة لهذا الوطن العزيز في

ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، حفظه الله ويرعاه.

لقد تميزت الفترة الماضية بحدثين هامين كان لها الأثر الكبير على مستوى تطوير أنشطة الوزارة ، ويتمثل الحدث الأول في تكريم المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة ، يحفظه الله ويرعاه ، بتخصيص عامي ٢٠٠١ م و ٢٠٠٢ م (عامين للبيئة) وذلك في إطار حرص جلالته الدائم على حماية البيئة العمانية والمحافظة على مواردها الطبيعية، وأما الحدث الثاني فيتمثل في دمج وزارتي البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه في وزارة واحدة.

وتفاعلاً مع هذين الحدثين وتمشياً مع ما تم تحديده من أهداف ورؤى مستقبلية تم العمل على توجيه الإمكانات البشرية والمادية قدر الإمكان لتنفيذ الخطط والبرامج التي من أهمها الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي وضمان سلامة البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي والمساهمة في حماية الصحة العامة وتطوير البنى التحتية والمحافظة على الموارد المائية،واسمحوا لي أن استعرض ملخصاً للتقرير الذي بين أيديكم يتناول بإيجاز ما تم تحقيقه طوال الفترة الماضية مع إبراز الأسس التي تقوم عليها الأنشطة القطاعية والقضايا المطروحة في مختلف جوانب عمل الوزارة وفقاً لما يلي :

تنمية الموارد البشرية :

تهدف تنمية الموارد البشرية إلى تأهيل الموظفين وتمكينهم من الإلمام بالمستجدات الحديثة في جميع المجالات الإدارية والفنية واكتساب مزيد من الخبرة العملية التي تساعدهم على تطوير أدائهم فضلاً عن التوازن في عملية ابتعاث الموظفين سواء للدارسة في داخل السلطنة أو خارجها وفق خطة تأخذ في الاعتبار متطلبات العمل .

وفي هذا الإطار قام مركز التدريب التابع للوزارة خلال العامين الماضيين بتنفيذ (٢٨١) برنامجاً للتدريب والتأهيل في المجالات الإدارية والفنية شملت (٢٣٢٤) موظفاً كما تم تمكين (٤٨) موظفاً من استكمال دراستهم داخل وخارج السلطنة.

القوانين والتشريعات :

لقد شهدت الفترة الماضية صدور العديد من القوانين واللوائح التي شملت حماية الثروة المائية وحماية البيئة ومكافحة التلوث وإدارة المواد الكيميائية الخطرة وتنظيم المباني والعديد من المجالات الأخرى .

القطاع البلدي:

يهدف العمل البلدي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات وتقديمها في أفضل الظروف والمساهمة في الحفاظ على الصحة العامة وسلامة البيئة إلى جانب المساهمة أيضاً في تطوير خدمات البنى التحتية الضرورية وتحقيق التوازن بين متطلبات التوسع العمراني وتنامي المجتمعات الحضرية واحتياجات المواطنين.

وفي هذا الإطار شهدت الخدمات البلدية في مجال المراقبة الصحية ومجال الشؤون الفنية خلال الفترة الماضية تطوراً ملحوظاً لمواكبة التطور السكاني والعمراني وتنامي الحركة الاقتصادية والتجارية في كافة مناطق السلطنة وأهم ما تحقق في هذا المجال ما يلي :

العمانية :استقبل معالي الشيخ عبد الله بن علي القتبي رئيس مجلس الشورى أمس وفد لجنة السياحة في البرلمان الألماني برئاسة سعادة (أرنست هنسكن) رئيس الوفد ضمن الزيارة التي يقوم بها للسلطنة حالياً.

وخلال المقابلة رحب معالي الشيخ بالوفد الزائر مشيداً بالتطور المستمر في علاقات مجلس الشورى والبرلمان الألماني في ظل العلاقات الثنائية

المميزة التي تربط السلطنة وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وقدم معاليه شرحاً عن مسيرة الشورى بالسلطنة والمراحل التي مرت بها التجربة العمانية منذ نشأتها .. كما تحدث عن صلاحيات واختصاصات ودور المجلس في مساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع العماني ويدعم مقوماته الأساسية من خلال اجتماعه وأعماله ، بعد ذلك قام الوفد الضيف بجولة تعريفية في أرجاء المجلس وحضر جانباً من جلسة المجلس التي يستضيف فيها الدكتور خميس بن مبارك العلوي وزير البلديات الإقليمية والبيئية وموارد المياه معرباً عن العلاقات الثنائية التي تربط المجلسين والشعبين الصديقين ، حضر المقابلة من الجانب العماني أصحاب السعادة نائباً رئيس المجلس ورؤساء اللجان والأمين العام للمجلس بينما حضرها من الجانب الألماني سعادة القائم بأعمال سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بالسلطنة .

المراقبة الصحية :

تعتبر الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي الهدف الرئيسي للحد من مخاطر تلوث المياه الجوفية وحماية البيئة والصحة العامة وتوفير مصدر سليم للمياه يمكن استخدامه في الري وفي بعض الأغراض الصناعية والزراعية بدلاً من المياه العذبة ، وقد تم في هذا الصدد اعتماد مبلغ (٣٠ مليون) ريال خلال لخطة الخمسية الحالية لتكملة إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي في باقي الولايات التي لا توجد فيها محطات بالإضافة إلى ربط تلك المحطات بشبكات مصغرة في المدن الأكثر تضرراً وذات الأولوية القصوى في هذا المجال كمرحلة أولى، فضلاً عن ذلك تم إنشاء دائرة للصرف الصحي وتكثيف الرقابة للتأكد من الالتزام بلوائح وقرارات خزانات مياه الصرف إلى جانب توفير الخدمات المخبرية في مجال الصرف الصحي في مختلف المناطق.

أما فيما يتعلق بالنظافة العامة فتستعمل حالياً المرادم البالغ عددها (٣٨٠) مردماً للتخلص من النفايا إما بالحرق أو بالطمر ، وللحد من التأثيرات السلبية للمرادم قامت الوزارة بعمل دراسة لهذه المواقع وتجميع بعضها في أماكن تم تحديدها في بعض المناطق وفق معايير صحية وبيئية وجار التنسيق مع وزارة المالية الموقرة لشراء بعض معدات طمر النفايات وتوزيعها تدريجياً على جميع المناطق وفق خطة مدروسة لمدة أربع سنوات كمرحلة أولى .

من جهة أخرى وفي إطار الحرص على ضمان جودة المنتجات الغذائية وجودة اللحوم وسلامتها تم التركيز في مجال المراقية الصحية على :

تكثيف حملات التفتيش والمراقبة الميدانية على جميع منشآت تداول الغذاء والبالغ عددها حالياً (١٢١١٤) منشأة خصوصاً تلك التي صنفت على انها ذات خطورة عالية كالمطاعم والمقاهي ومصانع الأغذية وإجراء الفحص والتحليل لعينات الأغذية للتأكد من سلامتها والتنسيق في ذلك مع وزارة الزراعة والثروة السمكية.

تطوير المراقبة البيطرية والعمل على الحد من انتشار الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وحماية مصادر المياه (الافراج) من التلوث بمخلفات الذبح ، تكثيف المراقبة على مزارع الدواجن وحظائر الحيوانات لالزامها بتطبيق الاشتراطات الصحية والبيئة ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المنشآت حوالي (١٥٩) مزرعة دواجن و (٥٣) حظيرة حيوانات بالإضافة إلى متابعة الأنشطة المهنية البسيطة إذ يبلغ عدد المنشآت التي تقوم الأجهزة البلدية بمتابعتها ومراقبتها في هذا المجال حوالي (١٨٣٩٨) منشأة .

هذا وقد ترتب عن عمليات المراقبة والتفتيش في كافة هذه الأنشطة توقيع (١٣٥١٨) إنذاراً ومخالفة خلال عام ٢٠٠٠م و (١٦٥١٢) إنذاراً ومخالفة عام ٢٠٠١م إلى جانب إغلاق (٤٨٨) محلاً خلال عام ٢٠٠١م .

ومن جهة أخرى قام المختبر المركزي وفروعه بالمناطق خلال الفترة ما بين شهر يناير ٢٠٠٠م وشهر أبريل ٢٠٠٢م ، بفحص (١٨٣٠٠) عينة من الأغذية والمياه والرسوبات والمحاريات والأسماك والتربة وعينات من الأحبار والأصباغ والحجر الجيري ، إلى جانب رصد إنبعاثات ملوثات الهواء .

وتواصل الوزارة سعيها لمواجهة العديد من التحديات في مجال المراقبة الصحية التي من اهمها وجود نقص في الالتزام بالاشتراطات الصحية في العديد من منشآت تداول المياه الغذائية ومنشآت الأنشطة المهنية البسيطة والتوسع الكبير والزيادة السريعة في أعداد المنشآت الغذائية وتنوع السلع المعروضة في الأسواق خاصة تلك المستوردة منها فضلاً عن عدم استيعاب بعض المسالخ لعدد الذبائح وعدم قدرتها على القيام بدورها في أحسن الظروف بسبب النمو السكاني المتواصل وقيام البعض بتحويل عنابر وحظائر التربة المنزلية إلى عنابر وحظائر تجارية للدواجن دون الرجوع إلى البلدية لاستخراج التراخيص وتحديد الطاقة الإنتاجية .

والوزارة وهي تواجه هذه التحديات لتعول على تفهم المواطن ووعيه بأهمية التعاون والمساهمة في تحمل المسئولية لحماية الصحة والحفاظ على سلامة البيئة إذ أن تحقيق هذا الهدف هي مسئولية مشتركة بين أجهزة البلدية وجميع الجهات المعنية ويستوجب المزيد من الجهد والتكاتف المستمر واضعين في الاعتبار الكادر المتوفر بهذه الأجهزة .

الرؤى المستقبلية للمراقبة الصحية:

العمل على أعداد استراتيجية للصرف الصحي ومواصلة إنشاء شبكات الصرف خلال الخطة التنموية القادمة في المدن الأكثر تضرراً من تلوث المياه وذات الكثافة السكانية العالية.

استكمال الدراسات حول المواد الغذائية وتجهيز المختبرات الفرعية بالمناطق بما يواكب التطور الحديث في مجال تحاليل الأغذية وتطوير أساليب التخلص من النفايات.

الشؤون الفنية :

بلغ عدد المشاريع المنفذة عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠١م حوالي (٧٩) مشروعاً وأطوال الطرق الداخلية المنفذة في جميع مناطق السلطنة خلال نفس الفترة (٧٠٤) كم تقريباً ، أما في مجال الإنارة فقد تم تنفيذ (٢٠) مشروعاً خلال ٢٠٠٠ م و ٢٠٠١ م وبلغ عدد الأعمدة حوالي (٦٥٥٩) عموداً ، ومن أبرز ما تحقق في هذا المجال استكمال إنارة طريق الباطنة والعديد من الطرق الرئيسية الأخرى ، وتواصل الوزارة تنفيذ العديد من مشاريع الطرق والإنارة والمشاريع الأخرى وجار تنفيذ (٥٥) مشروعاً لرصف الطرق الداخلية بطول (٢٦٠) كم تقريباً و (٢٠) مشروعاً للإنارة ستشمل تركيب (٤٨٤٨) عموداً بالإضافة إلى تنفيذ (٣٩) مشروعاً في مجال خدمات المرافق الأخرى .

من جهة أخرى وفي مجال إصدار إباحات البناء تم خلال عام ٢٠٠٠م إصدار (٥١٥٥) إباحة بناء كبرى مقابل (٥٥٩٧) اباحة عام ٢٠٠١م في المجالات السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والزراعية والحكومية ، وفي مجال المراقبة الميدانية للتطور العمراني بكافة الولايات المتحدة والحرص على ضمان الالتزام باللوائح والقرارات المنظمة لعمليات البناء والمحافظة على النواحي الجمالية للمدن ، بلغ عدد المعينات الفنية عام ٢٠٠٠م (٢٩٥٠٥) معاينة وتم توجيه (٥٣٦٤) إنذار وتوقيع (٨٧٦) محضر مخالفة ، في حين شهد عام ٢٠٠١ القيام بـ(٢٨٣٣٤) معاينة وتوجيه(٥٨١٠) إنذارات وتوقيع(٧٦٩) محضر مخالفة.

وفي المجالات الخدمية الأخرى قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات

المعنية بإعادة بناء (١٣٨) وحدة سكنية وجار العمل لبناء (٢١٢) وحدة سكنية جديدة .

إلى جانب ذلك تبنت الوزارة تنفيذ عدة مهن حيوية بسوق العمل في إطار برنامج الحاضنات وذلك بأن قامت بإنشاء عدد من ورش الخياطة ببعض المدن ذات الكثافة السكانية ، كما نظمت الوزارة معرضا وطنياً حول مهنة الخياطة وتواجد المرأة العمانية في هذا المجال .

إن مجال الشؤون الفنية ، كغيرة من القطاعات ، يواجه بعض القضايا التي تعمل أجهزة الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية والمواطنين على الحد منها والمتمثلة خاصة في حيازات الأراضي والبناء العشوائي وتأثيرها المباشر على سلامة التخطيط العمراني وظاهرة العبث بالمرافق العامة التي كلفت الوزارة مبالغ طائلة في مجال الصيانة بلغت في العامين الماضيين حوالي (٥٠٠) ألف ريال عماني ، وإن كانت الوزارة قد قامت بحملات توعية مكثفة في هذا المجال غير أن هذه الظاهرة ما زالت متواصلة ولا بد من تكاتف الجهود والمزيد من التعاون بين الجميع لحماية المرافق العامة والمحافظة عليها .

الرؤى المستقبلية في مجال الشؤون الفنية :

الاستمرار في مد شبكات الطرق الداخلية لربط قرى الولايات المتحدة والمناطق النائية وإنارة الطرق والتقاطعات الرئيسية وتحسين مداخل المدن والقرى وإزالة المشوهات .

تسهيل الإجراءات والمساهمة في تطوير النشاط العمراني .

شهر البلديات والبيئة :

استخلاصاً للنتائج وبعد المراجعة والتقييم الشامل لفعاليات الشهر تم توسيع دائرة الفوز وإعداد منهجية واضحة للجان التقييم الشامل لفعاليات

الشهر تم توسيع دائرة الفوز وإعداد منهجية واضحة للجان التقييم ، وقد تم التركيز خلال العامين الماضيين على مشاريع خدمات البنى التحتية والتي يأتي في مقدمتها رصف الطرق والإنارة وتجميل المدن والقرى والمحافظة على سلامة البيئة والتي أصبحت من أهم سمات الشهر .

وعلى سبيل المثال تم خلال عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠١م رصف حوالي (٢٧٣) كم تقريباً من الطرق وتثبيت (٤٠٠٦) أعمدة إنارة ، أما مساهمة الوزارة فقد بلغت خلال نفس الفترة (٧٠٠) ألف ريال عماني ، وفي هذا الإطار ندعو كافة المواطنين والقطاع الخاص إلى مزيد من التفاعل مع هذا الجهد الوطني ودعم فعاليات شهر البلديات والبيئة كما عهدناهم دوماً .

رابعاً : القطاع البيئي:

تتمحور أهم المنجزات في هذا القطاه في الآتي :

في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث : إصدار (١٩٣٠) موافقة وتصريحاً بيئياً للمشاريع خلال عام ٢٠٠١ م مقابل (٦٩٢) موافقة وتصريحاً طوال عام ٢٠٠٠م وإصدار (٧٨٠) تصريحاً بيئياً لتداول المواد الكيميائية الخطرة سنة ٢٠٠٠م مقابل (١٥٢) تصريحاً عام ٢٠٠١م فضلاً عن إصدار (٩٦) ترخيصاً في مجال تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة بواسطة محطات الصرف وكذلك تصريف مياه الإنتاج المصاحبة للنفط واستخدام بعض المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في أجهزة التكييف والتبريد والاطفاء واستخدام بعض المواد المشعة في المجالات الطبية والصناعية.

إجراء مسوحات ميدانية للمنشآت التي تعمل دون تصاريح بيئية شملت كافة مناطق السلطنة وقد تم توجيه (١٨٠٠) اخطار مباشر لتلك المنشآت لتقوم بتسوية أوضاعها إذا ما رغبت في الاستمرار بمزاولة

النشاط تطبيقاً لأحكام قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث واللوائح والقرارات المنفذة له .

استجابت حتى نهاية العام الماضي حوالي (٤٥٠) منشأة أي (٥٢٪) من جملة الاخطارات الموزعة.

تكثيف برامج الرصد والتفتيش لمصادر التلوث ، ويبلغ عدد المنشآت في مختلف الأنشطة الصناعية التي تخضع للمراقبة البيئية أكثر من (٦٠٠٠) منشأة ، وقد بلغ عدد زيارات التفتيش والمتابعة خلال العام الماضي والربع الأول من هذا العام حوالي (١٧٢٢) زيارة كما بلغ عدد الإنذارات والمخالفات خلال نفس الفترة (٥٣) انذاراً ومخالفة بينما بلغت الشكاوي في هذا المجال ما يقارب من (٧٦) شكوى.

متابعة تنفيذ مشروع مراكز الاستقبال حيث تم تكليف شركة متخصصة لإنشاء وتشغيل مرافق استقبال ومعالجة النفايات البحرية في السلطنة وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت فضلاً عن تكثيف المتابعة لجميع حالات تلوث المياه الجوفية بالمواد الهيدروكربونية والبكترولوجية والكيميائية عن طريق دراسة انتشار بقع التلوث والأشراف على معالجتها ، وقد تم في هذا الخصوص التعاون مع جامعة السلطان قابوس ومركز التعاون الياباني.

إجراء العديد من الدراسات المتخصصة لحماية حقوق آبار إمدادات المياه وقد تم إصدار ثمانية قرارات وزارية في هذا الشأن، ويبلغ عدد المناطق المحمية (٣٠) منطقة تغذي (٣٢) ولاية في مختلف المناطق، مواصلة تنفيذ خطة إدارة الشعاب المرجانية لحماية البيئة البحرية والحفاظ على هذا المورد الهام ، إذ أنه تبين بأن نسبة (٧٠٪) من الأضرار التي لحقت بالشعاب المرجانية مصدرها أدوات الصيد.

استزراع أشجار القرم التي تنمو في المناطق الساحلية وتتحمل نسبة

عالية من الملوحة وقد تم في هذا المجال إنشاء ثلاثة مشاتل لأشجار القرم ، ويقع المشتل الرئيسي في حديقة القرم الطبيعية ، حيث ينتج ما يقارب من (٤٢) ألف شتلة سنوياً .

دراسة ظاهرة نفوق الأسماك والسلاحف والدلافين بالمياه الإقليمية للسلطنة ، وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية لمعرفة أسباب هذه الظاهرة ، حيث جرى جمع بعض العينات وتحليلها في المختبرات المحلية والاستعانة ببعض المختبرات الدولية.

إنشاء قاعدة البيانات البيئية التي تحتوي على البيانات الخاصة بالمخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة والبيانات الخاصة بحماية المياه الجوفية من التلوث بالإضافة إلى بيانات المواد الكيميائية التي تحتوي على معلومات عدة تزيد على (١١٦٤) ، مادة كيميائية خطرة يتم تداولها بالسلطنة عن طريق (١٣٧) شركة كما تشمل البيانات على معلومات لنتائج المسح عن المواد الكيميائية الخطرة في السلطنة وعن المواد الكيميائية الخطرة في السلطنة وعن المواد الكيميائية المدرجة في الاتفاقيات الدولية.

التركيز على الاعلام والتوعية البيئية التي تعد رافداً هاماً لامداد مختلف شرائح المجتمع بالمعلومات وتعريفها بالقضايا البيئية الوطنية وتوجيه السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة بهدف دعم الوعي البيئي.

وقد تم في هذا المجال التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتضمين المناهج التعليمية في كافة مراحلها بالموضوعات البيئية وإصدار المطبوعات التي تخاطب مختلف شرائح المجتمع والاعتماد على الصحافة والإذاعة والتلفزيون في مناقشة وطرح مختلف القضايا البيئة وتوعية المجتمع في هذا المجال .

صون الطبيعة والحياة الفطرية:

ترمي الأهداف الأساسية في هذا المجال إلى صون التنوع الإحيائي الذي تتميز به السلطنة واستخدام الموارد الإحيائية بطريقة مستدامة وإشراك المواطنين في إجراءات صون الطبيعة والحياة الفطرية ، وقد تم الشروع في تنفيذ خطة إدارة المحميات المعلنة وإصدار قرارات لإدارة محميات الخيران وجبل سمحان بحافظة ظفار وحديقة السليل الطبيعية بالمنطقة الشرقية التي شهدت إنشاء مشتل للأشجار البرية كما تم تدشين الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الاحيائي رسمياً في شهر سبتمبر ٢٠٠١م .

ومن أجل الحفاظ على مفردات الحياة الفطرية والموارد الاحيائية تم إنشاء (٩) وحدات جديدة لمراقبة الحياة الفطرية ليصل العدد الإجمالي إلى (٤٠) وحدة يعمل بها (١١) مشرفاً و (١٤٩) مراقباً ، وقد تم خلال العامين الماضيين ضبط (١٣) مخالفاً يقومون بالصيد ، ولا بد من الإشادة في هذا الإطار بتعاون الجهات الأمنية ومساندتها لجهود الوزارة في هذا المجال ، من جهة أخرى وفي إطار تنشيط الحركة السياحية في البلاد تواصلت أنشطة السياحة البيئية في بعض المناطق المحمية المعلنة حيث تجاوز عدد زوار محمية السلاحف (١١٠٠٠) زائر خلال عام ٢٠٠١ م و (٣٠٠٠) زائر لمحمية جزر الديمانيات خلال نفس السنة .

إن ما تحقق في المجال البيئي لا يجب أن يحجب عنا العديد من القضايا البيئية التي ما زالت تعاني منها السلطنة كغيرها من دول العالم وهو أمر طبيعي ، غير أن العمل متواصل للحد منها وهي :

التصحر:

التصحر وتدهور التربة وفقدان التنوع الإحيائي وتغير المناخ :

وفي هذا الصدد تم إجراء الدراسات لتنفيذ مشروع تجريبي قائم على

مشاركة المجتمع المحلي الهادفة إلى إعادة تأهيل الغطاء النباتي في جبال ظفار والمحافظة على أنظمة موارد المياه التقليدية والمجتمعات الزراعية والرعوية على نحو متكامل وقابل للاستمرار ، من جهة أخرى فإن التوصيات التي اعتمدها مولانا حضرة صاحب الجلالة – يحفظه الله ويرعاه – في ندوة التصحر التي أقيمت في هذا العام في محافظة ظفار بتوجيه خاص وعناية ومتابعة من لدن جلالته ستمثل منطلقاً هاماً للحد من انعكاسات هذه الظاهرة على البيئة العمانية .

إدارة المخلفات الخطرة :

لمواجهة هذه المشكلة الهامة شرعت الوزارة في تنفيذ دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الوطني لتخصيص إدارة المخلفات الخطرة مع إحدى بيوت الخبرة والمؤمل الانتهاء منها في منتصف شهر يونيو من العام الحالي تمهيداً لطرحها على شركات القطاع الخاص.

تآكل الشواطئ:

لقد تم في هذا الصدد مناقصة الدراسات الاستشارية لتنفيذ بعض المشاريع لحماية المناطق الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة ، كما أن الوزارة من خلال متطلبات الحصول على التصريح البيئي تطلب من الجهات الراغبة في استخدام المناطق الساحلية لأغراض التنمية أن تضمن تقليل التأثيرات البيئية المحتملة على الخط الساحلي ضمن الإجراءات التخفيفية التي تقوم بتنفيذها .

التصريف غير السليم لمياه الصرف وانبعاث الروائح الكريهة من بعض محطات الصرف الصحي ومواقع التخلص من النفايات ، قد تم في هذا الإطار تنظيم نقل مياه الصرف عن طريق الصهاريج واستبدال عملية نقلها بواسطة الشبكة في بعض أحياء محافظة مسقط وإقامة محطات الصرف

في العديد من المناطق وفق ما تم تحديده في الخطة الخمسية الحالية فضلاً عن الانتهاء من تنفيذ الدراسة الميدانية للتخلص من الحمأة الناتجة عن محطات الصرف الصحي وعن المخلفات الصلبة وذلك للتعرف عن كمياتها في كافة مناطق السلطنة والعمل على التخلص السليم منها ووضع الاستراتيجية الشاملة لإدارتها والاستفادة منها في بعض الصناعات .

إنبعاث الغبار والغازات من المصانع ومصانع الأسمنت والجير والغربيل والكسارات ، وللحد من هذه المشكلة تم إنشاء (٧) محطات ثابتة ومحطة متحركة لرصد انبعاثات ملوثات الهواء إلى جانب تركيب أجهزة القياس داخل المنشآت وذلك للتعرف على نسب انبعاثات الغبار والغازات والقيام بإلزام أصحاب تلك المنشآت بتركيب الأنظمة الخاصة للحد من الانبعاثات وفق المعايير المطلوبة مع المتابعة الميدانية المتواصلة ومنع غير الملتزمين بمواصلة ممارسة أنشطتهم.

تجفيف أسماك السردين وما تسببه من انبعاثات الروائح الكريهية خاصة في المناطق التي يتم فيها قبل عملية التجفيف . تجميع وتحميل الكميات الهائلة من الأسماك بطريقة غير صحية وغير بيئية ، وللحد من هذه المشكلة واستجابة لشكاوي المواطنين تم إيقاف تلك الممارسات والعمل على أيجاد مواقع جديدة يمكن استخدامها لتجفيف أسماك السردين وفق الاشتراطات البيئية اللازمة .

التلوث النفطي وما يسببه من تلوث البيئة البحرية والسواحل نتيجة عبور ناقلات النفط العملاقة خاصة عبر مضيق هرمز، وفي هذا الإطار وتنفيذاً لقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والعشرين بشأن استكمال متطلبات مرافق استقبال مياه التوازن ، تقوم الوزارة باستكمال الإجراءات الخاصة بإنشاء مرافق الاستقبال لتلك المخلفات بالإضافة إلى المرفق الذي تم إقامته بجهود مشتركة بين القطاع

الخاص في كل من السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، إن الحد من التأثيرات السلبية لهذه القضايا يتطلب تكثيف الجهود والتعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية ، ويجب التأكيد أن الحفاظ على سلامة البيئة هي مسئولية مشتركة بين جميع شرائح المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومواطنين تستوجب المزيد من المشاركة والالتزام والرقابة الذاتية والوعي التام .

الرؤى المستقبلية لقطاع البيئة :

– تشجيع الصناعات التي تقوم على إعادة التدوير والاستخدام للمخلفات.

– حصر المواد الكيميائية والمشعة المحظورة وإجراء الدراسات اللازمة للتعرف على تواجدها في المنتجات المتداولة خصوصاً ألعاب الأطفال وغيرها من المواد الاستهلاكية .

– تعزيز الاستفادة من المعونات المادية والفنية المقدمة من المنظمات الإقليمية والدولية في دعم تنفيذ المشاريع وتهيئة الكوادر ضمن متطلبات الاتفاقيات .

– المساهمة في تنفيذ توصيات ندوة مكافحة التصحر في محافظة ظفار.

– نشر وتحديث محطات مراقبة ورصد تلوث الهواء في مختلف مناطق السلطنة إلى جانب إقامة محطات الرصد المبكر للإشعاع وتطوير وتحديث أجهزة معدات ومراقبة ومكافحة التلوث بالزيت.

– مواصلة تنفيذ خطة حماية المحميات الطبيعية المعلنة.

خامساً قطاع موارد المياه:

تشير الدراسات المائية إلى وجود عجز مائي في معظم مناطق السلطنة

يُقدر بحوالي (٣٧٨) مليون متر مكعب في السنة ، ولمواجهة هذا الوضع يبقى الهدف الأساسي للسياسية المائية تحقيق الأمن المائي في السلطنة في إطار عملية متوازنة بين كميات المخزون وكميات الاستخدام والتعويض والتكيف مع معطيا الظروف المناخية ومتطلبات التنمية ، ويقوم تحقيق هذا الهدف على أساس إعادة التوازن بين العرض والطلب على المياه وذلك عبر تعزيز الموارد المائية سواء باكتشاف المزيد منها أو باستخدام الوسائل الصناعية مثل مشاريع التغذية الجوفية والسدود السطحية واستخدام موارد المياه غير التقليدية من تحلية مياه ومياه ضاربة للملوحة وتقليل الفاقد المائي لتعزيز تلك الموارد إلى جانب تقييم وإدارة الموارد المائية المتاحة وتنميتها وترشيد استخدامها .

وقد ارتكزت أنشطة الوزارة على المحاور الآتية :

مراقبة الموارد المائية :

وقد تمثلت أهم الأنشطة في إنشاء وتحديث شبكة متكاملة لمراقبة الأوضاع المائية وتحليل بياناتها وذلك بهدف توفير البيانات اللازمة لعملية تقييم الموارد المائية وإنشاء قواعد بينات يمكن استخدامها والاعتماد عليها في التخطيط المستقبلي للمشاريع التنموية ، وفي هذا المجال تم إنشاء عدد من نقاط المراقبة يصل إلى (٤٦٢١) نقطة تتوزع على كافة مناطق السلطنة تقييم الموارد المائية :

تم في هذا الصدد دراسة عدد من الأحواض المائية بهدف التعرف على قدراتها وخصائصها الهيدرولوجية وترابطها الجيولوجي حيث تم تقسيم السلطنة إلى (٢٧) منطقة تقييم يضم كل منها عدداً من الأدوية بحيث يسهل عملية دراسة كل منطقة من هذه المناطق من هذه المناطق على حده ، وفي هذا المجال تم تنفيذ ما يلي :

– إجراء مسح شامل لعدد من المناطق بهدف مراقبة وتنمية الموارد المائية المتاحة والتعرف على الإمكانيات المائية لها (جار العمل حالياً لتقييم الوضع المائي في منطقة غرب الداخلية كما انه جار الإعداد لدراسة الوضع المائي في سهل صلالة.

– العمل على اكتشاف مصادر مائية جديدة أو بديلة ووضع الخطط للاستفادة منها.

– تنفيذ الدراسات الهيدروكيميائية لتحديد مناطق التغذية الجوفية ومسارات المياه.

– تنفيذ الدراسات الهيدروكيميائية لتحديد مناطق التغذية الجوفية ومسارات المياه.

تنمية الموارد المائية :

لقد شملت المشاريع التي تم تنفيذها :

– مشروع حصر الأفلاج والآبار وتحديد الاحتياجات المائية وجمع المعلومات الخاصة بها لإقامة قاعدة بيانات متكاملة عنها ،وقد أظهرت نتائج مشروعي حصر الأفلاج وحصر الآبار وجود عدد (٤١١٢) فلجاً منها (٣٠١٧) فلجاً حياً و (١٠٩٥) فلجاً ميتاً و (١٢٧٠٠٠) بئر تقع في (١٢٨) مستجمعاً مائياً بمختلف المناطق والمحافظات ، دراسة تداخل المياه المالحة بالخزانات الجوفية الساحلية وخصوصاً في ساحل سهل الباطنة وسهل صلالة ، والتي نشأت بسبب الزيادة المفرطة في حفر الآبار بهذه المناطق والضخ المستمر للمياه الجوفية ، وقد أوضحت هذه الدراسات أن هناك زيادة مطردة في ملوحة المياه الجوفية وصلت في بعض ولايات جنوب الباطنة إلى ١٦,٠٠٠ ميكروموز /سم في مواقع تبعد (٥) كم تقريباً من الساحل .

– إنشاء قاعدة بيانات مائية متكاملة تضم جميع بيانات الأمطار

والأودية والأفلاج والآبار لاستخدامها في الدراسات المختلفة لتقييم الموارد المائية وفي مختلف المشاريع التنموية .

– مشاريع الحفر والتنقيب والتي أسفرت عن اكتشاف عدة أحواض مائية كحوض المسرات ، حوض رمال الشرقية ، حوض وادي رونب ، حوض النجد وحوض وادي المعاول.

ويعتبر مشروعا حوض المسرات وحوض رمال الشرقية من أهم المنجزات التي ستقوم بتلبية الاحتياجات المائية المتزايدة من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية لمعظم المدن والقرى القريبة من الحوضين ، وسيزود مشروع حوض المسرات(١١٥٠٠٠) نسمة بحوالي (٨) ملايين م/٣ من المياه العذبة في العام ، ومن المتوقع أن يزود (٢١٥٠٠٠) نسمة بعد (٣٠) عاماً بكنية تقدر بـ (٢٦) مليون م/٣ سنوياً .

أما مشروع حوض رمال الشرقية فإنه سيزود حوالي (٧٩٠٠٠) نسمة تقريباً بكمية تقدر ٣,٣ مليون م٣/سنوياً من مياه الشرب العذبة ، ومن المتوقع أن يزود المشروع (١٩٦٠٠٠) نسمة بعد (٣٠) عاماً بكمية تقدر بـ (١٥,٨) مليون م٣/ سنوياً .

مع العلم أن الوزارة تستعين بشركة استشارية لوضع الأسس والأطر السليمة لإنشاء شركتين في مجال إدارة وتشغيل هذين المشروعين.

وللتأكد من التأثيرات المحتملة للمشروعين تم إجراء عمليات الضخ التجريبي المكثفة وعمل النماذج الرياضية للتأكد من عدم وجود أي تأثير سلبي على الافلاج والمصادر المائية القائمة ، والملاحظ أنه تم تصميم المشروعين بحيث يمكن توصيلها بوحدات تحلية مياه إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك في المستقبل.

برامج إنشاء وصيانة الهياكل المائية (السدود والأفلاج) :

لقد تم إنشاء (١٧) سداً للتغذية الجوفية و (٤٠) سداً للتخزين

السطحي بمختلف المناطق والمحافظات ، وقد احتجزت سدود التغذية الجوفية منذ إنشاءها وحتى عام ٢٠٠٠م نحو (٥١٧ مليون متر مكعب) تم الاستفادة من حوالي (٧٥٪) منها لتغذية الخزان الجوفي ، وقد تم اعتماد خطط لإنشاء المزيد من السدود خلال الخطة الخمسية الحالية منها سد وادي المعيدن ،سد وادي بني خروص وسد وادي مستل ، كما أنه جار اعداد الدراسات المتعلقة بسد وادي ضيقة ، ومن جانب آخر تم التركيز على صيانة وتعزيز وحفر الآبار المساعدة للعديد من الأفلاج والعيون في السلطنة وجار التنسيق مع وزارتي الإسكان والكهرباء والمياه والاقتصاد الوطني لتنفيذ مشروع آبار الشرب العامة في المناطق التي تعاني من وضع حرج في مجال توفير المياه العذبة والبالغ عددها (٥٦) بئراً .

إدارة الموارد المائية :

لقد تم في هذا الصدد إتخاذ عدد من الإجراءات أهمها تنظيم استغلال الثروة المائية بناءً على نتائج تقييم الأحواض المائية بالسلطنة وضبط ومتابعة المخلفات وحماية مصادر الأفلاج المائية عن طريق تنظيم حفر الآبار باقرب من أمهاتها ، إن هذه المنجزات في قطاع موارد المياه لا يجب أن تحجب عنا العديد من القضايا وهي الآتية :

استنزاف المياه :

حيث يشمل ذلك القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية وترجع الأسباب إلى عدم الإلمام بحجم مشكلة المياه في السلطنة وعدم استخدام نظم الري الحديثة وتقنين عمليات الري حيث يستهلك القطاع الزراعي ما يعادل حوالي (٨٦٪) من مجمل الموارد المائية المتاحة ، وفي هذا الإطار نتسائل عن كيفية التوفيق بين سياسة التنمية الزراعية في السلطنة وسياسة المحافظة على جزء من الموارد المائية للأجيال القادمة في ظل

الوضع الحالي للمياه ، وهي قضية استراتيجية تقتضي منا جميعاً مزيداً من الدراسة والاهتمام .

حفر الآبار غير القانونية :

وهذه الظاهرة تعوق الجهود في مجال إدارة الموارد المائية التي تعتمد على معرفة كميات المياه المستخرجة من الخزانات الجوفية ومقارنتها بكميات التغذية الجوفية مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية ، وفي هذا الإطار ندعو المواطنين إلى المبادرة بالإبلاغ عن كل المخالفات كونها تعرض الثروة المائية الخطرة وتؤثر بصورة مباشرة على احتياجات الأجيال القادمة من هذا المورد العام .

الاستنزاف الجائر للمياه:

لكون السلطنة تصنف من المناطق ذات العجز المائي كان لزاماً على الوزارة اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الاستنزاف الجائر للمياه بإيقاف إصدار تراخيص الآبار الجديدة الخاصة بهدف الحد من تفاقم مشكلة العجز المائي وترشيد استغلال المخزون الجوفي ومن تأثير ذلك على الاحتياجات القائمة إلى جانب الحد من التوسع العشوائي في الرقعة الزراعية ومن تداخل المياه المالحة مع المياه العذبة.

غير أنه بالرغم من الإجراءات المتخذه أعلاه إلا أن الطلب ما زال مستمراً للحصول على تراخيص حفر آبار فردية جديدة سواء كانت للاستخدامات المنزلية أو الزراعية ، وقد وصل عدد الطالبات إلى (٤٥٢) خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠١ م إلى مارس ٢٠٠٢م.

تسرب المياه من القنوات والشبكات المائية.

تتفاقم هذه المشكلة بسبب قدم نُظم وقلة عمليات الصيانة للأفلاج ولشبكات توزيع المياه القديمة وبسبب الفاقد من المياه في المجتمعات

السكنية الكبيرة وبعض المرافق العامة الأخرى وهو ما يستدعي العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة بصيانة الشبكات وتقنين الاستخدام، ويجب التأكيد في هذا المجال على الدور الحيوي للأسرة كنواة أساسية للمجتمع في مجال ترشيد استخدامات المياه وتوعية أفرادها بضرورة الحفاظ على هذا المورد الهام وغرس التعاليم القديمة الدينية والأخلاقية الداعية إلى عدم الاستخدام المفرط للماء في جميع الاستعمالات المنزلية والعامة.

ظاهرة العبث بالأجهزة والمعدات :

تمثلت هذه الظاهرة في تخريب (٣١) محطة أمطار و (٤٥) محطة أودية و (٢٠١) بئر خلال عامي ٢٠٠٠م-٢٠٠١م.وتُقدر تكاليف صيانتها ما يقارب ٢٥٠ ألف ريال عُماني كان بالإمكان الاستفادة منها في مشاريع ذات مصلحة عامة.

الرؤية المستقبلية لقطاع موارد المياه

تأمين وإيجاد مصادر مائية جديدة غير تقليدية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية واعتبار ذلك من الدرجة الأولى في سلم الأولويات وتعزيز المخزون المائي ومن أهم مصادر المائية غير التقليدية محطات التحلية والتي تعتبر خياراً استراتيجياً على المدى البعيد لحل أزمة مياه الشرب بالسلطنة.

تحديد حصص مائية تلبي متطلبات التنمية وتحقق الكفاءة الاقتصادية وتقليل الفارق بين العرض والطلب للأحواض المائية بما يضمن استدامتها . حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف والجاف وتنمية الحس الوطني بأهمية المياه. تعزيز التوجه الرامي إلى قيام القطاع الخاص بإنشاء وإدارة المشاريع المائية كمحطات التحلية وشبكات إمدادات المياه وتوزيع مياه الشرب ومحطات معالجة مياه الصرف والتوسع فيها.

وفي الختام أرجوا أن يكون هذا البيان في أعطى مجلسكم الموقر ورؤى واضحة وصورة شاملة عن منجزات الوزارة في قطاعاتها المختلفة وما تشهده هذه القطاعات من قضايا هامة آملين أن نوفق جميعاً في معالجتها والحد من تأثيراتها السلبية لتطوير الآداء وضمان بيئة سليمة في أفضل الظروف .

وإن ما ستنفصلون بطرحه من أفكار ومقترحات بناءة سيمكننا من دعم جهودنا وتطوير مناهج عملنا في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، يحفظه الله ويرعاه ، سائلين الله عز وجل التوفيق للجميع.

مناقشات أعضاء المجلس مع وزير البلديات .

وبعد أن ألقى معالي الدكتور وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه بيانه أمام مجلس الشورى فتح معالي الشيخ رئيس المجلس المجال أمام صاحب السعادة الأعضاء لطرح أسئلتهم واستفساراتهم التي تركزت حول خطط ومشروعات الوزارة وبرامجها ومقترحات التطوير للارتقاء بالخدمة البلدية والمشروعات البيئية وموارد المياه في مختلف الولايات ، وقد أجاب معاليه على أسئلة أصحاب السعادة الأعضاء في جو من النقاش الإيجابي الهادىء، وفيما يلي بعض من مناقشات المجلس في جلسته يوم أمس وسوف تستكمل عما غدا نشر بقية المناقشات.

تطوير الحدائق وتخفيض الرسوم.

سأل سعادة علي بن سلطان المبيحسي حول خطط الوزارة في رصف الطرق الداخلية وإنارتها بولاية بركاء مشيراً إلى أهمية الإسراع في ذلك في ذلك ، كما طالب بتطوير أسواق الباطنة مشيراً إلى أن الأسواق القائمة حالياً مشوهة للمنظر وغير مقبولة وطالب أيضاً بتطوير الحدائق العامة في

الولايات ، كما طالب بتخفيض رسوم الإيجار والرخص الصحية واللوائح التجارية وإرجاعها إلى وضعها السابق لأنها تؤثر سلباً على استثمارات المواطن ، كما طالب بإعادة أسواق الولاية القديمة ، وكبرات الخضار والفواكه والأسماك لكونها بقرب حصن الولاية كما طالب بأهمية تبسيط الإجراءات في حالة طلب حفر بئر عن البئر التي تأثرت بالملوحة أو لأسباب أخرى ؟ كما طالب بتسوير المقابر وصيانتها ؟.

وأجاب معاليه : حول تطوير الطرق قال معاليه : إنني زرت الولاية يوم الخميس وقمت بتخطيط الطرق بنفسي حسب المبالغ المعتمدة خلال الجولة السامية وبعد ذلك طرحت المناقصات وكانت الأسعار مرتفعة وهذا يعود إلى أن مواصفات الطرق جيدة ، ولا نريد أن نطرح مناقصة بمواصفات غير جيدة ونحن مهتمون بهذا الجانب وتوقيع اتفاقيات باستمرار وفي رصف الطرق وإنارتها في مختلف ولايات السلطنة .

أما بالنسبة للأسواق فهناك نوعان بناء وتطوير ، إذا قلنا بناء فإن الوزارة حالياً لا تبني أسواقاً وقرى أوقفت الوزارة هذا التوجه لأن هذه الأسواق التي بنيت قديماً تكلف صيانتها أكثر ما تدخل الحكومة فنحن أوقفنا هذا التوجه ما عدا أسواق الأسماك وقد قمنا بعمل التصاميم وسيتم تعميمها على كل الولايات.

وأضاف معاليه : وحول الحدائق والمتنزهات إننا نواجه قلة المياه فهناك أولويات كذلك لم يكن متوفر ، هل أن من الأجدى أن أنشئ طريقاً أو أنشئ حديقة ، فنحن عندنا أولويات نمشي عليها حسب الخطط المرسومة حيث نبدأ بالبنى التحتية والتي هي تمس المواطن مباشرة وبالتدريج ، إذ اكتملت البنى الأساسية للولاية وترتبت وتخططت هذه تعتبر كماليات سنتوجه إلى ذلك .

وقال معاليه : عندما نتكلم عن الرسوم أنا أردت أحسمه في سؤالك

حيث أن هذا الموضوع تم دراسته ثلاث سنوات يعني أن هذه الرسوم لم توضع عنوة ولا بعجالة وأرسلت إلى أصحاب السعادة الولاة وأرسلت إلى وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة عمان وإلى الجهات المعنية ولم توضع إلى بعد اقتناع ، وإذا كان مجلسكم الموقر يرى أن هناك مغالاة في الرسوم أجروا دراسة حول الموضوع واقترحوا وارفعوه ، وحول الأسواق القديمة أشار معاليه إلى أن الوزارة ماضية في الترميم حيث يتم حالياً تطوير بعض الأسواق المصنعة والخابورة وصحم.

وقال معاليه : إن تبسيط الإجراءات في حفر البلدية ، أنا أعتقد عندما يكون عندك بئر في المزرعة وبها ملوحة وتريد أن تستبدلها ، فالوزارة لا تمانع في استبدالها حيث يكلف فريق بمعاينة البئر وحول موضوع المقابر وصيانتها ، فإن الوزارة وضعت هذا الموضوع من ضمن أولوياتها.

تطوير ولاية محوت :

وسأل سعادة علي بن سويدان العمري عن خطة الوزارة في رصف الطرق الداخلية لولاية محوت مشيراً إلى أنه تم الإعلان مؤخراً عن رصف ٧ كم إلا أنه لم يذكر في تقرير الوزارة لعام ٢٠٠٢ م وناشد بربط قرى ولاية محوت مثل وادي الجوبة الذي يبعد عن الشارع العام ٨ كم ، كما ناشد سعادة العضو بإقامة وحدة نظافة لتنظيف ومراقبة الشواطئ ، كما أشار إلى أن الولاية تحتاج إلى محطة لتحلية المياه خصوصاً في قرى نافق والشريعة ومديرة حيث أنها تفتقر إلى آبار صالحة للشرب.

وأجاب معاليه : أن كل مقترحاتك واقعية وأحببت أن أوضح أن من اختصاص وزارة البلديات رصف الطرق الداخلية ونحن الآن بالتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وأود هناك أن أشيد بمعالي وزير النقل على تفهمه وتعاونه واهتمامه بهذا الجانب ونحن الذي ننفذه هو ربط المدن ببعضها ببعض نتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وذلك لتنفيذ المشاريع لكن

اختصاص الوزارة الفعلي هو رصف الطرق الداخلية ولكن – إن شاء الله – سنقوم بالتنسيق مع وزارة النقل والاتصالات حول هذه الطرق إذا كان هناك أمكانية لوضعها في خططهم المستقبلية لربط هذه القرى ، وحول إنشاء وحدة نظافة في الولايا ، قال معاليه : إنه سيتم دراسة هذا الموضوع عن إمكانية إنشاء مركز نظافة .

وأضاف معاليه حول مشاريع المياه سنقوم بزيارة المنطقة ونحدد المواقع إذا كانت هناك مياه موجودة وإذا لم تكن هناك مياه موجودة سنقوم بالتنسيق مع وزارة الإسكان والكهرباء والمياه حول إنشاء محطات للتحلية .

صيانة السدود والتخلص من المواد الكيميائية :

وسأل سعادة خلفان بن سالم الكعبي عن خطة الوزارة حول إنشاء شبكة مجاري عامة بمنطقة الباطنة خاصة ؟كما طالب بصيانة بعض السدود المائية وخص بالذكر سد وادي الجزي الذي هو مصدر جيد للتخزين الجوفي سابقاً حيث كان يغطي مساحات كبيرة عند هطول الأمطار وبعد إقامة السد عليه تم توجيه إلى البحر مباشرة بشق قناة من مخرج المياه حتى وادي وصلان الذي يتصل بالبحر مما حرم الكثير من الأراضي بالمياه التي كان يمر بها ويغذيها ، حيث كانت المياه تنتشر على امتداد أكثر من ٤ كم في الاتجاهين فما هي خطط وزارتكم حول إعادة تأهيل السد بعض مضي فترة غير قصيرة ؟ وما هي إجراءات الوقاية التي تتخذها الوزارة في التخلص من المواد الكيميائية وما مدى فعاليتها ومن الملاحظ تصريف مخلفات المصانع في المناطق الصناعية ليست حسب مبتغى الوزارة حيث يتم تصريفها في أماكن ضارة بالبيئة مستقبلاً ، وإذا استمر الوضع كما هو معمول به حالياً ربما يسبب في المدى البعيد أضراراً على الحياة البرية والبحرية والنباتية ،ألا ترى يا معالي الوزير أهمية الزام

المصانع بتقنية حديثة للتخلص من المخلفات الصناعية سواء السائلة أو الصلبة وإعادة استخدامها وما مدى استعداد وزارتكم الموقرة في هذا المجال ؟

وأجاب معاليه : بصراحة كل مواضيعك واقتراحاتك طيبة ونحن نلتمس تلك المشاكل ونأخذ أولا عن خطط الوزارة في الصرف الصحي أنه سيتم توسيع محطات الصرف الصحي في الولايات التي توجد بها سابقاً محطات والولاية التي ليس بها محطة سوف يتم إنشاء محطة لها حتى آخر الخطة هذه .

أما بالنسبة لسد وادي الجزي أو الوزارة لديها خططاً لصيانة هذه السدود وأعتقد أن وادي الجزي واحد من هذه السدود ولكن ما تفضلت به من ملاحظات حول سد وادي الجزي سيتم رفعه إلى المختصين في موارد المياه وسيفيدونا بالإجراءات التي يتخذونها حول هذا المشروع .

أما بالنسبة للمواد الكيميائية الخطرة فالوزارة لديها قاعدة بيانات عن كل متداولي هذه المواد وأنواع المواد الخطرة ونحن على اتصال مباشر وهناك لجنة مشكلة بهذا الخصوص وهناك إجراءات معينة للتخلص من هذه النفايات ، وإذا أخلت هذه المؤسسات بهذه الاشتراطات وهذه الأمور يسحب منها الترخيص، أما بالنسبة للمصانع والتخلص من النفايات فهذه ضريبة التحضر وضريبة التصنيع وهذا معروف ونحن عندما ننشئ مقهى صغيراً يحدث تلوثاً فما بالك بمصانع تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني للبلد ونحن قبل أن نتخذ إجراء هناك جهات معينة لهذه المصانع وهي وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة عمان دائماً ننسق معها حول المصانع غير الملتزمة والحمد لله يتجاوبون في هذه الأمور فنأخذ أمورنا بالتنسيق الجماعي واجب أطمئنك نحن على اتصال بهذا الأمور وبإمكان أن نطلعك على التقارير الموجودة .

وتوجه سعادة علي بن عبد الله المنذري ممثل ولاية عبري بالأسئلة التالية :

- فيما يخص قطاع البلديات : لقد كان فيما سبق يؤول إلى كافة البلديات حصة دخلها من الرسوم نسبتها ٢٥٪ تعضد هذه النسبة التسريع في إقامة مشاريع تنموية في الولايات وتخدم بعض الأهداف التي تسعى إلى تطوير جملة من الاستحقاقات في الولايات المختلفة إلا أنه في الآونة الأخيرة ، أوقفت تلك النسبة ، وهذا يعني إيقاف برامج تنموية جديدة أن تنفذ ، وهذا سيؤثر حتماً على مسألة التطوير والتحديث التي تسعى إليها وزارتكم.

أما السؤال الثاني فيتعلق بقطاع المياه تعرفون معاليكم مدى حاجة المواطن الملحة للمياه في كل شؤون حياته ، وأننا نعلم جميعاً أن مسألة وطنية جديرة بالرعاية في ضوء الاستنزاف الذي يتعرض له المورد المائي في السلطنة إلا ان معاليكم قد تتفقون معنا أن السلطنة بلد مترامي الأطراف وكثير من أهله يمتهنون مهنة الزراعة ، وفي سياق ما تفضلتم به معاليكم من ضآلة كمية مياه الأمطار وهدر استخدامها نود التركيز على هذا الثروة وإيلائها الاهتمام من معاليكم عن طريق أولا : إقامة السدود والسعي إلى إقامة المزيد منها في الولايات لثبوت أهميتها مع أهمية اختيار موضعها ، ثانياً : إن مركزية منح تراخيص المياه من حفر جديد أو تعميق أو تنظيف للآبار وجعلها في الوزارة يقف عائقاً أمام المواطن واهتماماتها ، لذا يجب إعادتها إلى طبيعتها وعدم مركزيتها ، ثالثاً يتكلف بعض المواطنين دفع فواتير الكهرباء عن الآبار المغذية للافلاج في بلدانهم مما يثقل عن كاهلهم المصاريف المالية ، وفي ولاية عبري نضرب الأمثلة ببلاد الشهود والوهرة آملين إعادة النظر بمساواتهم بالآخرين بتحمل الوزارة هذه المصاريف ، رابعاً اقترح على الوزارة إنشاء سجل خاص بالافلاج يدون به حصة كل

مواطن من المياه ليكون مرجعاً لهم ، السؤال الثالث فيما يتعلق بقطاع البيئة فإننا ندرك جيداً أن التنمية بأشكالها تفرض ضرائب لها ، وهي ضرائب التقدم والتطور مثل النفايا بأشكالها المختلفة التي تضرب بالبيئة والفرد، لذا فإننا نجد الجهود في مجال السيطرة على النفايات والمخلفات لا تتواكب مع هذه التسابق وهذا ينعكس سلباً على البيئة ، مما يتطلب العمل السريع على تدارك مشكلة النفايات وتطوير المرادم بالطريقة الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة وأن يكون هذا التوجه ضمن خطة وطنية طموحة ، أم السؤال الرابع ، لقد أدى عدم وجود شبكات الصرف الصحي عبر قوات منظمة في مختلف ولايات السلطنة إلى احداث أضرار مخيفة بمصادر المياه الجوفية .

ولعل ولاية عبري في هذا الجانب بمعزل عن الولايات الأخرى مع الازدياد المطرد للعمران المتنامي وعدم وجود آليات خفيفة تحد من تسرب مياه الصرف الصحي عبر طبقات الأرض إلى مصادر المياه ونحن نطالب معاليكم أن تجدوا حلولاً أفضل من تلك التي يتم تطبيقها حالياً ، السؤال الخامس والأخير ، في قطاع الطرق ، لقد غدت الطرق في عصرنا الحاضر اسهامها أكبر في عمليات التطوير ولعل ولاية عبري التي تعد من أكبر ولايات السلطنة مساحة في أمس الحاجة إلى تطوير الشبكات الداخلية من الطرق بين قراها وضواحيها وبواديها ونخص بالذكر المناطق والقرى النائية مثل وادي العين وبلدة الهجر ومقنيات وغيرها ، كما أننا ننقل إلى معاليكم حاجة بلدة السليف إلى جسر يربط القرى بالضفة الأخرى من الطريق الرئيسي حيث الحاجة داعية إليه خصوصاً أثناء نزول الوادي وأخيراً نحن نتمنى أنا وأبناء الولاية أن تتحقق تلك المطالب ، وفقكم الله تعالى .

وأجاب معاليه :

– أولاً فيما يخص الرسوم : طبعاً نحن لو اعتمدنا الرسوم ٢٥٪ لكل

ولاية كانت ستستفيد الولايات الكبيرة فقط من هذه الرسوم ، نحن جمعنا الرسوم وجعلناها مركزية حتى تستفيد جميع الولايات منها ، لأن رسوم البلدية ترجع للبلدية ولا تعود إلى المالية، وهذه هي الحكمة من المركزية وعندما تقارن بين نزوى ووادي المعاول مثلاً ، أو البريمي ومحوت ،كم سيكون دخل البريمي وكم يكون دخل محوت ولن تكون هناك فائدة حيث لن تستفيد الولايات الصغيرة من هذه الرسوم ولكن من جانب تخطيطي للموارد المالية أخذنا بفكرة المركزية ونقسم إيرادات الرسوم على جميع الولايات .

أما فيما يخص بإقامة السدود ، فللوزارة خطة متكاملة وهي الخطة الخمسية السادسة وأنا وزعت عليكم خطط الحكومة في إقامة سدود في الولايات أو الأماكن التي تراها مهمة أو ذات أولوية قصوى في الوقت الحاضر.

أما عن مركزية ترخيص حفر الآبار وتعميقها ، فأرى أنها لابد أن تكون مركزية في الوقت الحالي ، لأن الوضع الآن وضع حرج ، فلابد أن تكون في الوقت الحاضر مركزية ، أما في المستقبل عندما تتسهل الأمور فسوف تعود التراخيص كما كانت ، والمديريات لديها صلاحيات كثيرة ولا نتبع المركزية ، ولكن نعمل في هذا الأمر بالتدريج ، ومبدأ عدم المركزية لا بد أن نخطو فيه بشكل مدروس سينعكس سلباً على المواطن ولا يؤدي إلى خدمته ، أما بالنسبة لإنشاء سجل للافلاج فهذا مقترح طيب وإن شاء الله سندرسه أما النفايات فليست هاجساً في عمان فقط ، ولكنه هاجس دولي ، وحتى الدول المتطورة الآن تعان من هذا الجانب والاستثمار في هذا الجانب يتطلب مبالغ هائلة ووقتاً كبيراً ودراسات ونحن نأمل أن تكون الخطة الخمسية القادمة مخصصة للصرف الصحي والمرادم ، ونحن الآن نعمل على استراتيجيتين متكاملتين.

استراتيجية الصرف الصحي واستراتيجية التخلص من النفايات أما شبكات الصرف الصحي فقد اعتمدت الحكومة ٣٠ مليون لشبكات الصرف وجار توسعة بعض المحطات وربط بعض المحطات القائمة بشبكات .

أما بالنسبة لجسر السليف ، فقد حدثتني عنه وإن شاء الله مثلما وعدتك سنعمل المستحيل وسنخاطب الجهات المعنية أولاً ، ومتى توفرت الإمكانات سننظر فيه .

ثم توجه سعادة سعيد بن سعود الغفيلي بالأسئلة التالية : نظراً للجفاف الشديد وشح المياه الذي أدى إلى توقف جريان مياه الأفلاج في ولاية المضيبي وموت الكثير من المزروعات خاصة التي لم تحظ بمشروع صيانة الأفلاج هذا العام في نيابة سناو سمد الشأن نأمل من وزارتكم الموقرة حفر آبار مساعدة لتلك القرى التي تعانين مشكلة شح المياه مما يحد من معاناة هذه القرى.

ثانياً : نطالب الحكومة بإعادة النظر في تخفيض الرسوم على المحلات التجارية في القرى والمناطق النائية من أجل تشجيع الاستثمار في تلك المناطق مراعاة لظروفها لعدم اكتمال الخدمات كما نطالب استثناء وغض النظر عن المناطق النائية لمن يريد أن يبني مأوى لأولاده بدلاً من منزله القائم من المواد غير الثابتة ، واستخدام استمارة رقم ١٩ كما هو معمول به سابقاً حيث أن أهالي هذه المناطق ليس لديهم ثبوتيات غير شهادة الشيخ والشهود المعتمدين عند والي المنطقة .

ولا يخفى على معاليكم أن ظروف أبناء البادية في ولاية المضيبي لا تختلف عن ظروف أبناء المنطقة الوسطى ، وانتهاجا لمسار سعيكم الحثيث في توزيع مظلة التنمية والتطوير على مناطق السلطنة نود أن نتقدم إلى الحكومة بطلب تطوير المناطق النائية من خلال إنشاء مجمعات سكنية من

عشرين مسكناً في كل من دوح ونكح والجزع وأم القشر والشريخة وسيح القين وبرض والهيال وجفر عبدون والكبارة والأبيض ، أن الهدف الأول من توفير هذه المجمعات هو تطوير البنية التحتية لهذه المناطق ، والذي لا يمكن أن يأتي إلا من خلال تمركز الأهالي في حيز يمكن توصيل الخدمات الأساسية إليه ، أما الهدف الثاني هو تطوير هذه المجمعات كمؤسسات مجتمعة تقوم بدورها في الحفاظ على منجزات النهضة المباركة .

وأود أن أشكر معاليكم على مشروع الطرق الداخلية في نيابة سناو وسمد لشأن ، ولكن لا تزال هذه القرى تحتاج إلى حوالي ٥٠ كم من الطرق الداخلية مرصوفة ومسفلتة ، ونلتمس من معاليكم النظر في ذلك .

وأجاب معالي وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد البيئة بقوله:

– بالنسبة للآبار المساندة أعطني قائمة بالآبار وسندرس إذا كان فيه إمكانية سنقوم بعمل اللازم – إن شاء الله – وبالنسبة لتخفيض الرسوم ذكرنا سابقاً إننا درسنا هذه الرسوم ، وإذا كانت لديكم مقترحات حول الرسوم وتشعرون أن فيها مغالاة ارفعوا إلينا مقترحاتكم وسندرس الموضوع.

أما الاستثناء من الإجراءات فهذه مشكلة ، ربما ليست هي مشكلة في الوقت الحالي ولكنها كذلك على المدى البعيد إذا خططنا ولاية في المستقبل وتكون هذه الولاية كلها مباني عشوائية ستكلف الحكومة تعويضات وستجد صعوبة في الخدمات وفي الطرق نحن نؤكد على هذه الإجراءات لأننا وضعناها لهدف ، وليست زيادة في التعنت والتشدد على الناس ، حتى تخطط الدولة لمنطقة معينة تجد سهولة في إيصال الخدمات ، وإذا فرطنا في الموضوع فلن يكون هناك توازن في الموضوع ومن ثم مجال التفكير أما أن نعوض للمواطنين وأما تظل المنطقة بلا خدمات ، وهذه الفكرة التي نعمل وفقاً لها .

ولكن توجد الاستمارة ١٩ ، والآن توجد لجنة بوزارة الإسكان أعتقد قريباً ستنتهي من هذا الموضوع لأننا نحن لا نعطي أراض ، نحن نراقب البناء فقط ، ولكن الآن فيه لجنة وفيه تفهم من معالي وزير الاسكان والكهرباء والمياه ، وفيه تعاون مستمر وهو جاد في هذا الموضوع وهو يتابع فيه شخصياً .

بالنسبة لبناء منازل سكنية طبعاً الوزارة لا تبني مساكن ، ولكننا بالتعاون مع وزارة الإسكان نعيد بناء بعض المباني التي تشوه المنظر العام وبعض الحالات الطارئة لذوي الضمان الاجتماعي ، ولكن – إن شاء الله– عندما تحضر القائمة المطلوبة سأعرض الموضوع على وزير الاسكان ليرى إذا كان لديهم إمكانيات لتسوية هذا الموضوع ، أما بالنسبة للطرق فيوجد مبلغ لولاية المضيبي ولكنة لن يكمل الخمسين كيلو متر ولكن – إن شاء الله – سيكمل نصف المسافة المطلوبة .

وسأل سعادة محمود بن مهنا الخروصي معاليه هذه الأسئلة :

جاء في بيان معاليكم عن المشكلة القائمة في المرادم التي تستخدم فيها طريقة الحرق مما يؤدي إلى تلوث الهواء بسبب الدخان وأشرتم معاليكم إلى أن الوزارة قامت بدراسة هذه المواقع وتجميع بعضها في أماكن تم تحديدها وفق معايير صحية غير أن هذا الأمر لم يلق التجاوب من قبل الأهالي. وأعتقد أن السبب يرجع إلى عدم اختيار الأماكن المناسبة البعيدة عن الأحياء السكنية وأود أن أؤكد لمعاليكم أن هذا الأمر من مسؤولية وزارتكم التي يجب أن تعمل بسرعة وجد لتحد من تفاقم المشكلة والاستزداد تعقيداً ، هذا في قطاع البلديات .

أما في قطاع المياه ، فقد اطلعنا على الخطة لإنشاء سدود وادي بني خروص ووادي مستل ووجدنا أن إنشاء سد وادي بني خروص وموقعه الحالي لا يخدم الوادي ومركز الولاية والقرى التابعة لولاية العوابي فقد تم

اختيار موقع السد ليكون عند ملتقى ثلاثة أودية تابعة لثلاثة ولايات وادي بني خروص ووادي مستل ووادي الأبيض ، وهذا الموقع خارج حدود الولاية وخلاصة القول أن ولاية العوابي غير مستفيدة من هذا السد وقد تكررت الطلبات ليكون هذا السد في قلب الولاية وقد جاءنا الرد بإنشاء السد ، ولكننا فوجئنا بإنشاء خارج حدود الولاية وهي لا تستفيد منه طلاقا.

وقال معالي الدكتور خميس العلوي : أولاً بالنسبة للمرادم كان هناك اصرار من بعض الولايات بعدم الرغبة في تجميع هذه المرادم ، وكانت الوزارة جادة في هذا الموضوع ، ونحن نعترف أن هذا المحارق تسبب قلقاً لكثير من الولايات ، ونحن الآن في الوزارة لدينا خطة لإيجاد حل عاجل لهذه المحارق ونعمل مع وزارتي الاقتصاد الوطني والمالية وحصلنا على مبلغ ،والوزارة الآن تقوم بشراء معدات – وإن شاء الله – لا توجد مشكلة بدون حل .

أما بالنسبة لسد وادي بني خروص دعني أعود للجماعة ونبحث عن حل لهذه المشكلة ، وذلك حسب الإمكانيات المالية الموجودة ، ويمكنك زيارتنا في الولاية وسنشرح لك الموضوع ، وإذا كانت لديك بعض الأفكار الفنية فيما يتعلق بهذا السد نحن على أتم الاستعداد والاستفادة منها.

وتحدث سعادة سالم بن حمد الكمياني على الموضوعات الآتية وقال أحب أن أؤكد على موضوعين سبق طرحهما وهما موضوع النفايات والصرف الصحي ونتمنى ان تحظى هذه المشاريع في الخطة القادمة بنصيب وافر من الدعم وتوفير الامكانيات اللازمة.

أود أن أثير مشروع الصرف الصحي لولاية نزوى التي سينفذ في٢٠٠٤ وأتمنى أن ينفذ في الوقت المحدد ، ، ولنا مطلب أخير وهو موضوع الاختناقات المرورية في الشارع الرئيسي بولاية نزوى ، ويبدأ

عند مدخل الولاية وحتى نهايتها وهو ليس شارع داخلي فقط ، وإنما هو شارع رئيسي يخدم جميع مناطق السلطنة القادم من وإلى الولاية ونأمل في إيجاد حلول سواء كان بازدواجية الطريق أو بإيجاد طرق بديلة موازية للشارع الرئيسي ، واقترح أن يتم تشكيل فريق عمل ميداني ونحن على استعداد أن نكون مع هذا الفريق لنتواصل ونوجد حلول المشكلة .

وقال معالي وزير البلديات : أولاً الطريق سيتم – إن شاء الله – وسوف نتحدث معكم في هذا الموضوع ، لقد تحدثت عن نوعية العمل البلدي وأنا هنا أريد أن أشكر معالي وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس مجلس المالية وموارد الطاقة على دعمها اللامحدود ، وقالت سعادة لجينة بنت محسن درويش : أود أن أطرح أسئلتي باختصار : أولاً في مجال الرسوم تعلمون أن المشاريع الصغيرة في المناطق ظلت تعاني من ظروف تسويقية صعبة بسبب الركود الاقتصادي الذي أدى إلى إغلاق بعضها ويهدد بإغلاق المزيد منها ، وتعلمون أن المشاريع المستقبلية التي ستقام تحت ظل مشروع سند ستحتاج إلى الدعم والتشجيع من جميع الجهات المختصة ومن ضمنها وزارتكم مثل تخفيض الرسوم وتبسيط الإجراءات وغيرها من وسائل الدعم ، فهل لوزارتكم خطط في هذا الشأن. ثانياً في مجال استخدام الموارد المائية : هل أجرت وزارتكم بالتنسيق مع وزارة الزراعة والثروة السمكية أي دراسات لتقييم الجدوى الاقتصادية لاستخدام المورد النادر في المجالات الزراعية أو في بعضها على الأقل ، وهل تبرر تدني القيمة الاقتصادية لمنتجاتنا الزراعية ، إهدار الموارد المائية النادرة ، هل أجريت دراسة مقارنة لجلب منتجات زراعية من الخارج بتكليف أرخص وتوفير الموارد المائية لاحتياجات أجدى وأنفع.

ثالثاً : في مجال تبسيط الإجراءات : ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لمعالجة مشكلة تعدد المستندات والخطوات المطلوبة للحصول على

التصريح البيئي للمنشآت الصناعية باعتبار ذلك أحد التعقيدات الإجرائية المعوقة للاستثمار ، في الوقت الذي تعمل فيه الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لدفع مسيرة تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

وقال معالي الدكتور خميس العلوي : في مجال الرسوم ذكرت نحن دراسنا هذه الرسوم ولكن الآن هناك مقترح حول هذه الرسوم نحن مستعدون أن نعيد النظر فيها.

أما فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية هناك تنسيق مستمر مع وزارة الزراعة كل المعلومات على الموارد المائية الموجودة في السلطنة وأعتقد أن دراسة جدوى استيراد بعض المنتجات الزراعية من الخارج تقع ضمن اختصاص وزارة الزراعة والثروة السمكية.

أما عن تبسيط الإجراءات فقد حاولنا في السنوات الماضية أن :

تتخلص من ٦٠٪ من الأوراق وما زالت الوزارة قائمة على إعادة النظر في هذه الاستمارات ، وهناك فريق عمل مشكل لدراسة الاجراءات المتخذة في جانب المياه ونأمل – إن شاء الله – أن ننتهي بالتعاون مع الوزارات المعنية.

وقال سعادة بطي بن محمد النيادي : هناك بعض النقاط التي أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار أولا داور السوق بولاية البريمي يكون مزدحماً بصورة كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى اختناقات مرورية كبيرة ، أن هذا الدور يربط الولاية بمدينة العين في دولة الامارات العربية المتحدة ويعتبر واجهة رئيسية للولاية ، نرجو إقامة جسر أو نفق لتخفيف الازدحام.

ثانياً : بالنسبة للطرق الداخلية نطمح في زيادة مسافة هذه الطرق التي تم التوقيع عليها في اتفاقية لوزارتكم وذلك بسبب التوسع العمراني في الولاية وعدد السكان.

ثالثاً : الافلاج نطلب من معاليكم أن يتم حفر عدد أكبر من الآبار لتغذية الافلاج بولاية البريمي .

رابعاً : تصاريح الآبار نرجوا من معاليكم إعادة النظر في تبسيط الإجراءات الخاصة بطلب حفر الآبار وأن يعود الأمر على ما كان عليه سابقاً خامساً : بالنسبة لسيارات كنس الشوارع فإنه لا يوجد بالولاية إلا سيارتان لكنس شوارعها وهي من النوع القديم الذي يعمل بالمساحات وتتطاير الأغبرة ، نحن نتمنى تزويد الولاية بمعدات كنس جديدة ذات خزانات لحفظ الأتربة .

سادساً : كباسات النظافة ، نتمنى توفير سيارات مزودة بنظام المعالجة الذاتية لصناديق القمامة بدلاً من النظام الحالي .

سابعاً : بالنسبة لشبكة الصرف الصحي نتمنى أن تحظى الولاية بأولوية في إنشاء شبكة للصرف الصحي مع وحدات معالجة للمياه حتى يمكن استخدامها للسقي الزراعي ، ونتمنى من معاليكم اصدار أوامر بإنشاء حديقة عامة للولاية ، كما أطالب بدعم وزارتكم لمشاريع شهر البلديات كما كان السابق ، وكذلك اطالب بإنشاء وحدات سكنية بالولاية، وأجاب معالي الدكتور خميس العلوي وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه : بالنسبة للطرق الداخلية نحن وقعنا عدة اتفاقيات والتنمية مستمرة ونسأل الله أن تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في المستقبل بالنسبة للآبار المساندة للافلاج نحن أمرنا ببئرين في الوقت الحاضر ، وسنراقب الوضع إذا رأينا هناك حاجة للآبار سننظر في الموضوع بالنسبة لتصاريح الآبار سننظر في الموضوع بحيث لا يكون اصدارها مركزياً في الوزارة وإنما عبر المديريات في المناطق . أما عن سيارات كنس الشوارع الوزارة لديها خطة لتجديد السيارات أما شبكة الصرف الصحي فلديكم خطط الخطة الخمسية القادمة وحسب الأولويات سنقوم بتنفيذها ، وهي

مرحلة أولى وسنواصل العمل في الخطط القادمة . أما بالنسبة لدعم شهر البلديات فكل عام بظروفه إذا ما توافرت إمكانيات أكبر سوف نوفر المبالغ .
وطرح سعادة عامر بن أحمد قطن التساؤلات التالية حول إمكانية زيارة معالي وزير البلديات الإقليمية للمنطقة المتضررة من الاعصار في محافظة ظفار وحول إمكانية إنشاء سد غير السد الوحيد الموجود في صحنوت الذي كاد أن يغرق مدينة السعادة عقب الاعصار بعد امتلائه . ونسأل عن محرقة بلدية ظفار وقال أنها تغطي المناطق المجاورة بأبخرتها وموادها البلاستيكية السامة ومخلفات المستشفيات وغم شكاوي الأهالي منذ زمن طويل لا تزال هذه المحرقة تعمل مسببة كل الأضرار السابقة ، وقال سعادته : هل لمعاليكم أن تفيدونا عن مدى التعاون في مجال السياحة البيئية مع الجهات المعنية،وأجاب معالي الوزير : فيما يخص العيون المتضررة أنا زرت صلالة الأسبوع الماضي لمدة ثلاثة أيام واطلعت على الوضع هناك وقامت الوزارة بالتوقيع على اتفاقيات لإعادة وصيانة تسع عيون وثلاثة أخوار : تسويرها وصيانتها وكذلك هناك فريق سيشكل من الوزارة لزيارة بعض العيون ووضع جدول زمني لصيانتها حسب الإمكانيات الموجودة ، أما عن محرقة ظفار هناك تقارير رفعت يمكنك الإطلاع عليها إذا أردت وهي حول المحرقة وأضرارها ، وكما تعلمون قطاع البيئة هي جهاز رقابي بحث وهذا غرف دولي يرى الضرر ويراقبه ويوجه جهاز صاحب الضرر بتعديله، وهناك تحرك حول هذا الموضوع لإيجاد بدائل لهذه المحرقة ، فيما يتعلق بالسياحة البيئية فهناك تنسيق مستمر مع وزارة التجارة والصناعة وقطاع السياحة في كل ما يتعلق بالمناطق السياحية ورفعنا التقارير عن كل المناطق السياحية في السلطنة، تقرير متكامل بالصور لمناطق يمكن الاستفادة منها للسياحة والتنسيق مستمر بيننا وبين الوزارة ، وسأل سعادة الشيخ فهد بن ماجد المعمري معالي الدكتور السؤال التالي فقال : فيما يتعلق بمشكلة تآكل الشواطيء هل لدى

وزارتكم الموقرة حلول سريعة لهذه المشكلة في منطقة الباطنة ريثما يتم الانتهاء من الدراسات التي أشرتم إليها .

ما بالنسبة لسدود التغذية الجوفية يلاحظ وجود عدد قليل منها في منطقة شمال الباطنة بالرغم من مساحتها الشاسعة وكثير من مياهها تذهب إلى البحر دون الاستفادة منها فهل لوزارتكم خطة محددة لإنشاء المزيد من السدود ؟ وقال معاليه :بالنسبة لمشكلة تآكل الشواطيء إذا لم تتم المعالجة بطريقة علمية فنية فسينعكس الوضع إلى الأسوأ أنا لا أرى أنه من الأفضل الانتظار حتى تتم الدراسة الفنية الاستشارية ، وإن شاء الله ستنتهي قريباً إذ هناك مدة معينة للشركة حتى تنتهي منها وهي تشمل كل خط الباطنة وبعض مناطق الشرقية وغيرها .

بالنسبة لسدود التغذية الجوفية هذا العام هناك سدود جديدة وهناك إمكانيات متاحة ونحن نتحرك في ضوئها – إن شاء الله – كل عام وكل خطة بمشاريعها .

ثانياً : دول الجوار

الجمهورية اليمنية

مقابلة صحافية مع فخامة الرئيس / علي عبد الله صالــح ، رئيس الجمهورية اليمنية ، حول عدد من القضايا المهمة *

س: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كانت اليمن معترضة اعتراضاً تاماً على الإرهاب.. ما تقويمكم لما يجري في الفترة المقبلة في ظل ما يقال عن أن هناك دولاً أخرى مرشحة لضربة بعد أفغانستان ، هل هذا يشكل خطراً على الأمة العربية في رأيك؟

ج: نحن أدنّا حادث الـ ١١ من سبتمبر في نيويورك وواشنطن، ووصفناه بأنه حادث إرهابي مروع ، وهو لم يكن في حسباننا ولا في حسبان الولايات المتحدة الأمريكية ، أو أي شخص في العالم، وقد ألحق هذا الحادث ضرراً كبيراً بالاقتصاد الدولي ، وترتبت عليه آثار كثيرة سواء فيما أحدثه من تصدع ملحوظ في العلاقات العربية – الإسلامية مع أمريكا والغرب أو ما أوجده من قلق في أوساط الجاليات العربية والإسلامية في أمريكا والغرب. ففي ظل التعبئة الإعلامية الخاطئة للرأي العام في الولايات المتحدة والغرب عبئ الرأي العام ضد أبناء الجاليات العربية والإسلامية هناك.

وقد حاولت أجهزة الإعلام الصهيونية بشكل خاص استغلال الحادث من خلال إثارة مشاعر العداء ضد كل من ينتمي إلى الجالية العربية والإسلامية ، وزرع الشكوك والمخاوف في صفوف أبناء تلك المجتمعات ، وقد أحدث ذلك ضجيجاً وشكوكاً وعدم اطمئنان بين الغرب وأمريكا من جهة ، وبين الدول

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ١١/١/٢٠٠٢م ، العدد ٨٢٧٢ .

العربية والإسلامية من جهة ثانية ، وأوجد شكوكاً أثرت على مصالح الجميع وبخصوص المستقبل لا نستطيع أن نستقرئ المستقبل بكل أبعاده وما نراه اليوم هو وجود إجماع دولي للتوجه نحو مكافحة الإرهاب واستئصاله ،لأن الإرهاب خطر على الجميع.

س: ما طبيعة المواجهة مع الإرهاب في نظركم ؟

ج: طبيعة المواجهة مع الإرهاب هي السعي من أجل استئصاله . ولابد أن تستخدم وسائل عدة ، فالحملات العسكرية وحدها ليست السبيل الأمثل لمكافحة هذه الآفة الخطيرة ، ولكن هناك وسائل أخرى يمكن أن يتم اللجوء إليها مثل العمل الاستخباري ، والعمل الأمني ، والعمل الإعلامي ، والثقافي ، وبما يتيح إجراء غسيل مخ لأولئك المتطرفين وربما تكون التوعية هي الأجدى في هذا المجال.

ولقد رأيتم مثلاً ماذا حصل في بلدان إسلامية نتيجة مواجهة هذا التطرف والغلو بأساليب عسكرية أو عنف مماثلة لأنه بدون التوجه لمعالجة الأسباب التي ولدتها ظاهرة العنف فلن تستطيع المجتمعات القضاء النهائي والتام على هذه الظاهرة ، واجتثاثها من جذورها ، إلا بإزالة تلك المناخات المشجعة على الإرهاب.

س: نسمع في الفترة الأخيرة كلاماً عن صدام الحضارات . وهذا الكلام يترجمه البعض عندنا بأنه هجمة على الإسلام والمسلمين وخلافاً لما يقال عن صدام الحضارات .. فإن كثيرين يركزون – الآن – على الحوار كيف نواجه كأمة عربية مثل هذه الادعاءات؟

ج: في تصوري أنه ينبغي أن يتوجه العالم اليوم إلى العمل على إيجاد حوار بين الحضارات وليس صدام الحضارات ، فصدام الحضارات ينبغي ألا يكون موجوداً ، لأنه سيؤثر تأثيراً سلبياً على مصالح كل

الأطراف ، بل علينا أن نشجع على حوار الحضارات وعلى التسامح والتعايش السلمي بين الجميع . فلا ينبغي لأحد أن يقبل مثل هذا الأمر لا العرب ولا المسلمون ، ولا الغرب ولا أمريكا لأن هذا سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على الأجيال المقبلة وعلى التعايش فيما بينها بسلام.

صحيح أن هناك أحداثاً قد حدثت وعنفاً قد حصل ، وحدث أيضاً بعض التصدع في العلاقات لكن ينبغي ألا نروج لصدام الحضارة العربية الإسلامية مع الغرب أو العالم الآخر.

س: أرسل اليمن بعثة أمنية إلى باكستان للمشاركة في التحقيقات مع من ألقي القبض عليهم من اليمنيين المنتمين إلى تنظيم القاعدة . ما موقفكم من هؤلاء وكيف ترون ذلك في التعاون ؟

ج: لقد طلبنا من الحكومة الباكستانية استقبال بعثة أمنية يمنية للتحقيق مع العناصر الموجودة في أفغانستان ، وهي العناصر التي تم القبض عليها من قبل قوات التحالف الشمالي في أفغانستان، أو القوات الأمريكية ، سواء تلك التي تنتمي إلى هذا التنظيم أو غيره ، وحصلنا على موافقة مبدئية بإرسال المحققين على أساس أن تكون التحقيقات معهم مشتركة، أمريكية ، يمنية ، باكستانية ، وتجري في باكستان ، ولكن الداخلية الباكستانية اعتذرت بعد يومين من الموافقة وأبلغونا بأن الأمريكيين قد نقلوا اليمنيين والعرب الآخرين إلى مدينة قندهار الأفغانية للتحقيق معهم هناك على انفراد وبواسطة الأمريكيين ، ونحن كنا نريد أن يتم التحقيق معهم وتسلم اليمنيين وإعادتهم إلى اليمن لاتخاذ الإجراءات القانونية نحوهم.

فبعضهم قد يكون من المغرر بهم ، وغير منتمين أساساً لتنظيم القاعدة ومن ثم فإن الحكومة تستطيع أن تستوعبهم وتعالج أوضاعهم خاصة أن فيهم من غرر بهم وليسوا من العناصر المنتمية للقاعدة أو من العناصر

التي تمارس الإرهاب ، مع العلم أن كثيرًا من هؤلاء اليمنيين هم من المغتربين الذين سافروا إلى أفغانستان من دول الخليج ، وليس لدينا معلومات كافية عنهم وكان الغرض أن نحقق معهم لمعرفة دوافعهم.

س: اتخذ اليمن إجراءات حول التعليم الديني ، ما حصيلة أو ما نتائج هذه العملية ؟

ج:كانت عندنا معاهده علمية متخصصة في التعليم الديني ، إلى جانب التعليم العام في إطار مناهج وزارة التربية والتعليم ، وكلها تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم ، ولكن كان هناك فرق في المواد في المنهج خاصة في المعاهد العلمية والقانون ، مؤكداً أن التعليم الأساسي إلزامي لكل التلاميذ ، وبعدها يتم التخصص بحيث يتجه إلى المعاهد العلمية للتخصص سواء في مجال العلوم الشرعية والقضائية والخطابة والإرشاد والفتوى أو في مجال اللغة والتفسير والكتاب والسنة. وكان الالتحاق بالمعاهد العلمية – في السابق– يتم من المرحلة الابتدائية إلى نهاية الثانوية ، ولهذا كان الغرض من توحيد القانون أن يكون التعليم موحداً لكل أبناء الوطن في مرحلة التعليم الأساسي ، وبحيث يدرس الجميع اللغة العربية والقرآن والفيزياء والتاريخ وغيرها من المواد في إطار التعليم الأساسي الواحد، وبعدها يأتي التخصص والغرض هو توحيد التعليم تطبيقاً للقانون .

س: نُسب إليكم أنكم قلتم إن الحملة العسكرية في بعض المناطق القبلية أنها تؤوي عناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة ، وأنها جنبت اليمن ضربة عسكرية أمريكية ، ما حقيقة هذا القول؟

ج: كانت لدينا عناصر محدودة ، اثنان أو ثلاثة ليس أكثر ، وردت أسماؤهم ويشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة وكان هدف الحملة العسكرية هو إلقاء القبض عليهم والتحقيق معهم حول مدى صحة هذا

الاتهام.ولكن هؤلاء كانوا يحتمون ببعض القبائل وتعصب بعضهم إلى جانبهم ، وحصل صدام بين قوات الأمن والجيش مع بعض القبائل ولم يكن هؤلاء منتمين إلى تنظيم القاعدة ولم يكن هناك وجود لتنظيم القاعدة ولكن مجرد أفراد احتموا بالقبائل وحدث ما حدث !.

س: هل أنت قلت فعلاً إن ذلك جنب اليمن ضربة أمريكية؟

ج : للأسف هناك بعض أجهزة مخابرات عربية وأجنبية قدمت معلومات مغلوطة بأن اليمن يؤوي بعض التنظيمات الأصولية وأن المعاهد العلمية أو التعليم ذا الطابع الديني يخرج العناصر المتطرفة. وكانت تلك المعلومات خاطئة لدى المخابرات الأمريكية وأنا قلت ولولا الخطوات التي اتخذناها في مجال توحيد التعليم ، وقبل أن تجري أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وأيضاً ذهابنا إلى أمريكا وإيضاح الحقيقة لدى المسؤولين الأمريكيين كان يمكن أن تعرض اليمن إلى مخاطر ومضايقات نتيجة لتلك المعلومات الخاطئة، التي كانت توحي بها تلك الأجهزة للمخابرات الأمريكية. وليست المخاطر كما تروج بعض وسائل الإعلام بأن ضربة عسكرية ستوجه لليمن ، فهذا أمر غير صحيح، ولم يكن وارداً على الإطلاق ، وأكده لنا المسؤولون الأمريكيون ، فاليمن شريك في مكافحة الإرهاب وضحية للإرهاب وليس هدفاً.

س: ما حقيقة المطالب الأمريكية من اليمن ؟

ج :لا توجد أي مطالب أمريكية ، ولكن كان هناك طلب إلقاء القبض على اثنين أو ثلاثة متهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة ، وكان الأمريكان يخشون قيامهم بأي عمل إرهابي ضد المصالح الأمريكية.

س: إلى أين وصل التعاون الأمني بين اليمن والولايات المتحدة؟

ج :وصل إلى مرحلة جيدة .. فالتعاون القائم حالياً جيد ويأتي في إطار

الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

س: ما حقيقة المطالب الأمنية التي طلبتها واشنطن ولم يوافق عليها اليمن؟

ج: لم تطلب أمريكا شيئاً، ولم يوافق اليمن على شيء مما تروج له بعض وسائل الإعلام، كل ما في الأمر أن أمريكا طلبت التعاون لمكافحة الإرهاب واستئصال الإرهاب والتعاون على مكافحته وبشكل مستمر ونحن متفقون على هذا.

س: ماذا عما يقال بتوسيع نطاق الحرب بعد أفغانستان، البعض رشح العراق .. والبعض رشح السودان، والبعض رشح الصومال ؟

ج: رد الرئيس اليمني مقاطعاً: واليمن أليس كذلك؟

س: واليمن أيضاً.

ج: للأسف أن بعض وسائل الإعلام المصرية روجت لهذا أيضاً.

س: لا لا .

ج: للأسف أن بعض وسائل الإعلام المصرية روجت للضربات. اليمن والعراق والسودان وانساقت مع بعض وسائل الإعلام العالمية.. ليس المصرية ـ بل العالمية.

أختصر لك الإجابة، وأقول إننا في اليمن نرفض توسيع نطاق الحرب خارج أفغانستان.. فهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، وقد أكدناه مراراً أثناء زيارتنا للولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك لن يخدم الأمن والاستقرار والسلام، ويضر بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وينبغي أن يكون هناك تعاون بين الأقطار العربية والإسلامية والأجنبية مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة الإرهاب لأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا

دين ولا وطن لها، تنال بشرورها الجميع ويتضرر منها الجميع دون استثناء.

س:التحديات الاقتصادية ما بعد ١١ سبتمبر كيف تواجهونها؟

ج : نحن في اليمن تضررنا من أحداث ١١ سبتمبر، وكذا ما جرى في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، على أثر حادث المدمرة الأمريكية (يو. أس.أس.كول) في ميناء عدن، وقد ألحقت تلك الأحداث أضراراً كبيرة باقتصادنا الوطني سواء في القطاع السياحي الذي توقف نشاطه أو في مجال الاستثمارات وغيرها.ونحن نتطلع بعد انتهاء هذه الحملة العسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية لمكافحة الإرهاب لأن يتعافى الوضع الاقتصادي لا في بلادنا فحسب ولكن في البلدان العربية كلها خاصة بلدان عربية كبيرة شقيقة وفي مقدمتها مصر تأثرت تأثراً كبيراً بتلك الأحداث سواء في مجال السياحة أو التحويلات والاستثمارات أو في الدخل من قناة السويس.

فالتأثير الاقتصادي في الوطن العربي والعالم كبير لحادث الـ ١١ من سبتمبر وتداعياته.

س: لكن كيف تواجهون الفترة المقبلة .. هل بخطة اقتصادية انكماشية أم .. سياسية؟

ج: نحن اتخذنا بعض الإجراءات مثل التحكم في النفقات وترشيدها وإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل تعويم العملة والحد من التضخم النقدي وهذه الإجراءات كان لها أثرها الإيجابي على اقتصادنا الوطني، وقد بحثنا مع البنك الدولي ومع صندوق النقد والدول المانحة الحصول على قروض ومساعدات لبلادنا لمواجهة الآثار المترتبة على ذلك من أجل نجاح برامج التنمية ومكافحة الفقر في اليمن، ونتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية ومثمرة في المستقبل القريب إن شاء الله.

س: القضية الفلسطينية .. اليوم ..الشعب الفلسطيني كله محاصر؟

ج : :نحن أولاً نرفض أن يقال عن الشعب الفلسطيني أو تنظيماته السياسية مثل حماس والجهاد حتى حزب الله في لبنان، بأنها منظمات إرهابية أو أن تكون على قائمة المنظمات الإرهابية.

فالنضال من أجل نيل الحرية والاستقلال ، ومقاومة المحتل الأجنبي حق مشروع كفله ميثاق الأمم المتحدة ، وكل الشرائع والأعراف الإنسانية والدولية ونحن ندين الحملة الموجهة ضد العرب والمسلمين وإلصاق تهمة الإرهاب بهم مثلما ندين الإرهاب الصهيوني لأننا نرى بأنه لا يوجد إرهاب مثل الإرهاب الصهيوني الذي يمارس حالياً ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وربما السبب في وجود متطرفين عرب ومسلمين هو نتيجة العنف والإرهاب الصهيوني. ولو عولجت القضية الفلسطينية من جذورها وتحقق السلام العادل من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتزمت إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والمتمثلة في عودة الأراضي العربية وتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في الجولان وجنوب لبنان والتسليم بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ، فإن ذلك سوف يسحب البساط من تحت أقدام من يستغلون الأوضاع المضطربة الراهنة في المنطقة لممارسة التطرف سواء باسم الإسلام أو التمسح بالقضية الفلسطينية، لكن إذا ظل الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين مستمراً فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التطرف والعنف ، وهذا ما ينبغي أن يفهمه الجميع وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية.

س: تقصد إرهاب الحكومة « الإسرائيلية » ؟

ج: أقصد إرهاب الكيان الإسرائيلي كله الشعب والحكومة معاً ضد الشعب الفلسطيني، وليس الحكومة فقط، ونحن ندين إسرائيل كاملة

كدولة باعتبارها أكبر دولة إرهابية في العالم وهي السبب في إيجاد الذريعة والمناخات المشجعة لارتكاب أعمال عنف وتطرف في المنطقة والعالم بما تمارسه من إرهاب دولة ضد الشعب الفلسطيني.

س: كيف ترون أوجه المساعدة في الفترة الحالية من قبل الدول؟

ج: رد الرئيس قائلاً كيف نساعدها؟

س: قمة عربية؟

ج: نحن لدينا قرارات القمم العربية يجب أن نلتزم بها من أجل مساندة القضية الفلسطينية، ولا نذهب بعيداً بل علينا كقمة عربية أن نساعد الفلسطينيين في إطار ما تقرره القمم العربية، وهذا إن تم فهو يعني شيئاً كثيرًا.

س: ما هي أولويات القمة العربية المقبلة في لبنان في ظل هذه الظروف والمخاطر التي تواجهها الأمة العربية؟

ج: الأمانة العامة هي التي تحضر جدول أعمال القمة والموضوعات التي ينبغي مناقشتها من قبل القادة العرب.

س: وفي رأيكم ما الأولويات؟

ج: بالطبع الإرادة السياسية للقمة وللقادة العرب هي التي تقرر الأولويات، ولكن أمين عام الجامعة والأمانة العامة بشكل عام هم الذين يقومون باستطلاع ما يريد كل قطر على حدة هل المطلوب التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة أم أن هناك قرارات جديدة في القمة العربية القادمة يجب تبنيها إذا كان الأمر يسير في اتجاه التأكيد على قرارات القمم العربية السابقة فليس ثمة شيء جديد .. لكن إذا كان هناك مثلاً مشروع لقرارات جديدة تواكب المستجدات والمتغيرات الراهنة فستكون قمة فعالة وسيحترمها الآخرون.. نحن مثلاً ما اتخذناه في

القمم العربية السابقة من قرارات شيء جيد ، لكن لا بد أن يكون لدينا موقف جديد مثلاً كأن نطالب بإيقاف العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع إسرائيل في إطار إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني وإيقاف التعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل حتى توقف عدوانها وتنصاع لقرارات الشرعية الدولية وتسلم بالحقوق العربية ، هذا إذا أردنا أن تكون القمة العربية فعالة.

س: ما المحاور الأخرى الأساسية؟

ج: هذا في نظري أهم محور .. أيضاً هناك موضوع إنهاء الحصار على العراق ، والمطالبة بتقديم تعويضات للسودان إزاء حادث ضرب مصنع الأدوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ضرب هذا المصنع بشكل غير عادل وباعتراف الأمريكيين أنفسهم أيضاً البحث في إعادة هيكلة الجامعة وبصورة تحقق الهدف المنشود من وجود الجامعة وضرورة تفعيل دورها.

س: كيف تقومون علاقات اليمن مع دول الخليج؟

ج: العلاقات جيدة وممتازة ، ولا توجد مشكلة في تلك العلاقات سواء كانت بصورة ثنائية أو جماعية وينضم اليمن - الآن - إلى بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي وهي خطوة رحبنا بها في اليمن باعتبارها خطوة على طريق استكمال عضوية اليمن في المجلس مستقبلاً.

س: كيف ترون تفعيل هيكلة الجامعة العربية ؟

ج: نرى تفعيل الجامعة العربية من خلال الإرادة العربية المشتركة للقيادة العربية .. ماذا نريد من الجامعة ؟ إن الأمر بأيدينا كقيادات عربية وليس بيد الأمانة العامة .. وإذا لم توجد إرادة سياسية فستبقى الجامعة العربية مشلولة وتراوح حول نفسها.

س: كيف تقومون العلاقات المصرية ـ اليمنية وقد قلتم إنكم تريدون عودة الدفء للعلاقات المصرية ـ اليمنية ليس في الشتاء فقط ولكن في الشتاء والصيف أيضاً؟

ج: من جانبنا نحن في اليمن نرى أن العلاقات اليمنية – المصرية علاقات تاريخية وأزلية مخضبة ومعمدة بالدماء ومهما حدثت بعض الشوائب فستظل راسخة وقوية ومتينة مهما شابها بعض الغموض أحياناً في بعض الأشياء أو حدث سوء فهم خاصة من البعض الذي يسيء فهم العلاقات . إنها ستظل علاقات تاريخية معمدة بدماء الشهداء وهذا ما نؤكده من جانبنا . تربطنا بمصر علاقات أخوية واقتصادية وثقافية عميقة وعلاقات دافئة. ومن جانبنا نحن حريصون على تلك العلاقات وتطويرها .. وإذا كانت لدينا أي ملاحظات فإننا لن نتردد في بحثها مع أخي الرئيس مبارك بشكل ثنائي وبما يعزز ويطور العلاقات الثنائية ويوسع آفاق التعاون في الحاضر والمستقبل .

س: بم تفسر تأجيل اجتماعات اللجنة العليا بين مصر واليمن؟

ج: لا أعتقد أن هناك سبباً..الأمر يعود ربما إلى بعض الأسباب الفنية أو غيرها .. لا أعلم.

س: أليس هذا دليلاً على أن هناك جفوة ما أو غفوة ما؟

ج: أنا أكدت أن لقاءاتي مع الرئيس مبارك تزيل كل أنواع سوء الفهم ربما يكون سبب سوء الفهم يأتي من قوى تحاول أن تدس في العلاقات بين البلدين.. وهذا قطعاً لا يحدث على المستوى العالي بين القيادتين .. ولكن ربما في المستويات الأدنى وهي التي تؤثر بمعنى أنها لا تفعل الأمور أو تنشطها كما تريد الإرادة السياسية في البلدين.

س: يقال إن القضايا الأمنية هي السبب الرئيسي في الفجوة للعلاقات اليمنية – المصرية ؟

ج: إذا كان الأمر كذلك فهي لا تشكل مشكلة ويمكن بحث هذا الأمر سواء على مستوى اللجنة الوزارية العليا أو بين رئيسي الوزراء أو على مستوى وزيري الداخلية في البلدين وهناك دعوة موجهة لوزير الداخلية المصري لزيارة اليمن وأنا أكدت أنه لو جاء وزير داخلية مصر إلى اليمن وبحث مع زميله وزير الداخلية اليمني لأمكن أن يزال بعض سوء الفهم في المجال الأمني ويتم التنسيق في النواحي الأمنية بشكل جيد وهذا لمصلحة البلدين.

س: علمت بأن هناك رسالة منكم حملها مبعوث يمني إلى الرئيس مبارك ما فحواها؟

ج: هي تأتي في إطار تعزيز العلاقات الثنائية والتشاور حول المستجدات والعمل العربي في الفترة المقبلة.

جمهورية إيران الإسلامية

مقابلة صحافية مع
معالي السيد علي جنتي السفير الإيراني
في الكويت *

س: كيف تصفون العلاقات الكويتية الإيرانية ؟وهل استطاعت إيران أن تثبت للمنطقة ودول الجوار أنه يمكنها أن تسهم في لعب دور استراتيجي في حماية المنطقة ؟

ج: لقد استطاعت العلاقات الكويتية – الإيرانية أن تشهد خلال العقد الأخير وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي نقلة نوعية من العلاقات وحالة من التحسن خصوصاً بعد زيارة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى طهران للمشاركة في اجتماعات مؤتمر منظمة الدول الإسلامية إضافة إلى الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على مختلف المستويات ، ويمكننا القول إنه في هذه الفترة لا يوجد ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين ، بل على العكس فإننا نرى نوعاً من التطور سواء في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، ونحن نتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها وزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح إلى إيران وكذلك زيارة بعض المسؤولين الإيرانيين إلى الكويت ، وإيران لم تتطلع بعد الثورة الإسلامية للقيام بدور الحماية لدول المنطقة، بل كنا دائماً نحاول أن نقيم علاقات طيبة مع دول الجوار وإيران تنهج هذه السياسة خصوصاً بعد مجيء الرئيس خاتمي إلى السلطة.

س: تعاني الكويت من قضية المتسللين الإيرانيين إلى أراضيها لتهريب المخدرات فهل من إجراءات مشتركة مع الحكومة الكويتية للحد من هذه الظواهر.

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠٠١ م ،العدد ١١٨٩٨.

ج: نعم فقد وقعنا قبل فترة اتفاقية أمنية بين البلدين ، وهناك لجنة مشتركة تجتمع كل ستة شهور لبحث القضايا الأمنية المشتركة والتغلب على هذه المشكلة التي نعاني في إيران والكويت منها وهناك تنسيق أيضاً بين إدارة خفر السواحل الكويتية وبعض المراكز الأمنية الإيرانية في شأن تبادل المعلومات ونحن نتطلع إلى تقليص هذه الظاهرة مستقبلاً ، إذ لا يمكننا التغلب نهائياً على هذه المشكلة لأنها ظاهرة عالمية،أما بالنسبة للمتسللين الأفغان الذي يحاولون التسلل بحراً إلى الأراضي الكويتية والذين تتم إعادتهم إلى إيران عند ضبطهم فهي مشكلة يجب أن تتم معالجتها خصوصاً أننا لا نقبل بهؤلاء الأفغان إن كانوا قد وصلوا السواحل الكويتية قادمين من أفغانستان عبر باكستان بحراً ، فنحن نقبل فقط بإعادة الأفغان الذين تسللوا إلى الكويت عبر الأراضي والسواحل الإيرانية فقط ، كما أن كثيرًا من المخدرات التي يحاول المهربون تهريبها إلى الكويت تصل من أفغانستان عبر باكستان بحراً حيث تتم تخبئتها في المنصات المائية إلى حين تحميلها من قبل اللنجات الخشبية الإيرانية إلى الكويت ، ولهذا فإنها لم تقبل عبر الأراضي الإيرانية .

س: أثيرت أخيراً في الكويت قضية السنة والشيعة ، فهل من جهود شخصية من قبلكم أو من قبل السفارة الإيرانية لتهدئة الوضع ؟

ج: لقد استغربنا من التصريحات التي صدرت عن بعض الإخوة من الشيعة أو السنة خصوصاً أننا على علم وإن الشيعة يعيشون إلى جانب السنة في الكويت منذ زمن بعيد بكل هدوء وراحة كما أن الحسينيات تعمل في الكويت بحرية كاملة ، إضافة إلى أن المؤسسات الخيرية التابعة للسنة تتابع أعمالها ونشاطاتها دون أيه مشكلات ، ولهذا فإننا لا نوافق على التصريحات غير المناسبة التي صدرت سواء من الشيعة أو السنة ، وبرأيي أن بعض الصحف تحاول تصعيد الموقف للتسويق ، وقد حاولت شخصياً وقدر استطاعتي أن أذكر بعض الإخوة من الشيعة عدم تصعيد

الموقف لأن هذا التصعيد لن يكون من صالح الكويت ولا من صالح الأمة الإسلامية ، ونحن في إيران من الداعين إلى التلاحم بين جميع الطوائف الإسلامية ، ولذلك فإن هذه التصريحات ستضر الجميع ، وأنا أتصور أن الحكومة ليست بصدد إغلاق الحسينيات أو اللجان والمؤسسات الخيرية ولكن بعض الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ، كانت هناك ضغوط على جميع الدول الإسلامية ومنها الكويت للرقابة على بعض الأموال التي تخرج منها إلى أفغانستان وغيرها من اللجان الخيرية وللحكومة الحق في أن تمارس الرقابة على هذه الأموال إن كان بعضها يذهب إلى الجمعيات الإرهابية .. ولكنني لا أجد جدية من الحكومة بالنسبة لإغلاق اللجان الخيرية والحسينيات ومن ثم فإن هذه النقاشات فاضية جداً وعلينا أن نكون حذرين من تصعيد هذه القضايا ، وعلينا الاحتفاظ بالهدوء خصوصاً أن هناك بعض الجماعات الخارجية التي تحاول إيجاد وخلق نوع من البلبلة عند حدوث أيه أزمة ، ولذلك علينا أن نكون حذرين.

س: إيران لا تشارك في القوة الدولية المكلفة بفرض الحصار على النظام العراقي ، إلا أن طهران اتخذت إجراءات لتشديد فرض عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق خصوصاً في شأن تهريب النفط . فما أسباب هذا التشدد الأخير؟

ج: نحن ملتزمون بقرارات الأمم المتحدة بصورة جدية خصوصاً تلك المتعلقة بالعراق وتهريب النفط العراقي ، وهذا التشدد الإيراني ضد محاولات تهريب النفط ليس بجديد بل كان منذ اليوم الأول لصدور القرارات الدولية ، فنحن حريصون على الحيلولة دون تهريب النفط العراقي خصوصاً عبر المياه الإقليمية الإيرانية ، وقد قمنا بحجز كثير من السفن التي كانت تحاول تهريب النفط العراقي ، وكثير من الدول التي تراقب الوضع ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية يعلمون ذلك ، وهذا

نابع من الالتزام بقرارات الأمم المتحدة.

س: ما موقفكم من الممارسات العراقية تجاه الكويت وتهديد أمنها وحدودها؟

ج: لقد أعلنا مراراً ونددنا بأي اعتداءات عراقية ضد الأراضي الكويتية ودعونا وما زلنا ندعو العراق إلى احترام قرارات مجلس الأمن خصوصاً تلك المتعلقة باحتلاله للأراضي الكويتية.

س: يقال إن الضباط والاستخبارات الإيرانية كانت تقود قوات الشمال الأفغاني؟

ج: إننا ننفي هذا الخبر جملة وتفصيلاً، ونعتقد أنه مجرد افتراء لا أساس له من الصحة، ونرفض أي تدخل في هذا الشأن الأفغاني خصوصاً وأنه لم يتم العثور على أي إيراني خلال هذه الأحداث ولا نعتقد أنه يجب أن يتدخل أحد في الشأن الأفغاني.

تصريحات فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد خاتمي بمناسبة استقباله لرئيس مجلس الأمة الكويتي أثناء زيارته والوفد البرلماني للجمهورية الإسلامية الإيراني*

استقبل رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد خاتمي أمس رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والوفد البرلماني . وأكد الرئيس خاتمي خلال استقباله الوفد على اعتزازه بالتقدم والتطور الذي تشهده الكويت ، كما أعرب عن سعادته بقاء رئيس مجلس الأمة وطب إليه نقل تحياته إلى سمو الأمير والحكومة . من جهته أشاد الخرافي بالعلاقات التاريخية المميزة بين إيران والكويت مشيداً بالدور المهم الذي تعلبه طهران على الصعيدين الإقليمي والدولي ، ونقل الخرافي تحيات سمو الأمير إلى الرئيس خاتمي والقيادة الإيرانية . وحضر اللقاء سفير الكويت لدى طهران مجدي الظفيري ومدير إدارة مكتب رئيس مجلس الأمة سعود الزبن . وقد أشاد الرئيس الخرافي بالسياسة الحكيمة التي ينتهجها الرئيس خاتمي واصفاً إياها بالخط الواقعي الذي أفرز ثقة متبادلة ودعماً للتعاون بين شعوب المنطقة . وأضاف أنه بفضل السياسة الحكيمة للرئيس خاتمي فإن بؤر التوتر قد زالت وحل بدلاً منها التعاون المشترك لما فيه من مصلحة واستقرار المنطقة .

وأشار الخرافي إلى أن سمو الأمير يحرص على العلاقات المتميزة التي تربط بين الكويت وإيران وتعزيزها مضيفاً أن البرلمان يتابع باهتمام بالغ كل الاتفاقات التي أبرمتها السلطة التنفيذية مع إيران ويعمل على تفعيلها وذلك بسبب الروابط الكبيرة التي تجمع بين البلدين الشقيقين . وأمتدح الخرافي

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٤ / ٦ / ٢٠٠٢م ، العدد ١٢٧٦٧ .

عمل الرئيس خاتمي على المستوى الإقليمي ودوره في دعم العلاقات وبناء الثقة بين شعوب المنطقة لما فيه مصلحة شعوبها مشيراً إلى أن هذا الدور يلقى القبول والرضى من جميع الأطراف خصوصاً أنه يحقق السلام والأمن للمنطقة وينعكس إيجاباً على شعوبها . بدوره امتدح الرئيس الإيراني محمد خاتمي الدور الذي تلعبه دولة الكويت واصفاً إياها بالدولة القوية والمتنامية التي يتزايد فيها باستمرار التقدم والاستقرار بأنها تملك إرادة قوية ، مضيفاً أن ما تتمتع به إيران والكويت من علاقات تاريخية ومتميزة يجعل للكويت مكانة خاصة واحتراماً متميزاً لدى جمهورية إيران الإسلامية .

وأضاف خاتمي أن ما يتمتع به الشعب الكويتي من ممارسة للديمقراطية جعل منه يداً واحدة في الدفاع عن بلده مشيراً إلى أن الحكومة الكويتية والشعب الكويتي مكملان لبعضهما في الذود عن استقلال الكويت وحمايتها . وقال أن منطقة الخليج العربي بحاجة ماسة وملحة للأمن إذ يرتبط مصير شعوب المنطقة بعضها ببعض شئنا أم أبينا ، مضيفاً أن المنطقة تؤدي دوراً فاعلاً لدول العالم اقتصادياً وحضارياً. ودعا خاتمي دول المنطقة إلى العمل على إزالة النزعات العدوانية من المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مشيراً إلى أن حكومات المنطقة وشعوبها ارتقت لمرحلة من الوعي لتحقيق الأمن لأبنائها . وأضاف خاتمي أن ما تعرضت له الكويت وإيران من اعتداء من قبل العراق يجعل ما حصل عاملاً مشتركاً لكليهما . ويقربهما من بعض داعياً العراق لتطبيق القرارات الدولية وعدم الاعتداء على الدول المجاورة له . ووصف خاتمي السياسة الإيرانية بأنها سياسة انفراج حتى مع الدول التي كان لها عداوات مع الجمهورية الإسلامية وزاد أن الكويت وإيران لن توجد بينهما مشكلة وأن الحدود البحرية لا تمثل مشكلة أبداً مضيفاً أن هذه القضايا طبيعية . واعتبر الاتفاق الإيراني – الإماراتي الأخير دليلاً واضحاً على الانفتاح ومرحلة جديدة من

التفاهم والحوار مضيفاً أن إيران لم تقف ضد الإمارات وأن بعض حالات سوء التفاهم لم تؤثر في العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما خصوصاً أن الإمارات شريك تجاري كبير ومهم بالنسبة لإيران . وحمل خاتمي الرئيس الخرافي تحياته الحارة للأمير وسمو ولي العهد مضيفاً أن الزيارة التي يقوم بها رئيس مجلس الأمة ستأخذ منحنى كبيراً في زيادة العلاقات بين البلدين . من جهته امتدح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أكبر هاشمي رفسنجاني الدور الذي لعبه صاحب السمو الأمير في العلاقات الخارجية للكويت مستنكراً الدعوات التي تطلقها بعض الدول العربية للحد من الانتفاضة الفلسطينية ، واستغرب أثناء لقائه الرئيس الخرافي إدانة بعض الجهات للعمليات الاستشهادية التي ينفذها أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة مبيناً أن المفاوضات السلمية فشلت طيلة خمسين عاماً في استرداد الحق العربي والإسلامي الذي انتهكته إسرائيل .

ووعد رفسنجاني بالسعي لحل قضية الأسرى والمرتهنين بكل السبل المتاحة لدى إيران مشيراً إلى أنه ألتقى مع أحد قادة الحرس الثوري الإيراني المفرج عنه والذي أكد وجود أسرى كويتيين في سجن هارون الرشيد ببغداد . وحذر رفسنجاني من إيجاد بدلاء لحكام العراق تأتي بهم الولايات المتحدة مؤكداً أن هؤلاء سيكونون لله أشر الله من الموجودين على رأس النظام الحالي مطالباً بتدخل الدول العربي لحل مشكلة النظام في العراق . وقال أن ما تعرضت له الكويت من غزو وتدمير همجي على يد النظام العراقي إنما هو محاولة لإزالة الكويت من خارطة دول العالم موضحاً أن تلك الأيام كانت صعبة وقاسية إذ شاهد العالم بشاعة وقساوة القوات العراقية . وأضاف أن إيران تشاطر الكويت الأحزان في قضية الأسرى والمفقودين خصوصاً وأن النظام العراقي لا يزال يحتفظ بآلاف الإيرانيين كأسرى حرب لديه بالرغم من انتهاء الحرب منذ ١٤ عاماً.

ثالثاً : البعد العربي والإسلامي لدول الخليج

مقابلة صحافية مع
الشيخ جمال الوكيل أمين عام حركة الوفاق الإسلامي
في العراق حول عدد من القضايا الخارجية *

س : منذ متى تم إنشاء حركة الوفاق الإسلامي؟

ج : حركة الوفاق الإسلامي تأسست منذ عام ١٩٨٠م، على أيدي شخصيات وكوادر لها امتداد تاريخي ضد صدام حسين والجهاد المستمر في مكافحة إرهاب صدام، فهي امتداد لسنين طويلة من الجهاد، ولشخصيات مجاهدة، لكن التأسيس الفعلي كان العام ١٩٨٠ م عندما بدأت من طهران باسم حركة المهجرين العراقيين،، وعملت بهذا الاسم لفترة طويلة ونتيجة للتطورات التي حدثت داخل الحركة مع وجود الأعباء الجديدة، تطور وضع الحركة وقررت الشورى المركزية تغيير اسم الحركة في عام ١٩٩١م إلى اسم « الوفاق الإسلامي في العراق».

س : هل يعني ذلك أن هناك انفصالاً بين الحركتين؟

ج : لا، تغير الاسم وحصل تطوير ومرحلة جديدة، وانسجاماً مع التطوير جاء الاسم، فحركة المهجرين كانت تعطي أبعاداً معينة، والتطوير فرض تغيير الاسم، وحركة الوفاق الإسلامي هي من الحركات الفاعلة والرئيسية في الساحة الإسلامية العراقية ولها رؤيتها ونشاطاتها ولها توجهاتها السياسية الإعلامية والميدانية، فالحركة تؤمن بالاعتدال الفكري والتعددية والشورى واحترام الرأي والرأي الآخر، وتمارس تعدد الرؤى داخل الحركة، حيث تنظم الحركة مؤتمرات لها وأقامت حتى الآن أربعة مؤتمرات في فترات زمنية

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠١م، العدد:١٢٥٨٢ .

مختلفة، ويتم في هذه المؤتمرات انتخاب الهيئة القيادية ومناقشة ومراجعة الوضع السابق للحركة والنظام مع الهيكلية، ومناقشة كل الأمور داخل الحركة.

س : وإذا تحدثنا عن ترتيب الحركة ضمن فصائل المعارضة؟ وهل ثمة تنسيق مع الآخرين؟

ج : المعارضة العراقية تتوزع إلى معارضة إسلامية ووطنية وليبرالية، وبالطبع هناك تنسيق، ونحن نصنف ضمن التيار الإسلامي العراقي والساحة تنظر إلينا كحركة رئيسية على الساحة العراقية، ولنا دورنا وتأثيرنا في الشارع العراقي.

س: وهل هناك مشاورات مع بقية الفصائل العراقية المعارضة؟

ج : حركة الوفاق الإسلامي تمتاز بالقدرة على التعايش السلمي والعلاقة المتميزة مع جميع أطراف المعارضة العراقية من كل التوجهات.

س: ما مدى فاعلية مشاركتكم في مؤتمر نيويورك، والتوصيات التي توصلتم إليها في الولايات المتحدة؟

ج : حركة الوفاق الإسلامي من مؤسسي المؤتمر الوطني العراقي وهذا الأخير تم تأسيسه للمرة الأولى في فيينا، وكنا من المشاركين بفاعلية ونشاط واضح في هذا المؤتمر، وساهمنا في إنجاح المؤتمر الوطني العراقي في فيينا واستمررنا في دعم المؤتمر لأننا نعتقد أن المرحلة تتطلب وجود كيان سياسي لكل اطراف المعارضة العراقية، وليتمكن هذا الكيان السياسي من إيجاد خطاب سياسي موحد، وتوحيد آلية العمل لإنقاذ الشعب العراقي، باعتبار أن كل حركة لها توجه، ولهذا لابد من إطار يجمع هذه الحركات والقوى، وهذا الإطار كان في المؤتمر الوطني العراقي الذي ساهمنا في تأسيسه، ولكن كانت لنا ملاحظات بصورة مستمرة حول تأسيس المؤتمر

وحتى هذا اليوم، في نيويورك ساهمنا مساهمة فعالة ومهمة في إنجاح المؤتمر الوطني العراقي، وكان الهدف المساهمة في إيجاد كيان سياسي يجمع فصائل المعارضة، رغم أننا كنا نضحي بمصلحة الحركة في سبيل المصلحة العامة في الكثير من الاجتماعات التي مضت، ومع ذلك كنا نفضل أن نبقى على تماس واتصال مع بقية المعارضة، حتى نتمكن من توحيد الخطاب بهدف العمل على إسقاط النظام.

س : هل تعتقدون أن مؤتمر نيويورك فشل أم نجح؟

ج : مؤتمر نيويورك كان محطة لإعادة هيكلة المؤتمر الوطني، وهو قبل نيويورك انتهى دوره تقريباً، لكن لقاء نيويورك أعاد للمؤتمر الوطني العراقي هيكليته وعمله، وأعتقد أن المؤتمر الوطني منذ لقاء نيويورك وحتى اليوم لم يحقق النجاح والأهداف المطلوبة.

س : ما الأسباب؟

ج : أولاً لا تزال هناك روح وهيمنة من بعض أطراف المعارضة وتغليب مجموعة على حساب مجموعة اخرى، وهذه واحدة من المشاكل التي تعيق عمل المؤتمر.

وثانياً عدم قدرة المؤتمر على استيعاب كل أطراف المعارضة وجمع هؤلاء في اطار موحد، وثالثاً، المؤتمر لم يستطع تفعيل علاقاته الدولية والاقليمية، ما عدا الولايات المتحدة وهذا خلل في وضع المؤتمر، المؤتمر كان عليه التوجيه إلى نقاط أخرى تمكنه من دور اكبر، وأنا لا أنكر دوره في الفترة الماضية، فقد كان له دور معين، ولكن ليس بمستوى الطموح.

س : الولايات المتحدة رصدت مبالغ مالية بعد لقاء المعارضة العراقية في نيويورك كدعم لهم، فهل تم توزيع هذه الأموال؟ ام كانت مجرد كلام؟

ج : لولايات المتحدة خصصت بعض المبالغ للمؤتمر الوطني العراقي، وهذه المبالغ محددة، وحصل المؤتمر الوطني العراقي على دعم من الولايات

المتحدة لفتح قناة فضائية، وتوسعة مكاتب المؤتمر في مختلف دول العالم، وحصل المؤتمر على إمكانات مالية محددة، وهذه الإمكانات لم توزع على أطراف المعارضة وإنما خصصت للانشطة التي يقوم بها المؤتمر ضد النظام الحاكم في بغداد.

س : وهل نجحتم في إيصال الرسائل للشعب العراقي في الداخل والمهجرين في الخارج؟

ج : في الواقع ليس عبر المؤتمر الوطني، وإنما كل حركة لها اتصالاتها وقنواتها وانتشارها وخطة عملها والمعارضة ككل مع المؤتمر الوطني، فقد تمكنوا من إيصال رسائلهم بوضوح إلى الشعب العراقي ونحن نلمس كل يوم علامات واضحة على قبول الشعب العراقي، فالمعارضة داخل العراق، يوماً بعد يوم تتسع، والخلافات بين النظام والشعب لا يمكن أن تصل إلى نتيجة، والصدامات والصراعات موجودة ومستمرة، ويوماً عن يوم تأخذ أبعاداً جديدة، فالتطور الملحوظ في الموقف الشعبي تجاه النظام يأخذ منحى سلبياً واضحاً.

س : هذا يجعلنا نطرح سؤالاً آخر، هل هناك أي تململ في الداخل من النظام قد يؤدي إلى ثورة، كما كانت ثورة آذار ١٩٩١؟

ج : ليس فقط تململاً وإنما هو رفض واضح من قبل الشعب لاستغلال السلطة، والملامح واضحة جداً وليس لنا بل للكل، سواء داخل أو خارج العراق، فالرفض موجود سواء في الأوساط العسكرية أو المدنية، إذ نجد في الأوساط العسكرية الإعدامات والانقلابات العسكرية والتمرد والهروب إلى الخارج، إلى جانب اعتداءات ومحاولات اغتيال لأبناء الطاغية، كذلك على المستوى المدني، هناك مشاكل مستمرة بين العشائر والنظام، وهناك إعدامات وكل يوم نجد مسرحية جديدة من النظام للتصفية البدنية للشعب العراقي.

س : نريد من سماحتكم إجابة واضحة،،، العدو واحد، والمعارضة مختلفة، لماذا؟

ج : المعارضة مختلفة لأن منشأ المعارضة مختلف، الشعب العراقي يشمل قطاعاً إسلامياً يحمل توجهات اسلامية، وثمة فصائل أخرى لا تنتمي إلى التوجه الإسلامي وقوى تنطلق من القومية العربية، وأخرى من القومية الكردية، فهناك اختلاف وليس خلافاً وهذا يبني على أساسه كل طرف تحركاته، ولذلك فهناك فصائل عربية وأخرى كردية، وقوى سنية وأخرى شيعية، كما أن هناك حركات إسلامية وأخرى ليبرالية وقومية، وهذا ليس مصدر قلق، بل هو طبيعي نظراً إلى اختلاف تركيبة المجتمع العراقي، ومن ناحية اخرى، قد يكون ثمة اختلاف وجهات النظر بين اطراف المعارضة في أمور تفصيلية، لكنها في امور رئيسية تتفق كلها على مبادئ لا منافسة ولا مناقشة فيها، الكل الآن يتفق على مبدأ اساسي وهو اسقاط النظام وإتاحة الفرصة للشعب العراقي ليحكم نفسه بنفسه، وهذا مبدأ متفق عليه، أما الآليات فقد تختلف عليها، لكل حركة رؤية وهناك من يظن أن التغير قد يحدث من خلال توسيع المناطق المحررة، وثمة اخرون يعتقدون أن التغير قد يكون بانتفاضة شعبية وهكذا، ويمكننا أن نتكامل من هذا الاختلاف بايجاد مشروع يعتمد على الدور التكاملي، أي يمكن أن نعتمد على كل هذه التوجهات ونجعلها تصب في قناة موحدة وهو مشروع متكامل لإسقاط النظام، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي موحد ليجمع كل المعارضة ويحتاج إلى آلية متكاملة لجمع كل الرؤى. فالمعارضة تعمل بهذا الإتجاه ولم توفق حتى هذا اليوم، ووجود صدام حسين وجود معقد في الداخل فهو يستخدم كل أساليب البطش والتعذيب أمام قرار الشعب العراقي، وهذه الأساليب التي يستخدمها ليست بسيطة، فهي أساليب لم تستخدم حتى في المجتمعات المتوحشة وليس التي تعد مدنية.

س : هل هناك مشروع موحد من حركة الوفاق الإسلامي، لإنقاذ الشعب العراقي من الطاغية؟

ج : نحن نعتقد أن النظام يعيش أسوأ مرحلة في تاريخه والقناعات تتزايد في الداخل على الصعيدين المدني والعسكري بأن النظام لا يمسك مقومات البقاء، وهو زائل، والقناعات الخارجية مبنية على هذه الأساسات، أنا أمتلك الكثير من العلاقات الدولية والإقليمية، ولنا اتصالات ولقاءات ومعلومات عن مواقف كثير من الدول، وكثير من الدول تعتقد بضرورة تغيير نظام صدام حسين وتعرف أن النظام لا يمتلك المقومات، لكنها في بعض الأحيان تتعامل مع هذا النظام، لأنها لا ترى تغييراً للنظام ولذلك تحاول الاستفادة من امكانيات العراق، وأن التوجه العام أن النظام زائل، وانه لا بد من مشروع موحد لتغيير النظام، ونحن نعتقد في الحركة أن المرحلة مواتية جدا للتداول مع اطراف المعارضة الأخرى والدول المحبة للشعب العراقي والتي تعمل على إنقاذ الشعب العراقي، وأقول أنه آن الأوان لتشكيل حكومة وطنية موسعة للمرحلة الانتقالية تقوم على التعددية السياسية والقومية والدينية، أساساً لتشكيلها، وهذه الحكومة، لو تمكنت المعارضة من تشكيلها، فستحقق قضايا كثيرة، وأولها أنها ستعطي صورة واضحة لمستقبل الحكم في العراق، فالداخل، حين يريد أن يقوم بتمرد وإنتفاضة وثورة، فإنه يريد أن يفهم من سيحكم العراق، وما هي الوجوه التي ستحكم العراق، وأين مصالح القوى والأطراف والمجتمع العراقي، فمسألة وجود حكومة للمرحلة الانتقالية مهمة وتحمل الكثير من الأزمات القائمة لمشروع التغيير، ومنها ايضاح الصورة المستقبلية للحكومة العراقية المقبلة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى ايجاد حكومة المرحلة الانتقالية سيوفر قوة اضافية تدلل على مدى الانسجام بين المعارضة والشعب العراقي واتحدهما معاً، وبالتالي سيمنع ذلك هيمنة اي طرف أو

حزب أو شخص على حكم العراق وتحول الحكم من ديكتاتور إلى ديكتاتور آخر.

فالمشكلة التي نعاني منها في العراق، هي تسلط نظام فردي، وتشكيل حكومة موسعة وطنية للمرحلة الانتقالية هو أمان أمام أي هيمنة ديكتاتورية، وهناك نقطة أخرى تدعو لتشكيل هذه الحكومة، وهي أن الحكومة، لو تشكلت من القوى المختلفة، قد تختلف في هذه المرحلة وبعد تشكيل الحكومة ستنتهي الأزمة والخلافات، يعني أننا سنسد الأبواب أمام إيجاد أي خلافات، ثم إن تشكيل الحكومة يعني ملء الفراغ السياسي في حالة وجود أي قرار سياسي عند السلطة ونستفيد من انتفاضة آذار ١٩٩١ إذ شاهدنا أن اكثر محافظات العراق انتفضت والعديد من المدن سقطت لكن لعدم وجود كيان سياسي والية وحكومة موقتة تدير الأمر، مما سهل للنظام أن يعيد أنفاسه ويحصل على الدعم من الولايات المتحدة ويسيطر على المنطقة.

س: الا تعتقد أن اميركا هي التي وأدت الانتفاضة؟.

ج: تماماً، الكلام صحيح، فالأميركيون ساعدوا النظام، وأحد الأسباب التي جعلت أميركا تساعد النظام هي عدم وجود كيان سياسي واضح، وكل دولة اليوم لها مصالح وهي حقيقة واضحة ويجب أن نعترف بها، أن كل دولة لها مصالح في العراق، فدول الخليج لها مصالح، ونفس الشيء دول الجوار والدول الغربية، وحتى الولايات المتحدة، كما حدث في أفغانستان فنجد باكستان لها مصالح في أفغانستان، والولايات المتحدة لها مصالح في أفغانستان، وروسيا أيضاً، فكل دولة تفكر كيف تحافظ على مصالحها مع العراق بعد صدام حسين، لذلك فإن تشكيل هذه الحكومة الانتقالية هو صمام أمان، وسوف نبدأ بالتداول منذ اليوم مع جميع الفصائل العراقية والدول التي تريد إنقاذ الشعب العراقي.

س : هل يعني ستكون هناك اجتماعات للمعارضة والاتفاق معاً بالقيام بجولات مكوكية لقادة ورؤساء بعض الدول لتشكيل هذه الحكومة، أم سيكون هناك مؤتمر وطني لجميع المعارضة لوضع آلية تشكيل الحكومة؟

ج : في البداية سنبدأ بالمداولات الثنائية مع أطراف المعارضة الفاعلة والمهمة، ونضع صيغة لكيفية تشكيل هذه الحكومة، طبعاً نحن كحركة لنا تصورنا وهو أن يتم بعد اللقاءات الثنائية، تشكيل لجنة من الحركات الفاعلة والمهمة على الساحة العراقية، لتتولى تشكيل الحكومة الوطنية الموسعة للمرحلة الانتقالية، هذا يتم عبر مداولات وستكون لنا زيارات ميدانية لكل فصائل المعارضة.

س : متى ستبدأ هذه الخطوات؟

ج : لقد بدأنا فيها وسنستمر بها حتى اللحظة التي تشكل فيها الحكومة الموسعة الوطنية لنتمكن من خلال هذه الحكومة من ملء الفراغ السياسي وكسب الاعتراف الدولي بهذه الحكومة وإسقاط النظام، طبعاً، الحكومة ستكون لها خطة عمل، وسنتفق مع اطراف المعارضة، ولكل حركة تصوراتها الخاصة بها،ونعتقد أن التغيير قادم لا محالة والتغيير في العراق لا يحتاج إلى جهد كبير لأن العراق يعيش حال غليان واضحة، والعراق يعيش في إرادة قوية ومستميتة ومصرة على رفض هذا النظام لكن آلية التغيير لم تتوافر وسنعمل على توفير وتطبيق آلية التغيير.

س : وهل ستكون بدعم من الولايات المتحدة أم بعيداً عنها؟

ج : نحن سنتداول مع كل الدول التي تحب أن يتنفس الشعب العراقي الحرية وأن يتخلص من ديكتاتورية صدام.

س : وهل تعتقد أن الولايات المتحدة تحب الشعب العراقي أم النظام العراقي؟

ج : الولايات المتحدة تحب مصالحها، فهي لا تحب الشعب ولا النظام، فهي تبحث وتدافع عن مصالحها، فمتى وجدت أن صدام يدافع عن مصالحها، فهي ستساعد على بقائه والعكس صحيح.

س : ما حقيقة العلاقة بين النظام والولايات المتحدة؟ هل هناك صراع حقيقي بين النظام العراقي والإدارة الاميركية؟

ج : أتصور أن كل انسان منصف يرى بوضوح أن الولايات المتحدة وراء وجود النظام وبقائه سواء تسلط في عام ١٩٦٨، أو حتى في استلام صدام السلطة أو في قمع الشعب في مارس ١٩٩١، وإلى آخر الجولة، فالولايات المتحدة كانت سياستها العمل على بقاء صدام حسين في المنطقة، فهي التي جاءت بنظام صدام، لكن هناك سؤال يطرح نفسه: اذا كانت الولايات المتحدة جاءت بنظام صدام حسين، فما الخلاف بينها وبينه؟ وما حقيقة الصراع الصوري بين الاثنين؟ نعتقد أن صدام هو الابن العاق لأميركا، أميركا أوجدت صدام لتأمين مصالحها، ولتدافع عن حقوقها، وأميركا تريد من صدام أن يكون محدود الصلاحية في المنطقة وهو يرفض هذا الامر، هنا الخلاف بين الطرفين على الدور الذي يقوم به صدام، فهو يرفض أن « يُقزم » في المنطقة ويحدد دوره، والاحراجات التي يقوم بها صدام لاميركا، إنما هي للضغط عليها حتى تعطيه دورا أكبر، لكن أعتقد أن حاجة الولايات المتحدة لصدام إنتهت، وأنا أقرأ هكذا بسبب إمتلاكها وسيلة أهم من صدام للوجود في المنطقة، وهي قضية الإرهاب التي حدثت في ١١ من سبتمبر الماضي، قضية الإرهاب بسطت يد الولايات المتحدة في المنطقة، والآن اميركا ليست بحاجة إلى وجود صدام حسين، لذلك أعتقد أنها سترفع يدها عن دعم صدام حسين، إذا اقتنع الشعب العراقي أن الولايات المتحدة سترفع حمايتها عن صدام حسين ستكون عملية التغيير بسيطة وسريعة، واتوقع أن الشعب العراقي سيحكم نفسه في الفترة المقبلة،

أميركا لن تكون بعيدة عن مشروع التغيير فهي موجودة في المنطقة وهي نافذة ولها قوتها، كما كانت قريبة من مشروع التغيير في افغانستان، ولكن هذا لا يعني أن القوة الوطنية ستغيب عن مشروع التغيير، فالقوة الوطنية والاسلامية موجودة في الساحة العراقية وسيكون لها النصيب المهم في عملية التغيير، وستسعى إلى أن يكون التغيير عبر الشعب العراقي، وهذا هو طموحنا، أن يكون التغيير عبر الشعب نفسه وليس عبر الولايات المتحدة، ولا أعتقد أن أميركا ستتدخل بصورة مباشرة في عملية تغيير النظام في بغداد، لأن ذلك ليس من مصلحتها، وليس لديها القدرة على أن تدخل في حرب عسكرية واضحة ضد النظام وتعطيه قوة.

س: كيف تجدون علاقتكم مع الجمهورية الايرانية الاسلامية؟ وهل هناك دعم مالي وسياسي ولوجستي، خصوصاً أن الجمهورية عانت من النظام العراقي؟

ج : إيران تدعم أطرافاً من المعارضة العراقية، ولكن ليس للحركة اي دعم معنوي أو مادي من إيران، لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر، ونحن نعتقد أن لدينا علاقات طيبة ومتينة مع كل الدول الاقليمية التي تحيط بالعراق، ونأمل أن تكون لنا علاقات طيبة واستراتيجية مع الجمهورية الاسلامية في إيران، لكن هذه العلاقة ليست بالمستوى المطلوب إذ مرت بأزمات، الآن هناك تحسن في العلاقة، ونتمنى من الإخوة في الجمهورية الإسلامية أن ينظروا إلى كل اطراف المعارضة الإسلامية العراقية بعين واحدة ويفكروا في كيفية التعاطي مع الملف العراقي بدقة اكثر من الماضي، لان العراق عمق ايران والعكس، ولا يمكن لأي دولة التخلي عن الثانية، والامر نفسه بالنسبة إلى الشعبين، ولابد أن نفكر بدقة في كيفية تطوير العلاقة الاستراتيجية بين الشعبين العراقي والايراني لاسيما إذا تم إسقاط النظام العراقي، فالعراق دولة قوية في المنطقة، وكذلك ايران ويمكنهما

بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، أن تبنيا ترسانة لأمن المنطقة، وأن تبنيا سياجاً أمنياً في المنطقة من خلال التشاور والتعاون، بدلاً من الأزمات التي مرت بها المنطقة.

س: هل وجود مقركم في سورية معناه أنكم تعيشون تحت مظلة سياسية معينة - أم لكم حرية الحركة؟

ج : حركة الوفاق الإسلامي، حركة مستقلة غير تابعة لأي طرف سياسي أو غير سياسي، فهي حركة مستقلة وليست تابعة لأي دولة أو تنظيم، لأنها في الأساس تنظيم مستقل وقائم بنفسه، ووجودنا في سورية كانتشارنا في بقية الدول، ولنا وجود في لبنان وإيران وبريطانيا وكثير من دول أوروبا ونفس الشيء في الداخل.

فوجودنا في سورية لا يعني أن لدينا ارتباطاً بالحكومة السورية أو أي جهة معينة، إنما نرى أن وجودنا في سورية يعطينا فرصة للتحرك بحرية ولان نكون قريبين من أطراف المعارضة الأخرى.

س : هل حركتكم سياسية أم لها جناح عسكري؟

ج : حركتنا تتحرك على كل الأبعاد التي تعتقد أنها ضرورية للشعب العراقي، ونشاطنا سياسي وإعلامي واجتماعي.

فالحركة تأسست لتدافع عن حقوق المجتمع، ولنا العديد من الأنشطة الميدانية ونحاول أن نوسع في الداخل أكثر ونكثف منه، وعملنا الآن في الداخل يصب في تنفيذ مشروع التغيير وليس القيام بعمليات عسكرية التي نعتقد أن مرحلتها انتهت.

س : يعني إنكم لم تقوموا بأي عمليات عسكرية منذ نشأتكم؟

ج : لا، لم نقم بأي عمل عسكري منذ الإنشاء.

س : لماذا؟

ج : في الفترة الماضية، ومع بداية التأسيس، لم يكن لنا وجود في الداخل، ومنذ فترة قريبة أصبح لنا وجود ونحن عموماً، منذ فترة الانتفاضة، نعتقد أن العمل العسكري غير مجدٍ، لأننا نعتقد أن الكثير من أطراف النظام ليسوا مع النظام وينتظرون فرصة التغيير عن ذلك ولا يجدون هذه الفرصة وكان تفكيرنا توسيع الإمكانات في الداخل حتى نتمكن من دور أكبر في إيجاد حالة الرفض داخل العراق، والاستعداد للمشاركة في عمليات التغيير المرتقبة.

س : كنت عضواً في حركة مؤتمر العراق الموحد وهي برئاسة د، شلبي فكيف تجدون عضويتكم في المؤتمر العراقي، ورئاستكم للوفاق الإسلامي وخصوصاً أن حركة المؤتمر العراقي مدعومة من الولايات المتحدة؟

ج : كما أشرنا قبل فترة، المؤتمر الوطني العراقي ليس حزباً، وإنما إطار لمجموعة أطراف من المعارضة أسس في فيينا ثم وسع في صلاح الدين ثم أعيد تشكيله في نيويورك فالمؤتمر الوطني إطار، فيه حركة الوفاق الإسلامي ومنه أقطاب أخرى، اسلامية وغيرها، فوجود الأطراف في المؤتمر الوطني لا يعني ذوبان حالتها الحركية أو التنظيمية أو الاستقلالية في القرار، وإنما هي تشترك مع فصائلها الأخرى في إطار سياسي موحد، باسم المؤتمر الوطني، وهذا المؤتمر له هيئة قيادية وليس رئيسها د، شلبي، إنما لها هيئة قيادية من سبعة أشخاص ينتخبون بين فترة وأخرى، فوجودنا في المؤتمر الوطني، كما هو وجود الفصائل الأخرى، لا يلغي دورنا كحركة سياسية مستقلة.

س : ما أوجه محادثاتكم مع الحكومة الكويتية؟

ج : نأمل أن تكون بيننا وبين الحكومة الكويتية محادثات تنصب في محورين: محور إمكان تقديم الحكومة الكويتية مساندة مادية ومعنوية للعراقيين في المهجر، فالعراقي يعيش حالة استثنائية في المهجر، لا سيما

في سورية وإيران، وله معاناة إنسانية كما حدث للباخرة التي غرقت في طريقها إلى استراليا، وننتظر من الحكومة الكويتية أن تساهم مع الشعب العراقي في حل معاناته، ونعرف أن الهلال الأحمر الكويتي حاول إيصال مساعدات مادية ومعنوية إلى الشعب العراقي في الداخل والنظام رفض، ولكن النظام ليست له سلطة على الشعب العراقي في الخارج، وبإمكان الحكومة الكويتية أن تقدم مساعدات مادية مختلفة للعراقيين الموجودين في الخارج.

والمحور الثاني هو محاولة بناء مستقبل العلاقة بين الكويت والعراق من خلال هذه اللقاءات والزيارات حتى نصل إلى رؤى موحدة لإنقاذ الشعب العراقي وحل الأزمة التي تمر بها المنطقة.

ومن الطبيعي أن المنطقة متأثرة بوجود صدام حسين ونجد انعكاسات واضحة على الوضع في الكويت، فالكويت معنية بمسألة بقاء صدام من عدمه، ونحن معنيون أيضاً، وهناك هموم مشتركة بين الكويت والمعارضة العراقية، ونحن نبحث الهموم المشتركة بين الكويت والشعب العراقي، وخصوصاً وجود هذا النظام، ونبحث بقية تطوير العلاقة بعد سقوط صدام حسين.

س : هل تعتقد أن هناك نية لدى الأميركيين لضرب العراق بين الانتهاء من «أزمة طالبان»، وهل الضربة ستكون للنظام أم للشعب العراقي؟

ج : الضربة الأميركية في الماضي أعطت قوة كبيرة للنظام ودعمت النظام وأسندته، ووقفت أمام الأصوات التي تطالب بتغيير النظام، فالسياسة الأميركية تعتقد أنها كانت خاطئة في ضرب العراق في الفترة الماضية، فنحن ضد أي ضربة عسكرية للعراق لا توجه ضد النظام الحاكم ولا تعمل ولا تصب في إسقاط النظام، أي ضربة أميركية لا تصب في خانة إسقاط النظام في بغداد، ستكون لصالح النظام، ونحن ضد أي ضربة

أميركية لا تصب في خانة إسقاط النظام وإتاحة الفرصة للشعب العراقي لتغييره، نحن ننتظر من المجتمع الدولي والولايات المتحدة أن يدعموا الشعب العراقي في طموحاته لتغيير السلطة الحاكمة في العراق.

س : كيف تجدون التقارب السياسي بين سورية والعراق وخصوصاً أنكم تنطلقون من سورية؟

ج : النظام الحاكم في بغداد يحاول بين فترة وأخرى أن يستفيد من سورية، لكن أعتقد أن سورية واعية وحذرة ودقيقة في التعاون مع النظام العراقي، بين سورية وصدام تاريخ دموي، لا يمكن غض النظر عنه.

هناك مصلحة سياسية للنظام ومصلحة اقتصادية لسورية، التقارب السوري مع النظام هو تقارب اقتصادي فقط، لا يمكن لسورية أن تقترب سياسياً مع صدام حسين، ولا تدعم سياسياً النظام، ولا يمكن لسورية أن تفكر بهذا المنطق، سورية خيارها الشعب العراقي، وعمقها الاستراتيجي مع الشعب العراقي، وراحة سورية تكمن في تغيير السلطة في بغداد وليس في بقائها.

س: كيف تقيمون حديث طه ياسين رمضان الأخير، حول إعطاء أمن للمعارضة بالدخول إلى العراق؟

ج : هذا مؤشر واضح على أن النظام يعيش حالة خوف من المستقبل المجهول، النظام بدا واضحاً جداً له أن نهايته قريبة وأنه يعيش أسوأ حالاته في الفترة الحالية والضعف الذي اتضح في حديث طه ياسين يدلل على يأس النظام من الاستمرار في السلطة لذلك يجهد ليفتح الباب أمام الطرق المغلقة حتماً، فالطريق بينه وبين المعارضة طريق مغلق، والمعارضة لا تثق بالنظام مطلقاً، أقصد المعارضة الحقيقية ، على عكس المعارضة المصطنعة التي تطبل للنظام وتعتمد عليه، لكن المعارضة الحقيقية والشعب العراقي لا

يثقان بالنظام مطلقاً فالمعارضة لا تزال تتذكر طريقة تعاطي النظام مع أبسط الأمور الداخلية، وقد سمع الكثير قبل أيام أن عدي قتل ابن أخ عزة ابراهيم الدوري لأنه خطب مطلقته، وهذا ما لم يتحمله عدي وقام بإطلاق النار أمام الناس على هذا الشخص، وحسين كامل قتل وأم حسين كامل وعمرها أكثر من ٧٠ عاماً قتلت بعد أن بدأت تتكلم عن النظام.

س: النظام لا يتحمل معارضة صدام حسين كامل، فكيف يتحمل المعارضة؟ كيف يستطيع النظام أن يعيش مع الشعب والمعارضة إذا كان يتعامل مع أبسط الأمور بأقسى الأساليب؟

الكل سمع الخطاب الذي وجهه صدام للتحاور مع الأكراد، خطاب يوجه للحوار مع الأكراد، في آخر الحوار يقول «والذي غير مستعد للحوار نقطع لسانه» فكيف سيكون هذا الحوار القائم مع قطع الألسن؟

ج : لا احد يثق بالنظام الحاكم في بغداد: لا نحن ولا حتى المقربون منه لا نحن ولا حتى العائلة الحاكمة، فالنظام لا يمتلك مقومات البقاء، وحديث طه ياسين يدلل على انهيار النظام داخلياً، ويعطي فرصة اخرى للمعارضة لتتحد وتتفق على مشروع موحد وتخرج بصيغة مشتركة لانقاذ الشعب العراقي.

س : هل هناك معلومات عن الأسرى الكويتيين المحتجزين لدى النظام العراقي؟

ج : النظام لايزال يمتلك عدداً من الأسرى وهم لايزالون على قيد الحياة، والنظام يحاول الاستفادة منهم في الفترة المقبلة بأي طريقة، بالأضافة إلى أن النظام يعتمد على السرية المطلقة في التعامل مع الأسرى، فهو لا يثق إلا بعدد محدود من المعتمدين لدى، النظام في الأوساط الأمنية، والنظام يتعامل مع الأسرى بطريقة الأرقام وليس الأسماء، وبين فترة وأخرى يعطي لكل أسير رقماً ويبدله فيما بعد، ونفس الشيء المسؤولون عن

الأسرى يتغيرون، نفس الشيء مناطق الأسرى تتغير، فالنظام يمارس كل الاحتياطات الممكنة للحفاظ على الأسرى حتى يستفيد منهم في الوقت المناسب كورقة سياسية.

وأنهى الوكيل حديثة بالقول: أقول نظام صدام لا يمتلك مقومات البقاء مطلقاً، وعلينا جميعاً أن نفكر بمشروع التغيير ونتعاون في إنهاء معاناة المنطقة من وجود النظام، فبقاؤه فيه ضرر للمنطقة وبقاؤه فيه ضرر للشعوب وبقاؤه لايعود على الشعوب الإسلامية والعربيةإلا بالضرر، وما قام به صدام في الحربين الأولى والثانية في الخليج اعطى فرصة للغرب لأن يستفيد من ٩٠٠ مليار دولار، وراجعوا الدراسات التي اعدت في شأن ذلك، ٩٠٠ مليار دولار استفاد الغرب من الحربين في الخليج بسبب صدام، ويجب أن نتعاون شعوباً ودولاً في المنطقة في سبيل إيجاد بديل تعددي ديموقراطي وطني يرفض الفردية والحزبية ويؤمن بروح التحابب سواء مع شعبه أو جيرانه، هذه مسؤولية الجميع وليست فقط مسؤولية الشعب العراقي.

حديث صحافي مع سعادة الشيخ عبد الرحمن العطية الأمين العام الجديد لمجلس التعاون الخليجي حول بعض القضايا المهمة في الساحة الخليجية *

س: كيف تنظر إلى قمة مسقط ودورها في مسيرة العمل الخليجي المشترك ؟

ج: نتائج قمة مسقط برئاسة السلطان قابوس بن سعيد جاءت معبرة عن رؤى القادة وطموحاتهم الهادفة إلى الارتقاء بأدوار المجلس إلى رحاب وآفاق جديدة ، تدعم مسيرة المجلس وتجعل من قراراته واقعاً ملموساً في الخليج . وتجيء القرارات الجديدة التي صدرت عن هذه القمة لتدعم خطوات اتخذت في قمة المنامة (قبل الأخيرة) التي كانت ناجحة ومثمرة ، من خلال الدور البارز الذي اضطلع به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين الشقيقة.

س: وما أولوياتك والمجالات التي ستحظى باهتمامك ؟

ج: هناك أولويات عدة ، في صدارتها متابعة قرارات المجلس الأعلى عبر إيجاد آليات متابعة مع العواصم والدول الأعضاء لتنفيذها ، خصوصاً تلك التي تتعلق بتطلعات المواطن الخليجي الذي يضعه القادة في سلم أولوياتهم . إضافة إلى هذا ، هناك أولويات تتعلق بالشأن الاقتصادي ، وتفعيل عملية الاتصال والتواصل مع المؤسسات الأهلية ، عبر مسؤولي

---

* جريدة الحياة اللندنية ، الصادرة بتاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٢ م ، العدد ١٤١٦٨ .

الجمعيات والاتحادات في دول المجلس لتمكينها من الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات موازية لما تقوم به المؤسسات الرسمية الحكومية . وتؤكد المستجدات والتطورات ، في هذا العصر أن عملية الاتصال والتواصل مع الجمعيات والاتحادات الخليجية ستؤدي إلى دعم جهود صناع القرار السياسي في مجالات التنمية ، وهذا بدوره يجعل أصحاب القرار السياسي أكثر التصاقاً بتطلعات المواطنين . وفي هذا الإطار تبدو أهمية تجسيد وترجمة ما يصدر من قرارات على أرض الواقع من خلال الشفافية والوضوح . ولا شك أن تنفيذ هذه المعادلة لا يقف عند حدود الأدوار الحكومية بل يشمل أيضاً الفاعلية الأهلية .

س : أشرت إلى أن الفترة المقبلة ستشهد عملية تواصل بين الأمانة العامة لمجلس التعاون والجمعيات والاتحادات المهنية ، فهل سيكون للمرأة الخليجية حضور أكثر في هذه المرحلة، خصوصاً أنه لم يكن لها حضور ملموس في فاعليات الأمانة العامة ؟

ج : لا ، المرأة تشكل نصف المجتمع ، ولها دورها ، وينبغي أن تبرز في مسيرة المجلس ، وسنولي اهتماماً أكبر لدورها في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة ، في سباق المتغيرات الإقليمية والدولية التي أتاحت للنساء مواقع متقدمة في المجتمعات المختلفة . وفي ضوء هذا كله ، ولمواكبة روح العصر ، فإن هناك ضرورة للتواصل مع هذا القطاع الحيوي ، الذي يتمتع مثل النصف الآخر بإمكانات وقدرات ومؤهلات تسهم في نهضة مجتمعنا والارتقاء بمستويات المشاركة . ومن خلال نظرة إلى الخريطة الخليجية نجد الدور النشط الفعال للمرأة في ميادين التنمية ، في مجالات التعليم ورعاية الطفولة وتنمية الأسرة وفي إثراء الحياة الثقافية والأدبية وغيرها .

س: وهل تفكرون في إنشاء إدارة تعنى بقضايا المرأة في الأمانة العامة لمجلس التعاون ؟

ج: لمَ لا ، كل شيء قابل للبحث ، خصوصاً أن قطاع المرأة جدير بالاهتمام، وبكل تأكيد فإن مثل هذا الطرح سيقابل باهتمام الجميع ، سواء على مستوى المسؤولين في دول مجلس التعاون أو أبناء المجتمع الخليجي الواحد.

س: الشباب الخليجي يشكو من قلة الاهتمام ،فلماذا لا تبادر الأمانة العامة إلى طرح أفكار جديدة لدعم هذا القطاع ؟

ج: نحن مع الشباب ، وسنظل معهم دوماً وسأحرص على دعم الفاعليات الشبابية ، لا سيما الرياضية ، سواء بحضور فاعلياتهم ، أو إبراز نشاطاتهم ودعمهم من خلال مؤسسات مجلس التعاون . وسأحرص دوماً على التواصل المستمر مع القيادات الشبابية والرياضية انطلاقاً من قناعة تؤكد أن ما حققوه ويسعون إلى تحقيقه مستقبلاً مفخرة لدول المجلس وشعبه.

س: يلاحظ اهتمامك بالتواصل مع الرياضيين ، فهل تنتمي إلى أي فريق رياضي ؟

ج: أشجع كل المنتخبات الوطنية في دول المجلس ، ويسعدني أي انتصار تحققه في الميادين كافة ، وسيجد الرياضيون اهتمام الأمانة العامة في التواصل مع الاتحاد والجمعيات المهنية الأخرى التى تعبر عن نبض الشارع وتطلعاته ورؤاه ، ما يعين صناع القرار السياسي من خلال بلورة الآراء والأفكار.

س: هناك أصوات ترى أن المجلس ما زال يراوح مكانه ولم يقطع الأشواط التي يتطلع إليها المواطنون؟

ج : مجلس التعاون قطع أشواطاً تستحق منا جميعنا التقدير والثناء بفضل حكمة القادة وتوجيهاتهم ، والمجهودات التي بذلها وزراء الخارجية والوزراء الآخرون في اللجان المتخصصة ، وأبرز المكتسبات التي حققها تتمثل في الأشواط التي قطعتها دول المجلس على طريق التكامل الاقتصادي ، ويأتي في مقدم ذلك الإسراع في خطوات إقامة الاتحاد الجمركي وتوحيد التعرفة الجمركية ، وهناك أيضاً جهد لتوحيد العملة هذا معناه أن مجلس التعاون يركز على ميادين الاقتصاد باعتبارها من أهم الساحات التي يقطف ثمارها المواطنون والأجيال المقبلة . سياسياً أصبح مجلس التعاون يلعب أدواراً ملموسة تعبر عن ثقله على الخريطة الإقليمية والدولية ، بل تأثيره في صناعة القرارات الكبرى حيث تولي الأسرة الدولية له أهمية ، سواء في إطار التعاون الثنائي أو في قضايا العصر . وفي زمن التكتلات الإقليمية والدولية نجح مجلس التعاون نجاحاً باهراً في صوغ مواقف موحدة تجاه قضايا المنطقة والعالم ، كما نجح في التعبير بوضوح عن مواقف دوله من المشكلات والقضايا المختلفة ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي توليها دول المجلس اهتماماً كبيراً باعتبارها القضية الجوهرية الأم . ولم تدخر دول المجلس جهداً ، كما لم تترك باباً إلا طرقته لتحريك عملية السلام بهدف استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، انطلاقاً من قرارات مؤتمر مدريد ، ومبدأ «الأرض مقابل السلام» ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية . وسنواصل في المرحلة المقبلة بذل المزيد من الجهد لدعم القضية الفلسطينية ، كما سنولي المسائل المتعلقة بأمن الخليج واستقراره عناية فائقة . وفي هذا الإطار ستستمر وتتواصل الدعوات للجمهورية الإسلامية الإيرانية لإجراء مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات الشقيقة في ما يتعلق بالجزر الإماراتية ، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية . لأن حل هذه المشكلة سيدعم ويعزز استقرار المنطقة وأمنها ،ويخلق أوسع

الفرص للتعاون بين دول مجلس التعاون وجارتها المسلمة إيران .

س : وماذا عن المسألة العراقية ؟

ج : تهمنا وحدة العراق وسلامتها الإقليمية ، ورفع المعاناه عن كاهل الشعب العراقي الشقيق ، لكننا نشدد على أهمية تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها ما يخص إعادة الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم .

س : هناك حملة يشنها بعض وسائل الإعلام الغربية على السعودية بتركيز شديد ، فكيف تنظر إلى ذلك ؟

ج : يقيني أن تلك الحملة الظالمة لا تمت بصلة إلى الدوائر الرسمية في تلك الدول ، وعلى رغم هذا فإنني أدينها ، كما أدين أي حملة تشن على أي دولة من دول المجلس ، وأعتقد أن ما جرى في هذا الشأن بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها أمريكا في ١١ أيلول (سبتمبر) الماضي أفرز حملات حاقدة لن تقف عند حدود بلد معين . وعلمتنا التجارب أن الحملة المغرضة على المملكة العربية السعودية تقف وراءها دوائر مشبوهة حاقدة على العرب والمسلمين ، وهي ليست موجهة إلى السعودية فحسب ، بل إلى العالمين العربي والإسلامي .

س : وهل تعتقد أن الدوائر الصهيونية في الغرب تقف وراء الحملة ؟

ج : ليس لدي أدنى شك في أن تلك الدوائر هي المصدر الذي يغذي الحملة، من خلال استغلال الظروف الراهنة التي يمر بها العالم.

س : بعدما طوت دول مجلس التعاون ملف الخلافات الحدودية ، يبرز تباين من وقت لآخر في شأن الإعلام داخل دول المجلس ، وهناك أصوات بل كتابات في بعض الصحف الخليجية تنتقد مثلاً قناة « الجزيرة » وكيفية تعاملها مع الخبر أو المواضيع الخليجية فما رأيك ؟

ج : لم يعد انطلاق الفضائيات في العالم اليوم حكراً على بلد ، سواء في دول المجلس أو غيرها ، وأود أن أقول بكل وضوح إن الأقلام الخليجية التي تتحدث عن هذه القناة أو تلك تعبر عن آرائها وأفكارها ، وهذا حق مشروع ، ويعكس أيضاً أجواء حرية الرأي والتعبير في المنطقة . ونحن في الأمانة العامة لا نستطيع منع الأقلام الخليجية أو مصادرة حقها في التعبير ، ولا أعتقد أيضاً أن طرح الرؤى المختلفة أمر سلبي ، لكن المهم ، بل الأهم ، هو أ لا يؤثر ذلك في العلاقات الشعبية أو يكون على حساب العلاقات الأخوية .

س : يبدو من حديثك أنك ستطلق شعارات لوصف المسيرة أو القمم الخليجية ؟

ج : إطلاق الشعارات مسألة تجاوزها الزمن ، وباتت من مخلفات الماضي ، وربما من ذكريات الحرب الباردة في العالم. لست ممن يطلقون الشعارات ، هذا وقت اقتران الأقوال بالأفعال ، وسأقول ما أستطيع القيام به بكل وضوح وشفافية لتنفيذ توجيهات قادة دول مجلس التعاون ، وسأركز على التفاعل بين أبناء دول المجلس ، وعلى النوع لا الكم والعمل قبل الكلام .

س : ومتى سيصدر الجواز الخليجي الموحد ؟

ج : قطعنا شوطاً في تجربة تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية ، وهناك خمس دول تطبقها ، وبالنسبة إلى السعودية فهناك مسائل فنية سيجد لها المسؤولون في المملكة الحلول اللازمة .

نص كلمة

معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان أمام الاجتماع الدوري الثالث والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية *

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

الحمد لله الذي بحمده وشكره تدوم النعم ، وبحمده وشكره تتم الصالحات وتزداد الخيرات ، ويعم السلام والطمأنينة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ..

أصحاب السمو والمعالي الوزراء ..

معالي الأمين العام ..

أصحاب السعادة أعضاء الوفود ، ممثلي وسائل الإعلام ..

فيسعدني أن أعلن افتتاح الدورة الثالثة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تستعرض على جدول أعمالها عدداً من المواضيع المهمة تتعلق بإنجاز أعمال مسيرة مجلس التعاون ، وأخرى تتعلق بمتابعة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية ، سواء الإقليمية منها أو الدولية .

---

* جريدة اليوم السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ ، العدد ١٥٨٦

أصحاب السمو والمعالي ..

أيها الإخوة..

حفلت الفترة التي سبقت انعقاد هذه الدورة بنشاطات سياسية محلية وإقليمية ودولية .

فعلى مستوى مجلس التعاون أنهى قادة دول المجلس اجتماعهم التشاوري الرابع الذي عقد بمدينة جدة في كنف ورعاية خادم الحرمين الشريفين ، وتحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والذي تعرض في مداولاته لقضايا محورية من العمل الخليجي المشترك لعل من أولها وأكثرها أهمية ، تفعيل التعاون الاقتصادي ، حيث أكد القادة ـ حفظهم الله ـ على أهمية تسريع وتيرة العمل لتوحيد جميع الأنظمة والسياسات الاقتصادية والتجارية بما في ذلك توحيد العملة لقيام السوق الخليجية المشتركة .

وفي المجال العسكري فقد تم التركيز على عملية تطوير قوة درع الجزيرة، بحيث تصبح أكثر فاعلية وقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حماية المكتسبات الوطنية التي تحققت لشعوب مجلس التعاون .

كما أولت القمة في مداولاتها موضوع الربط المائي فيما بين دول المجلس لما يمثله من ضرورة حيوية ، بالإضافة إلى قضايا الإنسان والبيئة اهتماماً متميزاً بشكل يطمئن معه المواطن في الخليج على مستقبل هذه العناصر الأساسية في حياته اليومية .

أصحاب السمو والمعالي ..

أيها الإخوة..

وعلى المستوى العربي ، فقد خرجت القمة العربية التي التأم شملها في بيروت بتبني خطة السلام في الشرق الأوسط ، التي اقترحها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية ، والتي جاءت مستجيبة لكل عوامل نجاح إرساء سلام شامل ودائم يضمن للعرب عودة أراضيهم إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م ، وتكفل للشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلى ذلك استعادة حقوقه المشروعة ، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، وتضمن إلى جانب ذلك للإسرائيليين قيام علاقات طبيعية مع البلدان العربية . كم أن نجاح القمة العربية في بيروت أعطى التضامن العربي مناخاً إيجابياً على طريق العمل العربي المشترك .

أيها الإخوة. .

وعلى مستوى العلاقة بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن زيارة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمحادثات التي أجراها سموه مع الزعماء الإيرانيين تعد إسهاماً مهماً ورافداً إيجابياً في تقوية هذه العلاقات وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة .

أصحاب السمو والمعالي ..

وعلى صعيد الجانب الآخر من منطقتنا يتصاعد التوتر والخلاف بين جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية ، الأمر الذي يدعوني ، لأن أعبر باسمكم عما نستشعره من قلق بالغ وحرص في الوقت نفسه ، على أن تسود الحكمة والتبصر في معالجة قضايا الخلاف بينهما ، وإننا من واقع الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة نناشد الطرفين ببذل أقصى قدر من ضبط النفس ووقف التصعيد والمساعدة نحو التهدئة تمهيداً لتحرك سياسي يحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها .

أصحاب السمو والمعالي ..

أيها الإخوة الإعزاء ..

إننا بصدد التداول في جدول أعمال هذه الدورة الذي يتضمن عدداً من المواضيع كلها على جانب كبير من الأهمية تدفع بعملنا المشترك إلى الأمام، وإنني على يقين من أن هذه المداولات ستثري أعمال اجتماعنا وتؤول به إلى الغاية المنشودة من النجاح – بإذن الله تعالى – والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي حول عدد من القضايا *

س: المغرب من أكثر الدول العربية التي تعتمد الأسلوب الدبلوماسي الهادئ البعيد عن الأضواء في حل أكثر القضايا تعقيداً، بما فيها قضايا تتعلق بأزمة الشرق الأوسط، فهل قام المغرب بمبادرات من هذا النوع لإقناع نظام بغداد بإطلاق الأسرى الكويتيين ؟.

ج: نحن في الحقيقة نسعى إلى أن نكون الخيط الأبيض بين الدول، لأننا نؤمن فعلياً وعميقاً بالحوار والتفاوض والتنازلات السلمية للقضايا، وبطبيعة الحال قضية الأسرى مؤلمة، نعمل جاهدين على عودة من بقي منهم على قيد الحياة إلى ذويهم، ونتطلع أن تعود العلاقات بين العراق والكويت إلى سابق عهدها، ويعود البلدان جارين صديقين وفق المعايير الدولية والحدود الثابتة والمؤمنة للبلدين والسيادة، وفق استقلال البلدين هذا أملنا وإذا طلب منا أن نفعل شيئاً فسنفعله في هذا الإطار، إلا أنني أعتقد أن الكويت والعراق لا يحتاجان إلى وساطة أحد لأن الأمور بينهما واضحة وجلية .

س: منذ نحو ثلاث سنوات أعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، ومن الرباط تحديداً خلال لقاء صحافي، أن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة بين العراق والكويت «لا يعتد بها قانونياً» هذا الأسلوب العراقي الذي يفتقر على المصداقية إلى متى سيستمر في رأيكم ؟.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٧ م، العدد ١٢٧٨٠ .

ج: الأمـر يعـود إلى قـرارات مـجلس الأمن ، والعـراق الآن يجـري مفاوضـات مع الأمـانة العامـة للأمم المتحدة والأمين العام شخصياً كوفي أنان ، وأملنا أن تصل هذه المفاوضات إلى حل كل المشكلات العالقة .

س: للمغرب رعـايا في غوانتانامو كما للكويت ، ما سبل التعاون بين البلدين حول هذه المسألة ؟.

ج: ننسق نحن والكويت الشقيقة في كل المجـالات ، وبطبيعة الحال المتعلقون المغربيون في غوانتانامو أو في مكان آخر نحاول أن ننسق للتعرف على حقيقة أوضاعهم ولحماية من نتوصل إلى أنهم غير مذنبين ، والتحقيق تباعاً ، وحينما يتم التوصل إلى حقيقة ما هناك جهات مختصة تم التشاور اللازم فيما بينها .

س: هل شكلتم وفداً أمنياً لزيارة مواطنيكم في المعتقل الأمريكي ؟.

ج: لم نشكل وفـداً أمنيـاً مـغـربيـاً بعـد زيارة غـوانتـانامـو ، وإذا دعت الضرورة فسنقوم بذلك ، لكن في الوقت الحالي لا تزال التحقيقات قائمة .

س: رغم أن توصيات الامم المتحدة لم تتوافق تماماً مع مطالب المغرب فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، إلا أن الرباط رحبت بها ، إلى أين ستوصل هذه التوصيات ؟.

ج: ليست هناك توصيات صدرت عن الأمم المتحدة لم يرحب بها المغرب . هناك تقرير الأمين العام للأمم المتحـدة الذي رفعـه إلى مـجلس الأمن ، ويتضمن أربعة خيارات مطروحة على لجنة فنية تابعة لمجلس الأمن للقيام بالدراسات اللازمة للعمل على طرح الخيار الأنسب وفقاً للجنة والأكثر قابلية للتنفيذ . أما الخيار الذي طرحه السيد جيمس بيكر - مبعوث الأمم المتحدة الخاص لمعالجة ملف الصحراء الغربية - في تقريره الذي رفعه الأمين العام إلى مجلس الأمن قبل التقرير الأخير ، فتضمن خياراً وافق عليه

المغرب كأساس للتفاوض ، وهو الخيار الذي يتبنى التفاوض والتناول السياسي لهذا النزاع المفتعل في إطار السيادة المغربية .

س: وإلى أين وصلتم ؟.

ج : المغرب ملتزم بقرارات مجلس الأمن وقضية الصحراء تدرس في إطار ما اتفق عليه في مؤتمر هيوستن ، والمغرب يرفض فكرة التقسيم التي أثيرت مؤخراً ، ثم أن القضية مرفوعة إلى الأمم المتحدة والمغرب متمسك بوحدته الترابية وسيادته على الأقاليم الصحراوية ، كما أن المغرب يرحب بتسوية النزاع وبإجراء الاستفتاء الذي ترعاه الأمم المتحدة تحت إشراف مبعوثها إلى المنطقة جيمس بيكر .

س: ألا ترى أن الوقت حان لإعلان نعي الاتحاد المغربي ، بعدما أثبت عدم قدرته على معالجة أزمات المنطقة ، وإصدار صيغة بديلة عنه ؟.

ج : أبداً ، فنحن مؤسسو الاتحاد المغربي العربي والداعون إليه دائماً ، لأنه أحد طموحات شعوب المنطقة ، وأيضاً لأنه السبيل إلى جمع شمل دول المغرب العربي وتفعيل الشراكة فيما بينها في جميع المجالات . غير أن هناك بعض المعوقات التي تمس الكيان والسيادة المغربية ، لا يمكن السكوت عنها ما لم يتم الفصل فيها بطريقة نهائية ، لا نرى إطلاقاً وبكل صراحة ، إن بالإمكان تفعيل حوار الاتحاد المغربي بالطريقة العملية والفعلية التي نرجوها جميعاً ، لذلك دعونا دائماً إلى أن نجلس معاً نحن والجزائريون للتفاوض في موضوع الصحراء ، وهو أحد المعوقات الأساسية ، إنما هناك أيضاً الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب ، وهناك صراعات أخرى قائمة بين دول الاتحاد المغربي ليست قاصرة على المغرب والجزائر . وفي هذا كله نحن في طريق مبدئي للمصارحة والشفافية ومن ثم نحن لسنا ضد الاتحاد المغربي ، والعكس نحن نحضر كل الاجتماعات ونستضيف هذه الاجتماعات للجان الفرعية التابعة للاتحاد ، إلا أننا لا نترك فرصة لا نقول

فيها ما يجب أن نقوله من أن العلاقات بيننا وبين الإخوان في الجزائر يجب أن ترقى إلى العلاقات الطبيعية العادية التي لا يكون فيها ما يشوبها ، خصوصاً حين يتعلق الأمر بجوانب سيادية وأمنية لبلد من البلدان .

س: لكن العاهل المغربي أعلن مقاطعته القمة المغربية التي ستعقد في الجزائر في ٢١و٢٢ يونيو الجاري ؟.

ج: المغرب قبِل المشاركة وسيحضر القمة القادمة للاتحاد ، ولكن جلالة الملك لن يحضر لأن يوم ٢١ هو يوم القمة المغربية يتزامن مع الذكرى الثالثة لوفاة المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله . وجلالة الملك يترأس حفلاً تأبينياً دينياً لوالده ، ولذلك لن يكون في الجزائر .

س: هل تصب قرارات الملك محمد السادس في اتجاه تكريس « الملكية الدستورية » في المغرب ؟.

ج: أكيد الملكية المغربية ملكية دستورية ، وهو نص صريح في الدستور ، وهذا الدستور اعتمدته كل الأحزاب المغربية في الاستفتاء الذي تم سنة ١٩٩٧ ، إضافة إلى ذلك فالمغرب يواصل جهده لترسيخ قواعد الديموقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل منظمات المجتمع المدني ، ومن يزر المغرب يشهد الحريات التي تتمتع بها الصحافة وجمعيات النفع العام كافة .

س: تنشيط الديبلوماسية المغربية كثيراً في ظل توقع حدث مهم يتعلق بالقضية الفلسطينية ، مثل مؤتمر دولي أو إعلان دولة ، لماذا النشاط الآن ، وما عناوين المرحلة المقبلة ؟.

ج: جلالة الملك قام بجولة على عدد من الأقطار العربية لتدعيم العلاقات الثنائية ، وللتشاور مع أشقائه ملوك ورؤساء الدول العربية والدولية ، وخاصة القضية الفلسطينية ، بحكم كونه يرأس لجنة القدس ، وتمت مناقشة المبادرة السعودية التي أصبحت مبادرة عربية شاملة ، أما المرحلة

المقبلة فيجب أن تكون حاسمة في إطار خطة زمنية ، فإن المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط جعلت العرب يشعرون للمرة الأولى بقوة لأنهم متفقون على مبادرة تحظى بتأييد القوى الدولية ، فالمبادرة العربية قبلة للأخذ والعطاء والتعديلات وهي مبادرة شاملة وليست قانوناً ، وفي التفاوض تتضح نقطة بنقطة ، ونحن لا نريد لأحد أن يخسر كل شيء . ومن أبرز عناوين المرحلة المقبلة ، أو لأقل عنوانها الأساسي هو السلام الذي نصل إليه بالتفاوض والحوار . ليس ثمة سلام قام بغير سلام . فهل سمعتم بسلام أقيم على فوهات البنادق ؟ يجب أن نرفض العنف ، فالعنف يولد العنف .

س: تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش عن دولة فلسطينية ، ثم تحدث وزير خارجيته كولن باول عن « دولة مؤقتة » . هل هذا التراجع تم بضغط من رئيس الوزراء أرييل شارون ؟.

ج: ليست لدينا نصوص صريحة عن هذه التصريحات ، لذلك نحن في انتظار ما قيل إنه سيتم الإعلان عنه من طرف الرئيس بوش كمبادرة أو مخطط أمريكي للسلام في الشرق الأوسط .

نص كلمة
معالى السيد جواد سالم العريض وزير الدولة لشؤون البلديات وشؤون البيئة في مملكة البحرين في المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة *

إنه لشرف عظيم لي أن أكون بين هذه المجموعة الطيبة والنخبة المتخصصة من متخذي القرار في شؤون البيئة في العالم الإسلامي ، كما أنه لشرف أن ينعقد هذا المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة في رحاب هذا البلد الطيب في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية على مقربة من بيت الله الحرام ، مهبط الوحي ، وقبلة المسلمين .

إن انعقاد هذا المؤتمر بين الدول الإسلامية لاشك أنه يضفي عليه طابعاً خاصاً بخاصية معينة تميزه عما سواه ينبغي أن تكون حاضرة في أذهاننا على الدوام وألا تغيب عن بالنا في كل زمان ومكان ، تلك هي الخاصية الذاتية وذلكم هو الطابع الشمولي المستمد من ديننا الإسلامي الحنيف الذي جعل من القرآن الكريم دستوراً ربانياً شاملاً ومرجعاً لنا في مناحي الحياة كافة ، والذي يدعونا إلى العلم والتفكير وصدق الله العظيم إذ يقول في كتابه العزيز (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (الأنعام-٣٨) ويقول أيضاً (وكل شيء أحصيناه في إمام مبين) (يس-١٢) .

من هذه الخصيصة وتلك الحقيقة الساطعة نجد أنفسنا في عالمنا الإسلامي أمام تعاليم عالية في ضوابطها ونواميسها وعظيمة في معانيها ومبانيها بما في ذلك قضية البيئة في هذا الكون الفسيح وعلى كوكبنا الذي نعيش فيه بوجه خاص ، فسبحانه جل من قائل (إنا كل شيء خلقناه بقدر)

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٢م ، العدد ٨٨٥٢ .

(القمر - ٤٩) أي أن الله سبحانه وتعالى خلق كل شيء في هذا الكون بقدر معين وضوابط محددة يترتب الخلل فيه عند المساس بتلك الضوابط والعبث بها ، وهذا هو ما تنبه إليه العالم الآن بعد أن أدرك أن ما لحق بهذا الكون من مؤثرات بيئية فاسدة وخطيرة ترتبت على فعل الإنسان بعد أن عاث في الأرض فساداً ليهلك الحرث والنسل ، وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول في محكم التنزيل (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (الروم - ٤١) .

وبظهور الفساد في الأرض واختلال التوازنات الربانية للبيئة أيقن المجتمع الدولي أنه لابد له من التدخل للحيلولة دون تفاقم المشكلات ، وأخذ يدعو إلى وضع الضوابط والتدابير وعقد المؤتمرات العالمية وإبرام الاتفاقيات الدولية من أجل وضع الأسس وإصدار المبادئ لحماية البيئة من العبث والخلل والحد من تدهورها ، بينما نلاحظ أن رسولنا الكريم صلوات الله عليه وآله وسلم كان قد دعا فيما أنزله الله عليه من قرآن يتلى ويتعبد به إلى المحافظة على البيئة وعدم الإفساد في الأرض وذلك منذ فجر الدعوة أي منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ، من موقع قريب من مكان مؤتمرنا هذا في مكة المكرمة ، حيث يقول الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة (إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) (البقرة - ١٦٤) .

ويقول ربنا جل شأنه (ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون) (يونس - ١٤) ، ويقول أيضاً (كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين) (البقرة - ٦٠) ، كما يقول سبحانه (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (الأنعام - ١٤١) وفي ذلك -

وغيره كثير من الآيات القرآنية الكريمة - دعوة صريحة إلى المحافظة على البيئة وحث على عمارة الكون بالصلاح والفلاح والاعتدال والتدبير دون ما إفراط ولا تفريط وهو ما يعبر عنه في عالمنا اليوم بالتنمية المستدامة فسبحان الله العظيم الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أتقن كل شيء صنعاً .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة..

إن تعاليم الإسلام الحنيف وكما وردت في محكم الكتاب العزيز ، أكدت أن البيئة بكل ما فيها من مكونات ومقومات أوجدها الله سبحانه وتعالى ببالغ حكمته وذللها للإنسان بعظيم قدرته ، فجعل الأرض بساطاً ، وقدر فيها أقواتها بما يفي بحاجة كل الأحياء من لدن آدم إلى يوم البعث ، بدءاً من أدق الكائنات وانتهاءً بأكرم المخلوقات وهو الإنسان ، وأنزل جل شأنه من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً للإنسان ومتاعاً للحيوان ، إذ يقول سبحانه (الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم) (إبراهيم - ٣٢) ، ويقول كذلك (والأرض بعد ذلك دحاها أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرساها متاعاً لكم ولأنعامكم) (النازعات ٣٠ -٣٣) ، كما أنزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، فكل هذه النعم وغيرها مما لا يعد ولا يحصى يجري بانتظام واطراد وحكمة دقيقة ، وفقاً لقوانين الله الثابتة المطردة في هذا الكون الفسيح .

لكن إنسان العصر الحديث اندفع اندفاعاً محموماً نحو إشباع شهواته من كل ما تقع عليه عيناه ، فاستغل موارد الطبيعة أسوأ استغلال متناسياً أن البيئة ليست حكراً لأحد ولا ملكاً لدولة دون أخرى تتصرف فيها كيف تشاء ، فأقام المصانع واخترع المبيدات وقطع الأشجار وأباد الغابات ، مما أدى إلى إرباك النظام البيئي واضطراب سننه الكونية ، ومن ثم وجد المجتمع الدولي نفسه مضطراً إلى إصدار العديد من الاتفاقيات البيئية والبروتوكولات المنفذة لها للمحافظة على البيئة ضمن التزام دولي

للسياسات والمبادئ البيئية ، ملقياً بذلك أعباء كثيرة على الدول النامية والإسلامية منها على وجه الخصوص للإيفاء بالالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقيات واعتماد السياسات المعززة لها والمنفذة لبنودها .

والأمر الذي لاشك فيه أن النهوض بتلك الالتزامات ووضع هذه الاتفاقيات والسياسات موضع التنفيذ يتطلب تضافر جميع الجهود ويستلزم تنسيقاً وتعاوناً بين مختلف الدول ، ويولد التزاماً أكيداً على الدول المتقدمة بتقديم الدعم الفني والمادي لتمكين الدول النامية من رفع قدراتها وتنفيذ برامجها للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها وإصدارها التشريعات الوطنية لتفعيل متطلبات الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التابعة لها .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة ..

إن القمة العالمية للتنمية المستدامة وبعد أن أدرك المجتمع الدولي ضرورتها وأهميتها سوف تبحث التقارير الخاصة بالتقويم العام للأوضاع البيئية الإقليمية والعالمية الحالية وتحديد الأولويات فيما بينها ، ومن ثم سوف تتخذ هذه القمة قرارات معينة في هذا الشأن يقتضي تنفيذها تعزيز التزامات كل الأطراف لإنجاز العديد من البرامج والأنشطة الوطنية والإقليمية التي تحقق أهداف جدول القرن الحادي والعشرين .

وإن عالمنا الإسلامي اليوم يواجه تحدياً كبيراً في مسيرته نحو التقدم ، على الأخص بعد الاتجاه الحالي نحو العولمة المفروضة على الدول النامية ، وبعد ما نسب إليه ظلماً وعدواناً من اتهامات في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما استتبع ذلك من تكبيل العالم الإسلامي بالضغوط والتحكم في برامجه التنموية .

فمشكلات الفقر وقلة الموارد المالية والزيادة في تعداد السكان وقلة

المياه وظاهرة التصحر وصعوبة اقتناء التقنيات ورفع القدرات الذاتية ، كل ذلك يشكل عقبات رئيسية في تنفيذ السياسات البيئية الكفيلة بالحد من التدهور البيئي وهو ما لا سبيل للتغلب عليه ما لم تحظ هذه الدول النامية وبالأخص في عالمنا الإسلامي بدعم سخي من المجتمع الدولي ممثلاً في المساعدات المالية والفنية من الدول المانحة والهيئات والمنظمات الدولية وصناديق التمويل ، وذلك بإعطاء هذه الدول أهمية خاصة لتمكينها من تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية وممارسة دورها في رسم السياسة البيئية العالمية .

وعلى الرغم من الجهود المخلصة التي بذلت ومازالت تبذل من قبل الدول الإسلامية في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ، فإن المرحلة الحالية تتطلب تضافراً أكثر للجهود بين هذه الدول وتعاوناً أوثق فيما بينها وتحركاً سريعاً وفعالاً للمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة لتوفير جميع الإمكانات والدعم اللازم لرفع قدرات أجهزتنا الوطنية الحكومية وغير الحكومية لحماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن نعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، ومن ثم الإبقاء على التوازن البيئي باعتماد مبدأ التنمية المستدامة والعمل على تفعيله بصورة متوازنة بين جميع الدول .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة..

إن مملكة البحرين إيماناً منها بأن المشكلات البيئية لا وطن لها وإنما تنعكس آثارها على الجميع ، قد حرصت على تفعيل التعاون الوثيق في هذا الشأن مع المجتمع الدولي من أجل الغاية المنشودة التي تتمثل في المحافظة على البيئة والحد من تدهورها ، ومن ثم سعت إلى إصدار العديد من التشريعات والنظم الهادفة إلى حماية الإنسان والبيئة ، ووضع آليات محددة لتنفيذها ودراسة وتقويم المشكلات البيئية المحلية ووضع الحلول

اللازمة للحد منها ونشر الوعي البيئي بين شرائح المجتمع المختلفة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

وعلى المستويين الإقليمي والدولي فقد أسهمت مملكة البحرين في إعداد النظم والتشريعات الرامية إلى المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ، والانضمام إلى معظم الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الإقليمية والدولية التي تتعامل مع القضايا البيئية ذات الطابع الإقليمي والعالمي .

ولقد بلغت عناية مملكة البحرين واهتمامها بالبيئة غايتها عندما أكدت في ميثاق عملها الوطني أن تأخذ بالتدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية ، ويأتي هذا الاهتمام وتلك العناية ترجمة واقعية للرغبة الصادقة لصاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وشعبه الوفي على الاهتمام بهذه القضية الحيوية .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة..

إننا نتطلع بكل اهتمام إلى نتائج هذا المؤتمر التي سوف تسهم دون شك في إعداد تقرير تقويمي متكامل يستعرض التحديات الجديدة التي تواجهها بلدان العالم الإسلامي في البيئة المستدامة والمحافظة على البيئة ، ويتطرق إلى المشكلات البيئية الملحة ، التي أهمها مشكلتا المياه والتصحر بالدراسة والتحليل ووضع الحلول .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والثناء إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين لما قامت به من توفير الرعاية الكاملة للمؤتمر ، وكذلك الشكر موصول لصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية الشقيقة والدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لدعوتهم لنا لحضور المؤتمر

وللتحضير اللائق له .

أسأل الله العلي القدير أن يتوج أعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .،،

رابعاً : البعد الدولي للعلاقات الخليجية

نص خطاب معالي
السيد سعيد محمد الفيحاني مندوب دولة البحرين الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف أمام الدورة الثالثة والخمسين للجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان . *

السيد الرئيس ..

يسرني في البداية أن أتقدم لكم بأخلص تهاني وفد بلادي لانتخابكم لرئاسة اللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وأن أشيد بجهودكم المتواصلة التي تبذلونها مع جميع أعضاء اللجنة لأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

إن المناسبة تدعوني إلى الإعراب عن الأسى والحزن لوفاة الدكتور أحمد خليفة العضو السابق في اللجنة الأمر الذي يحفزني لأن أتقدم من خلالكم بتعازي وفد بلادي لأعضاء اللجنة ولأسرة الفقيد ، فقد كان الدكتور خليفة خلال عمله باللجنة مثالاً للحرص والتفاني لخدمة قضايا حقوق الإنسان .

السيد الرئيس ،،

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العالمي ، ولقد اكتسب الدفاع عن هذه الحقوق خلال السنوات القليلة الماضية أهمية حيوية لكونها أساساً للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ، ولا يمكن إحراز أي تقدم حضاري بدون احترام الحقوق والحريات الأساسية ، ولقد أدرك المجتمع الدولي أهمية هذه

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠١/٨/٣م ، العدد ٨٥٣٢ .

الحقوق لذلك أصبح يدافع عنها لأجل مستقبل أفضل لبني البشر ، بالرغم من ذلك لا تزال توجد انتهاكات مستمرة وخطيرة لحقوق الإنسان في العالم سواء كان ذلك بصورة فردية وجماعية لذلك فإن على المجتمع الدولي أن يعالج هذه الانتهاكات لضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية في العالم .

إن اللجنة الفرعية هي جزء من المجتمع الدولي الذي يدافع عن هذه الحقوق ويصونها ، لهذا فإن الولاية التي أوكلتها لجنة حقوق الإنسان لهذه اللجنة الفرعية تحتم عليها البحث في السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تطوير واحترام حقوق الإنسان في العالم وذلك انسجاماً مع طابعها الاستشاري كجهاز من الخبراء المقبلين الذين يعملون على إيجاد حلول للمعضلات من خلال الدراسات والتوصيات التي تقدم للجنة حقوق الإنسان ، ودولة البحرين تقدر إسهام اللجنة الفرعية القيم في أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على مدى الأربعة والخمسين عاماً خلت ، وتأمل في الوقت ذاته مواصلة هذا العطاء لمصلحة الإنسانية جمعاء .

إن انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في نهاية هذا الشهر لهو فرصة تاريخية لتأكيد الالتزام الدولي بمحاربة العنصرية والتمييز العنصري واعتراف بمساوئ هذه الظواهر غير الإنسانية ، ونحن بدولة البحرين نعتبر هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية ، وفي نظرنا فإن هذه الممارسات بغيضة وهي تمثل جريمة بحق الإنسانية لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يعالج هذه الممارسات غير الإنسانية ويكون متيقظاً لها ويستمر في محاربتها ، ونأمل أن يتمكن المؤتمر من معالجة هذه المماراسات التاريخية غير العادلة ووضع حلول لها من خلال اعتماد برنامج عمل ضد العنصرية والتمييز العنصري وصولاً إلى عائلة إنسانية أساسها المساواة واحترام الكرامة .

لقد أصبحت مسألة تطوير حقوق الإنسان ركيزة أساسية لبناء دولة البحرين الحديثة في عهد قائد مسيرتها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين من خلال التطور التدريجي الذي يأخذ في الاعتبار البعد العلمي من ناحية والمحافظة على الأصول والتقاليد والخصوصيات الثقافية من ناحية أخرى لأجل بلوغ تطلعات شعبها في إطار ثقافتها وتاريخها وتراثها ، ولهذا فإن المشروع الوطني للتحديث والتطوير الدستوري بدولة البحرين كان هدفه حماية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع من خلال تضافر جهود القيادة والشعب لبناء مستقبل أكثر أماناً ورخاء ، فاعتماد ميثاق العمل الوطني في استفتاء شعبي عام في شهر فبراير الماضي بنسبة ٩٨,٤٪ قد فتح آفاقاً واسعة للشعب البحريني من أجل إرساء أسس الدولة الحديثة لكونه يؤمن انتخاباً ديمقراطياً لمجلس نيابي يمكن المرأة من الانتخاب والترشيح، ويضمن فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستقلالية تامة للقضاء ، ويعيد تأكيد الحقوق والحريات الفردية ويضع إطاراً لتقدم البحرين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكما قال سموه (إن شعبنا الذي أجمع على ميثاق العمل الوطني هو الضمانة الأكيدة لنجاح المشروع ، وهو حارسه الأمين من أي تراجع أو انتكاسة لأنه ببساطة أصبح ملكاً للشعب) .

لقد اهتمت دولة البحرين بحرية الرأي والتعبير فأصبحت وسائل الإعلام فيها نموذجاً للتطور السياسي والديمقراطي الذي تعيشه البحرين حالياً ، إضافة إلى ذلك فتحت الدولة ذراعيها لأبنائها من خلال نسيان الماضي فأصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى عفواً عاماً وأطلق سراح المحكوم عليهم في قضايا تمس أمن الدولة وعاد جميع البحرينيين المتواجدين في الخارج ،كما عالجت الدولة مسألة التجنس ، وألغى قانون أمن الدولة والمحكمة المنشأة بموجب المادة ١٨٥ من القانون الجنائي ، فضلاً عن ذلك أنشئ في دولة البحرين

مجلس أعلى للقضاء لضمان استقلالية القضاء والعملية القضائية ، وتمت الموافقة أيضاً على مبدأ إلحاق مكتب المدعي العام بوزارة العدل والشؤون الإسلامية ، وأنشئت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى لأجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، كما أنشئت حديثاً الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وهي جمعية أهلية مستقلة وغير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين والمقيمين على أرض البحرين ، ولم تقتصر هذه التطورات على هذا فحسب بل تعدته إلى تعديل قانون الجمعيات بما يتيح للعمال إنشاء نقابة وطنية من أهدافها حماية مصالحهم وحقوقهم ومكتسبا تهم ، ولقد اهتمت دولة البحرين بالتنمية البشرية مما جعلها تحتل المرتبة الأولى هذا العام بين الدول العربية في تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وهذا يعود إلى السياسات المتسقة التي اتبعتها الدولة في مجالات التوظيف وخلق فرص العمل والتعليم والتدريب وتطوير الكوادر وتعزيز البنية التحتية ، وانتهاج سياسة إعانة العاطلين عن العمل ، وتوسيع القاعدة الاقتصادية لخلق فرص عمل ، والاهتمام بتوفير السكن العصري لكل أسرة بحرينية ، وتخفيف الأعباء المالية عن جميع المواطنين ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اهتمت الدولة بحقوق الأقليات الدينية فأصبح لها دور عبادة مستقلة وتمثيل في مجلس الشورى وهو الأمر الذي يدل على تسامح البحرين شعباً وقيادة مع مختلف المعتقدات لقد أعطت دولة البحرين بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى المرأة في البحرين مكتسبات لم تكن لتحصل عليها المرأة في العديد من مناطق العالم إلا بعد عشرات ومئات السنين بينما المرأة البحرينية حصلت عليها في أقل من عامين ، فمنذ تولي سموه الحكم استطاعت المرأة البحرينية أن تتبوأ أعلى المناصب القيادية في الدولة حتى

أصبحت سفيرة لبلدها في الخارج ومسؤولة رفيعة المستوى لها سلطات اتخاذ القرار في وزارات الدولة ، كما أنها أصبحت أيضاً وهذا هو الأهم عضواً بمجلس الشورى مما جعلها تتمكن من إبداء رأيها في القوانين والتشريعات الوطنية التي تسن ، ولم يقتصر الوضع على ذلك فقد منحت المرأة البحرينية حق الترشيح والتصويت خلال المسيرة الديمقراطية التي تشهدها الدولة عندما تم تأكيد ذلك خلال الاستفتاء على اعتماد ميثاق العمل الوطني .

وختاماً فإن سياسة دولة البحرين في مجال حقوق الإنسان واضحة وهي تهدف إلى رقي وتقدم المواطن البحريني ، فحقوق الإنسان والديمقراطية هما من ركائز سياسة الدولة في إطار حوار إيجابي وتعاون وثقة متبادلة بين القيادة والشعب ، وسوف تستمر هذه السياسة تسير بخطى حثيثة إلى الأمام إيماناً بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أساس التقدم الحضاري للدولة .

نص كلمة
دولة البحرين أمام مجلس الأمن حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ألقاها معالي السيد جاسم بوعلاي المندوب الدائم لدولة البحرين لدى الأمم المتحدة *

السيد الرئيس ...

في البداية أود أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر . كما يسرني أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العاجلة بسبب الأوضاع المتردية على أرض فلسطين المهددة للسلم والأمن الدوليين التي هي من صميم مسئوليات مجلس الأمن .

السيد الرئيس ...

إن الأحداث الدامية في الأرض الفلسطينية المحتلة قارب دخولها العام الثاني ، بينما الأوضاع تزداد سوءاً وتدهوراً بسبب سياسات القمع والتصعيد الإسرائيلية الخطيرة التي تنتهجها حكومة إسرائيل الحالية ، حيث يبدو واضحاً وجلياً أن قادة إسرائيل يعملون على جر المنطقة إلى منزلق خطير لا تحمد عقباه . إننا في هذه الجلسة لا نود الحديث عن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بما في ذلك من قتل الأطفال والرضع أو سياسات تدمير البيوت وحرق الحقول وتدمير البيئة أو حصار المناطق الفلسطينية لتجويع أهلها واستهداف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية .

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٢/٨/ ٢٠٠١ م ، العدد ٨٥٥٢ .

أقول إننا اليوم لسنا بصدد مناقشة كل هذه السياسات الإسرائيلية العدوانية لأنها واضحة للعيان من خلال المشاهد المروعة التي تتناقلها وسائل الإعلام المختلفة يومياً ونشاهدها صباحاً ومساء حتى إن الجميع اعتاد رؤية الأطفال والرضع الفلسطينيين وهم أشلاء نتيجة للإرهاب الإسرائيلي المتواصل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل . إن هذه الممارسات الإسرائيلية العدوانية غير الشرعية لا يمكن للمجتمع الدولي السكوت عنها وهي تعكس سياسة منهجية مبنية على القضاء على كل الاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع الجانب الفلسطيني منذ مؤتمر مدريد ومحاولات لنقص تعهداتها والتنصل من التزاماتها .

السيد الرئيس ...

لقد كرس هذا المجلس جهوداً جادة للبحث في مسألة توفير حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ، وأفرد لها جلسات خاصة لا نزال جميعاً نتذكرها ونتذكر الكلمات التي ألقيت بصددها . ونحن اليوم أمام حالة خاصة بل حالة خطيرة تتطلب من المجتمع الدولي ومن مجلس الأمن بالذات أن يضطلع بدوره الرئيسي الذي كلفه به ميثاق الأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين . ونأمل في هذا الخصوص أن يقوم المجلس بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات وفقاً للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق ، وأن يتخذ بالتالي التدابير اللازمة لقيامه بدوره ، كما أشارت إلى ذلك أيضاً المادتان الحادية والأربعون والثانية والأربعون من الميثاق .

كلمة المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمن التي ألقاها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة سعادة السفير فوزي بن عبد المجيد شبكشي *

السيد الرئيس ،،

أتقدم لكم بخالص التهنئة لرئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر،متمنياً لكم التوفيق والسداد في قيادة أعمال هذا المجلس إلى ما نصبو إليه جميعاً، كما أود أن أعبر عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم سعادة المندوب الدائم للصين لرئاسته وقيادته المتميزة للمجلس في الشهر المنصرم.

السيد الرئيس ،،

مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع المتردية والخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، وتنشر الرعب والفزع والخوف في نفوس السكان العزل وتزيد من آلام الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الإجراءات القانونية ، وغير الإنسانية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. منذ أشهر قتل المئات وجرح الآلاف وهدمت ممتلكات وحطمت البنية التحتية وجرفت حقول زراعية ودمر الاقتصاد الفلسطيني بهدف إخضاع الشعب الفلسطيني .. وكان من الممكن حماية الأرواح التي ذهبت ضحية الاحتلال الإسرائيلي . وكان من الممكن إنقاذ الجرحى من عدوان قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين. كان من الممكن منع التدمير ووقف الاعتداءات على حقوق الإنسان.. كما كان من الممكن وقف

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٢/٨/ ٢٠٠١م، العدد ١٢١٢.

العنف وتهدئة الأوضاع ،لو أن مجلس الأمن قام بالمسؤوليات المنوطة به وحافظ على الأمن والسلام وهي مهمته الأولى بل هي أساس قيام الأمم المتحدة. إن الدولة التي تغتال شعباً وتغتصب أرضاً وتقهر أطفالاً وتحاصر شيوخاً وتشتت بشراً وتلغي قيماً وتهدر حقوقاً ، هي دولة تجند الإرهاب وتمارسه. مع كل هذا يقف مجلس الأمن عاجزاً عن التصدي لهذا العدوان ، بينما يحاول البعض في المجتمع الدولي إيجاد المبررات غير المنطقية للعدوان الإسرائيلي .. فيتم التغاضي عن مبادئ الشرعية الدولية ، ويتم تجاهل حقوق الإنسان ولا يؤبه بحق تقرير المصير وما يرتبط بكل ذلك من قوانين .

السيد الرئيس ،،،

إن عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفعلية للحد من تمادي إسرائيل في تعذيب وتشريد الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه المشروعة زاد من تصميم إسرائيل على اتباع سياسة التنكيل والإرهاب بالشعب الفلسطيني.. ولهذا نجد أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تعلن بجسارة عجيبة وعدم اعتبار للحقوق الإنسانية واحتقار للمبادئ الأخلاقية وتجاهل للرأي العام الدولي ، أن الخطف والاغتيال وإسقاط السلطة الفلسطينية الوطنية وتصفية قياداتها وهدم المنازل هو النهج الرسمي للحكومة الإسرائيلية الحالية ، ومن المؤسف أن يواصل مجلس الأمن وقوفه متفرجاً وشاهداً بينما تمعن قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها اليومي وتمارس إدمانها في انتهاك حقوق الإنسان وارتكابها لجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل . ألا يرى مجلس الأمن في سياسة قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارستها ما يوجب رفع صوت القانون الدولي في انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني مما يدعوه إلى التدخل الإنساني والمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؟ ألا يرى مجلس الأمن في إراقة الدماء والتدمير المتزايد ما يدعوه إلى التدخل

للحفاظ على الأمن والسلم ؟ ألا يخلق القصف الجوي والضرب المدفعي والحرق والاحتلال الإسرائيلي سبباً لاهتمام مجلس الأمن وتدخله؟ إن التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة تتطلب من مجلس الأمن الابتعاد عن موقف الحياد واتخاذ خطوات كفيلة بالحد من تمادي إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين . إذ ليس من المعقول أن يكون هناك حياد بين القاتل والضحية وبين الاحتلال والاغتصاب وبين المدافعين عن حقوقهم والمطالبين باستقلالهم .

السيد الرئيس ،،،

إن استمرار إسرائيل في اعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين وأراضيهم يعود إلى عدم التصدي لها من قبل المجتمع الدولي والذي انعكس على عجز مجلس الأمن عن القيام بإجراء فعال لوضع حد للأعمال والممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي مما خلق نوعاً من الحصانة تتصرف إسرائيل من خلالها إلى قلب الموازين في المنطقة وخلق حقائق استعمارية جديدة قبل أن تفكر في استئناف المفاوضات بوضع الحل النهائي بعد أن أدركت أن توقيت الحل النهائي لا يناسبها وأن مسيرة السلام والتسوية لا تحقق أطماعها التوسعية. إن سياسة القتل والاغتيال التي تنتهجها إسرائيل إنما تؤكد إرهاب الحكومة الإسرائيلية الحالية وتبرهن على استخفافها بحياة الإنسان وحقوقه وتشكل بوضوح خرقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي . إن مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها لا بد أن يحملوا المسؤولية وأن يلاحقوا بما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية ، والتقاعس عن ذلك سيؤدي إلى الاستمرار في هذه الجرائم. إن احتلال بيت الشرق مخالفة صريحة وواضحة لاتفاقات أوسلو التي تعهدت فيها إسرائيل بعدم التعرض للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ، كما أن الإجراءات الإسرائيلية المبالغ فيها والمرتكزة على سياسة القوة ستكون نتائجها وخيمة ومدمرة ومريرة ولا تتيح فرصة

للسلام ولن تحقق الأمن بل ستفضي بالأوضاع في المنطقة إلى حالة من الفوضى والدمار.

السيد الرئيس ،،،

إن المملكة العربية السعودية إذ تستنكر هذه الأعمال التعسفية واللا إنسانية فإنها تحمل إسرائيل تبعات هذه الأعمال والتجاوزات . كما تدين بشدة التصعيد الخطير من جانب القوات الإسرائيلية الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني ، وما تقوم به من غارات وقصف بالطائرات للأحياء المدنية واستخدام الأسلحة المختلفة باغتيال الفلسطينيين ، وكلها أساليب غير حضارية وغير إنسانية وتعد انتهاكاً للقرارات الدولية ذات الصلة والهادفة إلى إحلال السلام . وفي هذا السياق فإن المملكة العربية السعودية تناشد جميع الدول المحبة للسلام أن لا تدخر وسعاً في إيقاف الاعتداءات والتجاوزات على حقوق الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي سوف يسهم في تحقيق الأمن والسلام والعدل وتجنب ازدواجية المعايير ونتطلع إلى قيام مجلس الأمن بمسؤولياته الدولية وتفعيل دوره والوقوف بحزم ضد التجاوزات اللا إنسانية من قبل إسرائيل ، وتهميشها كل الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

السيد الرئيس ،،،

من الواضح أن العنف الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة نشأ أساساً من الإحباط الناجم عن سنوات طويلة من الاحتلال والممارسات البشعة وغير الإنسانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية وعلى رأسها إقامة وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية وعدم رغبة إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها ومماطلتها في تنفيذ تعهداتها وخروجها على كل اتفاق وتعهد .

ولقد بات واضحاً لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي كله ما تقوم به إسرائيل من إبادة للشعب الفلسطيني بقواتها العاتية وإنتهاجها سياسة

اقتلاع أمل الفلسطينيين في أي تسوية يكونون طرفاً فيها. إن صورة الإبادة لا تحتاج إلى حصر ولا تحتاج إلى إثبات . ركنها المادي واضح في عمليات الاغتيال والتدمير والجرف والاقتلاع وركنها المعنوي واضح في بناء أمن إسرائيل على استبعاد الشعب الفلسطيني وحرمانه من الحياة الآمنة الكريمة وسلبه حقوقه المشروعة.

السيد الرئيس ،،،

إن سياسة العقاب الجماعي وإغلاق الطرق والمعابر ومصادرة الأراضي وتقييد حركة الفلسطينيين وحرمانهم من العمل وتجويعهم والأثر المدمر على الاقتصاد الفلسطيني وتزايد عمليات إرهاب السلطات الإسرائيلية واغتيالها للفلسطينيين ،كل ذلك وغيره إنما يؤكد أبعاد المشكلة وطابعها الدولي ومسؤولية مجلس الأمن حيالها ، إن على مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية نحو الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ويتعين على مجلس الأمن مواصلة الحفاظ على مسؤوليته الدائمة نحو القضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها بطريقة مرضية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير القانون الدولي وإلى أن تتحقق حقوق الشعب الفلسطيني تحقيقاً كاملاً. لقد وضع مجلس الأمن منذ أمد بعيد الأساس اللازم لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، وهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وإذا كان مجلس الأمن قد تنحى عن تناول المشكلة الفلسطينية وترك الأمر للطرفين بمساعدة الوسطاء وإقرار مبادئ مدريد للتقدم بعملية السلام وتحقيق تسوية نهائية ، فإن على مجلس الأمن بعد تدهور الأوضاع أن يتدخل وأن يعمل على استعادة الأمن والسلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وإن من مهام مجلس الأمن الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. ولقد شهدت عملية السلام صعوبات وتحديات من قبل غير أن توقفها حالياً وتدهور الأوضاع بشكل خطير جداً ينذر بأوخم العواقب

والمضاعفات الدولية ،مما يوجب تدخل مجلس الأمن ومعالجة المشكلة بنظرة أدق وأسلوب أعمق والعمل على مساعدة الطرفين على حل الصراع وإيفاد بعثة مراقبة تعمل على المساعدة في وضع حد للعنف وتهدئة الأوضاع من أجل استئناف الحوار والعودة إلى مائدة المفاوضات .

وشكراً السيد الرئيس ،،،

نص كلمة
البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
ألقاها معالي الشيخ محمد بن مبارك الخليفة
وزير خارجية الدولة *

بسم الله الرحمن الرحيم ..

السلام عليكم ..

تنعقد هذه الدورة ومشاعر الحزن والأسى مازالت قائمة بسبب الأعمال الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر الماضي وراح ضحيتها الآلاف من مواطني أكثر من ثمانين دولة كانوا يعملون في مركز التجارة العالمية في وقت وقوع الاعتداء الآثم في مدينة نيويورك ، الذي نجمت عنه أيضاً خسائر مادية واقتصادية كبيرة .

لقد أدانت دولة البحرين وشجبت على الفور تلك الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في مدينة نيويورك وعلى بعد بضعة كيلومترات من مقر الأمم المتحدة ، وفي مدينة واشنطون ، وعبر حضرة صاحب السمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة لفخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وشعب الولايات المتحدة الصديق عن خالص تعازي ومواساة البحرين أميراً وحكومةً وشعباً في ضحايا هذه الاعتداءات الآثمة التي تتنافى مع تعاليم كافة الأديان السماوية والمعايير الأساسية للإنسانية والقيم الحضارية .

لقد أيدت دولة البحرين التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب ، وأبدت

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠١م ، العدد ٨٦٣٦ .

استعدادها للتعاون والمشاركة في الجهود والإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب وعناصره وأماكن إيوائه ومصادر تمويله ، وذلك تأكيداً لمواقفها المبدئية والثابتة من الإرهاب ، ونبذها لكافة أعمال العنف والتطرف التي تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء وكافة المفاهيم الحضارية والإنسانية السامية التي تؤمن بها وتؤيدها .

كما تابعت دولة البحرين المناقشات التي شهدتها الجمعية العامة في دورتها الحالية حول نبذ الإرهاب . وشاركت فيها وهي بذلك تشاطر معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الرأي في أن صدمة الحادي عشر من سبتمبر قد وحدت العالم في وجه الإرهاب عندما تجسدت هذه الوحدة في شجب الملايين من البشر ومن مختلف المجتمعات لتلك الاعتداءات الإرهابية .

كما نشاطر معاليه الرأي الذي يؤكد حقيقة ما للأمم المتحدة وبتكوينها الفريد من دور هام في حشد طاقات المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب ومحاربته .

وفي إطار تعاونها مع الجهود الدولية رحبت دولة البحرين بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) حول موضوع الإرهاب وبخاصة الفقرة السادسة العاملة منه التي تطلب من الدول الأعضاء في المنظمة موافاة اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن الدولي بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً للقرارات في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً .

إننا بقدر ما نشعر به من حزن من بشاعة ما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر ، ننبه في الوقت نفسه إلى خطر استغلال ذلك للربط بين أعمال الإرهاب والدين الإسلامي الذي هو دين محبة وتسامح ، ومن محاولات تأجيج مشاعر العداء ضد المسلمين وإشعال فتيل الصراع بين الأديان

والحضارات بدلاً من الحوار والتفاعل بينها لما فيه خير المجتمعات على كافة أعراقها ومعتقداتها .

ويسرنا في هذا السياق أن نرحب بموقف الولايات المتحدة ودول صديقة أخرى والتي دعت مواطنيها إلى تجنب الإساءة إلى مواطنيها من ذوي الأصول العربية والمسلمة المقيمين فيها تأكيداً وتعزيزاً لروح التسامح بين الأديان والثقافات .

إن الأمم المتحدة التي هي أداتنا المثلى للتصدي للإرهاب الدولي ، تواجه تحديات أخرى تعيق عملنا المشترك لتحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء عالم يسوده السلام العادل والمساواة .

وفي هذا الإطار فقد شهدت الجمعية العامة هذا العام دورات استثنائية عالجت مواضيع متعددة منها الأسلحة الصغيرة ، والمستوطنات البشرية ، ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة . كما نشير إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومحاربة الفقر وتمويل التنمية ، إضافة إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي استضافته جمهورية جنوب أفريقيا هذا العام .

ودولة البحرين التي أيدت إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة ، تؤكد اليوم من جديد عزمها مواصلة القيام بمسئولياتها الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف المشتركة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان الألفية مستندة في ذلك إلى حضارة عريقة ونهضة متجهة تهدف إلى ترسيخ أسس الدولة العصرية وتحقيق التنمية الشاملة وتفعيل المزيد من آليات المجتمع المدني ، وتحديث مؤسسات الدولة ونظمها وإعداد المواطن البحريني وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر ومتطلبات التقدم .

وفي هذا الإطار ، جاءت مبادرة حضرة صاحب السمو حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين ، بتشكيل لجنة وطنية ضمت كافة قطاعات

المجتمع البحريني ، وقد قامت هذه اللجنة بإعداد مشروع لميثاق العمل الوطني أقره شعب البحرين ، في استفتاء حر ومباشر بلغت نسبته (٩٨,٤٪) ، وصادق عليه سمو الأمير في شهر نوفمبر هذا العام .

وقد جاء هذا الميثاق في سياق خطة شاملة تهدف إلى تطوير المجتمع البحريني وتحديث نظمه ومؤسساته والارتقاء به إلى آفاق الدولة العصرية، بما يؤهله للمشاركة بفاعلية في تفاعلات النظام العالمي الجديد ، ويجعله قادراً على مواجهة تحديات ومتطلبات العصر .

ولقد واكبت هذه الخطوة التاريخية إجراءات عديدة لبناء وتحديث المؤسسات الدستورية والديموقراطية وتأكيد سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ، ومن أبرز هذه الخطوات تطوير العمل في مجال حقوق الإنسان ، والتأكيد على مشاركة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع المدني بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب ، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان بمجلس الشورى ، وتأسيس المجلس الأعلى للمرأة ، والذي من بين اختصاصاته اقتراح السياسات العامة في مجال تنمية وتطوير دور المرأة في مؤسسات الدولة الدستورية والمدنية العامة .

إن دولة البحرين التي تعتز بما حققته من خطوات وإنجازات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إذ تجدد العزم على المضي قدماً في مسيرتها التنموية الشاملة لبناء دولة قادرة على ترسيخ مكانتها الدولية وتوطيد علاقاتها مع مختلف دول العالم لتعبر عن اعتزازها وامتنانها للدعم الذي حظيت به الخطوات المباركة التي اتخذها حضرة صاحب السمو حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى من قبل الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة .

السيد الرئيس ...

إن حرص دولة البحرين على اتسام علاقاتها بروح الود والتعاون يتجلى فيما تقيمه من علاقات أخوية وودية وثيقة مع الدول الشقيقة ، والصديقة في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحرص على كل ما من شأنه دعم علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول .

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى موقف كل من دولة البحرين ودولة قطر من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ مارس ٢٠٠١م الذي أنهى الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين ، وإلى ما عبر عنه كل من قائدي البلدين من أن قبولهما بهذا الحكم قد فتح صفحة جديدة في علاقاتها الأخوية القائمة على الوفاق والتعاون الذي يحقق مصالحهما المشتركة ، وبأنه انتصار للشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي .

إنه لمن المؤسف حقاً أن تظل آثار ما شهدته منطقة الخليج على مدى العشرين عاماً الماضية من أحداث خطيرة مصدر تهديد مستمر لأمنها واستقرارها وعائقاً لمسيرة تطورها ونمائها .

وإن دولة البحرين ، وحرصاً منها على استتباب الأمن والسلم الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والمصالح الحيوية لدول العالم ، تدعو العراق مجدداً إلى التعاون مع الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل ، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى كسبيل لإنجاح الجهود الرامية إلى رفع العقوبات عنه ، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق .

وفي ضوء التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تأمل دولة

البحرين في التوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وهي بذلك تبارك وتؤيد ما تم من اتصالات مباشرة بين البلدين الجارين ، ونأمل في تسوية الخلاف تسوية سلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

يشهد الوضع في الشرق الأوسط منذ وصول حكومة إسرائيل الحالية تطورات خطيرة أعادت المنطقة إلى أجواء ما قبل انطلاق عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ من صراع ومواجهة ، جراء الاعتداءات التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وما تفرضه من إجراءات قمعية وعزل وحصار اقتصادي في كافة أراضي السلطة الفلسطينية .

إن عملية السلام التي قامت على قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة وبخاصة القراران ٢٤٢و٣٣٨ ، ومبادئ مؤتمر مدريد وتحديداً مبدأ الأرض مقابل السلام قد وصلت إلى طريق مسدود .

وإن الأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية وما تنذر به من أخطاء تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ومصالح دوله ودول أخرى تضع المجتمع الدولي وبخاصة راعيا عملية السلام أمام مسئولياتها لإعادة عملية السلام إلى مسارها وأهدافها ,ولن يتم ذلك إلا من خلال التطبيق التام للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى الانسحاب التام من الأراضي العربية التي يحتلها في الجولان العربي السوري وحتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، وما تبقى من أراضي الجمهورية اللبنانية ، والإقرار التام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ونود في هذا السياق أن نرحب بما عبر عنه فخامة الرئيس الأمريكي

جـورج دبليـو بوش حـول حق الشـعب الفلسطيني في إنشـاء الدولة الفلسطينية وهو حق يؤيده الاتحاد الأوروبي والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ويلقى من الدعم والتأييد المتزايد من قبل المجتمع الدولي .

يظل تفعيل دور الأمم المتحدة وإصلاح آلياتها لتمكنها من مواجهة التحديات والإسهام في حلها في إطار من الشراكة الجماعية من الأولويات التي حددها الميثاق ، وحث عليها إعلان الألفية الرامي إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون وطنياً ودولياً واحترام حقوق الإنسان وضبط إيقاعات العلاقات الدولية وتوجيهها على النحو الذي يحفظ أمن وسلام العالم وتنميته واستقراره .

وفي معرض الإشادة بدور الأمم المتحدة فإنه ليطيب لي أن أتوجه بتهنئتي الحارة لمعالي الدكتور كوفي عنان لإعادة انتخابه بالإجماع أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ثانية تقديراً من الدول الأعضاء للجهود القيمة التي بذلها ويبذلها لتمكين المنظمة من أداء دورها وبلوغ أهدافها ، والتي استحق معاليه والأمم المتحدة في عهده بموجبها جائزة نوبل للسلام لهذا العام تقديراً لإسهامها الكبير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، مباركاً له والأمم المتحدة هذا التكريم .

كما يطيب لي السيد الرئيس أن أهنئكم وأهنئ بلدكم الصديق جمهورية كوريا على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في أداء مهامكم ، معرباً عن الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد هاري هولكيري وزير خارجية فنلندا ، رئيس الدورة الخامسة والخمسين ، ولما بذله من جهود قيمة في أداء أعمالها ، وأعمال الدورات الاستثنائية التي تخللتها .

السيد الرئيس ...

إن إيماننا الراسخ بوحدة المصير البشري ، وبأننا جميعاً نعيش في عالم

واحد يتحتم علينا العمل معاً للمحافظة عليه وصيانته من الأخطار والحروب والإرهاب الدولي والصراعات والمرض والفاقة وغيرها ، فنحن شعوب الأمم المتحدة ، كما يؤكد الميثاق ، مطلوب منا أن نعقد العزم ونجدد العهد على أن نتحلى بالتسامح وأن نعيش كما أراد لنا الله شعوباً متعاونين، ننشد المحبة والعدل والأمن والسلام .. وشكراً .

حديث صحافي مع
معالي السيد « كلود مانديل » مدير وكالة الطاقة الدولية حول أثر الأزمة العراقية على أسعار النفط عالمياً *

س : ما سبب ارتفاع الأسعار النفطية ، هل هو سياسي أم أنه نقص في الإمدادات ؟

ج : إن مهمة وكالة الطاقة ليست إدارة أسعار النفط إنما مواجهة أي انقطاع في العرض النفطي . صحيح أن المخزون الدولي ومنه المخزون الصناعي في وضع منخفض حالياً مقارنة مع مستواه التقليدي بسبب الأزمة الفنزويلية ، لكن لدى السوق النفطية عادة مرونة لمواجهة الطوارئ وتتمثل هذه المرونة بوجود مخزون وقدرة إنتاجية نفطية غير مستخدمة ، وهذا طبيعي كون الأوضاع غير مؤكدة دائماً . وهناك دائماً عوامل غير معروفة مثل الطقس ، أما الآن فهناك عوامل تعزز الشعور بالمجهول . ومن بين هذه العوامل التساؤلات في شأن سرعة عودة إنتاج فنزويلا إلى طبيعته وما يمكن أن يحصل في نيجيريا وطبعاً التساؤل الكبير حول الشرق الأوسط والعراق . وهذا الغموض يتوافق مع إمكان تحرك أدنى من العادة كونه استخدم في غياب نفط فنزويلا فيما القدرات الإنتاجية غير المستخدمة أصبحت أقل بسبب زيادة دول « أوبك » إنتاجها . المرونة إذن أقل الآن لكن هذا لا يعني أنه سيحدث انقطاع في العرض ، لأن التساؤلات المطروحة قد لا تؤدي إلى انقطاع في العرض النفطي العراقي وقد لا تحدث في نيجيريا ، كما أن إنتاج فنزويلا يعود بسرعة إلى طبيعته ، ولا شيء مؤكد اليوم .

---

* جريدة الحياة اللندنية ، الصادرة بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٢ م ، العدد ١٤٥٧٢ .

س: إذا بدأت الحرب على العراق وغاب مليونا برميل من النفط العراقي يومياً ، وحصل تخريب في المنشآت النفطية العراقية ، كيف تواجه وكالة الطاقة مثل هذه الاحتمالات .؟

ج: إن الوكالة مستعدة ، من خلال تقويمها المستمر للأوضاع، ولديها الوسائل لمعرفة أرقام الإنتاج باستمرار وأيضاً وضع الأسواق . هذا التقويم لا نجريه بمفردنا إنما بالتعاون مع شركائنا في الوكالة وأيضاً مع الدول المنتجة . إذاً فإن علاقتنا مع الدول المصدرة للنفط ينبغي أن تكون جيدة من أجل أن نقوم الأوضاع سوياً . ولنفترض أن هناك أزمة نفطية بسبب غياب الإنتاج العراقي، سنعمل بسرعة على تحديد مخاطر انقطاع العرض ، وذلك عبر اتصال مباشر مع الدول المنتجة الأساسية والمنظمات المختلفة وبالتحديد « أوبك » لأننا نعتبر أن ردة الفعل الأفضل في مثل هذه الحال تكون زيادة إنتاج الدول التي لديها قدرة إنتاجية فائضة وأثرت هذا الموضوع مع الأمين العام لـ « أوبك » عندما زرته الأسبوع الماضي في مقر المنظمة في فيينا . وينبغي أن تكون ردة الفعل على الانقطاع المحتمل لإنتاج العراق ، زيادة الإنتاج لدى الدول الأخرى ، وسنرى إن كان ذلك ممكناً وإلى أي حد وعندها وبناء على هذه المعطيات نتخذ الإجراءات الممكن اتخاذها .

س: لكن قدرة «أوبك» الإنتاجية الفائضة محدودة بما أن السعودية تنتج الآن أكثر من ٩ ملايين برميل يومياً وباقي الدول لا تنتج بطاقاتها القصوى ، ما الذي سيحدث ؟

ج: سنرى ، إذ إنه ليس مؤكداً أننا سنضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة لكننا مستعدون لذلك ، وفي إمكاننا التحرك بسرعة وفي غضون ساعات إذا اقتضى الأمر . لكننا نريد ترك المجال للمنتجين لكي يعوضوا لهم النقص الذي حدث .

س: ما تقويمكم للفائض في القدرات الإنتاجية حالياً؟

ج: مليونا برميل يومياً تقريباً .

س: عندما تقول مستعدون لاتخاذ إجراءات ، ما هذه الإجراءات ؟ وما خطة الطوارئ التي حددتها وكالة الطاقة الدولية بعد حرب الخليج ؟

ج: هذا يعني أننا نحتاج إلى ساعات فقط للاتصال بكل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة والقول علناً إن هذه الدول اعتمدت إجراء معيناً إما باستخدام مخزونها وإما بالحد من الاستهلاك وإما بالانتقال إلى بدائل لاستهلاك النفط إلى آخره.

س: ابتداء من أي فترة تلجأ الوكالة إلى هذه الإجراءات ، وهل الأمر مرتبط بارتفاع أسعار النفط إلى مستويات خيالية؟

ج: ليس هناك قانون مسبق في هذا المجال ولا عتبة تتيح الانتقال التلقائي إلى هذه الإجراءات ، فهي تتقرر بناء على تقويم الأوضاع . فانقطاع النفط العراقي مثلاً قد يحتمل إذا ترافق مثلاً مع شتاء معتدل جداً، وقد يكون غير محمول إذا كان الشتاء قارصاً .

س: كيف ترى المستقبل النفطي للعراق بعد الحرب ؟ وهل صحيح أن الشركات النفطية الفرنسية ستحرم من حصتها في النفط العراقي ؟

ج: بالنسبة إلى الشق المتعلق بالشركات الفرنسية وحصتها ، ليس لدي رأي وليست لدينا الرغبة في التكهن حول ذلك . أما بالنسبة إلى دور النفط العراقي فيبدو لي واضحاً أن العالم سيحتاج إلى كميات ضخمة من النفط العراقي لأن العالم عطش للنفط ، وأنا أتكلم على المدى الطويل . فالعالم عطش للنفط وللطاقة عموماً والتوقعات حول الطلب على النفط للسنوات الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ المقبلة مرتفعة جداً . إذن سنكون بحاجة إلى تحسين الفعالية في مجال الطاقة وإلى مزيد من النفط والغاز وأيضاً لمزيد من البدائل في

فحم وطاقة نووية ، ومن ثم يجب أن نهيئ أنفسنا لعودة العراق إلى الأسواق . لكني مقتنع أن ذلك سيأخذ وقتاً أكثر مما يعتقد البعض لأسباب تقنية ومالية . فليس في الإمكان إعادة إطلاق الإنتاج بعصا سحرية ، علماً بأن الحقول لم تستخدم أو استخدمت بشكل سيئ في الأعوام العشرة الماضية . وإذا أعيد إطلاق الإنتاج بسرعة فإن ذلك سيكون خطأ كبيراً لأنه قد يغرق الحقول التي تعود تنتج إلا الماء. وفي اعتقادي أن إعادة اطلاق الإنتاج العراقي ستتطلب استثمارات ضخمة قد تصل إلى ٥ أو ٦ بلايين دولار وتتطلب سنوات عدة . والمطلع على الاحتياط العراقي وعلى الطبيعة الجيولوجية للعراق يعرف أن إمكانات العراق النفطية مرتفعة جداً على المدى الطويل وتطويرها يتطلب استثمارات مهمة .

س : هل عودة النفط العراقي بكميات كبيرة ستخفض مستوى الأسعار على المستوى الطويل ، خصوصاً أن هناك نظرية مفادها أن الحرب على العراق هدفها خفض الأسعار ؟

ج : ينبغي عدم الخلط بين المدى القصير ، والمدى الطويل ، وعلى المدى القصير يتخوف البعض على غرار وزير النفط الإيراني بيجان زنقانة من أن تؤدي عودة الإنتاج العراقي إلى ما يراوح بين ٢,٥ و ٣ ملايين برميل يومياً وعودة إنتاج فنزويلا إلى طبيعته إلى انخفاض الأسعار . وهو قد يكون على حق في قوله هذا إنما على المدى القصير . أما على المدى الطويل فقناعتي أن هناك قدرة إنتاجية عالمية محدودة ، مقارنة مع الاستهلاك ، وأنا لا أرى انخفاضاً في الأسعار بل اتجاهاً إلى الارتفاع . والواقع أن الأسعار المرتفعة تسهل الاستثمار في الأماكن المكلفة مثل الحقول البحرية العميقة أو بعض الحقول الفنزويلية الغنية بالنفط الثقيل . وعلى المدى الطويل ، الطلب على الطاقة سيكون مرتفعاً جداً وينبغي إيجاد الموارد المناسبة لتلبية هذا الطلب .

س : ماذا عن إنتاج روسيا في ظل المشاكل اللوجستية التي يواجهها ؟

ج : لَسْتُ متأكداً من وجود حلول سريعة لها ، لأن الحلول في مثل هذه الحال تتطلب استثمارات .

س : ماذا عن التعاون في منظمة «أوبك» ؟

ج : أعتقد أن هذا التعاون منطلق والمحادثات التي أجريتها مع مسؤولي «أوبك» الأسبوع الماضي أظهرت أننا نواجه تبايناً بإمكاني وصفه بالإيديولوجي ، فهو جدي لكنه ينبغي ألا يحول دون أن نعمل معاً من أجل استقرار السوق علماً بأن هذا هدفنا المشترك ، ونحن عازمون على العمل معاً على هذا الصعيد .

س : هل كونك فرنسياً مزعج بالنسبة لك نظراً للمنصب الذي تتولاه في ظل الاستعدادات الأمريكية لخوض الحرب على العراق ؟

ج : أبداً على الإطلاق ، لأنه ليس للوكالة أي مسؤولية في الأمور التي تختلف حولها اليوم الدول الأعضاء ، وليس للوكالة أي دور في ما إذا كان ينبغي مهاجمة العراق أم لا . إن مسؤولية الوكالة تقضي بكيفية مواجهة أي صعوبات قد تطرأ على صعيد الإمدادات النفطية ،وهذه المهمة ليست موضوعاً لأي خلاف على الإطلاق بين الدول الأعضاء في الوكالة ،لذا فأنا لا أواجه أي صعوبات خصوصاً أنني انتخبت من قبل الأعضاء كافة ، وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) حيث كان التجاذب في شأن العراق .

مقابلة صحافية مع معالي السيد يولي فورنتوف المنسق الدولي لشؤون الأسرى والممتلكات الكويتية، حول عدد من القضايا *

س : ما نتيجة محادثاتك في الكويت؟

ج : النتيجة سنصل إليها في المستقبل، لا نزال نعمل للحصول على معلومات عن الأشخاص الذين اختفوا لنسعى إلى إطلاقهم، لكن لا معلومات مباشرة عن عدد هؤلاء الاشخاص وأين يحتفظ بهم العراق، فهو يخفي ذلك بسرية شديدة، ولكن ثمة معلومات غير مباشرة عن أن ثمة من شاهد الأشخاص الذين تم اعتقالهم في الكويت في السجون العراقية، لكن أسماءهم وأعدادهم غير معروفة، إنما لدي إحساس قوي بأن كثيراً منهم أحياء يحتفظ بهم العراق في سجونه للمساومة عليهم، ومن المهم الآن الضغط على العراق دوليا ليتعاون مع المنظمات الدولية والصليب الأحمر والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وعليه أن يحترم القرارات الصادرة عن المجلس في شأن المفقودين وأن يتعاون ويكون أميناً وصادقاً معنا جميعاً، فما يقوم به الآن لا أقبل به ولا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن يقبلان سلوكه ومزاعمه بأنه لا يعرف شيئاً عن هؤلاء الأشخاص فهو يعرف لكنه لا يريد أن يخبرنا.

س : هل أنت متأكد مما تحمله من معلومات حول وجود بعضهم على قيد الحياة إلى الآن؟

ج : نعم، لكنني لا أعرف عددهم، بعضهم أحياء لانهم شوهدوا في السجون.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ١٤ / ٣/ ٢٠٠٢ م، العدد ١٢٦٨٤ .

س: ما مدى دقة ذلك؟

ج : دقته وفق ما جاء من إجماع مصادر متعددة كانت في السجون العراقية والتقت كويتيين هناك.

س : الرئيس العراقي صدام حسين دعا إلى تشكيل وفد كويتي لزيارة العراق للتفتيش عن الأسرى، فما تقييمك لهذه الدعوة العراقية؟

ج : ليست دعوة جيدة، فثمة جهة مكلفة البحث عن المفقودين في العراق وهي الصليب الأحمر لكنه غير قادر على دخول السجون العراقية، وعلى العراق أن يفتح سجونه للصليب الأحمر لكنه لا يفعل، إذاً لماذا يقول شكلوا وفوداً وزورونا؟ ليست دعوة صادقة فثمة مثال واضح أمامنا أنه لا يعطي أي معلومات للصليب الأحمر الموجود لديه في بغداد والبصرة، فكيف يريد أن يعطي معلومات لغيره؟ من لم يفتح سجونه للصليب الأحمر فكيف سيفتحها للآخرين؟

س : هو يطالب بتفاوض ثنائي مباشر حول الاسرى؟

ج : لا أعرف معنى ذلك فهناك لجنة مختصة لبحث القضية وهي ثلاثية جنيف التي تشكلت بموافقته وعضويته بموجب اتفاقية الرياض لكنه انسحب منها، إذاً، لماذا لا تكفيه القنوات المتاحة: الصليب الأحمر، وثلاثية جنيف والأمم المتحدة؟ إذا تطلب الأمر، فكل ذلك متاح أمام العراق إذا أراد بحث المسألة.

س : بالنسبة لثلاثية جنيف، العراق تقدم باقتراح لتوسعتها بحيث تشمل إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والهند، كيف تقيم المقترح العراقي؟

ج : ليست سوى مناورة، باعتقادي، فهو يناور ليتحجج بأعذار غير مقبولة حتى لا يقدم المعلومات لوجهتها الصحيحة، تحدثت مع الصليب

الأحمر حول هذا الموضوع في جنيف، وهم أيضاً استغربوا، فبعثتهم لا تزال موجودة في العراق، لكنها لا تتسلم أي معلومات جديدة من العراقيين، ولكن الاقتراح بمشاركة دول أخرى خاطئ، فهو ليس ضرورياً، في الحالة بين العراق وإيران كان الصليب الاحمر نشيطا جداً والعراق كان متعاوناً مع الصليب الأحمر، فلماذا لا نحظى بالتعاون نفسه في قضية المفقودين الكويتيين؟ لماذا كل هذا التناقض؟ لماذا سمح للصليب الأحمر بالتفتيش عن الأسرى الإيرانيين ولم يسمح له بالتفتيش عن نظرائهم الكويتيين؟ عليه أن يقدم للكويت ما قدمه لإيران في الحد الأدنى، أما اذا كان دور الدول الأخرى اقناع العراق بالتعاون في مجال تقديم المعلومات لوجهتها الصحيحة، فهذا أمر مرحب به.

س : أحد الاقتراحات العراقية أن ينسحب الأميركيون والبريطانيون من ثلاثية جنيف؟

ج : هذا تسييس لقضية الأسرى من الطرف العراقي وهي يجب أن تكون قضية انسانية، والقضايا الانسانية يجب الا تكون متناقضة في أهدافها. على الاقل ليفعل ما فعله مع إيران وليقدم المعلومات للصليب الأحمر عن المفقودين الكويتيين.

س : تحدثت عن تسييس القضية، فماذا عن تعريبها؟

ج : مجدداً، القضايا الإنسانية يجب الا تكون عنصرية، على جميع الدول العربية وعلى العالم بأسره أن يتحرك لإعادة أفراد غائبين عن أسرهم.

س : هل ثمة مقترحات كويتية جديدة أبلغت بها خلال زيارتك؟

ج : تعددت المقترحات والفكرة واحدة: على العراق أن يستجيب ويتعاون مع قرارات الأمم المتحدة فهناك العديد من القرارات، أصدرها

مجلس الأمن، أحدها عينت أنا بموجبه، والعراق لا يلتزم بها.

س : هل وصلت إلى نهاية المطاف إذن أم لا يزال لديك أمل؟

ج : نهاية المطاف نصل إليها برجوع الأسرى وإلى أن نصل إلى ذلك علينا أن نعمل بجدية، أما عن الأمل فدائماً هناك أمل وإلا لما كان هناك عمل.

س : هل تسلمت رسمياً بواسطة الأمم المتحدة الخطوات التي سيقوم بها العراق لتسليم الجزء الذي أعلن عنه من الممتلكات الكويتية؟

ج : : لم أتسلم شيئا.

س : قلت أنك ستسأل الكويتيين عن تقييمهم لهذا الأمر ؟

ج : بالفعل، تبين لي أن العراق لا يكف عن اعماله الدعائية، على أي حال الكويتيون جادون في مطالباتهم، هم لا يريدون المعدات التي أكلها الصدأ، لكن الوثائق التي بحوزته مهمة كونها تمثل تاريخ بلد بأسره.

س : هل بت تشعر بخيبة امل؟

ج : خيبة أمل أن يكون العراق في موقف غير حكيم، فمهمة العراق حل هذه القضية وإعادة الاشخاص الذين لا يزال يحتفظ بهم في الأسر لديه، هذه مهمته ولا أزال حائراً في حل اللغز العراقي، لماذا لا يتصرف العراق بحكمه؟

س : ماذا تعني أنه لا يتصرف بحكمة؟ هل ذلك سيؤدي إلى ضربه مثلا؟

ج : أيضاً من غير الحكمة أن أجيب عن هذا السؤال أن كنت أعلم، على أي حال، لا أظن أن القرار بضرب العراق سيكون حكيماً لو أتخذ بغير موافقة مجلس الأمن ووفقا لقراراته بذلك.

مقابلة صحافية مع معالي نائب رئيس بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة السفير جيمس كانينغهام حول عدد من القضايا *

س : هل فشل مشروع « العقوبات الذكية» ؟

ج : منذ البداية، وافقنا في مجلس الأمن على تمديد مناقشة المشروع إلى مايو، لذا لا يمكن قياسه بمعيار النجاح والفشل ، لم ننجح من الشوط الأول، لكننا لم نفشل كذلك ،فريقنا في موسكو تقدم إلى احراز نجاح ملموس، يجعلني أتوقع اتفاق مجلس الأمن ليدخل النظام الجديد «للعقوبات» حيز التنفيذ.

س : لكن الروس لا يعترفون بـ« العقوبات الذكية» ويقولون انهم اتفقوا على مشروع بديل؟

ج : لسنا مهتمين بالتسمية، فنحن مستمرون في العمل بجهد كبير لمحاولة لم شمل أصدقائنا الروس للوصول إلى اتفاق حول تفاصيل مشروع العقوبات المعدل مايو المقبل ، عندما تسلمت الادارة الأميركية «الجديدة» لاقت انتقادات كثيرة بسبب سياستها في المنطقة، وقيل أن العقوبات تؤدي إلى ايذاء الشعب العراقي، ونحن الآن نحاول بجهدنا أن ننفذ مشروع عقوبات جديدا أسهل لتوصيل الأغذية الى الشعب « العراقي» وإحتواء النظام في مكانه.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٤م العدد ١٢٧٠

س : ما رأيك في تشكيك العراق دائما في دور الأمم المتحدة في تنفيذ تبعات غزوه الكويت، واعتبارها مجرد غطاء لعمل الولايات المتحدة؟

ج : الولايات المتحدة لم تفرض هذه القرارات ,نعم ساندناها، لكنها قرارات مجلس الأمن لا قرارات الولايات المتحدة، وتمثل هيئة الأمم لا الولايات المتحدة، ولا تتعلق فقط بتبعات غزوه الكويت، إنما بالتهديد الأمني الذي يمثله العراق في المنطقة طالما لم ينفذ القرارات.

س : وقول العراق أن المفتشين الدوليين جواسيس؟

ج :لا أعتقد بأن هذا هو الذي يدفع العراق إلى أن يقف موقفه الحالي من المفتشين أو تعامله مع الأمم المتحدة عموماً ,ما أعتقده ان دافع العراق لمعارضة المفتشين انه منذ نهاية حرب الخليج الثانية حاول تنفيذ قرارات مجلس الأمن المرتبطة بوقف اطلاق النار، لكنه في المقابل وخلال السنوات العشر الماضية، خبأ الأسلحة، وعندما وجدت الاثباتات حاول التخفيف من المعلومات الموجودة بأن لديه أسلحة تدميرية كيماوية وبيولوجية ومنصات صواريخ موجهة، ونعتقد أن هذا الذي يدفع العراق إلى رفض عودة المفتشين.

س : العراق يقول أيضا إن الولايات المتحدة تعهدت من خلال الأمم المتحدة إعادته إلى العصر الحجري، والهدف من عملها لا حفظ أمن المنطقة، وإنما تدمير العراق ، فما رأيك؟

ج : كنت هناك (في الأمم المتحدة) بعد الغزو العراقي، وأتذكر جيداً هذه العبارة التي تفيد بعودة العراق إلى العصر الحجري، لم تكن الولايات المتحدة التي استخدمتها إنما فريق الأمم المتحدة الذي قدم تقريره بعد انتهاء الحرب، وذكر فيه أن الحرب التي خاضها العراق أعادته إلى العصر الحجري ,,,ومن سوء الحظ أن التقرير تم تحريفه من خلال تصريحات غير دقيقة ,فما تعرض له العراق من أضرار أصابت البنية العمرانية

ودمرت منشآته، كان بسبب حربه التي خاضها وهو المسؤول عنها ,صدام كان يريد أن ينفي العراق لا الكويت وحدها، وهو شخص خطير جدا ,وهذه الحالة التي وصل اليها العراق أعادته إلى العصر الحجري، لكنها من صنع يديه، لم تكن سياسة أميركية، سياستنا منع العراق من الحصول على أسلحة وتقنيات عسكرية ضارة، وفي الوقت نفسه ايجاد سبل تبادل الغذاء مقابل النفط، وضمان توصيل هذه المواد المتعلقة بالحياة إلى الشعب العراقي، لكن النظام العراقي يرفض بشكل متواصل ,هو يأبى مساعدة شعبه، وهذا السبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى تقديم الاقتراح الجديد للعقوبات التي تخرج الأمم المتحدة من التجارة المدنية من خلال وسائل جديدة تركز على التقنية العسكرية ووصول جميع الأنواع التجارية عدا المواد المحظورة، ليس من مصلحتنا عقاب الشعب العراقي ولا الاقتصاد العراقي إنما منع إعادة التسلح.

س : لماذا تتقدم جهود الامم المتحدة في اماكن كثيرة من العالم وتتراجع في فلسطين؟

ج : القرارات (الامم المتحدة) ليست متعلقة في فلسطين أو إسرائيل درعي عملية السلام في الشرق الاوسط، وإذا كان السؤال هل تعمل جيدا أم لا؟ فالجواب ليس هناك من قدم جهدا أكبر سواء في مجلس الأمن أو غيره من الولايات المتحدة لتقديم الحلول ووضع أسس القرارات وسنواصل عملنا.

بالنسبة للعراق، وأعتقد انكم تلمحون اليها، القرارات المتعلقة به واضحة وليس عليه سوى تنفيذها.

س : إسرائيل ترفض القرارات الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية ومع ذلك لم نر حتى الان آلية لاجبارها على تنفيذ القرارات؟

ج : إسرائيل ليست معنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن (المتعلقة بنزع

اسلحة الدمار الشامل) كما دول اخرى في العالم، العراق حالة خاصة، يستخدم الاسلحة التدميرية رغم انه وقع على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة وجرى اثبات انه خالف الاتفاق، وما اتخذ من قرارات ضده للحد من انتشار الاسلحة وتنفيذ الاتفاقية الموقعة، وبما انه استخدم الاسلحة التدميرية ضد بلدين مجاورين (ايران والكويت) خلال عشر سنوات رغم انهما لم تشنا عليه الحرب، لذا، اعتبر مجلس الامن ان ذلك مؤشر ان هذا البلد (العراق) سيستخدم اسلحة تدميرية ضد جيرانه ولم يحدث خلال السنوات العشر الماضية منه اي تصرف آخر يجعلنا نغير رأينا في قضية العراق.

س : هل تحدثتم مع زملائكم السوريين في مجلس الامن حول انبوب النفط العراقي المهرب؟ وماذا كان الجواب؟

ج : نعم، تحدثنا، ابدينا رأينا بشكل واضح وبأننا غير راضين عما يحدث وتلقينا الجواب الذي اتركه للسوريين.

س : كيف تقيم هذا الجواب؟

ج : لم نجد منهم جوابا مقنعا حتى الان ونسعى الى التحاور معهم في هذا الموضوع لربما توصلنا إلى نتيجة.

س : انشأتم نظام الانذار القومي ضد الإرهاب، فهل تتوقعون أعمالا إرهابية جديدة في الولايات المتحدة شبيهة بأحداث ١١ سبتمبر؟

ج : الجواب باختصار، نعم نتوقع ، ولكن هذا ليس سياسة أو جزءا من السياسة وانما لدينا معلومات بذلك ، بالمنطق، لا تزال الولايات المتحدة معرضة للأخطار والتهديدات ونعتقدأنها ستشهد أعمالا إرهابية مستقبلاً، لذا سنواصل ملاحقة المهاجمين لأنهم سيعاودون مهاجمتنا.

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

يرحب المركز بالبحوث والدراسات العلمية المتخصصة المعنية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية للنشر في سلسلة الإصدارات الخاصة وفقاً لقواعد النشر التالية :

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو (الدراسة) إلى مديرة المركز مطبوعاً ومرفقاً بها قرص مرن (C . D) .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو (الدراسة) في أسفل كل صفحة ، ويشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف - عنوان البحث - اسم الدورية العلمية أو(المجلة) تاريخ النشر. رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات ، أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف - عنوان الكتاب - مكان النشر - تاريخ النشر - رقم الصفحة) ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

سابعاً : أن يرفق بالبحث أوالدراسة ملخص باللغتين الإنجليزية والعربية في حدود (٣٠٠ كلمة) لكل منهما.

ثامناً : أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة عنه ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

تاسعاً : الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر تحكّم من قبل متخصصين في المجال المقدم فيه البحث أو الدراسة .

عاشراً : يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أسبوعين من وصولها إلى إدارة المركز .

حادي عشر : المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث أو الدراسات سواء نشرت أو لم تنشر.

ثاني عشر : يمنح الباحث خمسين نسخة من الإصدار .

ثالث عشر : لايحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث أو (الدراسة) مرة أخرى وفي مكان آخر، إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر ، وبالتنسيق مع مدير المركز

إصدارات المركز

أولاً : سلسلة الإصدارات الخاصة :

١ ـ رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠/ ١١٢١هـ - ١٧٠٩م ، دراسة وتحقيق الدكتور/ سعيد بن عمر آل عمر ، الكويت ١٩٩٧م .	١,٠٠ دك
٢- مكونات الشخصية لدى الشباب الكويتي من الجنسين : دراسة عاملية ، الدكتور محمد بدر الأنصاري ، الكويت ١٩٩٨ م .	١,٠٠ دك
٣- الأدب المسرحي في دول الخليج ، الدكتور/ محمد مبارك الصوري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٤- بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت ، الدكتور/ بدر محمد الأنصاري ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٥- التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦-١٩٧١ م ، الدكتور / غضبان موسى الحاتم ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٦- مجموعة بحوث تناقش الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ، إعداد : الدكتور/ عبد الفتاح إبراهيم القرشي ، الدكتور بدر محمد الأنصاري ، الدكتورة/ فوزية عباس هادى ، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٦ م .	١,٠٠ دك
٧- تكامل نظم تحديد المواقع ، ونظم المعلومات الجغرافية ، (وادي حنيفة نموذج للدراسة) الدكتور/ عبد الله بن محمد القرني، دكتور/ محمد الخزامي عزيز ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
٨- حجم وأنماط استهلاك الطاقة الكهربائية بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك دكتور /غانم سلطان أمان ، الكويت ٢٠٠٢ م .	١,٠٠ دك

٣ـ بحوث ندوة « مستقبل العلاقات العربية – العربية بعد تحرير الكويت ٢٦ ـ ٢٨ مايو ١٩٩٧م » الكويت ١٩٩٨م .	٢,٥٠٠ دك
٤ ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية « مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة » الكويت ١٩٩٨م .	١,٠٠ دك
٥ ـ أوراق عمل ندوة « نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير » ، الكويت ١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٩م (جزءان) .	١,٠٠ دك
٦ـ أوراق عمل الحلقة النقاشية حول « قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية » الكويت ١٧ مايو ١٩٩٩م .	١,٥٠٠ دك
٧ـ أوراق عمل ندوة « المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته»، الكويت ٤ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٩م .	١,٠٠ دك
٨ ـ بحوث ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي » ٣-٤ أبريل ٢٠٠٠م .	٢,٠٠ دك
٩ـ بحوث ندوة « مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمن والاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم : الفرص والقيود» ١-٢ مايو ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١٠ ـ أوراق عمل ندوة « الكويت وأربعون عاماً على الاستقلال - حوار وطني حول :إنجازات الحاضر وتطلعات المستقبل » ١٢ـ١٣ مارس ، الكويت ٢٠٠١م.	١,٠٠ دك
١١ ـ أوراق عمل ندوة « مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال » ٢٨مايو الكويت ٢٠٠٢م .	١,٠٠ دك

٩- دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة ، الدكتور / عبد الوهاب الظفيري ، الدكتور / عبد اللطيف محمد خليفة ، الدكتور حسني حمدي ، الكويت ٢٠٠١ م .	١,٠٠ دك
١٠- الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م من خلال الوثائق العثمانية ، الدكتور / فيصل عبد الله الكندري ، الكويت ٢٠٠٣ م .	١,٠٠ دك
١١- تأسيس الدولة الحديثة .. التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية . د . فيصل عبد العزيز المبارك . كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود .	١,٠٠ دك
١٢- العلاقات الصينية - السعودية ١٩٤٩-٢٠٠٠ م . د . جعفر كرار أحمد .. زميل معهد الدراسات التاريخية - جامعة بكين .	١,٠٠ دك
ثانياً : سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات :	
١- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي « وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك » . الفترة من ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م . (جزءان) .	١,٠٠ دك
٢- بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت - الكويت ٢ - ٦ أبريل ١٩٩٤م - الطبعة الأولى الكويت ١٩٩٦م . (ثلاثة أجزاء) .	٢,٠٠ دك
* الآثار السياسية والاقتصادية	٢,٠٠ دك
* الآثار النفسية والاجتماعية	٢,٠٠ دك
* الآثار البيئية والصحية	٢,٠٠ دك

ثالثاً : سلسلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي : ٧٥٠, فلساً

* صدر ٣١ عدداً من هذه السلسلة .

رابعاً : سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية :

١ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م .

٢ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٦م .

٣ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧م .

٤ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨م .

٥ ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م .

٦ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٠م .

٧ـ وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٢م .

٨ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ١٩٩٠م ـ ١٩٩١ / ١٩٩٩ـ ٢٠٠٠م .

٩ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي الفترة من ٢٠٠٠م ـ ٢٠٠١م

سعر النسخة
٥ دنانير
داخل دولة الكويت

٢٥ دولاراً
الدول العربية
والأجنبية

إدارة مطبعة الجامعة